الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research

العدد التاسع
09
ديسمبر 2025

دراسات محاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي

■ رئيس هيأة التحرير
• أ. د. محمد شعبان أبوعين
قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس – ليبيا

■ أعضاء هيأة التحرير
• أ. د. عبدالرزاق المبروك أبوفائد قسم المحاسبة – مدرسة العلوم الإدارية والمالية – الأكاديمية الليبية
• د. عبدالحميد علي المقروس قسم المحاسبة – مدرسة العلوم الإدارية والمالية – الأكاديمية الليبية
• د. علي عبدالسلام ناصف قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – سوق الأحد – جامعة الزيتونة
• د. محيي الدين عمر النجار قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس
• د. منصور محمد الفرجاني قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب
• د. محمد أبوالقاسم زكري قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

■ المشرف العام
• أ. صلاح الدين بشير التركي
نقيب المحاسبين والمراجعين الليبيين

■ سكرتير هيأة التحرير
• أ. أسامة سالم الرياني
محاسب ومراجع قانوني

إخراج وتنفيذ ومراجعة لغوية:
القبس للخدمات الإعلامية

دراسات محاسبية
Studies of Accounting

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
تحت إشراف الهيأة الليبية للبحث العلمي

الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research

نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
Libyan Union of Accountants & Auditors

مجلة دراسات محاسبية © 2025 نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين

حقوق النشر: يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر لأعمالهم، وتمنح المجلة حق النشر الأولي.

الترخيص: تُنشر جميع المقالات بموجب رخصة
Creative Commons Attribution 4.0 International

الترقيم الدولي الموحد للدوريات ISSN: 2616 - 5848

النسخة المطبوعة: 2616-5848
النسخة الإلكترونية: 7034-3080

رقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي

معلومات الاتصال:

العنوان: نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين شارع الوادي خلف مدرسة علي حيدر الساعاتي، طرابلس - ليبيا

الهاتف: 218+911226420

الإيميل الالكتروني: mail@accounting-studies.ly

الهيئة العلمية الاستشارية

■ أ. د. أبوبكر فرج شريعة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

■ أ. د. الصديق عثمان الساعدي قسم المحاسبة بكلية المحاسبة – جامعة غريان –

■ أ. د. المكي معتوق سعود قسم المحاسبة بكلية التجارة والاقتصاد الإسلامي/ مسلاتة – الجامعة الأسمرية الإسلامية

■ أ. د صالح ميلود رمضان خلاط قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان – جامعة صبراتة

■ أ. د. علي محمد موسى قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة الزاوية

■ أ. د. عبدالناصر إبراهيم نور قسم المحاسبة بكلية الأعمال – جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

■ أ. د. مصطفى ساسي افتوحة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان – جامعة صبراتة

■ أ. د. ماهر موسى درغام قسم المحاسبة والمراجعة بكلية الاقتصاد والأعمال – الجامعة الإسلامية – فلسطين

■ أ. د. نصر صالح محمد أحمد قسم المحاسبة – جامعة ليبيا المفتوحة

■ أ. د. نورالدين عبد الله حمودة قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية/ طرابلس

■ أ. د. مصطفى بكار محمود قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد-جامعة بنغازي

■ أ. د. الهادي محمد السحيري قسم المحاسبة بكلية المحاسبة – جامعة غريان

■ أ.د. مصطفى البشير منيع – قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

■ أ.د. شعلة أبوالقاسم الأبيض – قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

■ أ.د. عبدالحميد إبراهيم معتوق –قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

■ أ.د. يوسف ممدو حميدي –قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق – جامعة فزان

■ أ.د. مسعود محمد مريود – قسم المحاسبة بكلية المحاسبة – جامعة غريان

■ أ.د. عبد المنعم حسن اجبارة – قسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

■ أ.د. إبراهيم مسعود الفرجاني – قسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

دراسات محاسبية
Studies of Accounting
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي
الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research
نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
Libyan Union of Accountants & Auditors

نبذة عن المجلة وأهدافها :

أنشئت مجلة دراسات محاسبية بموجب قرار نقيب المحاسبين والمراجعين رقم (2) لسنة 2017م وتحمل الإيداع الدولي رقم (ISSN:2616 - 5848) ورقم الإيداع القانوني (2017/195) الدار الوطنية للكتاب بنغازي وهي مجلة علمية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الخاصة بالمجالات المالية والمحاسبية والمراجعة، وتنشر البحوث إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات، وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

رؤية المجلة

التميز والريادة والابتكار في نشر البحوث العلمية المُحَكَّمة التي تلبي طموحات الأكاديميين والمهنيين الليبيين في مجال المحاسبة والمراجعة

الرسالة

تسعى المجلة لتصبح مرجعاً علمياً للباحثين ونشر البحوث المُحكَّمة في مجالي المحاسبة والمراجعة المالية والعلوم ذات العلاقة وفق المعايير العالمية للمهنة والشروط العلمية للنشر.

أهداف المجلة

تسعى المجلة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 - نشر الأبحاث العلمية التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بالمحاسبة والمراجعة.

2 - الارتقاء بمهنتي المحاسبة والمراجعة من خلال نشر الأبحاث العلمية.

3 - إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرار والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة.

4 - تشجيع التواصل بين الباحثين الأكاديميين من جهة والمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة من جهة أخرى حول الموضوعات المستجدة في هذه المجالات.

5 - تشجيع البُحَّاث وطلبة الدراسات العليا على إجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.

6 - مواكبة التطورات والمستجدات العلمية الصادرة من المنظمات الدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والتعاون معها.

7 - المساهمة والمشاركة في إعداد وتنظيم الأنشطة المهنية من مؤتمرات وورش عمل وحلقات نقاش.

8 - المساهمة في تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

شروط النشر في المجلة

أولا: قواعد عامة للنشر:

يشترط في البحوث المقدمة للنشر بالمجلة اتباع القواعد والشروط التالية:

1 - تنشر المجلة الدراسات الأصلية والبحوث المبتكرة الرصينة المكتوبة بأسلوب علمي منهجي، على ألا تكون قد سبق نشرها أو قدمت للنشر في مجلة أخرى.

2 - أن يكون البحث متسماً بالعمق والآصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه ومصادره بحيث تكون متوافقة مع عنوانه، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، دقيق التوثيق.

3 - التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها .

4 - تعد الدراسات والبحوث باللغة العربية واللغة الانجليزية والفرنسية، على أن تتضمن النسخة الأجنبية ملخصاً لها باللغة العربية.

5 - يجب كتابة البحث بلغة سليمة خالية من الأخطاء الإملائية واللغوية والنحوية والمطبعية.

6 - الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي وملء تعهد من قبل الباحث بالأمانة العلمية.

ثانياً: الشروط الشكلية والفنية للبحوث المقدمة للنشر:

1 - تحمل الصفحة الأولى عنوان البحث باللغتين العربية والانجليزية بالإضافة إلى اسم الباحث ثلاثيا ومؤهله العلمي ودرجته العلمية، واسم القسم والكلية والجامعة والبريد الالكتروني الخاص به.

2 - ملخص البحث باللغتين العربية والانجليزية لا تتجاوز (250) كلمة لكل لغة .

3 - الكلمات المفتاحية (Key words)، بعد الملخص باللغتين العربية والانجليزية.

4 - تقدم البحوث مطبوعة على وجه واحد من ورق مقاس (A4) ومرقمة ترقيماً متسلسلاً ، بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المصادر والمراجع على أن لا يقل عدد الصفحات عن (15) صفحة ولا يزيد عن (30) صفحة، كما تقدم البحوث بالإضافة إلى النسخة المطبوعة نسخة أخرى مخزنة على قرص ليزري (CD).

5 - **الهوامش:** يجب أن تكون هوامش الصفحات سواء كان البحث باللغة العربية أو الانجليزية كما يلي: أعلى وأسفل الصفحة (2.5) سم، يسار الصفحة (2.5) ويمين الصفحة (3) سم وتباعد الأسطر (1.5).

6 - **الخطوط:** من برنامج وورد (Word2010) تحت نظام التشغيل (Windows) كما يلي:

أ - **اللغة العربية:** تكون كتابة البحوث بنوع خط Simplified Arabic، حجم الخط (16) **غامق** للعنوان الرئيسي، ومتن البحث (14)، والجداول والأشكال(12)**عادي**.

ب - **اللغة الإنجليزية:** تكون كتابة البحوث بنوع خط Times New Roman، حجم الخط (14) **غامق** للعنوان الرئيسي، ومتن البحث (12)، والجداول والأشكال (12) **عادي**.

7 - **الأشكال والرسومات التوضيحية والجداول:**

أ - تُدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب (مصادرها إن وجدت) والملاحظات التوضيحية في أسفلها.

ب - تُدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها في أعلاها. أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

8 - **طريقة التهميش:** التهميش تتم الإشارة إلى المصادر والمراجع التي استشهد بها الباحث في متن البحث، وفق طريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APA)، في تثبيت الهوامش والمراجع، والتي تنص على أن يشير الباحث إلى الهامش في متن البحث بكتابة لقب المؤلف أو اسم العائلة وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين كبيرين مثلاً: (أبو فائد، 2018)، أما في حالة مؤلفين اثنين أو ثلاثة (الشريف، مازق، الفضلي، 2018)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (الشريف، وآخرون، 2018)، أما عندما يعتمد الباحث على مرجع أجنبي لمؤلف واحد (khlat, 2018)، في حالة مؤلفين اثنين أو ثلاثة (Aboulqasim & Belgasem, 2018)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (khlat& et al, 2018).

وتكون قائمة المراجع في نهاية البحث بحيث يتم ترتيبها حسب الحروف الهجائية، وتكون قائمة المراجع العربية أولاً ثم المراجع الأجنبية، بشرط أن تتضمن القائمة ما أشار إليه الباحث في متن البحث فقط

● **مثال للمراجع العربية**

البغدادي، محمد مرعي، (2018)، مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداء للرقابة المالية، مجلة دراسات محاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، العدد الأول، طرابلس، ليبيا ص 53 - 70.

● **مثال للمراجع الأجنبية**

1.Chakroun. R & Hussainey .K (2014) «Disclosure Quality In Tunisian Annual Reports» Corporate Ownership & Control, Vol 11, No 4, PP.58 - 80

● **ثالثاً: آلية تحكيم البحوث المقدمة للنشر**

1 - تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة لفحص أولي، من قبل هيأة التحرير لتقرير أهليتها للتحكيم، وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلام البحث.

2 - يتم فحص البحوث المقدمة للمجلة عن طريق أحد برامج الكشف عن الآصالة في الإنتاج العلمي (Plagiarism Detection Software)

3 - تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي من قبل أستاذين متخصصين كحد أدنى تحددهم هيأة التحرير بشكل سري، ويتم إبلاغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال شهر من تاريخ الاستلام.

الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلاله وقدرته كما ينبغي والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد

يسعدنا أن نقدم لقراء ومتابعي «مجلة دراسات محاسبية» العدد التاسع، والذي يأتي كجزء من سعي نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين لتعزيز المعرفة وتبادل الأفكار والبحوث العلمية في مجال المحاسبة. تحت إشراف الهيأة الليبية للبحث العلمي، حيث يهدف هذا العدد إلى تسليط الضوء على التطورات المتسارعة التي يشهدها عالم المحاسبة والمراجعة والتمويل، وأثرها على الاقتصاد الوطني.

تتضمن موضوعات هذا العدد مجموعة من الأبحاث المهمة، مثل «أثر تطبيق التحول الرقمي على الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية الليبية»، الذي يستكشف كيف يمكن للتكنولوجيا أن تعيد تشكيل بيئات العمل المالية. بالإضافة إلى «دور النمذجة المالية في التنبؤ المبكر بالفشل المالي للشركات»، والذي يسلط الضوء على أهمية الأدوات التحليلية في التوجيه الاستثماري.

كما نناقش في العدد «محددات الكفاءة المصرفية للمصارف التجارية الليبية باستخدام «Tobit Regression Model» مما يمكننا من فهم العوامل المؤثرة في أداء المصارف. ومن جانب آخر، «أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية» ليقدم رؤى جديدة حول كيفية تحسين الكفاءة التشغيلية.

تناقش مقالاتنا أيضًا «معوقات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا: دراسة ميدانية»، وتستعرض «مدى أهمية استخدام تطبيقات أنظمة الذكاء الاصطناعي في

تحسين جودة التقارير المالية»، والتي تمثل خطوات نحو مستقبل أكثر شفافية وفعالية.

كما نود أن نؤكد على أهمية التعاون بين الباحثين والممارسين لخلق بيئة علمية داعمة تسهم في تطوير القطاع المالي والمحاسبي على مستوى البلاد. نتطلع إلى توفير منصة فعالة تسهم في نشر المعرفة وتبادل التجارب، مما يعزز من مكانة المحاسبة كمهنة رائدة.

في الختام، نأمل أن يجد قراؤنا في هذا العدد محتوى غنياً وملهمًا يساهم في تطوير مهاراتهم ومعارفهم في مجال المحاسبة والمراجعة والتمويل. نرحب دائمًا بالتعليقات والمقترحات التي تساهم في إغناء مجلتنا.

مع تحياتنا،

أ.د. محمد شعبان أبوعين
رئيس هيأة التحرير

- المجلة ترحب بما يرد إليها من دراسات وأبحاث علمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.
- تكون كافة حقوق النشر والطبع محفوظة للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية على أن يكون رئيس التحرير الممثل القانوني لها.
- تنتقل حقوق طبع ونشر البحث إلى المجلّة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.
- جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو النقابة.
- لا يجوز إعادة طبع الدراسات والأبحاث إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من رئيس هيأة تحرير المجلة.

رسوم اقتناء المجلة

الرقم	الجهة	القيمة
1.	أعضاء النقابة وأساتذة الجامعات	10د. ليبية
2.	للطلبة الأكاديميين	5 د. ليبية
3.	للمؤسسات والشركات	15 د. ليبياً
4.	خارج دولة ليبيا باستثناء نفقات البريد	20 دولارا

فهرس البحوث

أثـر تطبيق التحول الرقمي على الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية الليبية

دراسة استطلاعية لموظفي الإدارات المالية في بلديات (الزاوية الغرب صرمان صبراتة)

15

■ عبدالمالك عبدالسلام سعيد ■ عبدالرحمن عبدالسلام هذلول

محددات الكفاءة المصرفية للمصارف التجارية الليبية

باستخدام Tobit Regression Model خلال الفترة 2010-2019

56

■ عادل الكاسح انبية

دور النمذجة المالية في التنبؤ المبكر بالفشل المالي للشركات

دراسة حالة شركة الضمان للاستثمارات

87

■ أ. عرفات محمد البشير الجغلي

محددات الربحية في شركات التأمين الليبية

دراسة قياسية (2017 - 2022)

112

■ أ. هناء سعد صالح ■ د. عادل عبد العزيز سلطان

أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية.

143

دراسة حالة شركة لاب تك المساهمة

■ د. سميرة محمد أبونوارة ■ د. الطاهرأحمد الكري

معوقات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا

187

دراسة ميدانية من وجهة نظر المراجعين والأكاديميين بالمنطقة الشرقية

■ د. إسماعيل عيسى محمد حويلي ■ د. خالد زيدان عبدالسلام الفضلي ■ أ. ماجدة فرج محمد العرفي

مدى تأثير نسب ملاءة رأس المال والسيولة وفقاً لمقررات بازل III على تحسين مؤشرات الأداء المالي

235

دراسة مقارنة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية المطبقة لمقررات بازل III

■ د. وليد إبراهيم محمد البرغثي ■ أ. هاجر فهيم أحمد الوليد

التحديات المحتملة لتطبيق الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في ليبيا

267

دراسة ميدانية من منظور أعضاء هيأة التدريس بجامعات سبها ووادي الشاطئ وفزان والمعاهد العليا

■ أ .يوسف مصباح علي محمد

واقع وتحديات مهنة المراجعة الخارجية في ظل التحول الرقمي

293

■ د. خالد محمد ريح

الدور المرتقب لوزارة المالية الليبية في مساعدة الوحدات الحكومية في التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي

دراسة نظرية تحليلية لبعض التجارب الدولية **322**

■ د. آمال سعد الشيخي ■ د. خديجة علي معيوف

التحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي: وفق المعيار رقم 6 من معايير هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

(دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية) **358**

■ د. محمد علي نصر الشائبي ■ خواطر ضو اوشاح

مدى أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية

(من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس) **387**

■ د. رجعة محمد حميدان فرج ■ د. عمران عبد الله عبد السلام عبشو

العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية ومدى تأثيرها على تفضيلات العملاء في اختيار هذه المكاتب.

(دراسة ميدانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين) **419**

■ د. مختار فرج الحويج ■ أ. محمد ميلاد الشلباق

أثر تطبيق التحول الرقمي على الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية الليبية

دراسة استطلاعية لموظفي الإدارات المالية في بلديات (الزاوية الغرب صرمان صبراتة)

■ عبدالمالك عبدالسلام سعيد* ■ عبدالرحمن عبدالسلام هذلول**

■ تاريخ استلام البحث 2025/09/12م ■ تاريخ قبول البحث 2025/11/18م

• DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.18267507

■ **المستخلص:**

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية الليبية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على أدبيات موضوع البحث السابقة ومجموعة من المقابلات التي اجراها الباحثان لبناء الاطار النظري والعملي للدراسة وقد تم توزيع عدد 32 استبانة على عينة مجتمع الدراسة واخضاع البيانات إلى مجموعة من الاختبارات الإحصائية كـ (اختبار الصدق والثبات واختبار ولكوكسون واختبار Shapiro – wilk) لدراسة العلاقة بين المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة عند مستوى (a=0.05) بإستخدام تطبيق (SPSS) وتوصلت الدراسة من خلال هذه الاختبارات لمجموعة من النتائج مفادها: ان هناك أثراً لتطبيق التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية الليبية، ويتمثل في (تعزيز الامتثال وتسهيل عملية المراجعة وتحسين الخدمات المالية المقدمة) وإن الإدارات المالية تعاني من بعض المشاكل الناتجة عن عيوب التحول ولكنها لا تنقص من الإيجابيات الكبيرة التي يقدمها التحول الرقمي، ولتفادي مثل هذه المشاكل أوصت الدراسة بضرورة التخطيط الاستراتيجي لعملية التحول الرقمي على مستوى الدولة والتركيز على المتطلبات التشريعية في المرحلة القادمة لتفادي خلق صعوبات قانونية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي – الإدارات المالية – حساب الخزانة الموحدTSA – نظام المعلومات المالية الحكومية GFMIS.

*باحث أكاديمي – جامعة صبراتة – كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة – E – abdulmalik.saeid@sabu.edu.ly

**باحث أكاديمي جامعة صبراتة – كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة – E hadloulabdurahman@gmail.com

–

ISSN 7034 - 3080 (Online)
ISSN 2616 - 5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

The Impact of Digital Transformation on Financial Management in Libyan Government Institutions: A Survey of Finance Department Employees in the Municipalities of

■ Abdulrahman Abdulsalam Hadhloul * ■ Abdulmalik Abdulsalam Saeed M. AFaraj. **

■ **Abstract: -**

This study aimed to determine the impact of digital transformation on financial departments in Libyan government institutions. The study adopted a descriptive - analytical approach by reviewing previous literature on the research topic and conducting a series of interviews to build the theoretical and practical framework of the study. Thirty - two questionnaires were distributed to the study population sample, and the data were subjected to a set of statistical tests, such as (validity and reliability tests, the Wilcoxon signed - rank test, and the Shapiro - Wilk test), to study the relationship between variables and test the study hypotheses at the level of α=0.05 using the SPSS application. Through these tests, the study reached a set of results indicating that the application of digital transformation has an impact on financial departments in Libyan government institutions, which is represented in (enhancing compliance, facilitating the audit process, and improving the financial services provided). The study also found that financial departments suffer from some problems resulting from the shortcomings of the transformation, but these do not detract from the significant advantages offered by digital transformation. To avoid such problems, the study recommended the necessity of strategic planning for the digital transformation process at the national level, focusing on legislative requirements in the next stage to avoid creating legal problems.

* Academic Researcher
**Academic Researcher

■ **المقدمة:**

لم يعد التطور التكنولوجي أمرا يمكن تجاهله، نظرا للعديد من المزايا التي يقدمها في كل المجالات، ويعتبر قطاع المال والأعمال أحد أبرز المستفيدين بشكل واسع من التكنولوجيا من خلال التحول إلى أنظمة إلكترونية، ويعتبر التحول الرقمي طبقا لقرار وزارة المالية رقم 283 لسنة 2025 متأخرا في وقتنا هذا، ولعل ما تعانيه المالية العامة من ضعف أنظمة الرقابة الداخلية كأحد أسباب الفساد وهدر المال العام طبقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2024 يعتبر من أهم أسباب هذا التحول.

في ظل التغير من النظام اليدوي وتطبيق النظام الإلكتروني كمحاولة من المالية العامة لضبط أداء الإدارات المالية وترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية، تم الانطلاق في هذا التحول بتاريخ 31 أغسطس 2025 في العديد من المؤسسات الحكومية، حيث سنتناول في هذا البحث الأثر المترتب على تطبيق التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية الليبية بشكل عام.

■ **أدبيات البحث السابقة:**

دراسة: (الشلال،2024)بعنوان» تحليل جدوى حساب الخزينة الموحّد في العراق – دراسة تجريبية " هدفت الدراسة إلى إمكانية تطبيق (TSA) وتحديد الفوائد المتوقعة والتحديات التي تعترض التنفيذ، واعتمدت الدراسة على تحليل تجريبي للبيانات المالية الحكومية ومراجعة للبنية التحتية واللوائح والقوانين مع الاستعانة بمقارنات مع تجارب دولية واتبع الباحث المنهج الاستقرائي عن طريق تحليل مكونات حساب الخزينة الموحدة مع أسلوب كم قائم على جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى استنتاجات محددة، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق (TSA) يساعد في تعزيز كفاءة إدارة النقد الحكومي وتحسين الرقابة المالية، وتعتبر أبرز المعوقات ضعف البنية التكنولوجية، تعدد التشريعات المالية، ومقاومة المسؤولين لفقدان السيطرة على مواردهم.

● **دراسة: (شوشان، 2025) بعنوان « التحول الرقمي وأثره في تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة المالية العامة"**

استهدفت الدراسة فهم أثر التحول الرقمي والتقنيات الحديثة على تحسين الكفاءة التشغيلية والشفافية في إدارة المالية العامة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في تحليل واقع التحول الرقمي والمنهج الاستقرائي لاستخلاص التجارب العملية التشريعية الدولية والمحلية، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يحسن دقة البيانات المالية ويقلل من الخطأ البشري ويحد من الفساد ويزيد سرعة إعداد التقارير، ويساهم في خفض التكاليف التشغيلية، لكنه يواجه تحديات في الأمن السيبراني ونقص البنية التحتية وضعف تأهيل الكادر البشري.

● **دراسة: (عبدالله،2023) بعنوان « آليات التحول الرقمي والأنظمة المالية - دراسة حالة الهند "**

استهدفت الدراسة آلية التحول الرقمي الحديثة ودورها في تحقيق الانضباط المالي وضبط عجز الموازنات العامة مع دراسة تطبيقية للتجربة الهندية، وانتهج الباحث الأسلوب الوصفي لاستعراض المفاهيم والأسلوب الاستنباطي لتحليل الحقائق الاقتصادية المتاحة والأسلوب الاستقرائي لدراسة تجربة الهند لاستخلاص النتائج، حيث توصلت النتائج إلى أن التحول الرقمي ساعد في تحسين التحصيل الضريبي وقلل الفساد وزاد كفاءة المشتريات ووفر قواعد بيانات دقيقة وساهم في تقليل العجز المالي ورفع فاعلية السياسة المالية.

دراسة: (أبو لحية - 2024) بعنوان» أثر التحول الرقمي على الإدارة العامة لوزارة المالية .. غزة »

استهدف البحث دراسة تأثير التحول الرقمي على أداء وزارة المالية في غزة من وجهة نظر المستفيدين من خدماتها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبيان عدد 50 مستفيدا من خدمات الوزارة وتوصلت النتائج إلى أن التحول الرقمي

أصبح أولوية للوزارة وذلك نتيجة لتحسينه أداء وزارة المالية ورفع جودة التقارير المالية.

- **دراسة: (المزين - 2024) بعنوان « دور آلية المراجعة الداخلية لعمليات التحول الرقمي في مكافحة الفساد بالوحدات الحكومية للرقابة على المال العام "**

هدف الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMI) وتحليل مدى توافق النظام مع متطلبات المعايير المحاسبية على المالية العامة وتفعيل دور النظام كأداة للرقابة واستخدم الباحثان دراسة ميدانية تطبيقية على مجتمع مكون من الإدارات الـ7 الرئيسة بهيأة الإسعاف المصرية التابعة لوزارة الصحة، ومن أبرز نتائج هذا البحث أن نظام إدارة المعلومات الحكومية (GFMIS) هو نظام الكتروني متكامل يربط جميع أجهزة الحكومة ويدعم كافة مراحل دورة الميزانية وكذلك يدعم تحسين الرقابة على المال العام.

دراسة: (عصفور، 2023) بعنوان « التحول الرقمي في إدارة المالية الحكومية الفرص والتحديات»

استهدفت الدراسة التعريف بمفهوم التحول الرقمي وإبراز كيف يتم التحول الرقمي وبيان الفرص والتحديات التي تواجهه، حيث اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي من خلال المصادر السابقة ودراسات تم استخدامها لتعزيز الإطار النظري لهذا البحث، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن التحول الرقمي يؤثر بشكل كبير على المالية العامة وإدارة المخاطر والعلاقات الخارجية واتخاذ القرارات المالية.

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

تناولت الدراسات السابقة التحول الرقمي، حيث اعتمدته الدول (بيئة البحث)، والمالية العامة فيها، وانعكاسات هذا التحول الرقمي على مجموعة من المتغيرات كالكفاءة في إدارة الأموال العامة وفاعلية الرقابة على الموارد النقدية والشفافية ومعوقات التحول الرقمي وإمكانية تطبيقه، ومن ناحية أخرى فقد انتهج هذا البحث أسلوبا مختلفا عما انتهجته

الدراسات السابقة من حيث تركيزه على دراسة آثار التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية في البيئة الليبية وهي البيئة التي تعتبر حديثة عهد بالتحول الرقمي.

■ **المشكلة:**

في ظل سعي وزارة المالية إلى التحول الرقمي للمساهمة في إصلاح المالية العامة أطلقت الوزارة مشروع حساب الخزينة الموحدة (TSA) وكذلك نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS)؛ فيما يتعلق بالباب الأول من الميزانية في الوحدات الحكومية ومنظومة تحصيل المدفوعات الحكومية الرقمية (E – PAYMENT) ، وهو ما كان مدفوعا بمجموعة من المشاكل التي أشار إليها تقرير مدركات (2024) من ضعف الرقابة واستمرار الانقسام السياسي، ما أدى إلى انتشار الفساد المالي والإداري في إدارة المالية العامة للدولة ونتج عن ذلك هدر للموارد المالية وصعوبة ممارسة الأنشطة الرقابية عليها كون المالية العامة تعمل باستخدام مجموعة واسعة من الحسابات العمومية، وما تبعه من تلكؤ إداري للإدارات المالية الحكومية في تطبيق سياسات المالية العامة في ظل العمل وفق النظام المالي التقليدي إلى جانب توسع هيكل الوظيفة العمومية في ليبيا.

ومن خلال ذلك بدأت المالية العامة في التطبيق الجزئي للتحول الرقمي باستخدام هذه الانظمة على بند المرتبات العمومية، وكذلك منظومة تحصيل المدفوعات الحكومية الرقمية، وهنا يدرس البحث آثار هذا التحول على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية من خلال التساؤلات التالية:

التساؤل الرئيس: هل يوجد أثر لتطبيق التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية الليبية؟

وينبثق منه التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل يؤدي تطبيق التحول الرقمي إلى تعزيز الامتثال في الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية؟

2. هل يؤدى تطبيق التحول الرقمي إلى تسهيل عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية؟

3. هل يؤدي تطبيق التحول الرقمي إلى تحسين الخدمات المالية التي تقدمها الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية؟

■ أهداف البحث:

استهدفت الدراسة بيان مفهوم التحول الرقمي الذي تبنته وزارة المالية وبيان أثر تطبيقه على الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية على صعيد الامتثال للقوانين واللوائح الصادرة بشأن تنظيم العمل المالي العمومي، وتحديد أثر تطبيق التحول الرقمي على مراجعة عمل الإدارات المالية، وكذلك تحديد ما إذا كان التحول الرقمي له أثر أدى تحسين الخدمات المالية في الإدارات المالية الحكومية.

■ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليطه الضوء على آثار التحول الرقمي على الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية الليبية، من حيث الآثار المترتبة على كلّ من الامتثال وعملية المراجعة وكذلك الخدمات المالية، خاصة وأنه قد تم اعتماد التحول الرقمي من قبل وزارة المالية حديثا للعمل داخل هذه الإدارات، ويدعم هذا البحث الاتجاه الذي تسلكه وزارة المالية نحو التحول الرقمي من خلال مساهمته في تقديم إطار نظري متكامل في موضوع حديث في البيئة الليبية.

■ فرضيات البحث:

بعد الاطلاع على أدبيات البحث السابقة والمقابلات التي أجراها الباحثان يمكن صياغة فرضيات الدراسة على الشكل التالي:

- **الفرضية الرئيسة: يوجد أثر لتطبيق التحول الرقمي على الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية**

وينبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. **يؤدي تطبيق** التحول الرقمي إلى تعزيز الامتثال لدى الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية.
2. **يؤدي تطبيق** التحول الرقمي إلى تسهيل عملية المراجعة على الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية.
3. **يؤدي تطبيق** التحول الرقمي إلى تحسين الخدمات المالية المقدمة من الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية.

■ منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على أدبيات البحث السابقة من مجلات ودوريات، والقرارات التي تم تعميمها على الإدارات المالية في هذا الخصوص، وكذلك جمع المعلومات من مصادرها المختلفة عن طريق الملاحظة المباشرة والمقابلات مع مشغلي النظام في الإدارات المالية الحكومية وتم توزيع استبيان على عينة من مجتمع الدراسة.

■ متغيرات البحث:

المتغير المستقل يتمثل في التحول الرقمي الذي يؤثر على المتغير التابع ولا يتأثر به.

المتغير التابع ويتمثل في الإدارات المالية التي تتأثر بالمتغير المستقل.

■ نطاق البحث وحدوده

الحدود الزمانية: من تاريخ 2025/8/31 إلى تاريخ 2025/10/20

الحدود المكانية: اقتصر البحث على الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية بالبلديات التالية (الزاوية الغرب /صرمان/صبراتة).

■ **الإطار النظري للبحث**

1 - **التحول الرقمي**

يحدث التحول الرقمي نقلة نوعية في المالية العامة من خلال تحسين إدارة الموارد الحكومية، ويمكن الحكومات من نقل ملكية الأصول المالية بآمان، وتحقيق سجلات مالية دقيقة وقابلة للوصول بشفافية. ويعزز التحول الرقمي قدرة الحكومات على مراقبة النفقات وتحسين تخصيص الموارد، ما يرفع من كفاءة إدارة الأموال العامة ويقلل من الهدر. كما يسهم التحول الرقمي في تعزيز الشفافية المالية، ومن ثم بناء الثقة بين الحكومات والمواطنين. (الشوشان - 2025)

2 - **مفهوم التحول الرقمي**

وعرف (أبولحية - 2024) التحول الرقمي بأنه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المؤسسات بهدف تطوير الآداء والخدمات وتحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الكفاءة والتي تخدم الوظائف الوظيفية لجميع إدارات المنظمة، ما يضمن تحسيناً وتوفيراً متزامناً في الوقت والجهد والتكلفة. ويرى الباحثان أن التحول الرقمي هو عبارة مجموعة من الأنظمة الالكترونية تطبقها المؤسسات أي ان التحول الرقمي هو التحول من الأنظمة التقليدية إلى أنظمة رقمية تختارها إدارات المالية العامة في الدولة منها على سبيل الذكر (GFMIS - TSA - GPOS - PAY ROLL)، حيث إن لكل نظام من الأنظمة مهام واختصاص ينفرد به عن غيره من الأنظمة.

● **مزايا وعيوب التحول الرقمي**

1. **مزايا التحول الرقمي**

1 - ترشيد الإنفاق الحكومي: يساعد التحول الرقمي بشكل عام المالية العامة على ضبط الإنفاق تخصيص الأموال للأهداف المرسومة عن طريق آلية النظام (عدم

القدرة على تجاوز النظام القائم).

2 - **يوفر أدوات رقابة فعالة:** من خلال عناصر النظم الالكترونية (مدخلات – معالجة – مخرجات) حيث إن المخرجات لا تقتصر على البيانات التي تمت معالجتها بل تشمل التقارير المصاحبة لها.

3 - **تخفيض التكاليف التشغيلية:** من خلال التحول الرقمي تم تقليص ساعات العمل الإضافي وكذلك تقليل الموظفين لإنجاز الأعمال المطلوبة، ما يجعل المؤسسات تكتفي بالموارد البشرية المتاحة لها ولا تسعى لتوظيف المزيد من العناصر البشرية.

4 - **الأرشفة الالكترونية للعمليات وسهولة الوصول إليها:** يوفر التحول الرقمي بالأنظمة الالكترونية أرشفة إلكترونية للعمليات اليومية والتقارير الشهرية، مع القدرة على الوصول إليها بسهولة.

3. **عيوب التحول الرقمي:**

1 - **المخاطر السبرانية:** يعد التحول الرقمي في الإدارات المالية الحكومية ذا مخاطر عالية كونه سيعمل على بيانات ذات طابع حكومي قد تكون معرضة للاختراق، خاصة مع احتمالية وجود ثغرات تقنية في الأنظمة التي يتم الاعتماد عليها.

2 - **التعقيدات الفنية لعملية التحول الرقمي:** يحتاج التحول الرقمي في الإدارات المالية الحكومية ليقوم بالمهام المطلوبة منه إلى شبكة اتصالات قوية وتجهيزات تقنية حديثة، إلى جانب التأهيل الكافي والوعي الرقمي لدي الكادر الوظيفي.

3 - **شمولية التحول:** إن الانتقال بالكامل من الأنظمة التقليدية إلى الأنظمة الرقمية قد يتسبب بتوقف العمل في الإدارات المالية الحكومية لأي عطل قد يصيب النظام.

- **أشكال التحول الرقمي**

- **التحول الرقمي الجزئي:** وهو نهج تدريجي يركز على تحسين خدمة أو إدارة معينة

داخل المؤسسات دون تغيير الهيكل الأساس للمؤسسة، ويتميز بسرعة نتائجه وقابلية التوسع فيه، وهو أقل مخاطر من التحول الكلي، ويعاب عليه عدم معالجة جذور المشاكل وتعدد الأنظمة في نفس المؤسسة، (أي إنشاء مجموعة من الأنظمة داخل المؤسسة).

- **التحول الرقمي الكلي:** وهو نهج تحول جذري يستهدف إعادة تصميم هيكل المؤسسة بالكامل باستخدام التكنولوجيا، ويتميز بكونه أكثر شفافية ويوفر بيانات شاملة من جميع أقسام المؤسسة ويعاب عليه التعقيدات الكبيرة والكلفة العالية والوقت الطويل وكذلك مخاطر فشل تطبيق التحول.

- **متطلبات التحول الرقمي في الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية الليبية**

- **أولا: متطلبات تشريعية وتنظيمية:** وهي مجموعة القوانين واللوائح التي يتم بموجبها تنظيم العمل، حيث إن التحول الرقمي يؤدي إلى تغيرات عديدة على الإدارات المالية وغير المالية، واستحداث وظائف جديدة داخل الأقسام وبمسؤوليات جديدة ما يقودنا إلى حاجة ماسة لتشريعات وهيكل تنظيمي ينظم العمل. إلا إن العديد من تجارب التحول الرقمي بدأت العمل بهيكل تنظيمي ومن دون تشريعات، عزا الباحثان السبب إلى أن المخاوف من فشل عملية التحول الرقمي هو سبب التأخير في وضع إطار تشريعي، بمعنى آخر يتم تحديد الحقوق والواجبات ثم تنفيذها ووضعها في إطار تشريعي في وقت لاحق.

- **ثانيا: المتطلبات التكنولوجية لمكونات التحول الرقمي:** وهي مجموعة العناصر المتعلقة بالتكنولوجيا (البنية التحتية، مهارات العنصر البشري)

- **البنية التحتية:** وهي الأجهزة والمعدات التكنولوجية المتعلقة بأنظمة التحول الرقمي مثل (أجهزة الحاسوب، والماسحات الضوئية، وأنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية، وأنظمة الاتصالات) حيث يشترط في نجاح التحول الرقمي كفاءة هذه العناصر.

- **مهارات العنصر البشري في مجال التكنولوجيا**: بالإضافة إلى الكفاءة المهنية في مجال المحاسبة، يجب على العنصر البشري أن يمتلك مجموعة من مهارات التعامل مع الأنظمة الالكترونية والتكنولوجية الحديثة من برامج اتصال وادخال وإخراج.

- **ثالثا: متطلبات المواكبة والتطوير**: يعتمد التحول الرقمي على أنظمة الكترونية، وهذه الأنظمة بدورها تحتاج إلى تحسين وتطوير مستمر لتواكب التغيرات في البيئة المحيطة وأن هذه التغيرات قد تكون مفروضة من قبل الشركة المشغل لها، ويصاحب ذلك تطوير للعنصر البشري ما يقودنا إلى أن التحول الرقمي يتطلب التخطيط له بشكل يكون مرناً وقابلاً للتطوير وخاصة مع الأنظمة مفتوحة المصدر (وهي الأنظمة التي يمكن إجراء تعديلات على برمجياتها).

- **أنظمة التحول الرقمي التي اعتمدت عليها وزارة المالية الليبية:**

بناء على قرار وزارة المالية رقم 283 لسنة 2025 بشأن اعتماد العمل بنظام حساب الخزينة الموحدة وبيان وزير المالية بشأن اعتماد العمل بنظام حساب الخزينة الموحدة ونظام إدارة المعلومات المالية الليبية الحكومية، ووسائل الدفع الرقمية بالتعاون مع مصرف ليبيا المركزي (GFMIS، E – PAYMENT، TSA) المؤرخ بتاريخ 31 أغسطس 2025م كأساس لإطلاق العمل الرقمي في الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية الليبية.

- **أولا: حساب الخزينة الموحدة TSA**: هو أحد الأنظمة المالية الرقمية الذي تم تطويره لإدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بهدف تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية العمومية المصروفة للإدارات المالية الحكومية الليبية، بشكل جزئي لتغطية بند مرتبات الكادر الوظيفي وفق ما جاء في بيان السيد وزير المالية وكذلك ترشيد الانفاق العام على هذا البند، حيث يعرف نظام حساب الخزانة الموحد (TSA) بأنه حساب مصرفي واحد يفضل أن يكون في البنك المركزي تستعمله الحكومة من خلال مسؤول واحد وهي الخزانة، التي تقوم بإدارته بشكل مركزي يمكنها من الحصول على مركز نقدي موحد على مستوى الدولة بشكل يومي.

- **ثانيا: نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية** (GFMIS): يعرف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أنه أحد الأنظمة التي تعتمد عليها المؤسسات العامة في الدولة، حيث يقوم بربط جميع العمليات المالية والمحاسبية لكافة الهياكل الحكومية مع وزارة المالية، بالإضافة إلى ذلك يقوم على إعداد الموازنات العامة ورفع تقارير تفصيلية حول كل ما يرد للنظام من معلومات مالية.
- **ثالثا: الدفع الالكتروني** (E - payment): المقصود به نظام الدفع الذي يتم من خلاله الدفع باستخدام وسائل الدفع الالكترونية كبطاقات السحب المباشر والتحويل المباشر باستخدام الأجهزة الالكترونية، أي كل العمليات التجارية التي لا تتطلب الدفع باستخدام النقد أو الصكوك، وقد تبين من خلال البحث والمقابلة ان هذا النظام غير معمول به طيلة فترة إعداد البحث.
- **أثر التحول الرقمي على وظائف الإدارات المالية**

1. **إعداد الموازنات التقديرية:** في ظل وجود أنظمة المعلومات المالية الالكترونية أصبح إعداد الموازنات التقديرية أكثر سهولة لما تقدمه هذه الأنظمة من إحصاءات وتحليلات طبقا لنماذج معدة داخل النظام، ويمكن إعدادها بشكل مركزي عن طريق الإدارة العامة للإدارات المالية في المؤسسات الحكومية.
2. **إدارة الخزينة:** في ظل التحول الرقمي تختلف مهام الإدارة المالية للخزينة باختلاف شكل التحول الرقمي (جزئي – كلي) حيث تكون مهمة الإدارة المالية في ظل التحول الجزئي إدارة المصروفات والإيرادات التي لا يغطيها التحول الرقمي، أما في التحول الكلي فيقتصر على المصاريف النثرية فقط.
3. **إعداد الميزانية (الحسابات الختامية):** يعد اعداد الميزانية في ظل التحول الرقمي عملية لا تحتاج إلى جهد كبير وإنما هو عملية الالكترونية من خلال الأنظمة، مع الاخذ في عين الاعتبار أن هناك حسابات ختامية تعد بشكل يدوي في التحول الجزئي.

4. **الرقابة الداخلية:** تكون عملية المراجعة أكثر سلاسة نظرًا لقدرة المراجعة الداخلية على التأكد من صحة العمليات في كل مراحل النظام (مدخلات - معالجة المخرجات)، وتختلف الحاجة للرقابة الداخلية حسب التحول الرقمي الجزئي والكلي، حيث تزيد الحاجة إلى الرقابة الداخلية في الجزئي عن التحول الرقمي نظرًا للاعتماد على آلية النظام للرقابة.

■ الإطار العملي للدراسة

● أولا - أداة جمع البيانات

1 - تصميم استمارة الاستبيان:

لقد قام الباحثان بإعداد الصورة المبدئية لعبارات استمارة الاستبيان بعد الاطلاع على عديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة في مجال البحث الحالي ومن خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، وقد راع الباحثان في إعداد استمارة الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستبين وضع علامة (ü) أمام كل عبارة حسب درجة موافقته عليها.

2 - اختبارات الصدق " الصلاحية"

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحثان بالاختبارات الآتية:

أ - صدق المحتوى أو (صدق المضمون) Content validity

لقد راع الباحثان جانب صدق المحتوى في استمارة الاستبيان، من خلال التأكد من أن جميع العبارات التي تحتويها استمارة الاستبيان تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

ب - الصدق الظاهري: Face validity

للتأكد من أن عبارات استمارة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض استمارة الاستبيان على عدد من المحكمين وذلك للتأكد من مدى ملائمة عبارات استمارة الاستبيان لمجتمع البحث، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتم التوصل إلى الصورة النهائية لاستمارة الاستبيان وهي تضم 4 مجموعات رئيسية من العبارات

قام الباحثان بتوزيع عدد (32) نسخة من استمارة الاستبيان على الذين تم اختيارهم من **الكادر الوظيفي للإدارات المالية الحكومية الذي يتمثل في المراجعين الداخليين ومديري الإدارات المالية والمحاسبين ومشغلي الأنظمة الرقمية بهذه الإدارات.** وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (25) استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة. والجدول رقم (1) يبين عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول رقم (1) عدد نسخ استمارة الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

عدد النسخ الموزعة	عدد النسخ المسترجعة	نسبة النسخ المسترجعة ٪
32	25	78.13

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 78.13 ٪ من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة.

- **ثانيا: - اختبار الثبات والصدق:** Reliability and Validate

للتأكد من ثبات وصدق " أداة الدراسة " قام الباحث بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) ومعامل الصدق الذاتي لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا الثبات	معامل الصدق
1	أثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية.	6	0.643	0.802
2	أثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية.	6	0.690	0.831
3	أثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية.	6	0.737	0.858
4	جميع المحاور	18	0.832	0.912

من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (a) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.643 إلى 0.737) ولجميع المحاور (0.832) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.802 إلى 0.858) ولجميع المحاور (0.912) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعا: - خصائص مفردات عينة الدراسة

1 - **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس**

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة ٪
ذكر	22	88.0
أنثى	3	12.0
المجموع	25	100.0

من خلال الجدول رقم (3) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة هم من الذكور ويمثلون نسبة (88.0 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي من الإناث ويمثلن نسبة (12 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة

2 - **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر**

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة ٪
اقل من 30 سنة	4	16.0
من 30 إلى أقل من 40سنة	10	40.0
من 40 إلى أقل من 50 سنة	4	16.0
من 50 سنة فأكثر	7	28.0
المجموع	25	100.0

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة ويمثلون نسبة (40 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم ممن أعمارهم 50 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (28 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن أعمارهم 40 إلى أقل من 50 سنة أو أقل من 30 سنة ويمثلون نسبة (16 ٪) لكل فئة من الفئتين من جميع مفردات عينة الدراسة.

3 - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة ٪
التعليم العالي (ماجستير – دكتوراه)	2	8.0
الجامعي	23	92.0
المجموع	25	100.0

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية جامعية ويمثلون نسبة (92 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن مؤهلاتهم العلمية التعليم العالي (ماجستير – دكتوراه) ويمثلون نسبة (8 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة.

- **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي**

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة ٪
موظف	12	48.0
رئيس وحدة	3	12.0

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة ٪
رئيس قسم	6	24.0
مدير إدارة	3	12.0
مراجع داخلي	1	4.0
Total المجموع	25	100.0

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة مسماهم الوظيفي موظف ويمثلون نسبة (48 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه رئيس قسم ويمثلون نسبة (24 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه رئيس وحدة أو مدير إدارة ويمثلون نسبة (12 ٪) لكل مسمى من المسميين من جميع مفردات عينة الدراسة ،والباقي مراجع داخلي ويمثلون نسبة (4 ٪) من جميع مفردات العينة.

4 - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

الخبرة العملية	العدد	النسبة ٪
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	9	36.0
من 10 إلى أقل من 15 سنة	6	24.0
من 15 إلى أقل من 20 سنة	5	20.0
من 20 سنة فأكثر	5	20.0
المجموع	25	100.0

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة خبرتهم العملية من 5 إلى أقل من 10 سنوات ويمثلون نسبة (36 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه من خبرتهم العملية من 10 إلى أقل من 15 سنة ويمثلون نسبة (24 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن **خبرتهم العملية** من 15 إلى أقل من 20 سنة أو من 20 سنة فأكثر ويمثلون نسبة (20 ٪) لكل فئة من الفئتين من جميع مفردات عينة الدراسة.

- **خامسا: - اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة**

1 - أثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية.

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	النظام الرقمي يفرض خطوات واضحة تمنع تجاوز الإجراءات الرسمية.	التكرار	00	00	1	16	8	
		النسبة ٪	0.0	0.0	4.0	64.0	32.0	عالية
2	الأنظمة الرقمية تُجبر الموظف أو المستخدم على اتباع المسار المعتمد للإجراء.	التكرار	00	00	2	14	9	
		النسبة ٪	0.0	0.0	8.0	56.0	36.0	عالية

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
3	لا يمكن تنفيذ إجراء في النظام دون استكمال الشروط والمتطلبات المحددة.	التكرار	00	1	5	15	4	
		النسبة ٪	0.0	4.0	20.0	60.0	16.0	عالية
4	الموظفون أو المستخدمون ملتزمون بالتعليمات المرتبطة بالاستخدام الرقمي.	التكرار	00	4	5	14	2	
		النسبة ٪	0.0	16.0	20.0	56.0	8.0	عالية
5	يساعد التحول الرقمي على الحد من المخالفات المالية.	التكرار	00	2	2	10	11	
		النسبة ٪	0.0	8.0	8.0	40.0	44.0	عالية جدا
6	يساهم التحول الرقمي في الفصل بين الصلاحيات وتحديد المسؤوليات.	التكرار	00	1	2	15	7	
		النسبة ٪	0.0	4.0	8.0	60.0	28.0	عالية

من خلال الجدول رقم (8) يلاحظ أن : **درجات الموافقة عالية على جميع العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية**

- **لاختبار معنوية درجة الموافقة** على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بأثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9)

جدول رقم (9) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	النظام الرقمي يفرض خطوات واضحة تمنع تجاوز الإجراءات الرسمية.	4.28	.542	- 4.463	.000
2	الأنظمة الرقمية تُجبر الموظف أو المستخدم على اتباع المسار المعتمد للإجراء.	4.28	.614	- 4.344	.000
3	لا يمكن تنفيذ إجراء في النظام دون استكمال الشروط والمتطلبات المحددة.	3.88	.726	- 3.841	.000
4	الموظفون أو المستخدمون ملتزمون بالتعليمات المرتبطة بالاستخدام الرقمي.	3.56	.870	- 2.744	.006
5	يساعد التحول الرقمي على الحد من المخالفات المالية.	4.20	.913	- 3.918	.000
6	يساهم التحول الرقمي في الفصل بين الصلاحيات وتحديد المسؤوليات.	4.12	.726	- 4.118	.000

من خلال الجدول رقم (9) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يدل على **وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات**

- **ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (لأن حجم العينة صغير أقل من 30 مفردة) حيث كانت**
- **الفرضية الصفرية : مستوى أثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** يتبع التوزيع الطبيعي
- **الفرضية البديلة : - مستوى أثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** لا يتبع التوزيع الطبيعي

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (10) التالي

جدول رقم (10) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro – Wilk) حول مدى تبعية مستوى أثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية .

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة .Sig
مستوى تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية	.971	25	.664

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.971) بدلالة

محسوبة (0.664) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن **المستوى** يتبع التوزيع الطبيعي

- **لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية تم** استخدام اختبار **معلمي** (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي: -
- **الفرضية الصفرية:** متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة **بأثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** لا يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3)
- **الفرضية البديلة:** متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة **بأثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3)

الجدول رقم (11) نتائج اختبار(T) حول متوسط درجة الموافقة على جميع **العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية**

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
أثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية	4.0533	.44545	11.823	24	.000

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (11.823) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة

(4.0533) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود **أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات.**

حيث إن: -

1. النظام الرقمي يفرض خطوات واضحة تمنع تجاوز الإجراءات الرسمية.
2. الأنظمة الرقمية تُجبر الموظف أو المستخدم على اتباع المسار المعتمد للإجراء.
3. لا يمكن تنفيذ إجراء في النظام دون استكمال الشروط والمتطلبات المحددة.
4. الموظفون أو المستخدمون ملتزمون بالتعليمات المرتبطة بالاستخدام الرقمي.
5. يساعد التحول الرقمي على الحد من المخالفات المالية.
6. يساهم التحول الرقمي في الفصل بين الصلاحيات وتحديد المسؤوليات.

2 - أثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية.

جدول رقم (12) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	التحول الرقمي يسهل عملية التدقيق أو المراجعة في المؤسسات الحكومية.	التكرار	00	00	2	8	15	
		النسبة ٪	0.0	0.0	8.0	32.0	60.0	عالية جدا

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
2	يوجد إجراءات لضمان آمان المعلومات عند تقديم المراجعات أو المعاملات عبر الإنترنت	التكرار	00	2	6	11	6	
		النسبة ٪	0.0	8.0	24.0	44.0	24.0	عالية
3	التحول الرقمي يجعلك تستطيع التنقل بسهولة بين مختلف الأقسام أو الخدمات الرقمية في المؤسسة.	التكرار	00	00	1	18	6	
		النسبة ٪	0.0	0.0	4.0	72.0	24.0	عالية
4	يوفر التحول الرقمي شفافية أكبر للمراجعين في التعامل مع المعاملات المالية	التكرار	00	00	2	13	10	
		النسبة ٪	0.0	0.0	8.0	52.0	40.0	عالية
5	يُمكّن التحول الرقمي من الوصول إلى البيانات المالية بشكل أسرع وأسهل.	التكرار	00	00	00	11	14	
		النسبة ٪	0.0	0.0	0.0	44.0	56.0	عالية جدا

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
6	يقلل التحول الرقمي ساعات عمل المراجعين وعدد الزيارات الميدانية	التكرار	00	00	2	10	13	
		النسبة ٪	0.0	0.0	8.0	40.0	52.0	عالية جدا

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن : **درجات الموافقة عالية على جميع العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية**

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13)

جدول رقم (13) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	التحول الرقمي يسهل عملية التدقيق أو المراجعة في المؤسسات الحكومية	4.52	.653	- 4.363	.000
2	يوجد إجراءات لضمان آمان المعلومات عند تقديم المراجعات أو المعاملات عبر الإنترنت	3.84	.898	- 3.400	.001

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
3	التحول الرقمي يجعلك تستطيع التنقل بسهولة بين مختلف الأقسام أو الخدمات الرقمية في المؤسسة.	4.20	.500	- 4.524	.000
4	يوفر التحول الرقمي شفافية أكبر للمراجعين في التعامل مع المعاملات المالية	4.32	.627	- 4.332	.000
5	يُمكّن التحول الرقمي من الوصول إلى البيانات المالية بشكل أسرع وأسهل.	4.56	.507	- 4.512	.000
6	يقلل التحول الرقمي ساعات عمل المراجعين وعدد الزيارات الميدانية	4.44	.651	- 4.332	.000

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على **وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات**

- **ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (لأن حجم العينة صغير أقل من 30 مفردة) حيث كانت**

- **الفرضية الصفرية: مستوى أثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** يتبع التوزيع الطبيعي
- **الفرضية البديلة : - مستوى أثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** لا يتبع التوزيع الطبيعي

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (15) التالي:

جدول رقم (14) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية مستوى أثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة .Sig
مستوى أثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية	.954	25	.301

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.954) بدلالة محسوبة (0.301) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن **مستوى** يتبع التوزيع الطبيعي

- **لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية تم** استخدام اختبار **معلمي** (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي: -
- **الفرضية الصفرية:** متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة **بأثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** لا

يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3)

- **الفرضية البديلة:** متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة **بأثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية**

يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3)

الجدول رقم (15) **نتائج اختبار** (T) **حول** متوسط درجة الموافقة على جميع **العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية**

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
أثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية	4.3133	.37367	17.573	24	.000

من خلال الجدول رقم (15) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (17.573) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (4.3133) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود **أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية حيث إن: -**

1. التحول الرقمي يسهل عملية التدقيق أو المراجعة في المؤسسات الحكومية
2. توجد إجراءات لضمان آمان المعلومات عند تقديم المراجعات أو المعاملات عبر الإنترنت.
3. التحول الرقمي يجعلك تستطيع التنقل بسهولة بين مختلف الأقسام أو الخدمات

الرقمية في المؤسسة.

4. يوفر التحول الرقمي شفافية أكبر للمراجعين في التعامل مع المعاملات المالية.

5. يُمكّن التحول الرقمي من الوصول إلى البيانات المالية بشكل أسرع وأسهل.

6. يقلل التحول الرقمي ساعات عمل المراجعين وعدد الزيارات الميدانية.

3 - أثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية.

جدول رقم (16) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	المعاملات المالية عبر النظام الرقمي أسرع من الطرق التقليدية داخل المؤسسة.	التكرار	00	00	00	4	21	
		النسبة ٪	0.0	0.0	0.0	16.0	84.0	عالية جدا
2	الاستجابة السريعة في حل مشكلات المتعلقة بالدفع في المؤسسة.	التكرار	00	00	6	12	7	
		النسبة ٪	0.0	0.0	24.0	48.0	28.0	عالية

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
3	يوجد توثيق الكتروني لجميع المعاملات المالية يضمن حق المستفيد في حال المراجعة.	التكرار	00	00	2	16	7	
		النسبة ٪	0.0	0.0	8.0	64.0	28.0	عالية
4	يقلل التحول الرقمي من الوقت والجهد المبذول في إنجاز المعاملات	التكرار	00	00	2	8	15	
		النسبة ٪	0.0	0.0	8.0	32.0	60.0	عالية جدا
5	يسهم التحول الرقمي في رفع مستوى رضا المستفيدين من الخدمات المالية	التكرار	00	00	00	17	8	
		النسبة ٪	0.0	0.0	0.0	68.0	32.0	عالية
6	يساهم التحول الرقمي في تركيز الإدارة المالية على الوظائف الأساسية.	التكرار	00	00	4	12	9	
		النسبة ٪	0.0	0.0	16.0	48.0	36.0	عالية

من خلال الجدول رقم (16) يلاحظ أن : **درجات الموافقة عالية على جميع العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية**

- **لاختبار معنوية درجة الموافقة** على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بأثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (17)

جدول رقم (17) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسط كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	المعاملات المالية عبر النظام الرقمي أسرع من الطرق التقليدية داخل المؤسسة.	4.84	.374	- 4.716	.000
2	الاستجابة السريعة في حل المشكلات المتعلقة بالدفع في المؤسسة.	4.04	.735	- 3.963	.000
3	يوجد توثيق الكتروني لجميع المعاملات المالية يضمن حق المستفيد في حال المراجعة.	4.20	.577	- 4.388	.000
4	يقلل التحول الرقمي من الوقت والجهد المبذول في إنجاز المعاملات	4.52	.653	- 4.363	.000
5	يسهم التحول الرقمي في رفع مستوى رضا المستفيدين من الخدمات المالية	4.32	.476	- 4.562	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
6	يساهم التحول الرقمي في تركيز الإدارة المالية على الوظائف الأساسية	4.20	.707	- 4.144	.000

من خلال الجدول رقم (17) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يدل على **وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات**

- **ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى أثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (لأن حجم العينة صغير أقل من 30 مفردة) حيث كانت :-**
- **الفرضية الصفرية: مستوى أثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** يتبع التوزيع الطبيعي
- **الفرضية البديلة: - مستوى أثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** لا يتبع التوزيع الطبيعي

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (18) التالي

جدول رقم (18) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية مستوى أثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية للتوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية Df	الدلالة المحسوبة .Sig
مستوى أثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية	941.	25	154.

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (941.) بدلالة محسوبة (0.154) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن **مستوى** يتبع التوزيع الطبيعي .

- **لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية تم** استخدام اختبار **معلمي** (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (20) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي : -
- **الفرضية الصفرية:** متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة **بأثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** لا يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3)

- **الفرضية البديلة:** متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة **بأثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3)

الجدول رقم (19) **نتائج اختبار** (T) **حول** متوسط درجة الموافقة على جميع **العبارات المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية**

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
أثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية	4.3533	.39476	17.141	24	.000

من خلال الجدول رقم (19) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (17.141) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (4.3533) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود **أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية حيث إن:-**

1. المعاملات المالية عبر النظام الرقمي أسرع من الطرق التقليدية داخل المؤسسة.
2. الاستجابة السريعة في حل مشكلات المتعلقة بالدفع في المؤسسة.
3. يوجد توثيق الكتروني لجميع المعاملات المالية يضمن حق المستفيد في حال المراجعة.

4. يقلل التحول الرقمي من الوقت والجهد المبذول في إنجاز المعاملات.

5. يسهم التحول الرقمي في رفع مستوى رضا المستفيدين من الخدمات المالية.

6. يساهم التحول الرقمي في تركيز الإدارة المالية على الوظائف الأساسية.

- **سابعا: - اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة**

لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية تم إيجاد **متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات** المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (أثر تطبيق التحول الرقمي على الامتثال لدى الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية، أثر تطبيق التحول الرقمي على عملية المراجعة على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية وأثر تطبيق التحول الرقمي على الخدمات المالية المقدمة من الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية).

- **ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واختبار ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (لأن حجم العينة صغير أقل من 30 مفردة) حيث كانت:**

- **الفرضية الصفرية: مستوى أثر تطبيق التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** يتبع التوزيع الطبيعي

- **الفرضية البديلة: - مستوى أثر تطبيق التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** لا يتبع التوزيع الطبيعي

وباستخدام اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) وجدت النتائج كما بالجدول رقم (20) التالي:

جدول رقم (20) نتائج اختبار شبيرو ويلك (Shapiro - Wilk) حول مدى تبعية مستوى آثر تطبيق التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية التوزيع الطبيعي

البيان	إحصائي الاختبار Statistic	درجات الحرية df	الدلالة المحسوبة .Sig
مستوى آثر تطبيق التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية	.968	25	.588

خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (.968) بدلالة محسوبة (0.588) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى أن **مستوى** يتبع التوزيع الطبيعي

- **لذلك لاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر تطبيق التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية تم** استخدام اختبار **معلمي** (T) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (22)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي: -

- **الفرضية الصفرية:** متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة **بأثر تطبيق التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** لا يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3)

- **الفرضية البديلة:** متوسط درجة الموافقة على جميع العبارات المتعلقة **بأثر تطبيق التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية** يختلف معنويا عن **متوسط المقياس** (3)

الجدول رقم (21) نتائج اختبار(T) حول متوسط درجة الموافقة على جميع **العبارات المتعلقة**

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
آثر تطبيق التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية	4.2400	.34048	18.210	24	.000

من خلال الجدول رقم (21) يلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (18.210) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (4.2400) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود **آثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق التحول الرقمي على الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية**

ملاحظات

قدمت عينة مجتمع الدراسة مجموعة من الملاحظات التي من خلالها يمكن تأكيد الجدية والوعي بأهمية مثل هذه الدراسات لما تقدمة من منافع للمجتمع لُخّصت فيما يلي:

إن التحول الرقمي قام بتحسين وتسهيل وظائف الإدارات المالية وهذا يأتي بالتوافق مع نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان، وقد أشارت بعض الملاحظات إلى أن هناك مجموعة من المشاكل المتعلقة بالنظام الرقمي نفسه ،وفسر الباحثان ذلك بأنها أخطاء تحدث في أي عملية تحول من نظام يدوي إلى نظام الالكتروني ونها على سبيل المثال أخطاء الادخال وعدم اتباع الخطوات الصحيحة لعمل النظام ،وأن الدليل على ذلك انخفاض عدد هذه الاخطاء مع مرور الوقت، وهناك ضعف في أداء المورد البشري في بعض الإدارات المالية ما يعكس ضعف التأهيل والتدريب في المؤسسات الحكومية.

■ نتائج وتوصيات البحث

● نتائج البحث:

من خلال الإطار العملي توصل الباحثان ووفقا لاستجابة مفردات عينة البحث إلى ما يلي: -

● يوجد **أثر لتطبيق التحول الرقمي على الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية حيث إن:**

أ - **يؤدي تطبيق** التحول الرقمي إلى تعزيز الامتثال لدى الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية.

ب - **يؤدي تطبيق** التحول الرقمي إلى تسهيل عملية المراجعة على الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية.

ت - **يؤدي تطبيق** التحول الرقمي إلى تحسين الخدمات المالية المقدمة من الإدارة المالية في المؤسسات الحكومية.

● التوصيات:

1. تطبيع التحول الرقمي على المستوى المحلى وذلك انطلاقا من تحمل المشرع الليبي لمسؤولياته بالخصوص ليصبح التحول الرقمي من اختيار إلى قرار.
2. التخطيط الاستراتيجي الأمثل لعملية التحول الرقمي على مستوى الدولة لتفادي العديد من المشاكل التي صاحبت عملية التحول الحالية بالتوازي مع حملة توعية ميدانية كبرى تُذَيب مقاومة التغيير في الوسط الإداري والاجتماعي الليبي.
3. استخدام التحول الرقمي كطريقة لمراجعة التفاوت في الأداء لاستخدامها كأساس للمقارنة بين أداء المؤسسات الحكومية والتركيز على نقاط الضعف التي تعاني منها هذه المؤسسات.

■ المراجع

1 - أبولحية، اسراء جمعة (2024)، أثر التحول الرقمي على الإدارة العام لوزارة المالية غزة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية – غزة.

2 - بلداوي، عبد الحميد عبد المجيد (1997) – الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية – دار الشروق – عمان – الطبعة الأولى – .

3 - حنا، نعيم، جندية، هشام، إبراهيم، أماني (2024)، تقييم نظام إدارة المعلومات الحكومية المالية "GFMIS" في تحسين الرقابة على المال العام، المجلة العلمية للبحوث والدراسات المالية والإدارة – مصر.

4 - رزق الله، عايدة نخلة (2002) – دليل الباحثين في التحليل الإحصائي – الطبعة الأولى – دار الكتب – القاهرة.

5 - عبدالله، محند أمين (2023)، آليات التحول الرقمي والأنظمة المالية – دراسة حالة الهند، المجلة العلمية للبحوث التجارية – العدد الثاني.

6 - عصفور، شادي وليد(2024)، التحول الرقمي في إدارة المالية الحكومية الفرص والتحديات، مجلة المجمع العربي لنشر الدراسات العلمية،

7 - فتوح، سمير كامل عاشور وسامية أبو (1995) ، الاختبارات اللامعلمية، الطبعة الأولى معهد الإحصاء.

8 - شلال، مهند عزيز،(2024)، تحليل جدوى حساب الخزينة الموحد في العراق – دراسة تجريبية حول تأثيرات وآليات تطبيق الحساب والبنية الاساسية المتاحة له، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والمالية، مجلد (16) العدد(51)، العراق.

9 - شنة، على عباس (أثر التحول الرقمي على شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة – دراسة ميدانية مصر) المجلة العلمية للبحوث والدراسات – دمياط،2024.

10 - شوشان، فادي (التحول الرقمي وأثره في تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة المالية العامة) المجلة الجزائرية للمالية العامة، 2025.

11 - مزين، هاني مصطفى (2024)، دور آلية المراجعة الداخلية لعمليات التحول الرقمي في مكافحة الفساد بالوحدات الحكومية للرقابة على المال العام – دراسة ميدانية، مجلة الإبداع المحاسبي المجلد الأول العدد الثاني، مصر.

12 - تقرير منظمة الشفافية الدولي،(2023 - 2024)، مؤشر مدركات الفساد في العالم.

http://transparency.org.kw/up/cpi2024.pdf

13 - Obi, Henry K. PhD, Ndah, Honour O. (2019) TREASURY SINGLE ACCOUNT (TSA): IMPACT ON LIQUIDITY OF COMMERCIAL BANKS, Journal of Global Accounting Vol. 6 No. 2 September.

14 - OMOSIDI, Abdulrahman Suyuti, ATOLAGBE, Adedapo. Adetiba*, OLADIPUPO, Musa. Yekini* (2020) Treasury Single Account System and Utilization of Internally Generated Revenue in University of Ilorin, Kwara State, Nigeria Journal of Arts and Social Sciences, 7(1).

محددات الكفاءة المصرفية للمصارف التجارية الليبية باستخدام Tobit Regression Model خلال الفترة 2010 - 2019

■ عادل الكاسح انبية*

● تاريخ استلام البحث 2025/09/11م● تاريخ قبول البحث 2025/11/02م

• DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.18268122

■ المستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس الكفاءة المصرفية ودراسة أثر المحددات المؤثرة فيها لعينة مكونة من تسعة مصارف تجارية ليبية خلال الفترة 2010 - 2019 ، تمت الدراسة في خطوتين : الخطوة الأولى قياس الكفاءة الفنية للعينة محل الدراسة باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA بافتراض نموذجي عوائد الحجم الثابتة CRS والمتغيرة VRS، الخطوة الثانية استخدام Tobit Regression Model لتحليل المحددات التي تؤثر في كفاءة المصارف محل الدراسة وهي محددات داخلية تشمل (كفاية رأس المال، العائد على الأصول، السيولة، مخاطر الائتمان، الحجم، الملكية، الكفاءة الادارية، جودة الأصول، التركز)، و محددات خارجية تشمل (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم). اعتمدت الدراسة من أجل تحقيق أهدافها والوصول إلى النتائج على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم اتباع طريقة التحليل القياسي لنماذج السلاسل الزمنية المقطعية(panel data)، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي(E - view 13) لتقدير نموذج الدراسة. وأشارت نتائج الدراسة أن الكفاءة الكلية للمصارف الليبية تتراوح بين 68.2 ٪ و 95.8 ٪

* استاذ مشارك بقسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد والادارة جامعة طرابلس E - mail: Ad.enpaya@uot.edu.ly

ISSN 7034 - 3080 (Online)
ISSN 2616 - 5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

بمتوسط 83.3 ٪ ، أما الكفاءة التقنية الخالصة تتراوح بين 78.8 ٪ و 97.8 ٪ وبمتوسط 90.4 ٪، وجاءت الكفاءة الحجمية بمعدلات متفاوتة بين 85.2 ٪ و 97.8 ٪ ، وبتموسط 91.7 ٪. أما العوامل التي تؤثر في الكفاءة فإنه باستثناء مؤشر كفاية رأس المال الذي له تأثير موجب معنوي على الكفاءة التقنية بأبعادها الثلاثة، فإن باقي المتغيرات ليس لها تأثير معنوي.

توصي الدراسة مستقبلا بإدخال عدد أكبر من المصارف في العينة ولفترة زمنية أطول وأحدث حتى يمكن تعميم النتائج.

● **الكلمات المفتاحية:** محددات الكفاءة، DEA ، تحليل Tobit ، المصارف الليبية

Determinants of efficiency of commercial banks in Libya using Tobit regression model during 2010 - 2019

■ Adel Alkaseh Enpaya*

■ **ABSTRACT**

The main aim of this study is to measure and analyses determinants of efficiency of Libyan banks during 2010 - 2019. The study adopts two steps: First step: Using Data Envelopment Analysis (DEA) CRT & VRS to evaluate efficiency. Second step: using the Tobit regression model to assess determinants of Libyan banking efficiency which are internal determinants include (capital adequacy, return to assets, liquidity, credit risk, bank size, management efficiency, assets quality, and concentration), and external determinants include (GDP and inflation rate). In order to achieve its objectives and reach the results, the study relied on the descriptive - analytical approach, where the method of standard analysis of cross - sectional time series models (panel data) was followed, and the statistical analysis program (E - view 13) was used to estimate the study model. The findings show that the average technical efficiency and its components (TE, PTE, SE) are 83.3 %, 90.4, 91.7 % respectively, which means that the efficiency of Libyan banks improved during the last decade. Regarding determinants of efficiency, except capital adequacy, which has a significant positive effect on efficiency, the rest of the factors have no significant impact. The study recommends more studies should be done.

• **Key words:** Determinants of efficiency, DEA, Tobit regression, Libyan Banks.

* Associate Professor, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Management, University of Tripoli

■ **المقدمة:**

القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الكثير من البلدان في الدفع بعجلة الاقتصاد وتوجيه الأموال من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي، بالإضافة إلى تقديم العديد من الخدمات التي من خلالها يقوم الأفراد والمؤسسات من إدارة أموالهم بسهولة ويسر وآمان، فالقطاع المصرفي يقدم مؤشرا هاما على تطور وحيوية الاقتصاد، وبالتالي على هذه المؤسسات جذب المدخرات وتوجيهها واستخدامها في تمويل المشرعات الاقتصادية من أجل دعم التنمية الاقتصادية. إلا إن المؤسسات المصرفية لا تقوم بما تقوم به بدون أي عوائد، فهي تقوم بدور الوساطة بين المدخرين والمقترضين وتقدم كافة الخدمات المصرفية لعملائها بكفاءة وفعالية مقابل تحقيق هامش ربح في ظروف منافسة شديدة يمكنها من البقاء والاستمرارية.

وتجدر الاشارة إلى أنه خلال العقود الأخيرة من القرن الفائت حدث تغيرات اقتصادية عالمية أجبرت المؤسسات الاقتصادية والأسواق العالمية على تطوير وتحديث سياساتها واسلوب عملها، ولعل أهم ظواهر هذه المرحلة هو العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات والحوسبة، على أثر ذلك شهد القطاع المالي والمصرفي في العالم تغيرا جذريا وتطورا كبيرا الأمر الذي أدى إلى احتدام المنافسة بين المؤسسات المختلفة. هذه التطورات أدت إلى الاهتمام بتقييم وتحليل الكفاءة حيث إنها تعد مؤشرا مهما للحكم على نجاح المؤسسة وإمكانية استمراها وبقائها، غير إنه يوجد عدد من المحددات أو العوامل التي تؤثر في مستويات الكفاءة في المؤسسات المصرفية وتميزها عن بعض، قد تكون هذه العوامل داخلية متعلقة بالمصرف نفسه أو بسبب عوامل خارجية لا سيطرة للمصرف عليها كتأثير السياسات الحكومية والتشريعية المتعلقة بالصناعة المصرفية ومؤشرات الاقتصاد الكلي (البطراني، 2017، ص 9).

■ **مشكلة الدراسة**

تتنافس المصارف فيما بينها في القيام بدور الوساطة بين المدخرين والمقترضين بالإضافة إلى تقديم خدماتها لمختلف عملائها بهدف تحقيق أقصى عائد بأقل تكلفة وهو ما يعرف بالكفاءة في استخدام الموارد المالية، إلا إن هناك صعوبات تواجه المصارف في تحقيق هذا الهدف ، ومن هذه العوامل أو المحددات التي تؤثر في الكفاءة المصرفية إما محددات داخلية يمكن للمصرف التحكم فيها، ومنها محددات خارجية لا يمكن للمصرف التحكم فيها، و توجد العديد من الدراسات التطبيقية لتحديد محددات الكفاءة في المصارف سواء المحددات الداخلية أو المحددات الخارجية ، ونتائج هذه الدراسات تتباين فيما بينها، ولا يوجد اتفاق على محددات الكفاءة في المصارف (Akin et al, 2009) (Berger and Mester, 1997) ، وبالإشارة إلى دراسة (انبية، 2025) بعنوان قياس كفاءة المصارف التجارية باستخدام نموذج تحليل مغلف البيانات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الليبية للفترة 2010 - 2019 ، والتي هدفت إلى تحليل وقياس الكفاءة التقنية لعينة مكونة من 9 مصارف تجارية ليبية خلال الفترة 2010 - 2019 ، استخدمت الدراسة أسلوب تحليل مغلف البيانات بافتراض التوجه الإدخالي ونموذج كلا من عوائد الحجم الثابتة والمتغير، إلا إن هذه الدراسة لم تقيم العوامل أو المحددات التي تؤثر في كفاءة المصارف الليبية، وبناء عليه فإن هذه الدراسة تأتي امتدادا واستكمالا لها بهدف تحليل العوامل التي تؤثر في مستويات الكفاءة في المصارف التجارية الليبية من خلال الاجابة على السؤال التالي: ما هي محددات الكفاءة للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2010 - 2019 ؟

■ **فرضيات الدراسة**

بناء على مشكلة الدراسة والسؤال الرئيسي المطروح، يمكن طرح ثلاث فرضيات كما يلي:

1 – تحقق المصارف التجارية الليبية مستويات كفاءة عالية ولكن بنسب متفاوتة خلال فترة الدراسة.

2 – تؤثر العوامل الداخلية (الربحية والسيولة والائتمان وحجم المصرف ونوع الملكية وكفاءة الإدارة وجودة الأصول ومستوى التركز) إيجابا في مستويات الكفاءة بمكوناتها الثلاثة.

3 – يعتبر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم من العوامل الخارجية التي تؤثر سلبا في مستويات الكفاءة بأبعادها الثلاثة.

■ **أهداف الدراسة تكون ثلاثة أهداف نفس عدد الفرضيات**

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1 – قياس مستويات الكفاءة التقنية للمصارف التجارية الليبية وتطورها خلال فترة الدراسة.

2 – تؤثر العوامل الداخلية إيجابا في مستويات الكفاءة للمصارف التجارية الليبية.

3 – تؤثر العوامل الخارجية سلبا في مستويات الكفاءة بأبعادها الثلاثة.

■ **أهمية الدراسة**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من مدى مساهمتها في تسليط الضوء على موضوع الكفاءة في المصارف التجارية الليبية وتحديد العوامل المؤثرة فيها، وتعد امتداد لدراسة انبية (2025) والدراسات السابقة الأخرى حيث إنها تقدم مؤشرا مهما للحكم على نجاح أو فشل المصارف في إدارة مواردها وتحديد العوامل المؤثرة فيها، كما أن لها أهمية علمية كونها تثري المكتبة المحلية بهذا النوع من البحوث والدراسات، وأخيرا فإن نتائجها تعد مرشدا لمتخذي القرار في المصارف التجارية الليبية.

■ **نموذج الدراسة**

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر المتغيرات المستقلة والتي تشمل نوعين من المتغيرات: متغيرات داخلية (الربحية والسيولة والائتمان وحجم المصرف ونوع الملكية وكفاءة الادارة وجودة الأصول ومستوى التركز)، ومتغيرات الخارجية (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم). أما المتغيرات التابعة تضم ثلاثة متغيرات(الكفاءة التقنية الكلية، الكفاءة التقنية الصافية، الكفاءة الحجمية).

■ **حدود الدراسة**

واجهت الدراسة عدة صعوبات شكلت حدودا يمكن تفاديها مستقبلا منها: حدود زمانية، حيث اكتفت الدراسة بالفترة من 2010 - 2019 ،حيث لم يتمكن الباحث من الحصول على معلومات عن القوائم المالية للعينة حتى سنة 2024. أيضا من الصعوبات التي واجهت الباحث هو حجم العينة، من المفترض أن تكون العينة أوسع وأشمل بحيث تضم عدد أكبر من المصارف، إلا إن الباحث اكتفى بهذا العدد وذلك لصعوبة الحصول على القوائم المالية للمصارف معتمدة من الجمعيات العمومية لها.

■ **منهجية الدراسة**

1 - **منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهجين هما:**

لتحقيق أهداف الدراسة فإنها تعتمد على منهجين اثنين: أولا المنهج الوصفي والذي يقدم مختصرا لأدبيات الدراسة التي تناول بعض الدراسات السابقة الحديثة والتقارير والمنشورات ذات العلاقة. ثانيا المنهج التحليلي الذي ينطوي على خطوتين رئيسيتين: الخطوة الأولى استخدام تحليل مغلف البيانات DEA وفق نموذج العائد الثابت CRS ووفق نموذج العائد المتغير VRS ، الخطوة الثانية: استخدام نماذج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) وبالتحديد Tobit Regression Model وهو أحد أدوات التحليل

القياسي المستخدمة على نطاق واسع في أدبيات الدراسة لتحديد محددات الكفاءة للمصارف الليبية.

2 – مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العاملة في السوق الليبي وعددها 24 مصرفا متنوعا، إلى أنه سيتم تسليط الضوء على عينة مكونة من تسعة مصارف تجارية هي مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف شمال أفريقيا، مصرف الواحة، مصرف التجارة والتنمية،مصرف المتحد ومصرف السراي خلال الفترة 2010 – 2019 والسبب في اختيار هذه العينة هو توفر البيانات والتقارير المعتمدة والمنشورة للمصارف خلال فترة الدراسة.

3 – الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي لبيانات العينة لدراسة حجمها ومتوسطاتها والانحراف المعياري لها ، أيضا اعتمدت على اختبار العلاقة بين المتغيرات بواسطة مصفوفة الارتباط بين المتغيرات sperm correlation . أيضا استخدمت الدراسة Tobit Regression Model كنموذج قياسي لقياس أثر المتغيرات التفسيرية على المتغيرات التابعة.

■ الإطار النظري والدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت تحديد العوامل المؤثرة في كفاءة المصارف واختلاف طرق قياس الكفاءة وطرق تحديد العوامل المؤثرة فيها ، غير إن النتائج تتباين ولا يوجد اتفاق على العوامل المؤثرة في كفاءة المصارف، فكل قطاع في دولة ما له خصوصيته وظروفه، ومن بين هذه الدراسات الحديثة سيتم عرض بعض التي استخدمت Tobit Regression Model كما يلي: –

■ **الدراسات العربية**

- **دراسة (الناصر، 2023) بعنوان محددات الكفاءة المصرفية في المصارف العربية باستخدام منهج DEA وتحليل Tobit.**

هدفت الدراسة إلى قياس عينة مكونة من 35 مصرفا في ثمان دول عربية (مصر، الإمارات، السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الأردن، و فلسطين) خلال الفترة 2010 – 2019 ، استخدمت الدراسة تحليل مغلف البيانات DEA كخطوة أولى لقياس الكفاءة، وفي الخطوة الثانية استخدام Tobit Regression Model ، بينت النتائج أن كلا من نسبة كفاية رأس المال ومؤشر السيولة ومؤشر الربحية، ونسبة النفقات التشغيلية إلى الايرادات التشغيلية لها تأثير موجب معنوي على مؤشر الكفاءة التقنية، بينما مؤشر تنوع الايرادات له أثر سلبي على الكفاءة التقنية وانتفاء العلاقة المعنوية مع الكفاءة الحجمية، وبالنسبة لمؤشر هامش دخل الفوائد ليس له أي تأثير معنوي على الكفاءة، كما أظهرت النتائج أن مخاطر الائتمان لها تأثير معنوي موجب على الكفاءة الفنية بعوائد الحجم الثابت وليس له تأثير على باقي أنواع الكفاءة.

في حين جاءت دراسة (بطيوي و بن الضب، 2021) بعنوان محددات كفاءة القطاع المصرفي الجزائري باستخدام تحليل Tobit خلال الفترة 2010 – 2016 ، بهدف تقييم كفاءة عينة تضم 9 مصارف جزائرية خلال الفترة 2010 – 2016 ، استخدمت الدراسة تحليل مغلف البيانات DEA لتقدير معدلات الكفاءة ثم استخدمت Tobit Regression Model لتحديد العوامل المؤثرة في الكفاءة، أظهرت النتائج أن معدلات الكفاءة لم تكن مرتفعة حيث إن درجات الكفاءة اتخذت اتجاها منخفضا خلال فترة الدراسة وبمتوسط إجمالي 61.63 ٪، كما أظهرت أن مؤشرات كلا من السيولة والربحية والحجم وملكية الدولة لها تأثير إيجابي على كفاءة المصارف، بينما مخاطر الائتمان لها تأثير سلبي. بينما جاءت دراسة (شياد، 2014) بعنوان العوامل المؤثرة على كفاءة المصارف الاسلامية –

نموذج غير معلمي لقياس كفاءة عينة مكونة من 18 مصرفا إسلاميا خلال الفترة 2003 – 2009 وتحديد أهم المحددات أو العوامل المؤثرة في كفاءتها، استخدمت الدراسة تحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة التقنية ثم استخدام Tobit Regression Model لتحديد العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية، أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات المستقلة تؤثر في مستويات الكفاءة باستثناء كل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل حقوق الملكية، بينما حجم المصرف والتضخم لهما تأثير إيجابي على درجات الكفاءة بينما المتغير الصوري الذي يمثل الأزمة المالية له تأثير سلبي على درجات الكفاءة.

- **أما دراسة (برودي، 2021) بعنوان محددات الأداء المالي للمصارف التجارية في الجزائر باستخدام تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية.**

التي هدفت إلى تحليل أثر العوامل الداخلية والخارجية على أداء عينة من المصارف الجزائرية خلال الفترة 2010 – 2018، استخدمت الدراسة تحليل حزم البيانات المقطعية اعتمادا على النموذجين الأثر العشوائي والأثر الثابت لتقدير معادلة الانحدار. نتائج الدراسة تفيد بوجود أثر إيجابي لكل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو الودائع ونسبة السيولة والكفاءة الادارية على العائد على الأصول، بينما يوجد أثر سلبي لحجم المصرف ومعامل استغلال العائد على الأصول.

- **وجاءت دراسة (بن شنة و زياد، 2022) بعنوان محددات الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العاملة في الجزائر خلال الفترة 2014 - 2018**

لتحليل العوامل المؤثر في الكفاءة التشغيلية المتمثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ومنفعة الأصول وكفاية رأس المال ونسبة السيولة، شملت العينة ستة مصارف تعمل في السوق الجزائري ، واستخدمت الدراسة نماذج البيانات اللوحية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من العائد على حقوق

الملكية والعائد على الأصول ومنفعة الأصول والكفاءة التشغيلية، وفي المقابل عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ونسب السيولة والكفاءة التشغيلية.

وفي السياق ذاته فإن دراسة (الصبيحي، المولى، بتال، 2018) بعنوان قياس وتحليل أثر المؤشرات المالية على الكفاءة المصرفية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة 2011 - 2015 ، هدفت إلى قياس الكفاءة المصرفية لعينة مكونة من تسعة عشر مصرفا عراقيا خلال الفترة 2011 - 2015 ، استخدمت الدراسة منهجية الآثار العشوائية للبيانات اللوحية باستخدام تحليل مغلف البيانات ثم قياس العلاقة بين المؤشرات المالية ومتوسط الكفاءة، أظهرت النتائج أن متوسط الكفاءة للعينة 76 ٪ وأن العلاقة بين الكفاءة والمؤشرات المالية طردية ذات دلالة إحصائية باستثناء العلاقة بين مؤشرات الكفاءة وصافي الدخل. فهي عكسية وغير معنوية.

■ الدراسات الأجنبية

سعت دراسة (Istaiteyeh, Milhem, Elsayed, 2024) لقياس الكفاءة الفنية لعينة مكونة من 15 مصرفا تجاريا في الأردن (13 مصرفا تقليديا و 2 مصرفين إسلاميين) خلال الفترة 2006 - 2021.

انتهجت الدراسة خطوتين رئيسيتين: الأولى قياس الكفاءة التقنية للعينة محل الدراسة باستخدام تحليل مغلف البيانات بالاعتماد على نموذج العوائد المتغيرة، وفي الثانية استخدمت Tobit Regression Model لتحديد العوامل التي تؤثر في الكفاءة التقنية للعينة محل الدراسة. النتائج خلصت إلى أن درجات الكفاءة للمصارف الإسلامية أعلى من نظيرتها التقليدية، وبينت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين الكفاءة وكلا من العائد على الأصول ونوع الملكية، ومعنوية سالبة مع العائد على حقوق الملكية. بالاضافة إلى ذلك عدم وجود علاقة معنوية بين الكفاءة وكلا من مخاطر الائتمان، حجم البنك، نسبة مخصص القروض المعدومة إلى صافي الدخل.

ومن جانبه استهدفت دراسة (Marjanovic, Stankovic and Tsaples, 2023) قياس الكفاءة التقنية لعينة من المصارف في جمهورية صربيا خلال الفترة 2005 – 2022 الدراسة استخدمت النتائج المتحصل عليها من قياس الكفاءة التقنية باستخدام DEA كمتغير تابع، أما العوامل المفسرة التي تؤثر في الكفاءة هي العوامل داخلية متعلقة بالقطاع المصرفي، وأخرى خارجية متعلقة بمؤشرات الاقتصاد الكلي باستخدام Tobit Regression Model . نتائج الدراسة تشير إلى أنه عندما يتعلق الأمر بالعوامل المتعلقة بالقطاع المصرفي، فإن زيادة تركيز السوق يؤثر بشكل سلبي على كفاءة المصارف عينة الدراسة.، أما فيما يتعلق بالعومل الخاصة بالاقتصاد الكلي، فإن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، الأزمة المالية العالمية لها تأثير كبير على مستوى الكفاءة للعينة محل الدراسة.

- **وسعت دراسة(Samad, 2019) بعنوان محددات كفاءة المصارف الاسلامية خلال الفترة 2008 - 2012.**

لقياس الكفاءة التقنية لعينة مكونة من سبعة مصارف اسلامية في بنغلاديش، أجريت الدراسة في خطوتين: الخطوة الأولى استخدام تحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة التقنية بمكوناتها الثلاثة (الكفاءة التقنية الكلية، الكفاءة التقنية الصافية، الكفاءة الحجمية)، بينما في الخطوة الثانية استخدمت معادلة Tobit Regression Model لتحديد العوامل المؤثرة في الكفاءة التقنية الكلية ، أشارت النتائج إلى أن كفاءة المصارف الاسلامية تأثرت إيجابا بكل من معدل كفاية رأس المال، عدد الفروع ، بينما سلبا بكل من جودة القروض، السيولة، وحجم المصرف.

- **أما دراسة (Sari and Saraswati, 2017) هدفت إلى تحليل كفاءة أداء عينة مكونة من 89 مصرفا ملكياتها مختلفة في أندونيسيا خلال الفترة 2012 - 2014.**

الدراسة وظفت تحليل مغلف البيانات لقياس مستويات الكفاءة للمصارف محل

الدراسة، بينما استخدمت Tobit Regression Model لاختبار العوامل المؤثرة في الكفاءة، نتائج الدراسة بينت أن المصارف الأجنبية حققت أعلى درجات الكفاءة، وأن العائد على الأصول له تأثير إيجابي على الكفاءة

- **ومن جانبه فإن دراسة** (Batir, Volkman, Gungor 2017)

هدفت لقياس الكفاءة التقنية وكفاءة التكاليف والكفاءة التخصصية للمصارف التقليدية والمشتركة لعينة مكونة من 31 مصرفا تعمل في السوق التركي خلال الفترة 2005 - 2013.

الدراسة استخدمت أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة كخطوة أولى، وفي الخطوة الثانية استخدمت Tobit Regression Model لتحديد العوامل المؤثرة في الكفاءة وتشمل محددات داخلية (الربحية وكفاءة رأس المال، المصروفات، نسبة الودائع إلى الأصول، جودة القروض، حجم المصرف)، محددات خارجية (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم). النتائج أظهرت عموما أن مستوى الكفاءة الفنية في كل سنة في المصارف المشتركة أعلى منها في المصارف التقليدية . كما أظهرت النتائج أن المصروفات وجودة القروض لها تأثير سلبي معنوي على الكفاءة للمصارف التقليدية، بينما تأثيرها إيجابي معنوي على المصارف المشتركة، أيضا بينت النتائج أن جودة القروض لها تأثير إيجابي على الكفاءة، بينما باقي العوامل الداخلية والخارجية الأخرى لها تأثير سلبي على كفاءة النوعين من المصارف محل الدراسة.

وفي السياق ذاته (Afza & Asghar, 2017) قام بدراسة وتحليل الكفاءة لعينة تضم 27 مصرفا تجاريا (إسلامي وتقليدي) يعمل في باكستان خلال الفترة 2005 - 2010 ، وبتوظيف تحليل Tobit Regression Model لتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة المصارف محل الدراسة، خلصت الدراسة إلى أن المصارف التقليدية أعلى كفاءة من المصارف الاسلامية، أما نتيجة تحليل Tobit Regression تشير إلى أن كلا من الحجم، الربحية،

زيادة رأس المال تؤثر ايجابا في الكفاءة، بينما مخصصات خسائر القروض تؤثر سلبا على الكفاءة، ووجدت أيضا أن الحجم الكبير والملاءة المالية تساعد المصارف الوصول للمستوى الأمثل.

- **أما دراسة (Gunes and Yilmaz, 2016) هدفت الدراسة إلى تقييم أثر العومل التي تؤثر في الكفاءة التقنية لعينة مكونة 32 مصرفا في تركيا خلال الفترة 2007 - 2013 .**

الدراسة وظفت تحليل مغلف البيانات لقياس درجات الكفاءة المختلفة ثم وظفت Tobit Regression Analysis لتحليل أثر العوامل المختلفة على الكفاءة، وتوصلت إلى النتائج الآتية:بعض العوامل مثل الحجم والمخاطر وجودة الادارة لها تأثير سلبي على الكفاءة التقنية للعينة محل الدراسة، بينما الحصة السوقية والربحية لها تأثير إيجابي. وفي المقابل الحجم والمخاطر وجودة الادارة لها تأثير سلبي على كفاءة الحجم ، بينما كثافة القروض ، الحصة السوقية، والربحية لها تأثير إيجابي على كفاءة الحجم.

- **بينما جاءت دراسة (Spaho, 2015) بعنوان محددات كفاءة المصارف في ألبانيا.**

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة عينة من 10 مصارف في ألبانيا خلال سنة 2013 ، استخدمت الدراسة تحليل مغلف البيانات كخطوة أولى لقياس وتقدير الكفاءة الفنية للمصارف محل الدراسة، ثم استخدام Tobit Regression Model لتقييم أثر العوامل الداخلية للمصارف والمخاطر لتحديد كفاءتها، نتائج الدراسة أظهرت أن متوسط الكفاءة في المصارف محل الدراسة 81.3 ٪، كما بينت النتائج أن حجم المصرف ونسبة القروض إلى اجمالي الأصول تمثل المحددات الرئيسية للكفاءة.

- **أما دراسة (Repkova, 2015) بعنوان محددات الكفاءة في القطاع المصرفي في كازخستان.**

هدفت الدراسة إلى اختبار محددات الداخلية للكفاءة في عينة مكونة من 15 مصرفا تجاريا من المصارف العاملة في تشيكيا خلال الفترة 2001 – 2012 ، الدراسة

استخدمت تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة بنموذجيه العائد على الحجم الثابت CRS والعائد على الحجم المتغير VRS، بينما استخدمت تحليل معامل الانحدار لتحديد العوامل المؤثرة في الكفاءة .توصلت الدراسة إلى أنه وفقا للنموذج CRS فإن رأس المال ومخاطر السيولة ومخاطر المحفظة لها تأثير إيجابي على الكفاءة، بينما العائد على الأصول، أسعار الفائدة، الناتج المحلي الاجمالي، لها تأثير سلبي على الكفاءة. ووفقا للنموذج VRS ، فإن مخاطر السيولة، ومخاطر المحفظة لهما تأثير إيجابي على الكفاءة بينما الناتج المحلي الاجمالي له تأثير سلبي. أما باقي المحددات الأخرى وتشمل حجم المصرف مخاطر الائتمان عدد فروع المصرف ومستوى التركز احصائيا غير معنوية.

- **ومن جانبه فإن دراسة (Vu and Nahm, 2013)**

هدفت إلى اختبار العوامل التي تؤثر في كفاءة الربحية في عينة من المصارف الفيتنامية خلال الفترة 2000 – 2006 ، استخدمت الدراسة Tobit Regression Model لاختبار أربعة أنواع من العوامل تشمل: الخصائص الخاصة بالمصرف، الملكية، بيئة العمليات، ظروف الاقتصاد الكلي على كفاءة الربحية للعينة محل الدراسة، خلصت الدراسة إلى أن ربحية المصرف تحسنت بفعل عامل الحجم والكفاءة الإدارية، بينما تأثرت سلبا بجودة الأصول والمستويات العالية من رأس المال، أيضا معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي و معدلات التضخم المنخفضة بيئة مفضلة لتحسين الربحية، المصارف الأجنبية أكثر كفاءة من المحلية. الدراسة توصلت إلى وجود علاقة ايجابية (طردية) بين حجم المصرف وكفاءته.

- **وسعت دراسة (Ariff and Can, 2009) إلى تقييم الكفاءة في عينة شملت 138 مصرفا تعمل في منطقة شرق أسيا قبل وبعد اعادة الهيكلة من قبل صندوق النقد الدولي،**

الدراسة استخدمت تحليل مغلف البيانات كخطوة أولى لقياس كفاءة المصارف محل

الدراسة، وفي الخطوة الثانية تم استخدام Tobit and Logistic Regression Model لتقييم الكفاءة قبل وبعد الإصلاحات، الدراسة خلصت إلى أنه بشكل عام أن الكفاءة الفنية للمصارف تحسنت بعد إعادة الهيكلة، عمليات إغلاق المصارف التي أعقبت تدخل صندوق النقد الدولي لها ما يبررها اقتصاديا، لكن عمليات الاندماج والاستحواذ عانت من خسائر في الكفاءة على المدى القصير، إعادة هيكلة رأس المال وإعادة الخصخصة للمصارف المتعثرة ساهمت في تحسين الكفاءة، كذلك دخول المصارف الأجنبية كشريك استراتيجي قاد إلى تحسن الكفاءة.

بالاطلاع على بعض الدراسات السابقة يتبين أن المكتبة العربية حسب – علم الباحث – تفتقر إلى الدراسات التي تستخدم نموذج Tobit Regression Model ، فهي قليلة جدا إن لم تكن نادرة خاصة على الصعيد المحلي فإن الدراسة السابقة المحلية اهتمت بقياس مستويات الكفاءة فقط ، ولا توجد دراسات اهتمت بتحديد العوامل المؤثرة في كفاءة المصارف. على ضوء ما تقدم فإن الدراسة الحالية تعد امتداد للدراسات السابقة لا سيما دراسة (انبية ،2025) ، حيث سيتم استخدام مؤشرات الكفاءة بأبعادها الثلاثة (TE, PTE, SE) المتحصل عليها في تحديد العوامل المؤثرة فيها الكفاءة.

■ الإطار التحليلي للدراسة:

تعتبر الدراسة الحالية – كما تم الاشارة سابقا – امتدادا واستكمالا لدراسة إنبية (2025) لقياس كفاءة المصارف التجارية الليبية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA، حيث اعتمدت في قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الكفاءة في خطوتين: – الخطوة الأولى استخدام أهم الطرق اللامعلمية وأكثرها شيوعا وهي تحليل مغلف البيانات (DEA Data Envelopment Analysis) واعتماد النموذج الادخالي Input - Oriented Approach وفقها لمفهومي ثبات عوائد الحجم (Constant Return to Scale CRS)

ومفهوم تغير عوائد الحجم (Variable Return to Scale VRS) لتحديد مصادر عدم الكفاءة أي تقييم الكفاءة الفنية بشقيها الكفاءة الصافية (Pure Technical Efficiency PTE) والكفاءة الحجمية لعينة الدراسة (Scale Efficiency SE) ، وتكون درجات الكفاءة محصورة بين (0، 1) حيث إن الدرجة 1 تمثل الكفاءة التامة، تم استخدام اثنان من البرامج الإحصائية: الأول Excel Sheet استخدام لتوصيف وتصنيف وتبويب المدخلات والمخرجات. الثاني استخدام حزمة (DEAP. V2.1) باعتباره برنامجا متخصصا في حل الصيغ الرياضية لتحليل مغلف البيانات المطورة من قبل (Coelli, 1996).

الخطوة الثانية: استخدام Tobit Regression Model لتحليل العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية، ويعد هذا النموذج أحد النماذج الإحصائية التي تصف شكل العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبما أن درجات الكفاءة المتحصل عليها من تحليل مغلف البيانات مقيدة ومحصورة بين (0 ، 1) ، أي إنها خاضعة للرقابة عند القيمة 1، فإن النموذج الأفضل هو نموذج Tobit Regression Model ، ويعد هذا النموذج امتداد لنموذج Probit المطور من قبل Tobin عام 1958 ، واستخدام هذا النموذج شائع لقياس القيم المقيدة (أي التي تأخذ قيما في مجال محدود) وتسمى البيانات الخاضعة للرقابة، وبما أن المتغير التابع يعبر عن درجات الكفاءة المحصورة بين (0، 1) ، عليه فإن هذه البيانات خاضعة للرقابة (Chilingerian, 1995, pp: 560 - 561) . ومن مميزات استخدام هذا النموذج أنه يستطيع التعامل مع خصائص توزيع درجات الكفاءة وعدم الكفاءة ولذلك يعطي نتائج تعد دليلا لتحسين الأداء (Batir, Volkman, Gungor, 2017) . ويعد البديل لنموذج المربعات الصغرى Ordinary Least Square Regression ، ويستخدم عندما تكون قيم المتغير التابع مقيدة من أسفل أو من أعلى أو من كليهما مع تراكم احتمالية موجبة عن نهاية الفاصل الزمني عن طريق الرقابة (Wooldridge, 2002) . ويمكن صياغة Tobit Model كما يلي: (Spaho, 2015)

$$y_i^* = \beta_0 + \beta_1 x_{i1} + \ldots + \beta_k x_{ik} + \varepsilon_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$y_i = \begin{cases} 0 \le y_i \le 1 \\ 0 \quad y_i^* < 0 \\ 1 \quad y_i^* > 1 \end{cases}$$

حيث إن X_i , ε_i [N (0 , σ^2) متغيرات مستقلة (تفسيرية)، و β معلمات يتم تقديرها، y_i^* متغير كامن أو مخفي y_i، تمثل درجة كفاءة البنك مستخرجة من تحليل مغلف البيانات DEA. المعادلة الاحتمالية (L) عظمت لإيجاد β و σ اعتمادا على قيمة المتغيرات لعدد n من المشاهدات (المصارف) تكون كما يلي:

$$L = \prod_{y_i=0} P(y_i = 0) \prod_{y_i=1} P(y_i = 1) \prod_{0<y_i<1} P(y_i / 0 < y_i < 1) \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث إن:

$$P(y_i=0) = \int_{-\infty}^{-(\beta_0 + \beta_1 x_{i1} + \ldots + \beta_k x_{ik})} \frac{1}{\sqrt{2\sigma^2}} \vartheta^{-\frac{t^2}{2\sigma^2}} dt$$

$$P(y_i=1) = = \int_{-\infty}^{-(\beta_0 + \beta_1 x_{i1} + \ldots + \beta_k x_{ik})} \frac{1}{\sqrt{2\sigma^2}} \vartheta^{-\frac{t^2}{2\sigma^2}} dt$$

$$P(y_i / 0 < y_i < 1) = \frac{1}{\sqrt{2\pi\sigma^2}} \vartheta^{\frac{1}{2\sigma^2}(y_i - \beta_0 - \beta_1 X_{1i} - \ldots - \beta_k X_{ik})^2}$$

ولتحديد العوامل المؤثرة في الكفاءة سيتم تقدير ثلاث معادلات انحدار للكفاءة الفنية الكلية، والكفاءة الفنية الصافية والكفاءة الحجمية . أي سيتم حساب هذه المعادلة ثلاث

مرات في كل مرة يتغير المتغير التابع وفق أبعاد الكفاءة الفنية الثلاثة، وسيتم باستخدام البرنامج Eviews. 13 .

- **اختيار وتحديد المدخلات والمخرجات المصرفية**

من المهم جدا في استخدام تحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة تحديد المدخلات والمخرجات، وبالتالي فهذه الدراسة استخدمت نفس المدخلات والمخرجات المستخدمة في الدراسة السابقة (إنبية، 2025) ووفقا لمنهج الوساطة المالية، وبالتالي فإن الدراسة استخدمت عدد اثنين من المدخلات هما: إجمالي الأصول السائلة المولدة للأرباح بالاضافة إلى أجمالي المصروفات التشغيلية، وعدد اثنين من المخرجات هما: صافي القروض بالإضافة إلى الدخل من غير الفوائد.

- **تحليل الكفاءة المصرفية للمصارف التجارية الليبية**

جدول 1 : تطور مؤشرات الكفاءة التقنية ومكوناتها خلال فترة الدراسة 2010 - 2019

Year	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	Average
TE	0.841	0.785	0.958	0.832	0.871	0.682	0.740	0.835	0.870	0.920	0.833
PTE	0.930	0.825	0.977	0.938	0.913	0.788	0.840	0.902	0.945	0.978	0.904
SE	0.906	0.948	0.978	0.889	0.954	0.852	0.870	0.918	0.917	0.941	0.917

- **المصدر: من إعداد وحسابات الباحث وفقا لبرنامج DEA DEAP v2. 1**

جدول (1) يوضح متوسط مؤشرات الكفاءة التقنية ومكوناتها للمصارف الليبية خلال فترة الدراسة، تم الحصول على هذه النتائج باستخدام نموذج تحليل مغلف البيانات DEA من خلال حزمة DEAP 2. 1 الخاص بتحليل مغلف البيانات كما تم الاشارة إليه سابقا، النتائج تشير إلى أن متوسط الكفاءة التقنية الكلية TE لعينة الدراسة 84. 1 ٪ وأن أعلى نسبة حققتها المصارف الليبية كانت في سنة 2012 بنسبة 95. 8 ٪ ثم انخفضت

تدريجيا إلى أن وصلت الى 68.2 ٪ في سنة 2015.أما النتائج المتحصل عليها من نموذج غلة الحجم المتغيرة فإن متوسط الكفاءة التقنية الصافية PTE بلغ 93 ٪ ، وأن أعلى نسبة حققتها المصارف الليبية كانت في سنة 2012 بنسبة 97.7 ٪ ثم انخفضت تدريجيا إلى أن وصلت الى 78.8 ٪ في سنة 2015. أما متوسط الكفاءة الحجمية SE للعينة بلغ متوسطها 90.6 ٪ وعلى غرار ما سبق أعلى نسبة حققتها المصارف الليبية هي 97.8 ٪ في سنة 2012 ثم انخفضت تدريجيا إلى أن وصلت الى 85.2 ٪ في سنة 2015. من تتبع متوسط درجات الكفاءة لعينة الدراسة خلال الفترة يتبين أن المصارف الليبية حققت أعلى درجات الكفاءة في سنة 2012 ثم ما لبثت أن انخفضت تدريجيا بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي و التعديلات التي حدثت على قانون المصارف رقم 1/2005 وصدور قانون يمنع التعامل بالفائدة في المصارف الليبية كل هذا أثر على عمليات المصارف فانخفضت كفاءتها تدريجيا إلى أن وصلت أدنى مستوى لها في سنة 2015 ، وما لبث أن تأقلمت المصارف مع الوضع الجديد وبدأت كفاءتها تتحسن إلى أن وصلت لأعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة في سنة 2019. مما سبق يصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي تلت الثورة أثرت سلبا على كفاءة المصارف الليبية وأنه بدأت بالتحسن والانتعاش بعد سنة 2016.

- **محددات الكفاءة المصرفية في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة**

على غرار الدراسات السابقة تم استخدام Tobit Regression Model لتحديد العوامل المؤثرة في كفاءة المصارف الليبية التجارية محل الدراسة خلال الفترة 2010 – 2019 ، حيث سيتم تقدير ثلاث معادلات للكفاءة الفنية الكلية TE ، والكفاءة التقنية الصافية PTE ، والكفاءة الحجمية SE وفق المعادلة رقم (3) :

$$EFF_{it} = \delta + \beta_1 CAP_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 Liquidity_{it} + \beta_4 Credit_{it} + \beta_5 Zise_{it} + \beta_6 Ownership_{it} + \beta_7 Me_{it}\ \beta_8 Assqu_{it} + \beta_9 HHI_{it} + \beta_{10} GDP_{it} + \beta_{11} IR_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث EFF_{it} تشير إلى المتغير التابع وهو درجات الكفاءة بأبعادها الثلاثة وهي الكفاءة التقنية TE والكفاءة التقنية الصافية PTE والكفاءة الحجمية SE لكل مصرف I في الفترة t ، أما المتغيرات التفسيرية فتشمل: معدل كفاءة رأس المال المصرف I في الفترة t، ROA_{it} تمثل العائد على الأصول للمصرف I في الفترة t، $Liquidity_{it}$ نسبة القروض إلى الودائع للمصرف I في الفترة t ، ، مخاطر الائتمان للمصرف I في الفترة t ، $Credit_{it}$ تشير إلى حجم المصرف مقاسا باللوغاريثم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف I في الفترة t $Ownership_{it}$ تشير إلى نوع الملكية للمصرف I في الفترة t، HHI_{it} وهو متغير وهمي يأخذ القيمة 1 للمصارف العامة ، والقيمة 0 للمصارف الخاصة ، تمثل الكفاءة الادارية مقاسة بنسبة المصروفات التشغيلية إلى الأصول للمصرف I في الفترة t ، Me_{it} وتشير جودة الأصول للمصرف I في الفترة t، $Assqu_{it}$ تشير إلى مستوى التركز للمصرف I في الفترة t، GDP_{it} معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في كل سنة، IR_{it} معدل التضخم السنوي ε_{it}، معامل الخطأ العشوائي β_1 ، β_2 ، β_3؛ تمثل معاملات الانحدار المطلوب تقديرها.

- **الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة**

جدول رقم (4) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	ROA	CAP	Liquidity	Credit	SIZE	ME	ASSQA	IR	GDP	HHI
Mean	0.002	0.083	0.194	0.157	9.595	0.016	0.023	10.79	0.145	86.850
Median	0.003	0.049	0.196	0.156	9.870	0.012	0.018	8.400	0.008 -	86.600
Maximum	0.040	0.351	0.515	0.382	10.578	0.063	0.079	25.90	1.569	94.300
Minimum	0.037 -	0.028	0.000	0.040	8.017	0.006	0.006	1.900	0.552 -	78.600
.Std. Dev	0.010	0.069	0.102	0.081	0.713	0.010	0.015	9.019	0.542	4.596
Skewness	0.409 -	1.785	0.512	0.592	0.591 -	2.010	1.968	0.633	1.589	0.146 -
Kurtosis	8.511	5.637	3.086	2.707	2.166	8.213	6.481	1.945	5.202	2.333
Jarque - Bera	116.40	73.87	3.960	5.581	7.842	162.48	103.52	10.18	56.056	1.990

	ROA	CAP	Liquidity	Credit	SIZE	ME	ASSQA	IR	GDP	HHI
Probability	0.000	0.000	0.138	0.061	0.020	0.000	0.000	0.006	0.000	0.370
Sum	0.219	7.487	17.446	14.12	863.54	1.424	2.064	971.1	13.037	7816.50
.Sum Sq. Dev	0.009	0.425	0.920	0.589	45.201	0.009	0.021	.7238	26.116	1880.14
Observations	90	90	90	90	90	90	90	90	90	90

● المصدر: تحليلات الباحث اعتمادا على حزمة EViews. 13

● مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لابد من التحقق من عدم وجود علاقة بينها من خلال استخدام تحليل الارتباط Sperm Correlation . وقبل تطبيق نموذج الانحدار يجب اختبار مشكلة التعدد الخطي بين متغيرات الدراسة، حيث يفترض الانحدار المتعدد أن المتغيرات المستقلة لا ترتبط خطيا ببعضها البعض، ولتجنب مشكلة التعددية الخطية للعوامل التي تؤثر في الكفاءة سيتم استخدام مصفوفة الارتباط Pairwise Correlations للمتغيرات التفسيرية في النموذج. جدول (5) يوضح عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، أي عم وجود علاقة خطية متعددة بينها.

جدول رقم (5) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة للمصارف محل الدراسة

Probability	ROA	CAP	Liquidity	Credit	SIZE	ME	ASSQA	IR	GDP	HHI
ROA	1									
CAP	-0.165*	1								

HHI							1
GDP						1	0.032
IR					1	0.614**	- 0.100
ASSQA				1	- 0.806**	- 0.534**	0.121
ME			1	0.098	- 0.130	- 0.359**	- 0.277**
SIZE		1	0.036**	- 0.065	- 0.070	0.482**	- 0.147
Credit	1	0.704**	0.333**	- 0.761**	0.606**	- 0.170*	0.206**
Liquidity	1	0.077	- 0.458**	0.206**	- 0.170*	0.477**	0.248**
CAP	- 0.070	- 0.214**	- 0.206**	0.458**	- 0.206**	- 0.214**	- 0.248**
ROA	- 0.214**	- 0.206**	0.458**	- 0.206**	0.214**	0.206**	0.458**
Probability	**Liquidity**	**Credit**	**SIZE**	**ME**	**ASSQA**	**IR**	**GDP**

	HHI	GDP	IR	ASSQA	ME	SIZE	Credit	Liquidity	CAP	ROA	Probability
GDP	0.260**	1	0.433**	- 0.041	- 0.014	- 0.013	0.011	- 0.035	- 0.013	0.010	
HHI	1	0.260**	- 0.141	- 0.031	- 0.084	- 0.085	0.039	- 0.070	0.126	- 0.076	

● المصدر: تحليلات الباحث اعتمادا على حزمة EViews. 13

● **نتائج تقدير تأثير المحددات التي تؤثر في الكفاءة المصرفية.**

جدول (6) نتائج تحليل Tobit Regression Model **باستخدام المتغير التابع** TE, PTE, SE

Variables	TE	PTE	SE
C	- 0.0517	- 0.1964	0.53346
ROA	2.78702	3.46529	1.73403
CAP	2.60288**	1.85849***	1.62613**
LIQUIDITY	- 0.3653	- 0.7148	0.07863
CREDIT	0.39534	0.80686	- 0.0975

Variables	TE	PTE	SE
SIZE	0.05813	0.14325	- 0.0276
OWNERSHIP	0.18327	0.04824	0.18618***
ME	3.50323	3.3857	2.44872
ASSQA	- 2.045	1.53411	- 3.0361
IR	0.00162	- 0.0021	0.00332
GDP	0.017	0.05749	- 0.0318
HHI	0.00074	- 0.0044	0.00524
Left Censored obs	0	0	0
Right Censored obs	39	52	39

● المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على EViews 13 ، حيث تمثل **، *** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5 ٪، 10 ٪ على التوالي.

يوضح الجدول (6) المحددات الي تؤثر في كفاءة المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2010 - 2019 وذلك باستخدام Tobit Regression Model حيث تمثل المتغيرات التابعة في مستويات الكفاءة الفنية TE والكفاءة التقنية الصافية PTE والكفاءة الحجمية SE المحسوبة وفق منهج تحليل مغلف البيانات DEA باعتماد فرضية غلة الحجم الثابتة CRS وفرضية غلة الحجم المتغيرة VRS.

أظهرت النتائج في الجدول (6) أن مؤشر الربحية ROA يؤثر ايجابا في الكفاءة الفنية بمكوناتها الثلاثة SE , PTE, TE ، حيث إن ارتفاع الربحية بنسبة 1 ٪ يؤدي إلى ارتفاع مؤشرات الكفاءة الفنية الثلاثة بنسبة 27.8 ٪، 34.65 ٪، 17.34 ٪ على التوالي،

ويعد مؤشر الربحية مهما جدا لتحسين مستويات الكفاءة المصرفية للمصارف التجارية الليبية وهو ما يتفق مع دراسة (بطيوي وبن الضب، 2021) ودراسة (Afza & Asghar، 2017) . أما مؤشر كفاية رأس المال فله تأثير إيجابي معنوي أيضا على الكفاءة الفنية بمكوناتها SE , PTE, TE، حيث إن ارتفاع معدلات الكفاءة بنسبة 1 ٪ يؤدي إلى مستوى الكفاءة لمكوناتها بنسبة 26.2 ٪، 18.58 ٪، 16.62 ٪ على التوالي ، وهو ما يتفق مع دراسة (الناصر، 2023) ودراسة (بطيوي وبن الضب، 2021). بينما سجل مؤشر السيولة تأثيرا سلبيا معبرا عنها بمؤشر الكفاءة الكلية TE والكفاءة التقنية الصافية PTE، حيث إن ارتفاع الكفاءة بنسبة 1 ٪ يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الفنية الكلية بنسبة 3.65 ٪، والكفاءة التقنية الصافية بنسبة 7.14 ٪، بينما إيجابا على الكفاءة الحجمية SE بنسبة 16.26 ٪، وهو يتعارض مع نتائج دراسة (الناصر، 2023) ودراسة (Repkova, 2015) بينما يتفق مع دراسة (Batir, Volkman, Gungor, 2017).

ومن زاوية أخرى فإن مؤشر الائتمان له تأثير إيجابي غير معنوي على الكفاءة الفنية TE والكفاءة التقنية الصافية PTEبينما سلبي على مؤشر الكفاءة الحجمية SE. حيث إن ارتفاع مؤشر الائتمان بنسبة 1 ٪ يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الكفاءة الفنية الكلية بنسبة 3.9 ٪ ومؤشر الكفاءة التقنية الصافية بنسبة 8.06 ٪ بينما يؤدي الى انخفاض الكفاءة الحجمية بنسبة 9.7 ٪ هذه النتائج تتعارض مع نتائج دراسة .(Repkova, 2015)

أما الحجم فتأثير إيجابي غير معنوي على كل من الكفاءة الفنية الكلية TE والكفاءة التقنية الصافية PTE بينما سلبي على الكفاءة الحجمية SE وهو ما يتعارض مع نتائج دراسة (Samad, 2019) ودراسة (Gunes and Yilmaz, 2016) ، بينما يتفق مع دراسة (Vu and Nahm, 2013) . حيث إن ارتفاع الحجم بنسبة 1 ٪ يؤدي إلى ارتفاع مستوى الكفاءة الفنية الكلية بنسبة 5.8 ٪ والكفاءة التقنية الصافية بنسبة 14.3 ٪، بينما ينخفض مؤشر الكفاءة الحجمية بنسبة 2.7 ٪. أيضا أثرت ملكية المصرف ايجابا غير معنوي على الكفاءة الفنية الكلية TE والكفاءة التقنية الصافية PTE بينما التأثير إيجابي

معنوي على الكفاءة الحجمية SE، أي إن الكفاءة للبنوك العامة أفضل من البنوك الخاصة وذلك لانها مصارف مدعومة من الدولة وتقلل إلى حد كبير من المنافسة في القطاع المصرفي وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Vu and Nahm, 2013).

وبالنسبة للكفاءة الادارية لها تأثير موجب غير معنوي على مكونات الكفاءة الثلاثة SE , PTE, TE معنى أن كفاءة البنوك تزداد بزيادة الكفاءة الادارية للمصارف التجارية الليبية وهو ما يتفق مع دراسة (برودي، 2021)، حيث إن ارتفاع مستوى الكفاءة الفنية في المصارف الليبية بمعدل 1 ٪ يؤدي إلى ارتفاع مستويات الكفاءة الادارية بمقدار 35.03 ٪، 33.85 ٪، 24.48 ٪ على التوالي . أما جودة الأصول لها تأثير سلبي غير معنوي على كل من الكفاءة الفنية الكلية TE والكفاءة الحجمية SE، حيث أنه بارتفاع مؤشرات الكفاءة بنسبة 1 ٪ فإن جودة الأصول تنخفض بنسبة 20.4 ٪، 30.36 ٪ للكفاءة الكلية والكفاءة الحجمية ، بينما تأثير إيجابي غير معنوي على الكفاءة التقنية الصافية PTE أي إن ارتفاع الكفاءة بنسبة 1 ٪ تؤدي إلى ارتفاع الكفاءة التقنية الصافية بنسبة 15.34 ٪. هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (Vu and Nahm, 2013). كما أوضحت النتائج أن تركز السوق المصرفي له تأثيره ضعيف جدا موجب وغير معنوي على الكفاءة الفنية الكلية TE والكفاءة الحجمية وسالب غير معنوي على الكفاءة التقنية الصافية PTE وهو ما يتعارض مع دراسة (2013 بمVu and Nahm). بينما يتفق مع نتائج دراسة (Repkova, 2015) ودراسة (بطيوي وبن الضب، 2021)

أما بالنسبة للعوامل الخارجية التي تؤثر في الكفاء فإن معدل التضخم له تأثير موجب غير معنوي لكل من الكفاءة الفنية الكلية TE والكفاءة الحجمية SE ، وتأثير سالب غير معنوي على الكفاءة التقنية الصافية PTE وهو ما يتعارض مع دراسة (Vu and Nahm, 2013)،. وأخيرا فإن تأثير نمو الناتج المحلي الاجمالي موجب غير معنوي على الكفاءة الفنية الكلية TE والكفاءة التقنية الصافية PTE وسالب غير معنوي على الكفاءة الحجمية SE وهو ما يتفق مع دراسة (Vu and Nahm, 2013).. وتعارض مع نتائج دراسة (Repkova, 2015)

■ **نتائج الدراسة**

1 – تتمتع المصارف الليبية عينة الدراسة بدرجات كفاءة عالية نسبيا خلال فترة الدراسة ، حيث إن متوسط الكفاءة التقنية الكلية 83.3 ٪ بينما الكفاءة التقنية الصافية والكفاءة الحجمية 90.4 ٪ و 91.7 ٪ على التوالي.

2 – يلاحظ أن مستويات الكفاءة تتذبذب خلال فترة الدراسة حيث وصلت لأقصى ارتفاع في 2012 ثم انخفضت تدريجيا خلال الثلاث السنوات اللاحقة بسبب السياسات الحكومية والمصرفية الجديدة بالاضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد. ثم بدأ التحسن التدريجي اعتبارا من 2015 إلى أن وصلت لأعلى مستوياتها في 2019 بسبب التكيف مع السياسات الجديدة والاستقرار النسبي في البلاد والتطور التقني الملموس.

3 – مؤشر كفاية رأس المال هو المتغير الوحيد الذي له تأثير معنوي على مؤشرات الكفاءة.

4 – متغير الملكية له علاقة معنوية مع الكفاءة الحجمية فقط مما يدل على استفادة ودعم الدولة المصارف العامة وقدرتها على الانتشار الجغرافي وتخفيض التكاليف.

5 – المتغيران الربحية والسيولة، لهما تأثير إيجابي غير معنوي على الكفاءة الفنية بأبعادها المختلفة.

6 – المتغيرات الخارجية التي تضم معدلات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى التركز في السوق المصرفي تكاد تكون العلاقة معدومة بينها وبين مؤشرات الكفاءة.

7 – من خلال المتغير التابع الكفاءة الفنية الكلية TE يتبين أن جودة الأصول والسيولة لهما تأثير سلبي غير معنوي ، أما باقي المتغيرات لها تأثير أيجابي غير معنوي

باستثناء كفاءة رأس المال CAP التي تربطها علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند المستوى 5 ٪.

8 - بالنسبة للمتغير التابع صافي الكفاءة التقنية PTE للعينة محل الدراسة، فإن كفاءة رأس المال CAPتؤثر إيجابا وبمستوى دلالة 10 ٪، بينما باقي المتغيرات الأخرى لها تأثير إيجابي غير معنوي باستثناء متغير السيولة LIQUIDITY ومعدل التضخم IR ومستوى التركز HHI لهم تأثير سلبي غير معنوي.

9 - المتغير التابع كفاءة الحجم SE ، تأثر ايجابا وبشكل معنوي بمستوى دلالة 5 ٪ و 10 ٪ على التوالي بكل من كفاءة رأس المال CAPو نوع الملكية OWNERSHIP، أما باقي المتغيرات الأخرى لها تأثير إيجابي غير معنوي، باستثناء السيولة LIQUIDITY والحجم SIZE وجودة الأصول ASSQAومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP لهم تأثير سلبي غير معنوي.

■ **التوصيات:** توصي الدراسة بالآتي:

1 - توصي الدراسة متخذي القرار في المصارف الليبية باستغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل وتجنب الهدر في المدخلات لتتناسب مع المخرجات.

2 - العمل على توظيف السيولة بهدف زيادة العائد حيث إنهما عاملان مهمان في تحقيق الكفاءة.

3 - توصي الدراسة بالوفاء بمتطلبات الحد الادنى لرأس المال وتحقيق أعلى درجات الكفاءة.

■ **المراجع**

● **المراجع باللغة العربية**

1 .البطراني، رنا محمد (2017) الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي المصري دراسة تطبيقية خلال

الفترة (2010 – 2014)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد1، مصر.

2. الناصر، بانة محمود وليد(2023) محددات الكفاءة المصرفية في المصارف العربية باستخدام منهج DEA وتحليل Tobit ، مجلة جامعة البعث، المجلد 45، العدد 11، العراق.

3. الصبيحي، فائز هليل، المولى، ابراهيم فضيل، بتال، احمد حسين(2018) قياس وتحليل أثر المؤشرات المالية على الكفاءة المصرفية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة 2011 – 2015 ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 10، العدد 22، العراق.

4. انبية، عادل الكاسح (2025) قياس كفاءة المصارف التجارية باستخدام نموذج تحليل مغلف البيانات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الليبية للفترة 2010 – 2019 ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1، ليبيا.

5. برودي، مفروم(2021) محددات الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر باستخدام تحليل حزم البيانات المقطعية الزمنية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 1، ص ص 304 – 323

6. بطيوي، نسرين.و بن الضب، علي (2021) محددات كفاءة القطاع المصرفي الجزائري باستخدام تحليل Tobit خلال الفترة 2010 – 2016 ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد1، ص ص 296 – 315 الجزائر

7. بن شنة، فاطمة. زياد، أحمد (2022) محددات الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2014 – 2018 ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15 العدد 2 ص ص 973 – 990 الجزائر

8. شياد، فيصل الطاهر (2014) العوامل المؤثرة على كفاءة المصارف الإسلامية: نموذج غير معلمي، معهد الادارة العامة، المجلد 36، العدد 138، ص ص 57 – 100

9. قريشي، محمد الجموعي، الحاج، عرابة. (2011). قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام اسلوب تحليل البيانات: دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات لسنة 2011. مجلة الباحث. المجلد 11 .العدد 11. ص11 – 22الجزائر

10. مظهر، خالد عبدالحميد. حسين، محمود أحمد. (2010). قياس كفاءة أداء المؤسسات التعليمية باستخدام (تحليل البيانات التطويقي) دراسة حالة – جامعة تكريت. مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 6 العدد 17 ص ص 160 – 175 العراق

● المراجع باللغة الإنجليزية

11.Afza, T., & Asghar, M. J. - e. - K. A. (2017). Efficiency of Commercial Banks in Pakistan: Application of SFA and Value - Added Approach. Argumenta Oeconomica, 1(38).

12.Akin, A., Kilic, M., Zaim, S (2009) Determinants of Bank Efficiency in Turkey: A Two Stage Data Envelopment Analysis. International Symposium on Sustainable Development, June 9 - 10, 2009, Sarajevo, pp:32 - 41

13. Batir, T, E., Volkman, D, A., Gungor, B (2017) Determinants of bank efficiency in Turkey: Participation banks versus conventional banks, Borsa Istanbul Review, 17(2) pp:86 96 14.Berger , A, N., Mester, L, J (1997) Inside the Black Box: What explains differences in the efficiencies of financial institutions , Journal of Banking and Finance, 21(7), pp: 895 - 947

14.Coelli, T (1996). A Guide to DEAP Version 2.1: Data Envelopment Analysis Program,Op. Cit.Chilingerian, J , A (1995) Evaluating physician efficiency in hospitals: A multivariate analysis of best practice, European Journal of Operational Research, 80(3)

15.Gunes, N., Yilmaz, A (2016) Determinants of the Efficiencies in Turkish Banking Sector (Tobit Analysis), International Journal of Economics and Finance, Vol.8,No.2,pp:215225

16.Istaiteyeh, R., Milhem, M, M and Elsayed, A (2024). Efficiency Assessment and Determinants of Performance: A Study of Jordan's Banks Using DEA and Tobit Regression. Economies 12: 37. https://doi.org/10.3390/ economies12020037

17.Marjanovic, I., Stankovice, J , J., Tsaples, G (2023) On the Determinants of the Bank Efficiency in the Republic of Serbia: Two - Stage DEA Approach, Economic Themes,61(2),pp:215 - 233

18.Philippe, L. (1998) Methods et pratiques de la performance. Paris: Edition d'organisation.23. Repkova, I (2015) Bank Efficiency Determinants in the Czech Banking Sector, Procedia Economics and Finance, 23: pp:191 - 196

19.Samad,A (2019) Determinants of Commercial Bank Efficiency: Evidence from Bangladesh, Journal of Business Diversity, (19)3, pp 119 - 136 21.Spaho, A (2015) Determinants of Banks' Efficiency in Alania: Data Envelopment Analysis and Tobit Regression Analysis, 6th International Conference on Social Sciences, Istanbul, 11 - 12 September 2015, Vol (VI), PP: 364 - 374

20.Vu,H., Nahm, D (2013) The Determinants of profit Efficiency of banks in Vietnam, Journal of the Asia Pacific Economy, Taylor of Finance Journal, Vol 18(4), pp: 615 - 631

21. Wooldridge, J.M. (2002). Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data. The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, UK.

دور النمذجة المالية في التنبؤ المبكر بالفشل المالي للشركات

دراسة حالة شركة الضمان للاستثمارات

■ أ. عرفات محمد البشير الجغلي*

● تاريخ استلام البحث 2025/09/29م ● تاريخ قبول البحث 2025/11/13م

■ **المستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية قبل حدوثه وذلك عن طريق تطبيق بعض النماذج المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي مثل نموذج بيفر (Beaver)، ونموذج التمان (Altman)، ونموذج شيروود (Sherrod)، ونموذج كيدا (kida)، ونموذج زميجوسكي (Zmijewski)، على شركة الضمان للاستثمارات معتمدين على البيان المالية للشركة خلال الفترة الممتدة (2019-2022) وهذا من أجل الكشف المبكر عن التنبؤ بالفشل المالي للشركة محل الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وأسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: تلعب النمذجة المالية دور كبير في الكشف عن المشكلات المالية للمؤسسات الاقتصادية، وإن التنبؤ بالفشل المالي يمثل رسالة تذكير وإنذار إلى كل الأطراف المعنية من شركة ومستثمر حالي أو متوقع ويعبر التنبؤ بالفشل المالي عن مدى موثوقية وعدالة الإدارة، تساعد كل من المؤشرات والنسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، للفشل المالي أسباب عديدة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، بالإضافة إلى سوء الإدارة السبب الرئيسي في اتصال المؤسسة إلى الفشل المالي، يعود اختلاف نتائج النماذج إلى اختلاف المؤشرات المتغيرات الجزئية (النسب المالية المعتمدة في بناء كل نموذج)، وهذا ما يظهر من خلال كون المؤسسات مهددة بالفشل حسب نموذج معين وفي نفس الوقت بعيدة عن الفشل حسب نموذج آخر.

● **الكلمات المفتاحية:** النمذجة المالية، التنبؤ بالفشل المالي.

• **DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.18268077**

* محاضر بالهيأة الليبية للبحث العلمي، طرابلس E-mail:aljgholi@gmail.com

ISSN 7034-3080 (Online)
ISSN 2616-5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

The Role of Financial Modeling in Early Prediction of Financial Failure in Companies

A Case Study of Al-Dhaman Investment Company

■ A. Arafat Mohammed Al-Basheer Al-Jaghalli *

■ **Abstract:**

This study aims to identify the extent to which financial failure prediction models are used in economic institutions prior to their occurrence, by applying several financial models commonly used for predicting financial distress — namely, the Beaver model, the Altman model, the Sherrod model, the Kida model, and the Zmijewski model — to Al-Dhaman Investment Company. The analysis is based on the company's financial statements for the period 2019–2022, with the objective of achieving early detection of potential financial failure in the company under study. The research adopts the descriptive–analytical method for the theoretical aspect and the case study approach for the practical application.

The study reached several key findings, most notably that financial modeling plays a significant role in identifying financial problems within economic institutions. Predicting financial failure serves as both a reminder and a warning to all stakeholders — including the company and both current and potential investors — and reflects the reliability and integrity of management. Financial indicators and ratios are instrumental in diagnosing the financial condition of an institution. The causes of financial failure are diverse, encompassing both internal and external factors, with poor management being the principal cause leading institutions toward financial distress. The variation in model results is attributed to differences in the specific variables and financial ratios employed in constructing each model. Consequently, an institution may be deemed at risk of failure according to one model while appearing financially sound under another.

• **Key words**: Financial Modeling, Financial Failure Prediction.

* Lecturer at the Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

■ **مقدمة:**

تعد نماذج التنبؤ بالفشل المالي من أهم الأدوات المستخدمة في الكشف المبكر للتعثر والفشل المالي، خصوصاً أنها بُنيت في الأساس استناداً إلى مجموعة من النسب المالية المهمة، إذ نشط الباحثون في الولايات المتحدة منذ عدة عقود في إجراء دراسات لتحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات التعثر والفشل المالي، وذلك بتشجيع من المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصات، وذلك لتحديد المسؤولية عن حوادث إفلاس الشركات التي أخذت تتزايد ملحقةً أضرار كبيره بالمساهمين والمقرضين وغيرهم.

إن استخدام هذه النماذج من شأنه مساعدة الشركات على الكشف المبكر للتعثر والفشل المالي، واتخاذ الإجراءات التصحيحية واتباع سياسات مالية جديدة تجنب الشركة الوقوع في الإفلاس مستقبلاً، وتجُنب الاقتصاد المشكلات الناجمة عن إفلاس هذه الشركات، ومن هنا ظهرت الكثير من الدراسات التي قامت على إنشاء نماذج لها ذات المقدرة العالية بالتنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه.

ومن هنا فإن موضوع التنبؤ بفشل الشركات من المواضيع التي لاقت اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين في ميدان العلوم المالية والمحاسبية لكونه من أهم الأدوات المستخدمة في الكشف عن الوضع المالي المتعثر للشركات.

إن استعمال هذه النماذج يساعد الشركات في تحقيق كل من الاستقرار والاستمرارية لتلك الشركات بهدف تحقيق المكاسب والتي تعتبر من أهم غايات الإدارة فيساعدها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وعليه فإن عدم الاستقرار والاستمرارية لأي شركة سوف يؤدي إلى حدوث خسائر تنعكس بشكل سيء ومباشر على الشركة ذاتها وعلى القطاع الذي تنتمي إليه، وبالمحصلة سيتأثر الاقتصاد الكلي للدولة.

■ **مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة الدراسة في المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات نتيجة وقوعها في الفشل المالي وما يصاحبه من آثار سلبية على الشركة نفسها والأطراف الأخرى ذات العلاقة من مستثمرين واقتصاد قومي ومجتمع ككل، وللحذر من ذلك فإن هذه الدراسة تلجأ إلى تطبيق نموذج متعدد للتنبؤ بمدى احتمالية فشل الشركات، وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

- ما مدى قدرة النمذجة المالية في التنبؤ المبكر بالفشل المالي للشركات؟

■ **أهداف البحث:**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها:

1. إبراز أهمية موضوع التنبؤ بالفشل المالي للشركات في البيئة الاقتصادية.
2. التعرف على ظاهرة الفشل المالي وأسبابه وإجراءات الحد منه.
3. محاولة معرفة النماذج المالية للتنبؤ بالفشل المالي للشركات ومدى قدرتها على التنبؤ بالفشل في الشركة محل الدراسة.

■ **أهمية البحث:**

تنبع أهمية البحث من أن استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي يكشف عن إمكانية التعثر المستقبلي للشركة، وهو ما يوفر معلومات مهمة لجميع المستويات الإدارية بالشركة، كما إن استخدام هذه النماذج يتيح لملاك الشركة الاطلاع على احتمال حدوث الفشل المالي في المستقبل ومن ثم مراجعة سياساتها المالية لاكتشاف أي خلل والعمل على إصلاحه قبل الوصول إلى مرحلة الإفلاس.

كما إن أهمية نماذج التنبؤ بالفشل المالي تظهر جليةً في القرارات الاستثمارية كما

هو الحال في أسواق الأوراق المالية، إضافةً إلى البنوك التجارية التي تهتم بنتائج هذه النماذج وتستخدم في القرارات الائتمانية، إما على مستوى الاقتصاد ككل فإن هذه النماذج تسهم في الحد من ظاهرة التعثر من خلال الكشف عن الاحتمالات المستقبلية لحدوثه والعمل على تفاديه بالشكل الذي يجنب الاقتصاد عمليات إفلاس متكررة قد تكون لها آثار سلبية.

■ **فرضيات البحث:**

أصبح التنبؤ بالفشل المالي وعدم إمكانية الشركات للاستمرار من الأمور المهمة في الوقت الحاضر وذلك لكثرة الأسباب التي تؤدي إلى فشلها، والتي يصعب على المستفيدين من القوائم المالية أن يفهموا كيف يمكن للشركة أن تتعثر وقد تنهار وبعد ذلك يتم إشهار إفلاسها.

ومما تقدم من عرض لموضوع البحث، وأهدافها، وأهميتها، وتوطيداً للأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها، سوف تطرح الفرضية التالية:

(يمكن استخدام النماذج المالية للتنبؤ المبكر بالفشل المالي للشركات من خلال نسب التحليل المالي التي تتضمنها).

■ **منهج البحث:**

من أجل تحليل مشكلة البحث ووصفها بشكل دقيق نظراً لطبيعة الموضوع، وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في البحث، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، كونهما المنهجين المناسبين لمثل هذا النوع من البحوث بشكل عام والأكثر ملائمة لموضوع بحثنا بشكل خاص. ويتضح ذلك من خلال وصف الأسس النظرية المتعلقة بظاهرة الفشل المالي، واعتمدنا على منهج دراسة الحالة في تحليل نتائج بعض النماذج المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي للشركة.

■ **الدراسات السابقة:**

بعد الاطلاع على ما توفر من الدراسات المتعلقة بموضوع دور النمذجة المالية في التنبؤ المبكر بالفشل المالي للشركات، وهذه لمحة مختصرة عن بعض الدراسات:

1- **دراسة (مجدوب، 2023) وهي بعنوان: « دور استخدام النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية »**

تهدف هذه الدراسة لإبراز دور استخدام النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، وقد أجريت الدراسة على القوائم المالية لمجمع صيدال، وتم الاعتماد فيها على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، من خلال تطبيق نماذج (springate, sherrod kida) على البيانات المالية المستخرجة من ميزانيات وجداول حسابات النتائج لمجمع صيدال للفترة الممتدة من 2018 إلى 2020، وتحليلها وذلك بهدف تقييم وضعيته المالية والتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي له، فيما إذا كان مهددا بالفشل المالي أو أن وضعيته المالية جيدة، وقد خلصت الدراسة الى العديد من النتائج المختلفة للنماذج الكمية وبالتالي لا يمكن الحكم على الوضعية المالية للمجمع.

2- **دراسة (حنان، 2023) وهي بعنوان: « استخدام مؤشرات التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية »**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه أدوات التحليل المالي في التنبؤ المبكر بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، بحيث تؤثر في جانبها النظري وتشمل مؤشرات ونسب التحليل المالي وكذا أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي.

أما الجانب التطبيقي قمنا بالدراسة لحالة مؤسسة بن هلال في البناء، وذلك انطلاقا من المؤشرات المالية والنسب المتحصل عليها بعد تحليل القوائم المالية لهذه المؤسسة القصوى الممتدة ما بين 2017-2020 وذلك باستخدام نموذج (springate)، وقد

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن هذا النموذج له قدرة على التمييز بين فشل واستمرارية المؤسسة وأن المؤسسة محل الدراسة تتمتع بالتوازن المالي ولها وضعية مريحة، كما أنها غير مهددة بخطر الفشل ولها القدرة على الاستمرارية في نشاطها.

3- دراسة (عزت، 2018) وهي بعنوان: « مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان»

هدف هذه الدراسة هو الإجابة عن السؤال التالي: هل توجد فاعلية لنموذج كيدا (نموذج كيدا) الخاص بالتنبؤ بالفشل المالي على الشركات المدرجة في بورصة عمان؟ ولقد تم تطبيق هذا النموذج على 10 شركات تم إحالتها للتصفية أو شركات متوقفة و10 شركات مستمرة (غير محالة للتصفية) ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج هي: أن عدد الشركات التي حققت نموذج كيدا (نموذج كيدا) من حيث التنبؤ بالفشل المالي والإحالة للتصفية قد بلغ (8) من أصل (10) شركات تم ضمانها في عينة الدراسة، وكانت حالة للتصفية، في حين لم تتحقق نتائج نموذج كيدا (نموذج كيدا) عند شركتين من الشركات المحالة للتصفية، أي ما يمنع (80 ٪) من العينة، وبشكل عام لوحظ أن نموذج كيدا كان يميل إلى التنبؤ بالفشل المالي، مما يقدم مؤشراً على أن النموذج يعكس أي صعوبات أو تغيرات مالية تمر بها الشركة على أنها مهدده بالفشل المالي وأنه يمكن الاعتماد عليه في الحكم على الوضع المالي للشركات ولكن بدرجة ثقة متدنية.

4- دراسة (علاء الدين، 2022) وهي بعنوان: « استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية »

تهدف هذه الدراسة إلى استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال محاولة بناء نموذج رياضي مكون من نسب مالية، العينة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الكويت، والبالغ عددها (30) شركة نصفها شركات ناجحة ونصفها الآخر شركات فاشلة، خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019، فالتنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة في وقت مبكر يعطي مؤشرا للجهات المعنية للتدخل واتخاذ

الإجراءات التصحيحية المناسبة قبل أن تفشل الشركة نهائيا، وقد تم حساب ثلاثين (30) نسبة من القوائم المالية لهذه الشركات وتحليلها وفقًا للأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل التمييزي ومن ثم اختبار القدرة النبوية للنموذج ومقارنتها بالقدرة التنبؤية لنموذج الثمانية الثاني، نموذج كيدا ونموذج شيروود على نفس العينة، وقد توصلت الدراسة إلى بناء نموذج يتكون من خمس نسب مالية، لها القدرة على التمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة، حيث بلغت دقة التصنيف الكلية للنموذج المشتق 83.3 ٪، بينما بلغت دقة التصنيف لنموذج الثمانية الثاني، نموذج كيدا وتوقع شيروود 55.56 ٪ و647.78 ٪ على التوالي، وهو ما يدل على أن النموذج المقترح هو الأفضل والأقدر بين المؤسسات الناجحة والفاشلة مقارنة بنموذج التمان الثاني ونموذج كيدا ونموذج شيروود المعروفة عالمياً.

■ الجانب النظري

● ماهية التنبؤ بالفشل المالي:

يعتبر الفشل المالي ظاهرة تواجه كافة الشركات، والفشل المالي يعني عدم قدرة الموارد المالية المتاحة للشركة على الإبقاء على متطلبات استمرارية نشاط الشركة.

يعتبر التنبؤ بالفشل المالي مهما لمستخدمي القوائم المالية وتكمن أهميته في أن عدم حصول هؤلاء المستخدمين على تحذيرات مبكرة حول احتمال التعثر أو الفشل أو الإفلاس يؤدي إلى اتخاذهم قرارات غير سليمة ومن ثم تحملهم لتكلفة مرتفعة نتيجة القرارات الخاطئة حيث إن فشل وافلاس عدد من الشركات العالمية الضخمة بصورة فجائية أدى إلى حدوث أزمة مالية على مستوى العالم، ولذلك يتعين التعرف على وسيلة الإنذار المبكر لاحتمال تعرض الشركات للفشل.

● تعريف التنبؤ الفشل المالي:

يعتبر التنبؤ أداة مهمة في يد الادارة لتقييم وتحليل الوضعية الحالية والمستقبلية للشركة، وقد تعددت التعريفات التي تخص التنبؤ وسنذكر منها ما يلي:

يعرف بأنه « عملية لتوقع ما سيحدث في المستقبل، والاعتماد على تلك النتائج سواء كانت إيجابية أو سلبية وقد تختلف تلك التنبؤات من حيث طريقة عرضها وكمية التفاصيل الناتجة عنها « .

ويعرف بأنه « مجموعة من الاجراءات والطرق الذاتية والموضوعية المصممة أساسا لغرض التوقع بالأحداث المستقبلية المحتملة، ومعرفة النتائج التي ستتحقق، والتي على أساسها تتم عملية التقييم واتخاذ القرار الملائم بالشكل الذي يقلل من إمكانية الانحرافات بين ما هو فعلي وما هو متوقع».

من خلال التعريفين السابقين يمكن أن نستخلص أن التنبؤ المالي ما هو إلا استعمال لطرق وإجراءات مختلفة من أجل توقع ما سيحدث في المستقبل، أي محاولة قياس وتقدير النتائج المستقبلية. (عماري، 2021، ص38).

- **أهمية التنبؤ الفشل المالي:**

يعد إيجاد طريقة أو آلية تحليلية يمكن بواسطتها التنبؤ باحتمال وصول المؤسسة الاقتصادية إلى حالة التعثر قبل عدد كاف من السنوات أمراً ضرورياً، وذلك لاتخاذ الإجـراءات التصحيحية المناسبة في حينها، وذلك نظراً لما ينتج عن تعثر المؤسسة أو إفلاسها من آثار خطيرة على الاقتصاد وعلى كل الفئات العاملة فيها والمرتبطة بهذه الشركات. فهناك كثير من الفئات المهتمة بالمؤسسة الاقتصادية والذين يولون اهتماماً كبيراً لإمكانية التنبؤ بفشلها مثل (المستثمرون، والدائنون، والإدارة، والجهات الحكومية، ومراجعو الحسابات وغيرهم).

فالمستثمر يهتم بالتنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية من أجل اتخاذ قراراته الاستثمارية المختلفة والمفاضلة بين كل البدائل المتاحة وتجنب الاستثمارات شديدة الخطر. كذلك يهتم الدائنون والمقرضون بها لأسباب كثيرة منها اتخاذ قرار بمنح الائتمان، إما الإدارة فتهتم بموضوع التنبؤ بالفشل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ الشركة في

الوقت المناسب. كما إن اهتمام الجهات الحكومية بهذا الموضوع يرجع إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصا منها على سلامته. إما اهتمام مراجعي الحسابات بالتنبؤ بالفشل فينبع أساساً من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات الاقتصادية (الشريف، 2012، ص 7).

- **خطوات التنبؤ بالفشل المالي:**

هناك خطوات عامة تتبع للتنبؤ بأي ظاهرة تتمثل في (الطويل، 2008، ص 62):

1. تحديد وتعريف موضوع التنبؤ.
2. تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المسببة في زيادته ونقصه.
3. دراسة العلاقات بين العناصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتصلة بها.
4. إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلا.
5. إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها وبين القيمة الفعلية الواقعية له.

- **مقومات عملية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام القوائم المالية:**

يتوقف النجاح في إعداد القوائم المالية المتوقعة ومن ثم فاعليتها كأداة للتنبؤ على توفر مجموعة من الشروط أهمها (عوني، 2022، ص 41):

1. أن تتسم البيانات الفعلية المعتمدة أساسا لإعداد القوائم المالية بالموضوعية والشمول.
2. أن تكون الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات المستقبلية معقولة وتراعي ظروف المؤسسة الداخلية وكذلك البيئة المحيطة بها.

3. أن تتسم النماذج والأساليب المتعبة في التنبؤ بالموضوعية والشمول بمعنى يتم بناء تلك النماذج وفق منهج يراعي جميع المتغيرات المؤثرة في النشاط محل التنبؤ.

4. أن يكون طول الفترة الزمنية محل التنبؤ معقولا، وتزداد دقة التنبؤات كلما قصرت فترة التنبؤ والعكس صحيح.

5. وجوب مراعاة الآثار التي تنعكس على التنبؤات بفعل التقلبات التي تحدث على الظواهر والمتغيرات التي يشملها نموذج التنبؤ.

- **نماذج التنبؤ بالفشل المالي:**

نشط الباحثون في الولايات المتحدة منذ بداية الستينيات من القرن الماضي في إجراء دراسات هادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي، وذلك بتشجيع من المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وهيئة البورصات (SEC)، وذلك لحسم الجدل الذي احتدم وقتها حول مدى مسؤولية مدقق الحسابات في حوادث إفلاس الشركات التي أخذت تتزايد ملحقةً أضراراً كبيرةً بالمساهمين والمقرضين وغيرهم (مطر، 2006، ص 364).

هناك العديد من النماذج المختصة في التنبؤ بالفشل المالي والتي توصل اليها الباحثون عبر فترات مختلفة، سنتناول فيما يلي عينة منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

1. **نموذج بيفر** (Beaver Model).

حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام (1966) استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل، ولقد لجأ Beaver إلى استخدام نسب مالية مركبة، وقد درس عدد (30) نسبة مالية اختار منها عدد (6) نسب اعتبرها قادرة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس، وقد اتسم هذا النموذج بقوة تنبؤية جعلته قادراً على التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه بخمس سنوات، وباستخدام نموذج الانحدار البسيط توصل بيفر الى النموذج التالي:

$$Z = 1.3\ A1 + 2.4\ A2 - 0.980\ A3 - 6.787$$

وأن النسب المالية المعتمدة في صياغة هذا النموذج هي (الزبيدي، 2000، ص 293):

- (A_1) نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الالتزامات.
- (A_2) نسبة صافي الربح قبل الضريبة والفائدة إلى مجموع الموجودات.
- (A_3) نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات.
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.
- نسبة التداول.
- نسبة التداول السريعة.

وقد انتهى (Beaver) بتحديد المعايير الآتية عن توقعات النموذج للفشل عند تطبيقه وكما يلي:

1. إذا كانت قيمة (Z) في الشركة أكبر من (0.4) نقطة، فإن هذه الشركة غير معرضة لخطر الفشل المالي.
2. إذا كانت قيمة (Z) في الشركة أكبر من (0.2) وأصغر من (0.4) نقطة، فهناك احتمال متوسط لتعرض هذه الشركة لخطر الفشل المالي.
1. إذا كانت قيمة (Z) في الشركة أقل من (0.2)، فإن الشركة معرضة بشكل كبير لخطر الفشل المالي.

2. **نموذج التمان** (Altman Model).

قام التمان سنة (1995) بتطوير نموذج (Zeta) الجيل الثاني الخاص بالشركات غير المدرجة في سوق الأوراق المالية، وتبني نموذج جديد (z-score) الخاص بالشركات غير الصناعية وقد صمم الأنموذج الجديد بعد حذف معدل دوران الموجودات للتقليل من الأثر

الصناعي المحتمل ولتقليل الكثافة الرأسمالية.

ومن ثم قام ببناء نماذجه عن طريق استخدام أسلوب التحليل التمييزي وتحصل على الدالة التمييزية التالية (وحيد، 2010، ص 32):

$$Z = 6.56\ X1 + 3.26\ X2 + 6.72\ X3 + 1.05\ X4$$

حيث أن:

- X_1: رأس المال العامل / مجموع الأصول.
- X_2: الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول.
- X_3: الأرباح قبل الفوائد والضريبة / مجموع الأصول.
- X_4: القيمة الدفترية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات.

وقد انتهى (Altman) بتحديد المعايير الآتية عن توقعات النموذج للفشل عند تطبيقه وكما يلي:

1. إذا زادت قيمة (Score) في الشركة عن (2.9) نقطة، فإن هذه الشركة لا يتوقع منها مواجهة الفشل، لأنها تتسم بأداء جيد وبالتالي تكون بعيدة عن احتمالات الفشل والتصفية.
2. إن قلت قيمة (Score) عن (1.1) نقطة فإن الشركة تتسم بأداء ضعيف ومتدهور ومؤهلة أكثر من غيرها في تعرضها للفشل والتصفية.
3. إذا بلغت قيمة (Score) مقدار بين (1.1 - 2.9) نقطة، فإنه من الصعوبة الحكم على أداء هذه الشركة ويكون من الصعوبة التنبؤ باحتمالات فشلها أو عدم احتمال ذلك.

3. **نموذج شيروود** (Sherrod Model).

ظهر هذا النموذج عام (1987) بهدف تقييم مخاطر الائتمان عند إعطاء القروض للمشاريع الاقتصادية، حيث يستخدم لتقييم استمرارية أنشطة البنوك في المدى الطويل

(المرشدي، 2018، ص 253)، ويتمثل النموذج بالمعادلة التالية:

$$Z = 17\,x1 + 9\,x2 + 3.5\,x3 + 20\,x4 + 1.5\,x5 + 0.1\,x6$$

حيث إن:

- X_1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول.
- X_2 = الأصول السائلة / إجمالي الأصول.
- X_3 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول.
- X_4 = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول.
- X_5 = إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات.
- X_6 = إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة.

وقد انتهى (Sherrod) بتحديد المعايير الآتية عن توقعات النموذج للفشل عند تطبيقه وكما يلي:

1. إذا كانت قيمة (Z) في الشركة أكبر من (25) نقطة، فإن هذه الشركة غير معرضة لخطر الفشل المالي.
2. إذا كانت قيمة (Z) في الشركة أكبر من (20) وأصغر من (25) نقطة، فإن الشركة تكون بعيدة عن خطر الفشل المالي.
3. إذا كانت قيمة (Z) في الشركة أكبر من (5) وأصغر من (20) نقطة، فإنه يصعب التنبؤ باحتمالية تعرض هذه الشركة لخطر الفشل المالي.
4. إذا كانت قيمة (Z) في الشركة أكبر من (-5) وأصغر من (5) نقاط، فإن الشركة معرضة لخطر الفشل المالي.

5. إذا كانت قيمة (Z) في الشركة أكبر من (-5) نقاط، فإن الشركة معرضة بشكل كبير لخطر الفشل المالي.

4. **نموذج كيدا** (Kida Model) (الزبيدي ،2000، ص 309).

نموذج كيدا (kida) هو أحد النماذج الحديثة التي استخدمت في التنبؤ بالفشل المالي في عام (1981)، وبني هذا النموذج على (5) متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد (Z) في المعادلة التالية:

$$Z=1.042X1+0.42X2-0.461X3-0.463X4+0.271X5$$

حيث إن:

- X_1 صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول.
- X_2 حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات.
- X_3 الأصول السائلة /الالتزامات المتداولة.
- X_4 المبيعات / إجمالي الأصول.
- X_5 النقدية / إجمالي الأصول.

وقد انتهى (Kida) بتحديد المعايير الآتية عن توقعات النموذج للفشل عند تطبيقه وكما يلي:

1. إذا كانت قيمة (Z) في الشركة موجبة وأكبر من (0) نقطة، فإن هذه الشركة غير معرضة لخطر الفشل المالي.

2. إذا كانت قيمة (Z) في الشركة سالبة أو أقل من (0)، فإن الشركة معرضة لخطر الفشل المالي.

5. **نموذج زميجوسكي** (Zmijewski Model) (**ريحانة ويمينة** ،2022، **ص** 298).

سعت هذه الدراسة إلى التنبؤ بالفشل المالي للشركات قبل وقوعه بعامين من خلال تطوير نموذج معياري. وقد شملت الدراسة عدة صناعات مختلفة، حيث اختار الباحث عينة مكونة من 40 شركة مفلسة و800 شركة غير مفلسة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1972 و1978. واعتمدت الدراسة على تطبيق مجموعة من النسب المالية التي استخلصت من الأبحاث السابقة، كما تم استخدام تحليل (Porbit Analysis) لتحديد قيمة معاملات التمييز وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، حسب الصيغة التالية (كافي، 2017، ص 351):

$$Z=-4.803-3.599X1+5.406X2-0.1X3$$

ثم طور (Zmijewski) نموذجه لتصبح الصيغة المعدلة كما يلي:

$$Z=-8.7117-6.5279X1+9.8054X2-0.1814X3$$

حيث أن:

- X_1 صافي الربح / إجمالي الأصول.
- X_2 مجموع الديون / اجمالي الأصول.
- X_3 الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

وقد انتهى (Zmijewski) بتحديد المعايير الآتية عن توقعات النموذج للفشل عند تطبيقه كما يلي:

1. إذا كانت قيمة (Z) في الشركة أكبر من أو تساوي (0) نقطة، فإن هذه الشركة غير معرضة لخطر الفشل المالي.
2. إذا كانت قيمة (Z) في الشركة أقل من (0)، فإن الشركة معرضة لخطر الفشل المالي.

■ **الجانب العملي للبحث:**

تطبيق النماذج المالية للتنبؤ بالفشل المالي للشركة محل الدراسة في الفترة (2019-2022).

سيتم استخدام نموذج التنبؤ بالفشل المالي التي تم ذكرها في الجانب النظري للبحث، وتطبيق هذه النماذج على شركة الضمان للاستثمارات من أجل التنبؤ بفشلها أو نجاحها، حيث تعتمد هذه النموذج على تحليل مجموعة من النسب المالية التي تشمل البيانات المالية، وذلك من خلال معرفة معادلة(Z) باستخدام هذه المؤشرات، واستنتاجات قيمتها المحسوبة ثم مقارنة سنوات البحث مع بعضها البعض للحكم على وضعية الشركة. ومن هذا المنطلق يمكن تطبيق النماذج التالية:

1. **تطبيق نموذج بيفر على الشركة محل الدراسة خلال السنوات** (2019-2022).

من خلال القوائم المالية لشركة الضمان للاستثمارات، يمكن حساب النسب المالية المستخدمة في النموذج، وإيجاد قيمة (Z) لنموذج بيفر كما يبينها الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1)**: حساب قيمة** (Z) **لنموذج** (Beaver) **خلال الفترة** (2019_ 2022).

المتغيرات	2019	2020	2021	2022	القيمة المرجحة
X1	(0.021)	(0.082)	0.299	(0.088)	0.027
X2	(0.007)	(0.024)	0.082	(0.034)	0.004
X3	0.006	0.007	0.009	0.011	0.008
Z″	(6.821)	(6.901)	(6.416)	(6.919)	(6.764)
التقييم	منطقة الفشل	منطقة الفشل	منطقة الفشل	منطقة الفشل	منطقة الفشل

ومن الجدول (1) تلاحظ أن قيم (Z) المحسوبة لنموذج بيفر خلال سنوات البحث كلها

سالبة، وبالتالي فإن المؤسسة تكون عرضة للفشل المالي وتكون عرضة للإفلاس، مما يشير الى أن الوضع المالي للشركة ضعيف، وأنها تواجه مشاكل وصعوبات مالية تعرضها للفشل المالي.

2. تطبيق نموذج التمان على الشركة محل الدراسة خلال السنوات (2019-2022).

من خلال القوائم المالية لشركة الضمان للاستثمارات، يمكن حساب النسب المالية المستخدمة في النموذج، وإيجاد قيمة (Z) لنموذج التمان كما يبينها الجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (2): حساب قيمة (Z) لنموذج (Altman) خلال الفترة (2019_ 2022).

المتغيرات	2019	2020	2021	2022	القيمة المرجحة
X1	3.534	3.498	3.326	2.997	3.339
X2	(0.068)	(0.080)	(0.109)	(0.008)	(0.066)
X3	(0.020)	(0.068)	0.228	(0.094)	0.012
X4	5.122	6.724	5.837	4.590	5.568
Z″	8.568	10.074	9.282	7.484	8.852
التقييم	منطقة الآمنة	منطقة الآمنة	منطقة الآمنة	منطقة الآمنة	منطقة الآمنة

ومن الجدول (2) تلاحظ أن قيم (Z) المحسوبة لنموذج التمان خلال سنوات البحث كلها أكبر من المقدرة في الشروط الموضوعة في النموذج، وبالتالي فإن الشركة تكون غير معرضة للفشل المالي، مما يشير الى أن الوضع المالي للشركة مقبول، وأنها لا تواجه مشاكل وصعوبات مالية تعرضها للفشل المالي.

3. تطبيق نموذج شيروود على الشركة محل الدراسة خلال السنوات (2019-2022).

من خلال القوائم المالية لشركة الضمان للاستثمارات، يمكن حساب النسب المالية المستخدمة في النموذج، وإيجاد قيمة (Z) لنموذج شيروود كما يبينها الجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3): **حساب قيمة** (Z) **لنموذج** (Sherrod) **خلال الفترة** (2019_ 2022).

المتغيرات	2019	2020	2021	2022	القيمة المرجحة
X1	9.157	9.066	8.619	7.766	8.652
X2	0.182	0.659	1.216	0.967	0.756
X3	2.905	2.953	2.966	2.848	2.918
X4	(0.059)	(0.202)	0.679	(0.281)	0.034
X5	8.817	9.605	9.839	8.057	9.079
X6	2.639	2.604	2.312	2.335	2.472
Z″	23.640	24.684	25.632	21.692	23.912
التقييم	**منطقة الأمنة**	**منطقة الأمنة**	**منطقة الأمنة**	**منطقة الأمنة**	**منطقة الأمنة**

ومن الجدول (3) تلاحظ أن قيم (Z) المحسوبة لنموذج شيروود خلال سنوات البحث كلها أكبر من المقدرة في الشروط الموضوعة في النموذج، وبالتالي فإن الشركة تكون غير معرضة للفشل المالي، مما يشير الى أن الوضع المالي للشركة مقبول، وأنها لا تواجه مشاكل وصعوبات مالية تعرضها للفشل المالي.

4. تطبيق نموذج كيدا على الشركة محل الدراسة خلال السنوات (2019-2022).

من خلال القوائم المالية لشركة الضمان للاستثمارات، يمكن حساب النسب المالية المستخدمة في النموذج، وإيجاد قيمة (Z) لنموذج كيدا كما يبينها الجدول رقم (4) التالي:

جدول رقم (4): حساب قيمة (Z) لنموذج (Kida) خلال الفترة (2019_ 2022).

المتغيرات	2019	2020	2021	2022	القيمة المرجحة
X1	(0.003)	(0.011)	0.035	(0.015)	0.002
X2	2.049	2.269	2.335	1.836	2.122
X3	0.055	0.216	0.409	0.266	0.236
X4	0.004	0.001	0.023	0.001	0.007
X5	0.005	0.020	0.037	0.029	0.023
Z"	1.992	2.062	1.975	1.584	1.903
التقييم	منطقة الأمنة	منطقة الأمنة	منطقة الأمنة	منطقة الأمنة	منطقة الأمنة

ومن الجدول (4) تلاحظ أن قيم (Z) المحسوبة لنموذج كيدا خلال سنوات البحث كلها أكبر من المقدرة في الشروط الموضوعة في النموذج، وبالتالي فإن الشركة تكون غير معرضة للفشل المالي، مما يشير الى أن الوضع المالي للشركة مقبول، وأنها لا تواجه مشاكل وصعوبات مالية تعرضها للفشل المالي.

5. تطبيق نموذج زميجوسكي على الشركة محل الدراسة خلال السنوات (2019-2022).

من خلال القوائم المالية لشركة الضمان للاستثمارات، يمكن حساب النسب المالية المستخدمة في النموذج، وإيجاد قيمة (Z) لنموذج زميجوسكي كما يبينها الجدول رقم (5) التالي:

جدول رقم (5): حساب قيمة (Z) لنموذج (Zmijewski) خلال الفترة (2019_ 2022).

المتغيرات	2019	2020	2021	2022	القيمة المرجحة
X1	(0.019)	(0.066)	0.222	(0.092)	0.011
X2	0.058	0.071	0.095	0.106	0.082
X3	0.756	0.801	0.785	0.627	0.742
Z″	(9.390)	(9.376)	(9.623)	(9.141)	**(9.382)**
التقييم	**منطقة الفشل**	**منطقة الفشل**	**منطقة الفشل**	**منطقة الفشل**	**منطقة الفشل**

ومن الجدول (5) تلاحظ أن قيم (Z) المحسوبة لنموذج زميجوسكي خلال سنوات البحث كلها أكبر من المقدرة في الشروط الموضوعة في النموذج، وبالتالي فإن الشركة تكون معرضة للفشل المالي، مما يشير الى أن الوضع المالي للشركة ضعيف، وأنها تواجه مشاكل وصعوبات مالية تعرضها للفشل المالي.

■ **النتائج:**

وقد توصل البحث فيما يتعلق بدور النمذجة المالية في التنبؤ المبكر بالفشل المالي للشركات إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

1. تلعب النمذجة المالية دورا كبيرا في الكشف عن المشكلات المالية للمؤسسات الاقتصادية وهذا هو ما يؤكد صحة فرضية البحث.

2. إن التنبؤ بالفشل المالي يمثل رسالة تذكير وإنذار إلى كل الأطراف المعنية من شركة ومستثمر حالي أو متوقع ويعبر التنبؤ بالفشل المالي عن مدى موثوقية وعدالة الإدارة.

3. تساعد كل من المؤشرات والنسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

4. للفشل المالي أسباب عديدة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، بالإضافة إلى سوء الإدارة السبب الرئيسي في اتصال المؤسسة إلى الفشل المالي.

5. إن أغلب النماذج التي طورت للتنبؤ بالفشل المالي عليه تشترك في عدد من النسب المالية، وإن للنماذج التي بينت قدرة عالية على التنبؤ وتعتمد على المعلومات المالية التي تنشرها الشركات لتقييم وضع الشركة المستقبلي.

6. يعود اختلاف نتائج النماذج إلى اختلاف المؤشرات المتغيرات الجزئية (النسب المالية المعتمدة في بناء كل نموذج)، وهذا ما يظهر من خلال كون المؤسسات مهددة بالفشل حسب نموذج معين وفي نفس الوقت بعيدة عن الفشل حسب نموذج آخر.

7. رغم أن كل المؤشرات توحي بعدم تعرض شركة الضمان للاستثمارات للفشل المالي في الأمد القصير، إلا إنها مازالت تزاول نشاطها بصفة عادية وهذا راجع للدعم الذي تقدمه الدولة للمؤسسة سعيًا منها لتحقيق أهدافها الاجتماعية.

8. المؤسسات التي تكون لديها نسبتي الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول (نسبة الربحية)، ونسبة المبيعات إلى مجموع الأصول (نسبة نشاط) متدنية، يكون مؤشر الفشل (Z) لديها سلبيا أي تقع في الفشل، وهذا يرجع إلى كون المؤسسة لا تتمتع بقدرة عالية على تحقيق الأرباح ولا تقوم باستغلال كافة أصولها الاستغلال الأمثل لتحقيق حجم مبيعات يتناسب مع استثماراتها وأصولها، والاستمرار في الحالة يؤدي إلى الفشل.

9. المؤسسات التي تقع في الفشل تكون لديها نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول (نسبة سيولة)، منخفضة ما يعكس صعوبات السيولة التي تواجهها المؤسسة، وعدم تمتعها بالقدرة على مواجه التزاماتها قصيرة الأجل.

■ **التوصيات:**

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال إجراء هذا البحث، عليه فإن الباحث يقترح جملة من التوصيات التي من شأنها أن تعمل على تحسين كفاءة الأداء المالي والرفع من إنتاجية وربحية المصرف وهي كالآتي:

1. ضرورة متابعة الوضعية المالية للشركة.
2. ضرورة اعتماد الشركة على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالفشل وأن تستخدم النمذجة المالية لغرض معرفة نجاح الشركة أو فشلها ولمعرفة الشركة في أي مرحلة من الفشل لمعالجة تلك المرحلة قبل حدوث الفشل النهائي.
3. لابد من إيجاد نسب مالية سهلة لكي لا تكون أي صعوبات عند حساب نماذج التنبؤ بالفشل.
4. ضرورة تطوير نماذج التنبؤ بالفشل والعمل على تطوير التحليل المالي لكي تتمكن الشركة من معرفة الوضع الحالي والتنبؤ بالمستقبل.
5. العمل على عقد ندوات ودورات تطوير قدرات الموظفين على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالفشل لتوعيتهم وتدريبهم على كيفية استخدام هذه الاساليب للتنبؤ بالفشل.
6. ضرورة الاهتمام بعملية إدارة الأصول لدى الشركة، حيث إن نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، كان لها الأثر الكبير في التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة، وأن تعمل الشركات على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول واستغلال

جميع الموجودات بأنواعها في تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، لأن أكبر ربح ممكن والعمل على تلافي وجود أي أصول لا ضرورية لها.

7. لفت اهتمام أصحاب الشركات إلى أهمية إدارة الذمم المدينة، حيث إن الشركات المتعثرة قد تميزت بوجود حجم من الذمم المدينة كبير جداً بالمقارنة مع الشركات غير المتعثرة، وأن تضع الشركات آلية لتحصيل أموالها من الغير.

■ **المراجع:**

1. سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2012، مذكرة ماجستير، تخصص مالية كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 38

2. الشريف، ريحان. وأخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ إلى العلاج، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، 2012، ص 7.

3. مطر، محمد. التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الثانية، دار وائل لمنشر، عمان، الأردن ،2006، ص364.

4. الزبيدي، حمزة محمود، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، (عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000)

5. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق الوتار، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية"، جامعة الموصل، العراق، العدد 100، 2010، ص 32.

6. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة ،2008، ص62

7. عوني، محمد الصغير، إسهامات أساليب التحليل المالي الحديث في التنبؤ بالفشل المالي لمجمعات الشركات، دارسة عينة المجمع الصناعي صيدال (2016-2020)، أطروحة لنيل شهادة

الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2022.

8. المرشدي، عباس علوان شريف. (2018). استعمال أنموذج (Sherrod) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق- بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة بابل، للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد (16)، المجلد (1)، 2018. ص 253.

9. رحماني ريحانة مختار، ومقدم يمينة، (2022)، استخدام نموذج (Zmijewski) للتنبؤ بالإفلاس: دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2016_2020)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (10)، العدد (2) الصفحات 289_306.

10. مصطفى كافي، ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، (عمان، الأردن، دار الابتكار للنشر والتوزيع، 2017).

محددات الربحية في شركات التأمين الليبية

دراسة قياسية (2017 - 2022)

■ أ. هناء سعد صالح *　　■ د. عادل عبد العزيز سلطان **

● تاريخ استلام البحث 2025/09/22م　　● تاريخ قبول البحث 2025/11/16م

■ المستخلص:　　• DOI:https://doi.org/10.5281/zenodo.18268232

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر العوامل الداخلية على ربحية شركات التأمين الليبية، مع التركيز على ثلاثة محددات رئيسية قابلة للتحكم من قبل إدارة الشركات، وهي: السيولة، حجم الشركة، والرافعة المالية، كما هدفت الدراسة إلى تحديد أي من هذه العوامل يمثل الأكثر تأثيراً على الربحية، ثم قياس الربحية من خلال متغيرين تابعين: معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة طبيعة البيانات، إضافة إلى المنهج الكمي لاختبار الفرضيات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، أظهرت نتائج تحليل البيانات أن متوسط معدل العائد على الأصول بلغ نحو 1.79 ٪، بينما بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية حوالي 6.33 ٪. كما بينت النتائج أن التغيرات في مستويات الربحية، ممثلة في ROA و ROE، يمكن تفسيرها بقياس أثر التغيرات في المحددات الداخلية الداخلة في النموذج، مع ملاحظة أن الرافعة المالية لم تظهر تأثيراً ذا دلالة إحصائية، وأكدت النتائج أن النموذج المقترح كان ملائما لقياس أثر المحددات الداخلية على الربحية سواء على مستوى الأصول أو حقوق الملكية، كما تبيّن أن حجم الشركة، مقاس باللوغاريتم الطبيعي للأصول، كان الأكثر تأثيرا على ربحية شركات التأمين الليبية.

● **الكلمات المفتاحية:** الربحية، شركات التأمين، ليبيا

*ماجستير تمويل ومصارف E-mail :Hanaj9265@gmail.com

*أستاذ مساعد بقسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي E-mail: Adelsultan4@yahoo.com

ISSN 7034-3080 (Online)
ISSN 2616-5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

Determinants of Profitability in Libyan Insurance

Companies, Standard Study (2017- 2022)

■ HANA. SAED. SALIH * ■ ADEL. A. SULTAN. ABEIDI * *

■ **Abstract:**

This study aimed to measure the effect of internal factors on the profitability of Libyan insurance companies, focusing on three key determinants that can be controlled by company management: liquidity, firm size, and financial leverage. The study also sought to identify which of these factors has the most significant impact on profitability. Profitability was measured using two dependent variables: Return on Assets (ROA) and Return on Equity (ROE), the study employed a descriptive-analytical approach to examine the nature of the data, in addition to a quantitative methodology for testing the hypotheses using a multiple linear regression model. The results of the data analysis indicated that the average ROA was approximately 1.79%, while the average ROE was around 6.33%. Furthermore, the findings showed that variations in profitability, represented by ROA and ROE, can be explained by measuring the effect of changes in the internal determinants included in the model, noting that financial leverage did not have a statistically significant effect.

The results also confirmed that the proposed model was suitable for measuring the effect of internal determinants on profitability, both at the level of assets and equity. It was found that firm size, measured by the natural logarithm of total assets, was the most influential internal factor affecting the profitability of Libyan insurance companies.

• **Keywords:**Profitability, Insurance Companies, Libya

*Master's in Finance and Banking

*Assistant Professor, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, University of Benghazi

■ **مقدمة:**

يُعدّ قطاع التأمين في ليبيا أحد القطاعات الحيوية التي شهدت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، نتيجة للاستجابة المتزايدة للاقتصاد المحلي لمتطلبات الصناعة التأمينية. ويُنظر إلى هذا القطاع بوصفه داعما مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، لما تقوم به شركات التأمين من دور محوري باعتبارها مؤسسات مالية تقدم خدمات تأمينية ذات ملاءة وثقة، وتسهم في توفير الحماية للأفراد والقطاعات المختلفة (المندلسي وعرفة، 2018)، وتعتمد شركات التأمين في نشاطها على تجميع أقساط التأمين من عدد كبير من المؤمن لهم استناداً إلى مبدأ توزيع المخاطر وقانون الأعداد الكبيرة، حيث تُشكَّل محفظة مالية من الأقساط المتحصلة–التي تكون في الغالب محدودة مقارنة بقيم مبالغ التأمين–مقابل احتمال تحقق التعويضات لدى نسبة محدودة من المشتركين. وتتيح هذه الآلية للشركات استثمار الفوائض المالية وفق الضوابط المنظمة في التشريعات التأمينية الليبية، بما يعزز دور القطاع في تمويل الأنشطة الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر العوامل الداخلية على ربحية شركات التأمين الليبية، مع التركيز على محددات قابلة للتحكم من قبل إدارة الشركات، مثل السيولة، حجم الشركة، والرافعة المالية. ويأتي هذا التركيز على المحددات الداخلية لدورها الجوهري في تفسير التباين في مستويات الربحية بين الشركات، ومنح الإدارة أدوات عملية لتعزيز الأداء المالي في ظل بيئة تنافسية متزايدة، بما يتوافق مع تطور السوق الليبي.

■ **الدراسات السابقة:**

تناولت العديد من الدراسات في دول مختلفة موضوع ربحية شركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عوامل داخلية أو خارجية، فعلى سبيل المثال في سورية تؤكد دراسة (ونوس، 2023) أنه يوجد أثر إيجابي لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين في حين لا يوجد أثر لكل من نسبة رأس المال ونسبة السيولة على

ربحية شركات التأمين، محمود وآخرون، (2018) درسوا محددات الربحية في شركات التأمين التقليدية والإسلامية الخاصة في سورية وتوصلوا إلى وجود أثر إيجابي لعمر الشركات التقليدية والتكافلية، وأثر سلبي للرافعة المالية لشركات التأمين التقليدي وأثر إيجابي لشركات التأمين التكافلي، ولا يوجد أثر للسيولة على شركات التأمين التقليدية ويوجد أثر إيجابي على شركات التأمين التكافلي، أما دراسة قطماوي وآخرون، (2021) تؤكد وجود تأثير للملاءة المالية ومعدل الاحتفاظ في ربحية شركات التأمين، أما في الجزائر اختبار زاوي وآخرون، (2022) العوامل الداخلية والخارجية وتأثيرها على ربحية شركات التأمين، وتوصلوا إلى أن هناك أثر سلبي للسيولة وحجم الشركة ورأس المال ووجود أثر إيجابي للبطالة والناتج المحلي وعدم وجود أثر للرافعة المالية والتضخم، في مصر يقدم رمضان وفهمي، (2020) دليل على وجود علاقة طردية وقوية بين (الكفاءة الإدارية، الملاءة المالية، السيولة) وربحية شركات التأمين، النيف والحنيطي، (2016) درس أثر العوامل الداخلية والخارجية على ربحية شركات التأمين في الأردن، ووجدوا أن هناك تأثيرا لمعدل التضخم وحجم الشركة ونسبة الرفع المالي ومعدل الخسارة على ربحية شركات التأمين، في حين لم يكن هناك تأثير لمعدل النمو الاقتصادي ومخاطر السيولة على ربحية شركات التأمين، في ليبيا درس مصباح، (2023) أثر السيولة على ربحية الشركة المتحدة للتأمين، وتوصلت إلى نتائج مفادها وجود علاقة عكسية ضعيفة جدا» بين السيولة وربحية الشركة.

■ مشكلة الدراسة:

تُعد الربحية أحد أهم المؤشرات المالية التي تعكس كفاءة شركات التأمين في إدارة عملياتها وتحقيق نتائج إيجابية ومستدامة. وقد شهد قطاع التأمين الليبي خلال الفترة (2010–2023) تفاوتا ملحوظا في مستويات الربحية بين الشركات، مما يوحي بوجود عوامل داخلية تؤثر على الأداء وتختلف من شركة لأخرى، وفي هذا السياق، أشارت دراسة كشيم وامقيق (2024) إلى أن السوق الليبي يشهد توسعا ملحوظا بدخول شركات جديدة

تعمل في مختلف مجالات التأمين، مما يزيد من حدة المنافسة ويبرز أهمية دراسة العوامل الداخلية التي تمكّن الشركات من الحفاظ على ربحيتها وتعزيز قدرتها التنافسية.

وبناءً عليه، تزداد أهمية تحليل أثر المحددات الداخلية التي تُعد من أهم العوامل القابلة للتحكم من قبل إدارة الشركات، مثل السيولة، حجم الشركة، والرافعة المالية. وتقتصر هذه الدراسة على تحليل أثر هذه المحددات الداخلية فقط، وذلك بهدف التعرف على كيفية تأثير العوامل الداخلية على ربحية شركات التأمين الليبية.

وبناء» على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تدور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر العوامل الداخلية على ربحية شركات التأمين الليبية؟

يتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الآتية:

1. ما أثر السيولة (مقاسة بنسبة التداول) على ربحية شركات التأمين الليبية؟
2. ما أثر حجم الشركة على ربحية شركات التأمين الليبية؟
3. ما أثر الرافعة المالية على ربحية شركات التأمين الليبية؟

■ أهمية وأهداف الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تحديد المحددات المالية الداخلية الأكثر تأثيراً على ربحية شركات التأمين الليبية، مما يساعد المتخصصين وصنّاع القرار في اتخاذ سياسات مالية أكثر فعالية، الإضافة العلمية لرصيد الأدبيات المتعلقة بربحية شركات التأمين في البيئة الليبية، خاصة في ظل محدودية الدراسات السابقة في هذا المجال، وكذلك تنبع أهمية هذه الدراسة في الناحية التطبيقية وذلك من خلال تزويد المستثمرين والإدارات المالية في شركات التأمين بمعلومات كمية دقيقة حول أثر المتغيرات المالية الداخلية على الربحية، وتلخص هدف الدراسة في قياس أثر المحددات المالية الداخلية على ربحية شركات التأمين الليبية خلال الفترة 2017–2022، ويتحقق ذلك من خلال:

1. قياس أثر نسبة التداول (السيولة) على ربحية شركات التأمين الليبية.
2. قياس أثر حجم الشركة على ربحية شركات التأمين الليبية.
3. قياس أثر الرافعة المالية على ربحية شركات التأمين الليبية.

■ **فرضيات الدراسة:**

- أولاً: الفرضيات المتعلقة بمعدل العائد على الأصول (ROA)
- الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحددات المالية الداخلية على ربحية شركات التأمين الليبية مقاسة بمعدل العائد على الأصول (ROA) عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

ويتفرع عنها:

- الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التداول على ربحية شركات التأمين مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

- الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على ربحية شركات التأمين مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

- ثانياً: الفرضيات المتعلقة بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)
- الفرضية الرئيسية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحددات المالية الداخلية على ربحية شركات التأمين مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

ويتفرع عنها:

- الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التداول على ربحية شركات التأمين مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

- الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على ربحية شركات التأمين مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

■ منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف استعراض وتحليل الأدبيات والمفاهيم النظرية المرتبطة بالمحددات المالية الداخلية لربحية شركات التأمين الليبية، بالإضافة إلى توصيف واقع الأداء المالي للشركات خلال فترة الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج الكمي لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لقياس أثر المتغيرات المالية الداخلية (السيولة، حجم الشركة، الرافعة المالية) على ربحية شركات التأمين، وقد استخدمت الدراسة البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية السنوية لشركات التأمين الليبية خلال الفترة 2017–2022، وتم تحليل البيانات ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرامج (SPSS 28 / EViews 12 / Microsoft Excel 2010).

■ **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين العاملة في ليبيا، والبالغ عددها 27 شركة وفقاً لتقرير هيئة الإشراف والرقابة على التأمين، أما عينة الدراسة فقد تكونت من 6 شركات فقط، وذلك بناءً على توفر البيانات المالية الكاملة والمنتظمة خلال الفترة الزمنية للدراسة (2017–2022). وقد توزعت هذه الشركات جغرافياً (خمس شركات في مدينة طرابلس /شركة واحدة في مدينة بنغازي)، وتشمل العينة (الشركة المتحدة للتأمين / شركة التكافل للتأمين / شركة تيبستي للتأمين / الشركة الليبية الضمانية للتأمين / شركة الأوائل للتأمين / شركة القافلة للتأمين)، مع التنبيه إلى أن الشركات التي جرى تحليلها فعلياً هي التي توفرت لها بيانات مالية كاملة لمدة ست سنوات، وقد تم اختيار العينة بطريقة عمدية (Purposive Sampling) نظراً لاعتماد الدراسة على توفر البيانات المالية الدقيقة، وهو ما يجعل هذه الطريقة الأكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة.

● **النموذج الرياضي للدراسة:**

استناداً إلى فرضيات الدراسة، تم بناء النموذج الرياضي بهدف قياس أثر المتغيرات المالية الداخلية (المستقلة) على ربحية شركات التأمين (المتغير التابع)، وذلك باستخدام صيغة الانحدار الخطي المتعدد، على النحو الآتي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \varepsilon$$

حيث: المتغير التابع (Y):

يمثل الربحية، ويُقاس بمؤشرين:

(العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE) (أي: $i = 1, 2$)).

المتغيرات المستقلة:

(X1: السيولة، مقاسة بنسبة التداول، X2: حجم الشركة، مقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، X3: الرافعة المالية، مقاسة بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول).

معاملات النموذج:

- β 0: ثابت الانحدار، ويمثل قيمة الربحية المتوقعة عند تساوي جميع المتغيرات المستقلة بالصفر.
- β1، β2، β3: معاملات الانحدار، وتمثل مقدار التغير في الربحية الناتج عن تغير وحدة واحدة في كل متغير مستقل.

الحد العشوائي (ε): يمثل أثر العوامل الأخرى غير المشمولة في النموذج، والتي قد تؤثر على الربحية ولا يمكن قياسها مباشرة.

■ الإطار النظري للدراسة:

● مفهوم الربحية:

يُعدّ كل من الربح والربحية من المفاهيم الجوهرية في التحليل المالي، غير أنّهما يختلفان من حيث الطبيعة والهدف والاستخدام. فالربح يُعرَّف بأنه "الزيادة المتحققة في صافي حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة، أو هو نمو القيمة الناتج عن الفرق بين إجمالي الإيرادات المتحققة وإجمالي التكاليف المدفوعة" (أسمهان، نقار، فاعور، 2018: 162)، يُعدّ الربح المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، إذ يمثل الدافع الرئيس لبدء أي مشروع تجاري واستمراره. أما الربحية، فهي مفهوم نسبي مشتق من كلمتي الربح والقدرة، ويعبّر عن درجة كفاءة المنشأة في تحقيق الأرباح مقارنة بحجم الموارد أو الاستثمارات المستخدمة، بذلك فإن الربح يمثل قيمة مطلقة لصافي الدخل المتولد عن النشاط، في حين تُعد الربحية نسباً مالية تُستخدم لتقييم الأداء التشغيلي والإداري للشركة، وقياس قدرتها على استخدام

مواردها بكفاءة، رغم الاستخدام المتبادل للمصطلحين في الأدبيات المالية، إلا أنّ هناك فرقا واضحا بينهما؛ فالربح يعكس نتيجة مالية نهائية، بينما تعكس الربحية كفاءة تحقيق تلك النتيجة. ويُعدّ التركيز على الربحية أكثر ملاءمة عند المفاضلة بين البدائل.

- **محددات الربحية:**

1 – السيولة.

تُعدّ السيولة إحدى الركائز الأساسية لسلامة الأداء المالي في شركات التأمين، إذ تعبّر عن قدرة الشركة على توفير النقد اللازم للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها دون الحاجة إلى تصفية استثمارات طويلة الأجل أو تحمل خسائر غير مبررة، وفي السياق التأميني تحديداً تُعدّ السيولة مطلبا جوهريا لتمكين الشركة من تسوية المطالبات عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها، وهي بذلك تمثل عنصرا محوريا في الحفاظ على الثقة بين شركة التأمين وحملة الوثائق، تختلف أهمية السيولة في شركات التأمين عن غيرها من المؤسسات المالية بسبب طبيعة نشاطها القائم على عدم اليقين بشأن توقيت وقيمة المطالبات، لذلك يجب أن يحتفظ المؤمنون بمستوى مناسب من الأرصدة النقدية والأصول القابلة للتحويل الفوري، حتى يتمكنوا من مواجهة الخسائر الطارئة وضمان استمرارية عملياتهم دون اضطراب (قرمية، 2019؛ ريمة، 2021)، كما أن أي انخفاض في مستويات السيولة يؤثر مباشرة على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، وقد يؤدي إلى تدهور الملاءة المالية أو التعرض لمخاطر العجز الفني، وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن السيولة، رغم كونها شرطا ضروريا لاستدامة الشركة، إلا إنها ليست هدفاً بذاتها؛ فالاحتفاظ بمستويات مرتفعة منها قد يؤدي إلى تعطيل فرص استثمارية توفّر عائدا أعلى، مما ينعكس سلباً على الربحية، وقد أظهرت عدة دراسات وجود علاقة عكسية بين السيولة وربحية شركات التأمين، كما

في دراسة مصباح (2023)، ودراسة زواي وآخرون (2022) في الجزائر، ودراسة رمضان وفهمي (2012)، وفي المقابل، أظهرت دراسة النيف والحنيطي (2016) عدم وجود تأثير معنوي بين مخاطر السيولة والربحية، وهو ما يشير إلى أن طبيعة العلاقة قد تختلف باختلاف البيئة التنظيمية وسياسات إدارة الأصول والخصوم داخل كل سوق تأميني، وتُعد السيولة عنصراً توازُنياً في شركات التأمين، إذ تحتاج الشركة إلى مستوى كافٍ منها يضمن قدرتها على سداد الالتزامات الطارئة، وفي الوقت نفسه يجب تجنب الإفراط في الاحتفاظ بالنقد الذي قد يقلص من فرص النمو والعائد الاستثماري، بما ينعكس على الربحية والأداء المالي في الأمد الطويل.

2 - حجم الشركة.

يمثّل حجم الشركة أحد المؤشرات الرئيسة لقياس قدراتها الإنتاجية والمالية، ويُعدّ إجمالي الأصول من أكثر المقاييس استخداماً للتعبير عن حجم الشركة، بوصفه يعكس حجم الموارد الاقتصادية التي تملكها المؤسسة وتوظّفها في نشاطها (الخطيب، 2010). وقد تناولت الأدبيات الاقتصادية عددا من المقاربات النظرية لتحديد حجم المؤسسة؛ فالنظرية الكلاسيكية ترى أن الحجم يرتبط بكثافة رأس المال والاستثمار في عناصر الإنتاج، بينما تركز النظرية التنظيمية على عدد العمال واتساع نطاق العمليات، وتشير النظرية المؤسسية إلى دور العوامل القانونية وتطور الأسواق المالية وحجم السوق في تحديد حجم الشركة، وتُصنّف المؤسسات عادةً إلى صغيرة، ومتوسطة، وكبيرة وفقا لعدد العاملين وطبيعة نشاطها ومواردها المالية. فالمؤسسات الصغيرة–التي يتراوح عدد العاملين فيها بين (1–49) تتميز بملكية فردية أو عائلية، بينما تتمتع المؤسسات المتوسطة (10–500 عامل) بفاعلية تشغيلية وقدرات إنتاجية أكبر. أما المؤسسات الكبيرة التي يتجاوز عدد العاملين فيها 500 عامل، فتتميّز بضخامة مواردها المالية

واتساع انتشارها، وغالباً ما تتخذ شكل الشركات المساهمة أو متعددة الجنسيات، وفي سياق شركات التأمين يُعد حجم الشركة عاملا مؤثرا في أدائها المالي وقدرتها على خلق قيمة للمساهمين. فالشركات كبيرة الحجم تمتلك عادةً قاعدة أصول واسعة وقدرة أكبر على تنويع محافظها التأمينية والاستثمارية، مما يمنحها قوة تفاوضية أعلى، واستقراراً مالياً أكبر، وقابلية أكبر للوصول إلى مصادر التمويل الداخلية والخارجية. كما تستفيد الشركات الكبيرة من وفورات الحجم التي تؤدي إلى خفض متوسط التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية، إضافة إلى امتلاكها قنوات توزيع واسعة وقدرة أعلى على إدارة المخاطر مقارنة بالشركات الصغيرة، في المقابل، قد يشكل تضخم حجم الشركة عبئاً إدارياً يؤدي إلى انخفاض الكفاءة وزيادة تعقيد الهيكل التنظيمي، مما ينعكس سلباً على الأداء المالي. كما أن الشركات الصغيرة، رغم محدودية مواردها، قد تتمتع بمرونة أكبر في اتخاذ القرار وسرعة في التكيف مع ظروف السوق، إلا إنها تواجه قيوداً تمويلية واضحة، حيث يعتمد تمويلها بدرجة كبيرة على الأرباح المحتجزة، في ظل صعوبة حصولها على قروض طويلة الأجل وارتفاع تكاليف إصدار الأسهم، وتشير الأدبيات إلى أن تأثير حجم الشركة على الربحية قد يأخذ شكلاً غير خطي؛ إذ تتحسن الربحية عادةً مع زيادة الحجم نتيجة وفورات الحجم، لكنها قد تبدأ بالانخفاض بعد تجاوز حجم معين بسبب ارتفاع تكاليف الوكالة وتكاليف التعقيد الإداري، وفي قطاع التأمين تحديداً يكون تأثير الحجم أكثر وضوحاً نظراً لارتباطه بقدرة الشركة على توزيع الأخطار وتنويع المحافظ وتحقيق الاستقرار الفني والمالي (**طويرش**، 2018؛ **السريتي**، 2022؛ **ونوس**، 2023؛ **المحجان**، 2012؛ **محمدي**، 2018؛ **بلال وسامية**، 2022؛ **محمد**، 2020).

3 - الرافعة المالية.

تشير الرافعة المالية إلى استخدام التكاليف الثابتة، وخصوصًا التمويل بالديون،

ضمن هيكل التمويل للمؤسسة بهدف تعظيم العائد على حقوق المساهمين. وتمثل الرافعة المالية أداة رئيسية للمؤسسات لزيادة الأرباح من خلال توظيف موارد تمويلية ليست ملكا لها، خاصة الديون، بما يعزز القدرة على تحقيق عوائد أعلى للمساهمين، قد اكتسبت الرافعة المالية أهمية كبيرة منذ خمسينيات القرن الماضي مع ظهور النظرية التقليدية للهيكل الرأسمالي، التي أشارت إلى أن الاقتراض بدرجة معتدلة يمكن أن يرفع قيمة المؤسسة السوقية، بينما يؤدي الإفراط في استخدام الديون إلى زيادة المخاطر التمويلية، بما قد يهدد استقرار الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، تكتسب الرافعة المالية أهمية خاصة في فترات التضخم، إذ يمكن للمؤسسة الاقتراض بقوة شرائية مرتفعة، ثم سداد الدين لاحقًا بقيمة أقل نتيجة انخفاض القوة الشرائية، ما يؤدي إلى وفورات مالية تعزز الربحية. وتشير الأدبيات إلى أن العلاقة بين حجم الديون ومستوى الرافعة المالية علاقة طردية؛ فكلما زاد حجم الديون ارتفعت درجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون، وهو ما قد ينعكس سلبًا على الأرباح إذا تجاوزت الديون حدودها الآمنة، ومن ثمّ، يصبح تحقيق توازن دقيق بين التمويل بالدين والتمويل بالملكية ضرورة استراتيجية لضمان المزيج الأمثل الذي يعزز ربحية المؤسسة ويضمن استقرارها المالي. ويُعد قبول المقرضين منح التمويل للشركة مؤشرًا إيجابيًا على ملاءتها المالية وثقة المستثمرين بقدرتها على إدارة التزاماتها، وتظهر مجموعة من المؤشرات على ارتفاع درجة الرافعة المالية، من أهمها:(زيادة الدخل المحقق للمساهمين نتيجة توظيف أموال الغير، تحقيق عائد من الأموال المقترضة يفوق معدل الفائدة المدفوعة، ارتفاع العائد على حقوق الملكية مقارنة بتكلفة الدين، تحقيق عائد على الاستثمار أعلى من الواحد الصحيح (الجابري والكثيري، 2023؛ الجنابي، 2022؛ سليم، 2022؛ آل أبريه، 2018؛ الزعبي، 2000).

■ **الدراسة القياسية:**

● **نموذج الدراسة المستخدم:**

النموذج المستخدم في هذه الدراسة يعتمد على الانحدار الخطي المتعدد، لقياس أثر المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع باستخدام المقاييس المبينة في الجدول (1).

(الجدول 1) متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

م	المتغيرات	المقياس	الرمز	نوع المتغير	البيانات
1	معدل العائد على الأصول	صافي ربح / متوسط إجمالي أصول	y_1	تابع	القوائم المالية والتقرير السنوية
2	معدل العائد على الحقوق الملكية	صافي ربح / متوسط حقوق المساهمين	y_2		
3	السيولة	نسبة التداول	x_1	مستقل	
4	الحجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة	x_2		
5	الرفع المالي	بإجمالي الديون / إجمالي أصول الشركة	x_3		

يتم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد للوصول إلى مدى الارتباط وأهميته بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك باستخدام مصفوفة الارتباط أو مصفوفة التغاير:

$$yi = \beta 0 + \beta 1\ x1 + \beta 2\ x2 + \beta 3\ x3 + \varepsilon$$

حيث إن:

(i=1,2 yi): يمثل المتغيرات التابع للدراسة كما هو مبين في الجدول أعلاه،

(i=1,2,3 xi): تمثل المتغيرات التفسيرية (المستلقة) للدراسة كما هو مبين في الجدول أعلاه،

β 0: قيمة ثابت، وهو يمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة جميع المتغيرات المستقلة تساوي صفر.

: (βi) i=1،2،3 معاملات الانحدار الخطي،

ε: الخطأ العشوائي.

اعتدالية توزيع البيانات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام اختبار شابيرو- ويلك (Shapiro-Walk's) لكل متغير من متغيرات الدراسة على حدة، وذلك لتبيان ما إذا كانت البيانات تأخذ التوزيع الطبيعي.

H0: لا تختلف البيانات عن التوزيع الطبيعي.

H1: تختلف البيانات عن التوزيع الطبيعي.

جدول (2) اختبار اعتدالية توزيع البيانات

م.	المتغيرات الدراسة	قيمة الاختبار (شابيرو-ويلكس)	العدد	الدلالة الإحصائية
1	معدل العائد على الأصول	0.858	36	0.086
2	معدل العائد على الحقوق الملكية	0.789	36	0.068
3	نسب التداول	0.749	36	0.064
4	الحجم لوغاريتم الأصول	0.958	36	0.189
5	الرفع المالي	0.911	36	0.177

- **تحليل البيانات والتحقق من الافتراضات الإحصائية:**

1 - اختبار التوزيع الطبيعي أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن البيانات تتوزع طبيعي، كما هو موضح في جدول (2). وتشير القيم الاحصائية إلى أن الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$، مما يدعم قبول الفرضية القائلة بأن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي. وبناءً على ذلك، يمكن الاعتماد على الاختبارات الإحصائية المعلمية في تحليل البيانات.

2 - اختبار الازدواج الخطي (Multicollinearity) للكشف عن وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، تم استخدام طريقتين:

- تحليل مصفوفة الارتباط: حيث يُعتبر وجود ازدواج خطي محتمل إذا بلغ معامل الارتباط بين أي متغيرين مستقلين ± 0.50 أو أكثر (Hair et al., 2010).
- تحليل التضخم والتباين (Variance Inflation Factor, VIF): يُستخدم لتقييم مدى تأثير التعدد الخطي على تقديرات معاملات الانحدار.

يهدف هذان الاختباران إلى ضمان صحة الفرضيات الأساسية لنماذج الانحدار الخطي المتعدد، وضمان موثوقية النتائج المستخلصة من التحليل الإحصائي

جدول (3) مصفوفة الارتباطات لمتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	نسبة التداول	الحجم لوغاريتم الأصول	الرفع المالي
نسب التداول	1		
الحجم لوغاريتم الأصول	-0.462	1	
الرفع المالي	-0.475	0.488	1

- **المصدر: نتائج التحليل الاحصائي**

يوضح جدول رقم (3) نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث تبين أن جميع معاملات الارتباط غير دالة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$. وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة. كما تم التحقق من الازدواج الخطي باستخدام اختبار عامل التضخم والتفاوت (Variance In__ation Factor – VIF)، حيث تشير القيم إلى أن VIF لم تتجاوز الحد الأقصى المقبول (10) وأن قيمة التسامح (Tolerance) كانت أكبر من 0.90، مما يؤكد غياب الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة فيما يتعلق بالمتغير التابع (Hair et al., 2010; Hair et al., 2017; Won et al., n.d.). يضمن هذا التحليل صحة الفرضيات الأساسية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد ويؤكد موثوقية النتائج المستخلصة من التحليل الإحصائي

جدول (4) اختبار عامل التضخم والتفاوت لمتغيرات المستقلة على المتغير التابع y2 & y1

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	معدل العائد على الأصول (y_1)		معدل العائد على الحقوق الملكية (y_2)	
	VIF	Tolerance	VIF	Tolerance
نسب التداول (x_1)	1.177	0.850	1.177	0.850
الحجم لوغاريتم الأصول (x_2)	1.294	0.773	1.294	0.773
الرفع المالي (x_3)	1.380	0.725	1.380	0.725

● **المصدر: نتائج التحليل الاحصائي**

يوضح جدول رقم (4) نتائج اختبار عامل التضخم والتفاوت (Variance Inflation Factor, VIF)، حيث تبين أن قيم VIF أقل من 10، وقيم التسامح (Tolerance) أقل من 0.90، مما يشير إلى عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة فيما يتعلق بالمتغير التابع، وبناءً

على ذلك، يصبح من الملائم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares – OLS) لتقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد، بما يضمن موثوقية التقديرات واستقرار النتائج التحليلية.

- **اختبار عدم تجانس التباين** (Heteroscedasticity):

تم استخدام بعض الطرق الإحصائية التي من شأنها تخفيض وتخفيف بعض المشاكل المتعلقة باختبار الانحدار المتعدد مثل مشكلة Heteroscedasticity. هذه الإجراءات الإحصائية تضمنت استخدام الاختبار (White›s 1980) Test إذا كان هناك مجموعة من الشركات تختلف في قياس متغيراتها عن بقية الشركات الأخرى، لذلك سنقوم باختبار عدم تجانس التباين عن طريقة صيغة الفرضية التالية:

H0: لا يوجد اختلاف في التباينات (بين شركات التأمين)

H1: يوجد اختلاف في التباينات (بين شركات التأمين)

الجدول (5) اختبار Heteroscedasticity

المتغير	القيمة الاختبار F	القيمة الاحتمالية	القرار الإحصائي
معدل العائد على الأصول (y_1)	1.088	0.162	قبول H0
معدل العائد على الحقوق الملكية (y_2)	1.251	0.118	قبول H0

- **المصدر: نتائج التحليل الإحصائي**

يوضح جدول رقم (5) أن القيم الاحتمالية (P-value) لجميع المتغيرات في النموذجين أكبر من مستوى الدلالة 5 ٪ ($\alpha = 0.05$). وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرضية الصفرية (H0) القائلة بعدم وجود اختلافات بين التباينات، أي تساوي تجانس التباينات، ويتم رفض الفرضية البديلة (H1) التي تشير إلى وجود تباين غير

متجانس (Heteroscedasticity)، وتدل هذه النتائج على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين في البيانات، مما يؤكد ملاءمة استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares – OLS) لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وضمان موثوقية النتائج واستقرار المعاملات التحليلية.

■ **تحليل بيانات الدراسة:**

● **أولاً: الجانب الوصفي:**

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة (المتوسط الحسابي، والوسيط، والانحرافات المعيارية، والقيمة الدنيا والعليا، والالتواء، التفلطح لوصف متغيرات الدراسة، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (6).

الجدول (6) الإحصاءات الوصفية الدراسة للمتغيرات الدراسة

المقاييس الإحصائية	y_1	y_2	x_1	x_2	x_3
المتوسط Mean	0.017949	0.063327	1.624556	17.59714	0.418963
الوسيطMedian	0.011998	0.031671	1.338599	17.55804	0.450648
القيمة العليا Max	0.130539	0.607978	7.050657	19.31307	0.775766
القيمة الدنياMin	-0.109381	-0.236563	0.013909	16.07040	0.071955
الانحراف المعياري .Std	0.049930	0.150714	1.482479	0.923422	0.224019
الالتواء Skewness	0.225278	1.596182	2.232126	0.261329	-0.145914
التفلطح Kurtosis	4.357675	7.568638	8.531941	2.018893	1.585146
Jarque-Bera	3.069423	46.59546	75.79787	1.853614	3.130464

x_3	x_2	x_1	y_2	y_1	المقاييس الإحصائية
0.209	0.396	0.000	0.000	0.216	Probability
15.08269	633.4971	58.48402	2.279761	0.646180	Sum
1.756461	29.84481	76.92109	0.795016	0.087255	Sum Sq. Dev.
36	36	36	36	36	عدد المشاهدات

● المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول رقم (6) القيم الإحصائية الوصفية للمتغيرات المدروسة في هذه الدراسة، والتي تشمل متغيري الربحية: العائد على الأصول (y1 = ROA) والعائد على حقوق الملكية (y2 = ROE)، والمتغيرات المستقلة: نسبة التداول (x1)، حجم الشركة ممثلاً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (x2)، والرافعة المالية (x3).

العائد على الأصول (y1): تراوح بين 0.109381 - كأدنى قيمة و0.130539 كأعلى قيمة، بينما بلغ المتوسط الحسابي 0.017949 مع انحراف معياري 0.049930.

العائد على حقوق الملكية (y2): تراوح بين 0.236563 - و0.607978، وبلغ المتوسط الحسابي 0.063327 بانحراف معياري 0.150714. وتشير هذه البيانات إلى أن متوسط العائد على حقوق الملكية أعلى من العائد على الأصول، مما يعكس قدرة بعض الشركات على تحقيق أرباح أعلى عبر استثمار رأس المال المملوك. كما سجلت بعض الشركات خسائر في كلا المؤشرين، مثل الشركة الليبية الضمانية للتأمين وشركة القافلة للتأمين في عام 2017، بينما بلغ أعلى عائد على حقوق الملكية للشركة الليبية الضمانية في عام 2019 (0.607978)، مما يعكس كفاءتها في استثمار أموالها. ومن ناحية التجانس، يظهر أن العائد على الأصول أكثر تقارباً بين الشركات مقارنة بالعائد على حقوق الملكية، وذلك نتيجة تفاوت أداء الشركات.

نسبة التداول (x1): تراوحت بين 0.013909 كأدنى قيمة و7.050657 كأعلى قيمة، مع متوسط 1.624556 وانحراف معياري 1.482479. وقد سجلت شركة الأوائل للتأمين عام 2017 أعلى نسبة تداول نتيجة ارتفاع الموجودات المتداولة، في حين سجلت شركة القافلة للتأمين عام 2022 أدنى نسبة تداول نتيجة زيادة الالتزامات المتداولة.

حجم الشركة (x2): بلغ أدنى مستوى للوغاريتم الطبيعي للأصول 16.07040 وأعلى مستوى 19.31307، بمتوسط 17.59714 وانحراف معياري 0.923422، مما يشير إلى وجود تفاوت محدود في أحجام شركات التأمين ضمن العينة.

الرافعة المالية (x3): تراوحت بين 0.071955 و0.775766، مع متوسط 0.418963 وانحراف معياري 0.224019. وتشير هذه القيم إلى اعتماد شركات التأمين على الدين كمصدر تمويل رئيسي، كما أن ارتفاع نسبة الرافعة المالية يعكس زيادة درجة المخاطر التي يتحملها المساهمون، ما قد يؤدي إلى انخفاض الأرباح وصعوبة الوفاء بالالتزامات المالية عند تجاوز حدود الديون الآمنة، بشكل عام، تعكس هذه القيم الوصفية تنوع الأداء المالي لشركات التأمين الليبية، سواء من حيث الربحية أو السيولة أو الهيكل المالي، مما يؤكد الحاجة إلى استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل أثر المتغيرات الداخلية على ربحية الشركات بشكل دقيق وموثوق.

ثانياً: الانحدار المتعدد (Multiple Regression):

في هذا الجانب يتم التحقق من صحة الفرضية الرئيسية (الأولى والثانية) وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: والتي تم صياغتها في صورة فرضية بديلة على أنه «يوجد أثر للعوامل الداخلية على معدل العائد على الأصول (ROA) في شركات التأمين محل الدراسة ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)".

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع المتغيرات، وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)؛ ويستخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد بشكل أساسي في معرفة أي المتغيرات المستقلة محل الدراسة (العوامل الداخلية) أكثر تأثيراً على المتغير التابع (معدل العائد على الأصول)، فعند دراسة أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع يمكن بناء النموذج لجميع متغيرات الدراسة (المستقلة) في تفسير التباين الحاصل في المتغير التابع، حيث يوضح جدول (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع متغيرات المستقلة على المتغير التابع (الأصول).

جدول (7) الانحدار الخطي المتعدد لأثر العوامل الداخلية على معدل العائد على الأصول

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	الخطأ المعياري للمعاملات Coefficients Std. Error	قيم المعاملات القياسية (β)	اختبار معنوية المعاملات النموذج		اختبار معنوية النموذج (ANOVA)	
				إحصائي الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية لاختبار T	إحصائي الاختبار f	القيمة الاحتمالية لاختبار f
(Constant) الثابت	-0.435	0.217	-	1.291	0.206	2.684	*0.049
x1	0.008	0.006	0.239	-2.008	*0.047		
x2	0.025	0.013	0.460	2.915	*0.044		
x3	0.007	0.054	0.031	0.127	0.900		
R= 0.426 R2= 0.282 Adjusted (R2) = 0.248 Std. Error of Estimate= 0.047							

*دال عند مستوي (0.05).

يوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمتغير العائد على الأصول (y1) بالنسبة للمتغيرات المستقلة الثلاثة: السيولة (x1)، حجم الشركة (x2)، والرافعة المالية (x3).

تشير النتائج إلى أن معامل الارتباط (R) بلغ 0.426، وهي قيمة موجبة وتعكس ارتباطا متوسطا بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ 0.282، ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) بلغ 0.248، مما يعني أن حوالي 28.2 ٪ من التغير في معدل العائد على الأصول يمكن تفسيره بالتغير في المتغيرات المستقلة، مع استبعاد تأثير الرافعة المالية (x3). وتشير هذه القيم إلى ملاءمة النموذج المقترح لتفسير العلاقة بين المتغيرات وتنبؤ معدل العائد على الأصول.

تحليل أثر المتغيرات المستقلة على العائد على الأصول

- **السيولة** (x1):

أظهرت النتائج وجود أثر سلبي للسيولة على العائد على الأصول، حيث بلغ معامل الانحدار (β1 0.239). ويشير ذلك إلى أن كل زيادة بنسبة 1 ٪ في السيولة تؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بنسبة 23.9 ٪. وتعد هذه النتيجة ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة الاحتمالية (P-value = 0.047) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يسمح برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة على العائد على الأصول.

- **حجم الشركة** (x2):

بيّن التحليل أن حجم الشركة له أثر إيجابي ملموس على العائد على الأصول، حيث بلغ معامل الانحدار (β2 0.460). وهذا يعني أن كل زيادة بنسبة 1 ٪ في حجم الشركة تؤدي

إلى ارتفاع العائد على الأصول بنسبة 46 ٪. وقد كانت قيمة الاحتمالية لهذه العلاقة (P-value = 0.044) أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن الأثر ذو دلالة إحصائية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير لحجم الشركة على العائد على الأصول.

- **الرافعة المالية** (x3):

أظهر التحليل أن الرافعة المالية لها أثر إيجابي ضعيف على العائد على الأصول، حيث بلغ معامل الانحدار (β3 0.031)، أي أن زيادة بنسبة 1 ٪ في الرافعة المالية ترتبط بارتفاع طفيف في العائد على الأصول بنسبة 3 ٪. إلا إن هذه العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة الاحتمالية (P-value = 0.900) أعلى من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على العائد على الأصول، وبالتالي يُقبل الفرضية الصفرية ويُرفض تأثير الرافعة المالية في هذا السياق.

تدل النتائج على أن حجم الشركة يمثل المتغير الأكثر تأثيرًا على العائد على الأصول، يليه السيولة التي لها تأثير سلبي دال إحصائيًا، بينما الرافعة المالية لم تظهر تأثيرًا معنويًا على هذا المتغير التابع. كما يؤكد اختبار ANOVA معنوية النموذج بقيمة احتمالية 0.049، مما يعزز صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية لتفسير وتنبؤ العائد على الأصول لشركات التأمين الليبية وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع المتغيرات، وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)؛ حيث تظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع متغيرات المستقلة على المتغير التابع معدل العائد على الحقوق الملكية في الجدول رقم (8) على النحو التالي.

جدول (8) الانحدار الخطي المتعدد لأثر العوامل الداخلية على معدل العائد على حقوق الملكية

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات غير القياسية (β)	الخطأ المعياري للمعاملات Coefficients Std. Error	قيم المعاملات القياسية (β)	اختبار معنوية المعاملات النموذج		اختبار معنوية النموذج (ANOVA)	
				إحصائي الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية لاختبار T	إحصائي الاختبار f	القيمة الاحتمالية لاختبار f
(Constant) الثابت	-0.740	0.640	-	-1.156-	0.256	2.956	*0.047
x_1	0.038	0.159	0.339	2.843	*0.048		
x_2	0.022	0.018	0.214	2. 932	*0.046		
x_3	0.228	0.038	0.234	0.997	0.327		
Std. Error of Estimate= 0.139		Adjusted (R^2)= 0.354		R^2=0.370		R= 0.466	

*** عند مستوى (0.05)، ** عند مستوى دلالة (0.01).**

يبين الجدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمتغير العائد على حقوق الملكية (y2) بالنسبة للمتغيرات المستقلة: السيولة (x1)، حجم الشركة (x2)، والرافعة المالية (x3).

تشير النتائج إلى أن معامل الارتباط (R) بلغ 0.466، وهو قيمة موجبة ومتوسطة، بينما بلغ معامل التحديد (R^2 0.370) ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2 0.354)، ما يعني أن حوالي 37 ٪ من التغير في معدل العائد على حقوق الملكية يمكن تفسيره بالتغير في المتغيرات المستقلة، مع استبعاد تأثير الرافعة المالية (x3). وتشير هذه القيم إلى أن النموذج المقترح ملائم لتفسير العلاقة بين المتغيرات وتنبؤ العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين.

■ **تحليل أثر المتغيرات المستقلة على العائد على حقوق الملكية:**

● **السيولة** (x1):

أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للسيولة على العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ معامل الانحدار (β1 0.339)، مما يعني أن كل زيادة بنسبة 1 ٪ في السيولة ترتبط بارتفاع العائد على حقوق الملكية بنسبة 33.9 ٪. وتعد هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة الاحتمالية (P-value = 0.048) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي للسيولة على العائد على حقوق الملكية.

● **حجم الشركة** (x2):

أظهر التحليل أن حجم الشركة له أثر إيجابي على العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ معامل الانحدار (β2 0.214)، ما يشير إلى أن كل زيادة بنسبة 1 ٪ في حجم الشركة تؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية بنسبة 21.4 ٪. وتعد هذه العلاقة معنوية إحصائيًا، حيث بلغت قيمة الاحتمالية (P-value = 0.046) أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد تأثير حجم الشركة على العائد على حقوق الملكية.

● **الرافعة المالية** (x3):

أظهرت النتائج أن للرافعة المالية أثرا إيجابيا ضعيفا على العائد على حقوق الملكية، حيث بلغ معامل الانحدار (β3 0.234)، أي أن زيادة بنسبة 1 ٪ في الرافعة المالية ترتبط بارتفاع العائد على حقوق الملكية بنسبة 23.4 ٪. إلا إن هذا التأثير لم يكن ذا دلالة إحصائية، إذ بلغت قيمة الاحتمالية (P-value = 0.900) أعلى من مستوى الدلالة 0.05، ما يعني عدم وجود أثر معنوي للرافعة المالية على العائد على حقوق الملكية،

وبالتالي يُقبل الفرضية الصفرية ويرفض تأثير الرافعة المالية في هذا السياق.

تشير النتائج إلى أن حجم الشركة هو المتغير الأكثر تأثيرًا على العائد على حقوق الملكية، يليه السيولة التي لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية، بينما الرافعة المالية لم يظهر لها تأثير معنوي. كما يؤكد اختبار ANOVA معنوية النموذج بقيمة احتمالية 0.047، مما يعزز صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية لتفسير وتنبؤ العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (8) أن هناك أثرا إيجابيا لحجم الشركة على العائد على حقوق الملكية في شركات التأمين، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β2) لمتغير حجم الشركة على عائد الأصول (0.214)، الأمر الذي يدل على وجود تأثير لمتغير الحجم على عائد الأصول، أي أن كل زيادة بمقدار (1 ٪) في الحجم تؤدي إلى الزيادة في نسبة العائد على الأصول بمقدار (21 ٪)، وهذا الأثر له دلالة إحصائية حيث كانت قيمة (P- value=0.046.) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، وبما أن الأثر ذو دلالة إحصائية، بذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على عائد الأصول".

■ النتائج:

1. أظهرت الدراسة أن حجم الشركة يمثل العامل الداخلي الأكثر تأثيرًا على الربحية في شركات التأمين، حيث أظهر تأثير قوي وإيجابي على معدلات العائد في كل من نموذج العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، يليه في التأثير نسبة السيولة والتي أظهرت أثرا سلبيا على العائد على الأصول وأثر إيجابي على العائد على حقوق الملكية، بينما الرافعة المالية لها أثر إيجابي غير ذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، مما يشير إلى أن التغير في مستويات الرافعة المالية لا يؤثر بشكل ملموس على ربحية شركات التأمين.
2. تبين أن شركات التأمين تعتمد بشكل كبير على التمويل بالدين، حيث بلغ متوسط

نسبة الرافعة المالية نحو 42 ٪ تقريبًا.

3. أظهرت النتائج أيضا" أن شركات التأمين تحقق أرباحًا متدنية على حقوق الملكية، بمعدل يقارب 6 ٪، كما لوحظ وجود تفاوت بسيط بين الشركات فيما يتعلق بأعلى وأدنى نسب العائد على الملكية.

4. تشير النتائج إلى أن التغير في الربحية، ممثلاً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، يمكن تفسيره بالتغير في محددات الربحية الداخلية، باستثناء الرافعة المالية، كما أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد كان ملائمًا إحصائيًا لتفسير العلاقة بين المتغيرات.

■ التوصيات:

بناءً على النتائج المستخلصة، توصي الدراسة بما يلي:

1. ينبغي على إدارات شركات التأمين في ليبيا استغلال الرافعة المالية بشكل مثالي لتعظيم المنافع وتقليل المخاطر، خاصة في ظل تقلبات الظروف الاقتصادية والبيئة التشغيلية المحلية، بما يضمن حماية ربحية الشركة واستقرارها المالي.

2. يجب الاستفادة من حجم الشركة وأصولها في تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكلفة الإجمالية للخدمات، ما ينعكس إيجابيًا على الربحية.

3. التركيز على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز سرعة تقديم الخدمات وتنويعها، وجذب أكبر عدد ممكن من العملاء، مما يسهم في زيادة الحصة السوقية وتحسين الأداء المالي.

4. دراسة العوامل الداخلية والخارجية الأخرى المؤثرة على ربحية شركات التأمين بهدف تطوير استراتيجيات مالية وتشغيلية أكثر فاعلية.

5. العمل على تعزيز الثقافة التأمينية لدى المكتتبين من الأفراد والمؤسسات، بما يسهم

في زيادة قاعدة المكتتبين وتحقيق أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني.

■ المراجع:

- الجابري، خالد محمد والكثيري، إبراهيم على (2023) "أثر الرفع المالي في الأداء المالي في شركات النقل المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) دراسة تطبيقية". مجلة جامعة فزان العلمية، 2(1): 37- 57.
- الجشعمي، فائزة حسن (2022) " تحليل نسب الربحية باستخدام (ROA- ROE) وأهم البنود المالية المؤثرة في الأرباح- دراسة مقارنة لعينة من المصارف الاهلية في العراق للمدة 2017- 2020". مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 5029، 257- 276.
- الجنابي، سعد مجيد (2022) " العلاقة بين الرفع المالي ومؤشرات الربحية (دراسة تحليلية: لعينة من الشركات الصناعية العراقية للمدة من 2014- 2018). 12(4): 142- 157.
- الخطيب، محمد محمود (2010). **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**. عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- السريتي، الحسين رمضان "العوامل المؤثرة على تكلفة الوكالة في الشركات الأردنية المدرجة ببورصة عمان". مجلة الدراسات الاقتصادية، 5(4): 144- 172.
- المندلسي، ناجي ساسي وعرفة، مسعود علي (2018) " مدى كفاءة الداء المالي في شركات التأمين- دراسة تطبيقية في شركة ليبيا للتأمين". مجلة جامعة صبراتة العلمية، (4): 202- 227.
- النيف، خالد لافي والحنيطي، هناء محمد (2016) " محددات ربحية شركات التأمين الإسلامية- دراسة ميدانية على شركات التأمين الإسلامية الأردنية". مجلة البحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 31(3): 117- 152.
- بلال، سباع وسامية، عمر عبدة (2022) "نمذجة علاقة الرافعة المالية وحجم المؤسسة بالقيمة الاقتصادية المضافة باستخدام بيانات البانل للفترة (2010- 2019)". مجلة المؤسسة، 11(1): 127- 142.
- حجاج، مراد؛ مصطفى، عبد اللطيف وشايب، فاطمة الزهراء (2019) " قياس أثر الرفع المالي على الأداء المالي- دراسة حالة عينة من شركات الإسمنت الجزائرية خلال الفترة (2010-

2016). مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، 5(2): 81- 95.

- خلف، أسمهان؛ نقار، عثمان وفاعور، مؤمنة عدنان (2018) " أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية- دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي للفترة (2010- 2017)". مجلة جامعة حماة، 1(5): 155- 172.

- رمضان، عبد الحكم عبد السميع وفهمي، إبراهيم معزوز (2020) " أثر الكفاءة الإدارية والملاءة المالية والسيولة على ربحية شركات التأمين المصرية- دراسة تطبيقية". مجلة البحوث المالية والتجارية، 21(1): 514- 558.

- ريمة، يونس (2021) " محاولة تقييم اتجاهات التحليل المالي المستخدمة في شركات التأمين الجزائرية SAA, CAAT, CAAR». رسالة ماجستير. قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

- زاوى، محمد؛ كويسي، محمد وبوزيد، عصام (2022) "محددات ربحية شركات التأمين في الجزائر للفترة (2005- 2018)". مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، 7(1): 504- 523.

- سعيد، بلال نوري وحسين، عقيل مشعان (2022) " تقييم المحددات الداخلية للربحية المصرفية وتأثيرها في الشركات المساهمة – دراسة تطبيقية". مجلة الريادة للمال والأعمال، 3(2): 298- 312.

- سليم، قادة (2022) " الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية وتأثيره على ربحيتها دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين «SAA. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، 9(2): 137- 162.

- ضاهر، حنان ووسوف، أحمد (2016) " محددات الربحية في شركات التأمين- دراسة تطبيقية". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 38(3): 525- 542.

- طويرش، عبد الله عويد (2018) " رأس المال العامل وأثره على الربحية- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية". المجلة العربية للإدارة، 38(2): 89- 106.

- قرمية، دوفي (2019) " أثر الأزمة المالية العالمية على ربحية شركات التأمين- دراسة عينة من الشركات في الإمارات، قطر والسعودية". مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، 3(7)،: 95- 112.

- قطماوي، بانا؛ الحميدي، نور وحزوري، حسن (2021) " العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين في سورية- دراسة حالة". مجلة جامعة حماة، 4(2): 116- 130.
- كشيم، سعاد الهادي وامقيق، خالد عبد السلام (2024)" تقييم معدلات النمو والاستقرار المالي لشركتي الثقة والمتحدة للتأمين". المجلة الدولية للعلوم والتقنية، 2(34): 1- 24.
- كلاش، رميسة ونايلي، إلهام (2021) " مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية- دراسة تطبيقية". مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. 8(3): 611- 631.
- محمد، مداحي (2020) "صناعة التأمين التعاوني كبديل للتأمين التجاري التقليدي تجربة التأمين الصحي التعاوني بالمملكة العربية السعودية".
- مصباح، حبيبة خليفة (2023) " أثر السيولة على ربحية شركات التأمين- دراسة تطبيقية على شركة المتحدة للتأمين". مجلة المنتدى الجامعي للدراسات الإنسانية والتطبيقية، (31): 268- 293.
- محمود، يوسف عبد العزيز؛ درياتي، يسيرة ويوسف، على (2018) " تحليل محددات ربحية شركات التأمين- دراسة مقارنة بين شركات التأمين الخاصة العاملة في السوق السورية". مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، 2(1): 109- 128.
- مقاتل، حمزة وكانم، صليحة (2024) " العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية شركات التأمين التكافلي- دراسة حالة شركة التكافل الفلسطينية للتأمين خلال 2009- 2022". مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، 5(1): 37-57.
- ونوس، حيدره إبراهيم (2023) " العوامل المؤثرة في ربحية شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". مجلة جامعة البعث، 45(12): 11- 30.

أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية

دراسة حالة شركة لاب تك المساهمة

■ د. سميرة محمد أبونوارة* ■ د. الطاهرأحمد الكري **

● تاريخ استلام البحث 2025/08/19م ● تاريخ قبول البحث 2025/10/12م

● DOI:https://doi.org/10.5281/zenodo.18268258

■ المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على شركة لاب تك المساهمة إحدى شركات محفظة ليبيا افريقيا للاستثمار خلال الفترة (2011-2020). وقد اعتمد الباحثان على ممارسة إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية، كما اعتمدت الدراسة على أسلوب قياس القبلي والبعدي لمقارنة الوضع قبل تطبيق النظام وبعده. أظهرت النتائج أن تطبيق نظام (ERP) في الشركة كان خطوة استراتيجية محورية أدت إلى تحسين الأداء المالي ووضع الشركة على مسار نموها المستدام، وقد بينت التحليلات الإحصائية وجود زيادة واضحة في معدل العائد على الاستثمار بعد تطبيق النظام، وبالإضافة إلى ان تطبيق النظام قد ساهم في تحسين كفاءة العمليات الداخلية، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين إدارة الموارد المالية، مما أدى إلى تحقيق عوائد أعلى على الاستثمار، وهذا يعني أن تطبيق النظام كان له تأثير إيجابي على أداء الشركة، وأسهمت هذه التحسينات في

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس E-mail :Samira682006@yahoo.com

** أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية المحاسبة بجامعة غريان E-mail : taok6222@gmail.com

ISSN 7034-3080 (Online)
ISSN 2616-5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

تحقيق عوائد أعلى على الاستثمار، مما يدل على تأثير إيجابي مباشر للنظام في الأداء المالي للشركة. كما أوضحت النتائج إلى ارتفاع متوسط نسبة سعر السهم السوقي إلى قيمته الدفترية بعد تطبيق النظام، مما يشير إلى تحسن الأداء السوقي للشركة، ولكن نظام (ERP) ليس العامل الوحيد المؤثر في هذا الارتفاع، كما تشير النتائج إلى أن تطبيق نظام (ERP) يساعد في تعزيز قدرة لشركات المحفظة على إعداد تقارير مالية أكثر دقة، واتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات موثوقة، بالإضافة تأثيره إلى القوي على الهيكل المالي والالتزامات التشغيلية، بينما يبدو أن تأثيره على جودة التقارير المالية ضعيف نسبيا، وهذا يشير إلى اعتماد جودة التقارير على عوامل أخرى مثل حجم الشركة والبنية المالية.

- **مصطلحات الدراسة:** نظام تخطيط موارد المنشأة، جودة التقارير المالية، شركة لاب تك المساهمة.

The Impact of Enterprise Resource Planning (ERP) System Implementation on the Quality of Financial Reporting:

A Case Study of LabTech Joint-Stock Company

■ Samira Mohamed Abonawara * ■ Taher Ahmed Elkorry Ghalia**

■ **Abstract**

This study aims to examine the impact of implementing an Enterprise Resource Planning (ERP) system on the quality of financial reports، as applied to Lab Tech Joint Stock Company، one of the portfolio companies of Libya Africa Investment Portfolio، during the period (2011–2020). The researchers adopted earnings management practices as an inverse measure of financial reporting quality، and the study utilized a pre-post measurement method to compare the situation before and after the system's implementation. The results indicated that the implementation of the ERP system in the company was a pivotal strategic step that led to improved financial performance and placed the company on a path of sustainable growth. Statistical analyses revealed a clear increase in the rate of return on investment after the system's implementation. Furthermore، the system's implementation contributed to enhancing the efficiency of internal operations، reducing operational costs، and improving financial resource management، which collectively led to

* Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli

* * Associate Professor, Department of Accounting - Faculty of Accounting, Gharyan University

higher returns on investment. This implies that the system's implementation had a positive effect on the company's performance، and these improvements contributed to achieving higher returns on investment، indicating a direct positive impact of the system on the company's financial performance. The results also showed an increase in the average market-to-book ratio after the system's implementation، suggesting an improvement in the company's market performance. However، the ERP system is not the sole factor influencing this increase. The findings also indicate that implementing an ERP system helps enhance the ability of portfolio companies to prepare more accurate financial reports and make strategic decisions based on reliable data. In addition to its strong influence on financial structure and operational commitments، its impact on the quality of financial reports appears to be relatively weak، suggesting that reporting quality depends on other factors، such as company size and financial structure.

- **Study Terms:** Enterprise Resource Planning (ERP) System، Financial Reporting Quality، Lab Tech Joint Stock Company.

■ **المقدمة:**

التقارير المالية تعتبر من المصادر الأساسية التي يعتمد عليها مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة للحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. ومع ذلك، فإن الأزمات المالية والانهيارات التي شهدتها بيئة الأعمال العالمية، أسهمت في تراجع ثقة المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح في القوائم المالية. ، وقد دفع ذلك الباحثين والهيئات المهنية إلى التركيز المتزايد على جودة التقارير المالية، وذلك باعتبارها أداة أساسية للحفاظ على استقرار الأسواق المالية وحماية مصالح المساهمين.

ونتيجة لذلك، أصبح من الضروري في العصر الحالي أن تتكيف الشركات مع التغيرات الكبيرة التي تطرأ في بيئة الأعمال، خاصةً في ظل التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات. وبالتالي اصبحت المنشآت بحاجة ماسة إلى نظام معلومات قادر على تحقيق التكامل الداخلي بين وظائف الشركة المختلفة، وكذلك التكامل الخارجي الذي يسمح بمشاركة المعلومات مع الموردين والعملاء. ولمعالجة هذه الإشكالية فقد برزت نظم تخطيط موارد المنشأة(ERP) ، وهي نظم معلومات متكاملة ترتبط بقاعدة بيانات مركزية تدعم جميع تطبيقات الشركة، واتجهت العديد من الشركات إلى تبني هذه النظم للاستفادة من مزاياها التشغيلية وتحسين جودة المخرجات المالية. وبالنظر إلى الفوائد العديدة التي تقدمها هذه النظم، فإن تبني نظم (ERP) في الشركات لم يعد خيارًا بل أصبح ضرورة استراتيجية لضمان الكفاءة التشغيلية، تعزيز القدرة التنافسية، واستعادة الثقة في التقارير المالية المقدمة للمستثمرين وأصحاب المصالح (عبدالحليم 2020). على الرغم من تزايد الاهتمام بهذا النظم لا يزال هناك نقص في الدراسات التي تناولت أثر نظم ERP على جودة التقارير المالية في ظل اختلاف البيئات التنظيمية، مما يجعل دراسة هذا الموضوع ذات أهمية مستمرة للباحثين.

وعليه تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر تطبيق نظام (ERP)، في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية.

■ **الدراسات السابقة:**

تم تناول استخدامات نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) في العديد من الدراسات السابقة منها العربية والأجنبية سنعرض في هذه الدراسة بعضا منها من الأحدث إلى الاقدم:

- **أولاً -الدراسات العربية:**

- **دراسة جلاعم، ناصر (2025) بعنوان: دور نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) في الرشاقة التنظيمية بشركة النفط اليمنية:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظام تخطيط موارد الشركة (ERP) بأبعاده (جودة النظام، جودة المعلومات، جودة الخدمات) في الرشاقة التنظيمية بشركة النفط اليمنية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدم الباحثان المنهج الكمي، بأسلوبه الوصفي المسحي الارتباطي، كما تم استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات، وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من موظفي الشركة. وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج كان أهمها: إن نظام تخطيط موارد الشركة (ERP) كما اظهرته نتائج التحليل جاء بدرجة عالية جدا، وكما أكدت النتائج أن بعد الرشاقة التنظيمية في شركة النفط جاء بدرجة عالية وذلك نتيجة لمشاركة الموظفين في صناعة القرارات، وامتلاك الشركة سياسات وإجراءات مرنة تساهم في مواكبة التغيرات المفاجئة. وكما أكدت النتائج ان له دورا إيجابيا في تحسين الرشاقة التنظيمية وهذا يؤكد أهمية تطبيق النظام، وان له دورا إيجابيا في تحسين الرشاقة التنظيمية عند التزام شركة النفط بتطبيق النظام.

- **دراسة العتيبي، (2024) بعنوان: أثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على أحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف في منشآت الأعمال الكويتية.**

هدفت هذه الدراسة على التكاليف في هذه المنشآت، وتحديد آثار تغيرات سعر الصرف على التكاليف. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام (ERP) يساهم بشكل كبير في إحكام

الرقابة على التكاليف، حيث يوفر النظام تكاملاً بين العمليات المختلفة ويساعد في توفير معلومات دقيقة وموثوقة تسهم في تحسين عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتكاليف. كما أشارت النتائج إلى أن النظام يساعد في التكيف مع تغيرات سعر الصرف والتقليل من تأثيرها السلبي على التكاليف، أوصت الدراسة بتوسيع نطاق تطبيق نظام (ERP) في المنشآت الكويتية، حيث أظهرت الدراسة أن النظام يساهم بشكل كبير في تحسين الرقابة على التكاليف وتوفير بيانات دقيقة وموثوقة.

- **دراسة إسماعيل، مبارز، (2021) بعنوان: أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في رفع كفاءة أداء البنوك التجارية المصرية.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في رفع كفاءة أداء البنوك التجارية المصرية، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك علاقة إيجابية بين استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة وبين كفاءة الأداء في البنوك التجارية المصرية، وان هناك علاقة ارتباط قوية بين نظم تخطيط موارد المنشأة والأداء المتوازن المتمثل في رضا العملاء وكفاءة العمليات الداخلية وعمليات التعليم والنمو والأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، اوصت هذه الدراسة بتعزيز تكامل نظم تخطيط موارد المنشأة مع باقي أنظمة العمل داخل البنوك التجارية. هذا سيساهم في تحسين تدفق المعلومات وزيادة كفاءة العمليات الداخلية.

- **دراسة فراج، (2020) بعنوان: أثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على زيادة كفاءة نظم التكاليف المستخدمة في ظل التحول الرقمي للمنشآت.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤى حول كيفية تأثير التحول الرقمي والتقنيات الحديثة على تحسين عمليات التكاليف في المنشآت، توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستجدات التحول الرقمي أدت إلى ضرورة تطوير نظم التكاليف في المنشآت حتى تتناسب مع البيئة الحديثة، كما توصلت النتائج إلى وجود نظم التكاليف حديثة تتناسب مع مستجدات

التحول الرقمي وهي نظام محاسبة استهلاك الموارد، (RCA) نظام التكلفة على أساس المواصفات (ABCll) نظام التكاليف على أساس النشاط الموجه بالوقت، نظام التكلفة المستهدفة، كما توصلت النتائج أيضا إلى أن استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) يؤدي إلى زيادة كفاءة نظم التكاليف المستخدمة في ظل التحول الرقمي للمنشآت.

- **دراسة عودة ، سلمان،(2020) بعنوان مستوى تبني نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) وأثره في تحقيق جودة نظام المعلومات المحاسبي (AIS) في القطاع الصناعي الأردني**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على وجهات نظر أصحاب المصالح حول مستوى تبني نظام تخطيط الموارد وأثره على جودة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من أصحاب المصالح الداخلية من المديرين الماليين، ورؤساء اقسام المحاسبة والمحاسبين العاملين في أقسام (IT) في الشركات الصناعية، ولتحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة الفرعية على المتغير التابع تم استخدام الاختبارات الوصفية ونموذج الانحدار الخطي كأحد الأساليب المناسبة للمنهجية الوصفية التحليلية المعتمدة في هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

إن مستوى تبني نظم تخطيط الموارد جاءت بدرجة مرتفعة، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستخدام كل من نظام إدارة التوريد على جودة نظم المعلومات المحاسبية، في حين ان نظم إدارة المخزون والموارد البشرية والموارد المالية لم يكن لها أثر ذي دلالة إحصائية على المتغير التابع.

وتوصي هذه الدراسة بضرورة استمرار الادارة دعمها لفكرة تبني نظم تخطيط التوريد إلى جانب نظام إدارة الموارد المالية للنهوض بمستوى جودة نظم المعلومات المحاسبية، كما أوصت الدراسة بضرورة فهم تصورات مجموعات مختلفة من أصحاب المصالح بالممارسات المتبعة في إدارة المخزون وإدارة الموارد البشرية وفهم جميع العوامل المحيطة بها في محاولة لفهم التحديات التي تواجهها هذه الأنظمة في سبيل دعم جودة المعلومات المحاسبية.

● **دراسة** Al-Nimer et al(2019) **بعنوان: تنفيذ نظام تخطيط موارد المنشأة في البنوك.**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) في القطاع المصرفي بالإضافة إلى قياس تأثير ما بعد تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على الاداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها: عدم وجود تأثير لتطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على الأداء المالي للمصارف الاردنية وذلك فيما يتعلق بالعائد على الاستثمار (ROI) وتوزيعات الأرباح للسهم (DPS) وتوصلت ايضا الدراسة إلى أن هناك تأثير لنظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على الاداء العام للبنوك، وتوصلت أيضا الدراسة إلى إنه يجب أن تحرص البنوك على تحديث نظام (ERP) بشكل دوري لمواكبة التطورات التكنولوجية، حيث قد يساهم ذلك في تحسين الأداء العام للنظام وتسهيل عمليات الإدارة المالية.

● **دراسة أبو الخير، (2017) بعنوان: قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على تحسين أداء المؤسسات.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على الأداء المالي والتشغيلي لمنظمات الأعمال، وذلك لعينة مكونة من (29) شركة مساهمة مدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2008 حتى 2012م. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي معنوي لتطبيق نظم (ERP) على الأداء المالي والتشغيلي للمنشأة، وأوصت أيضا الدراسة أنه يجب أن تستثمر المؤسسات في تدريب موظفيها على استخدام هذه الأنظمة بكفاءة لضمان الاستفادة القصوى منها.

● **ثانياً -الدراسات الأجنبية:**

دراسة Serhan and El hajj (2019) **بعنوان: أثر نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على الأداء المالي للمؤسسات.**

● هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين استخدام نظام تخطيط موارد

المنشأة (ERP) والأداء المالي للمؤسسات في لبنان. كما ركزت الدراسة على تحليل مدى تبني هذا النظام في الشركات اللبنانية ومدى تأثيره على تحسين الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية الشركات في لبنان لم تطبق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) وهذه النتيجة تكشف عن فجوة تكنولوجية تشير إلى إحجام الشركات عن احتضان استخدام نظام (ERP) ونتيجة لذلك كان العديد منهم غير متأكدين عما إذا كان تنفيذ هذا النظام سيكون مفيداً لشركاتهم أم لا؟.

توصي هذه الدراسة بتوفير برامج توعية وتثقيفية حول فوائد نظام (ERP)، حيث إن العديد من الشركات أبدت عدم اليقين فيما إذا كان تنفيذ هذا النظام سيفيد أعمالها. من المهم تبديد هذه الشكوك عبر تقديم معلومات دقيقة حول التأثير الإيجابي المحتمل للنظام.

- **دراسة Tran& Nguyen (2024) بعنوان: أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصغيرة والمتوسطة.**

واستهدفت الدراسة اختبار تأثير تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فيتنام واعتمدت هذه الدراسة على طريقة الانحدار الخطي العادي (Ordinary least squares (OLS في التحليل وجمعت البيانات من خلال عينة قصدية لعدد 145 موظفا في 117 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في فيتنام، واعتمد التحليل على الانحدار وأضيف إليه اختبار t- test لاختبار العلاقة بين تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وأظهرت النتائج إلى وجود علاقة معنوية إيجابية مهمة بين تطبيق نظام (ERP) وتحسين جودة المعلومات المحاسبية وهذه النتيجة تؤكد أهمية هذا النظام في الارتقاء بمستوى معايير الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوصي هذه الدراسة بأن دراسة مثل هذه المواضيع تعتبر ذات قيمة لفهم الآثار المترتبة على تطبيق أنظمة (ERP) في إدارة الاعمال وإعداد التقارير المالية.

- **دراسة Amin (2024) بعنوان تأثير نظام تخطيط الموارد على جودة القوائم المالية دراسة استطلاعية على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والأهلية في أقليم كردستان العراق.**

واستهدفت الدراسة اختبار تأثير تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة القوائم المالية في إقليم كردستان العراق، واعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال مراجعة الدراسات السابقة والنتائج العملية:

يرى الباحث من خلال مراجعته للدراسات السابقة أن نظام تخطيط الموارد هو نظام متكامل يساعد جميع الأقسام المرتبطة بالشركة في تلبية احتياجاتها العلمية والعملية ، وان استخدام نظام تخطيط الموارد يتطلب بيئة محددة، حيث لا يعقل استخدام هذا النظام في جميع أنواع الوحدات الاقتصادية وذلك بسبب قيود التكلفة، كما أضاف بأن هناك بعض الأنشطة لا تحتاج إلى استخدام النظام في وقت محدد مثل الصيدليات والمتاجر الصغيرة لا تحتاج إلى استخدام البرنامج ولكن اذا زاد عددهم وتنوعت مواقعهم الجغرافية، ففي هذه الحالة يجب استخدام النظام لإدارة النظام المالي. أما النتائج العملية للدراسة توصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين نظام تخطيط الموارد وجودة القوائم المالية.

- ما يميز الدراسة الحالية:

بعد الدراسة و البحث والاطلاع واستعراض الدراسات السابقة، تبين أن أغلب الدراسات تركز على المقارنة بين الشركات التي تستخدم نظام (ERP) والشركات التي لا تستخدمه، وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تعتمد على تحليل مقارن داخل نفس الشركة بين فترة ما قبل تطبيق نظام (ERP) وبعده، وهذه المقارنة المباشرة تساعد في قياس التغيرات الفعلية في جودة التقارير المالية (دقة، سرعة، إلخ)، وأيضا بعض الدراسات السابقة قد تناولت تحسين التكلفة، والكفاءة التشغيلية، والرقابة الداخلية بعد

تطبيق (ERP)، ولكن لم يتم التركيز بما فيه الكفاية على دقة وشفافية التقارير المالية وخاصة في ليبيا، بينما هذه الدراسة تعطي أولوية لتوضيح كيف يساهم نظام (ERP) في تعزيز جودة التقارير المالية كما يُسهم في تحسين الشفافية داخل الشركات، وبذلك تمثل الدراسة إضافة نوعية للأدبيات المحاسبية، ليس فقط من حيث حداثة الموضوع، ولكن أيضا من حيث معالجة تطبيقاته في سياق بيئة بحثية لم تحظ بالاهتمام الكافي .

■ مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بأن الشركات المتوسطة والصغيرة تواجه تحديات كبيرة في مجال إدارة المالية، حيث قد تكون لديها موارد محدودة لتنفيذ أنظمة محاسبية معقدة أو تقارير مالية دقيقة وموثوقة، مع ذلك، أصبح استخدام أنظمة (ERP) تخطيط موارد المؤسسات حلًا تقنيًا يمكن أن يساهم في تحسين جودة التقارير المالية من خلال إتمام العمليات المالية، وتقليل الأخطاء البشرية، وتحسين جودة ودقة إعداد التقارير المالية.

لكن في العديد من الحالات، قد تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات تتعلق بتطبيق هذه الأنظمة مثل: نقص التدريب، التكلفة العالية، مقاومة التغيير من قبل الموظفين، وتحديات تكامل النظام مع الأنظمة القديمة. هذه المشكلات قد تؤثر على الفوائد المتوقعة من تطبيق (ERP).

بناء على ما تقدم، وانطلاقا من نتائج الدراسات السابقة فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية؟

■ أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في:

الأهمية الأكاديمية: وهي التي تضيف إلى الدراسات التي اهتمت بقياس آثار تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) على جودة التقارير المالية، خصوصاً في ظل

الحاجة الماسة إلى تحسين هذه الجودة. فالتقارير المالية الدقيقة تعزز من عملية اتخاذ القرارات وتساهم في تعظيم قيمة الشركات. كما تبرز أهميتها من كونها تبحث في قطاع هام وهو إحد شركات محفظة ليبيا افريقيا للاستثمار، كما تستمد الدراسة أهميتها العلمية من بناء نماذج لاختبار تأثير تطبيق نظام (ERP) على جودة التقارير المالية، مع الأخذ في الاعتبار تنوع طرق قياس هذه الجودة، وذلك من خلال إدخال متغيرات جديدة إلى النماذج السابقة التي قدمتها الدراسات السابقة. وتساهم في تقديم مؤشرات جديدة تساهم في تفسير العلاقة بين نظم (ERP) وجودة التقارير المالية.

الأهمية العملية: تساهم هذه الدراسة في تقديم أدلة عملية حول الفوائد والتحديات المرتبطة بتطبيق نظم ERP، كما توضح تأثير هذه النظم على جودة التقارير المالية ودقة المعلومات المقدمة لإدارة الشركات. وتمثل هذه النتائج مرجعًا للشركات في اتخاذ قرارات واعية ومدروسة بشأن اعتماد نظم ERP، بما يتيح تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين جودة البيانات المالية، أو إعادة النظر في الاستثمار عند وجود مؤشرات على عدم جدوى التطبيق. بالإضافة إلى ذلك فأن هذه الدراسة سوف يركز على أثر تطبيق نظام (ERP) على جودة التقارير المالية، للوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد الشركات الليبية علي اتخاذ القرارات الإدارية لتطبيقه.

■ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- اختبار أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية وذلك بالتطبيق على شركة لاب تك وفق نموذج (Jones 1995) عن الفترة (2011-2013) قبل تطبيق النظام و الفترة (2018 – 2020).

■ **فرضيات الدراسة:**

في ضوء طبيعة المشكلة وتحقيقا لأهداف الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

H1: يوجد أثر لتطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية لشركة لاب تك المساهمة إحدى شركات محفظة ليبيا افريقيا للاستثمار.

■ **منهج الدراسة:**

انطلاقا من مشكلة الدراسة وأهدافها اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في مراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بنظم (ERP)، بهدف الاستفادة منه في صياغة الإطار النظري والمنهج الاستنباطي لاكتشاف طبيعة العلاقة بين تطبيق نظم موارد تخطيط المنشأة (ERP) وجودة التقارير المالية. وكما اعتمد الباحثان على منهج تحليل المحتوى القائم على التحليل الفعلي للقوائم المالية والتقارير المالية لعينة الدراسة حيث امتدت فترة الدراسة من 2011- 2013 قبل تطبيق النظام، ومن 2018 – 2020م بعد تطبيق النظام. وتم قياس المتغير التابع (جودة التقارير المالية) بقياس مستوى إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية وفقا لنموذج (1995) Jones المعدل قياسا على (عثمان 2022). بالإضافة إلى استخدام بعض الاختبارات الوصفية لاختبار فرضيات الدراسة.

نموذج الدراسة:

يوضح الشكل التالي نموذج الدراسة والذي يتكون من المتغير المستقل أثر استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) والمتغير التابع جودة التقارير المالية وفق نموذج (Jones 1995) والمتغيرات الرقابية متمثلة في حجم الشركة (Size)، الرافعة المالية (Lev)، تعقد عمليات الشركة (Comp).

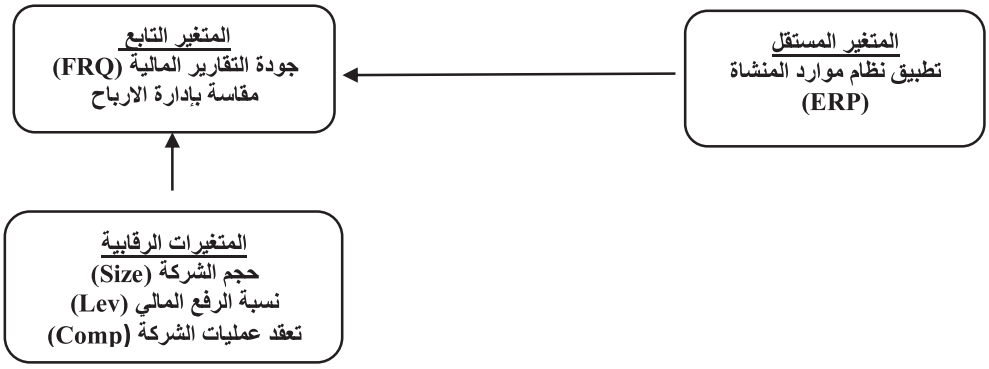

شكل رقم (1) نموذج البحث

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع وهو جودة التقارير المالية، ومتغير مستقل وهو تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP)، وبعض المتغيرات الرقابية المتمثلة في حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، وتعقد عمليات الشركة (عبد الواحد، 2024).

- **المتغير المستقل: تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP).**

يعتبر المتغير المستقل في هذه الدراسة هو تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة والذي يؤدي إلى تقليل الوقت المستغرق في إقفال الحسابات وإعداد القوائم المالية الختامية سواء الشهرية أو الربع سنوية أو السنوية وإمكانية اجراء حسابات المعاملات المتشابهة والمعقدة في ظل الكم الهائل من المعاملات للشركات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة إصدار التقارير المحاسبية الخارجية كتوفير تقارير مالية مقارنة، مما يفي ببعض الخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية كخاصية القابلية للمقارنة والوقتية (Solikhah et al., 2020; Chofreh et al., 2020).

- **المتغير التابع: جودة التقارير المالية (FRQ).**

يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة في جودة التقارير المالية، وتعني مدى توفير القوائم المالية لمعلومات حقيقية وعادلة عن الأداء الاقتصادي والمركز المالي للشركة، ودقة توصيل التقرير المالي للمعلومات عن عمليات الشركة .وقد تعددت مقاييس جودة التقارير المالية

سواء مالية أو غير المالية، وكان من أهمها قياس مستوى إدارة الأرباح (جودة الأرباح المحاسبية) كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية. وتعرف إدارة الأرباح بأنها أنشطة تقوم بها الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية البديلة عند إعداد التقارير المالية بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق مكاسب خاصة، مما يؤثر سلبا على جودة الأرباح المالية، حيث تقلل إدارة الأرباح من دقة المحتوى المعلوماتي لهذه الأرباح المحاسبية. وقد قام الباحثون بقياس إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية وفقا لنموذج (Jones 1995) المعدل، عثمان (2022).

لتحديد تأثير تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية يتم مقارنة تأثير هذا النظام على جودة تقارير الأرباح في شركة لاب تك المساهمة إحدى شركات محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار. يتم استخدام النموذج التالي لإجراء التحليل الإحصائي عن طريق اختبار الفرضيات، حيث يفترض أن تطبيق نظام (ERP) يؤثر بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية النموذج المستخدم يضم المتغيرات التالية:

$$FRQ_{it} = B_{=a} + B_1(ERP_{it}) + B_2(Size_{it}) + B_3(Levi_{it}) + B_4(Comput_a) + ite$$

حيث

- FRQ_{it}: **جودة التقارير المالية للشركة (أ) في الفترة (t)**
- ERP_{it}: **تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) للشركة (أ) في الفترة (t).**
- $Size_{it}$: **حجم الشركة (أ) في الفترة (t).**
- Lee_{It}: **الرافعة المالية للشركة (أ) في الفترة (t).**
- $Comp_{it}$: **المنافسة في السوق بالنسبة للشركة (أ) في الفترة (t).**
- B_a: **الجزء الثابت في المعادلة.**

■ **حدود الدراسة:**

تحدد هذه الدراسة الأبعاد التالية:

- الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة تأثير تطبيق نظام (ERP) على جودة التقارير المالية في شركة لاب تك المساهمة.
- الحدود المكانية: شركة لاب تك المساهمة.
- الحدود الزمنية: قبل تطبيق النظام الفترة 2011-2013 وبعد تطبيق النظام الفترة من 2018 – 2020.

9- محددات الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على شركة لاب تك المساهمة خلال الفترة من 2011- 2013 قبل تطبيق نظام ERP و الفترة من 2018-2020م لدراسة محددات متعلقة بعدم إمكانية الحصول على القوائم لشركة لاب تك للفترة من 2014 – 2017م مما قد يؤثر على النتائج، ولكنها تظل كافية لتقديم نتائج و استنتاجات موثوقة ضمن نطاق الدراسة المحددة.

■ **الخلفية العلمية لموضوع الدراسة**

● **مفهوم وتعريف نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP)**

إن نظام تخطيط موارد المنشأة هو ترجمة حرفية Enterprise Resource Planning (ERP) وقد ظهر هذا النظام في منتصف القرن العشرين من خلال برامج متخصصة بإدارة المخزون والتصنيع ومع نهاية القرن ذاته توسع المفهوم ليشمل وظائف إضافية مثل المحاسبة والتسويق وإدارة الموارد البشرية وإدارة العقود ومن ثم اتسع ليشمل أنظمة تخطيط الحسابات وسلسلة الإمداد حتى أصبح شاملا لمختلف القطاعات (اللواتي، 2013).

ويعد هذا النظام من أهم النظم الحديثة التي تهدف إلى توفير نظام معلومات متكامل داخل المنشأة يضم كافة الأنشطة الداخلية ويستند على قاعدة بيانات مركزية ويحتوي على مجموعة من التطبيقات الفرعية التي تساعد المنشأة على أداء وظائفها الرئيسية.

وبالتالي عرف نظام تخيط موارد المنشأة طبقا (لمندور،2011) بأنها مجموعة برامج جاهزة قابلة لتطويع صممت بناء على أفضل الممارسات في المجالات الوظيفية المختلفة تعمل على تخطيط عمليات الشركة وتكامل معلوماتها استنادا إلى قاعدة بيانات مركزية مهما كان توزيعها الجغرافي.

ويستنتج الباحثان من هذا التعريف أن نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) هو عبارة عن مجموعة من البرامج الجاهزة التي تتكامل فيما بينها لتكون قاعدة بيانات واحدة والتي توفر مجموعة من المميزات والتي منها: توفير احتياجات جميع الوظائف في المنشأة من معلومات وتسهيل عملية الاتصال والمشاركة في المعلومات بما يضمن للمنشأة إدارة مواردها بكفاءة وفاعلية وبالتالي يعزز التكامل والشفافية في أداء المنظمة بالإضافة إلى تحقيق مزايا تنافسية.

– دوافع تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP):

حيث اتفقت معظم دراسات إلى ان المنشآت تسعى إلى تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة لمجموعتين من الدوافع وهما: (قنديل، 2014)

- **دوافع تكنولوجية:** تتمثل في تلافي المشاكل التي تسببها النظم التقليدية والمتعلقة بصعوبة التكامل بين اجزائها والحاجة إلى إحداث تكامل بين عمليات المشروع المختلفة بالاستناد إلى قاعدة بيانات مركزية وتحسين جودة المعلومات واستبدال النظم التقليدية المتقادمة بنظام تخطيط موارد المنشأة الذي يمكن ان يدعم نمو المنشأة في المستقبل.

- **دوافع تشغليه:** تتمثل في تلافي المشاكل التي تسببها النظم التقليدية المرتبطة بارتفاع تكلفة تشغيلها وصيانتها، إلى جانب تحسين وتطوير عمليات المنشأة مثل عمليات التوريد، وخدمة العملاء، بالإضافة إلى تنميط عمليات المنشأة مما يترتب عليه تخفيض زمن دورة التسليم، وسرعة الاستجابة لطلبات العملاء، ودعم استراتيجيات الأعمال الحديثة، وتوسيع نطاق اعمال المنشأة على مستوى عالمي. كما أضاف عودة (2020) أن الشركات تنظم تخطيط موارد المنشأة بغرض تحسين الكفاءة المحاسبية، وتقليل الوقت المستغرق في إعداد الفواتير والعمليات المالية، مما ينعكس مباشرة على سرعة اتخاذ القرار وتحسين جودته، كما تدعم هذه النظم تطبيق استراتيجيات الاعمال الحديثة القائمة على الكفاءة والابتكار وتحليل البيانات.

- فوائد نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP)

فوائد النظام كما أشار إليها: الطويل ويونس (2013) هي:

- يعتبر إنجازا كبيرا في مجال تطوير تقانة المعلومات.
- يساهم في تقديم حلول للمشاكل والتطبيقات العملية.
- يعتبر نظاما فعالا في مجالات تجميع وتحليل وتخزين البيانات ولمواقع وظيفية وجغرافية مطبقا نظم الحاسوب.
- يكون نظام تخطيط موارد المنظمة بديلا لنظم المعلومات المتداولة والقديمة اذ يزيل مجموعة كبيرة من التكاليف ويقدم الحلول للمشاكل التي تواجه الزبائن.
- يساعد في تخفيض أوقات تسليم السلع للزبائن.
- يساهم في تدقيق الفحص المخزني.

- مفهوم جودة القوائم المالية:

تعد القوائم المالية الركيزة الأساسية للتقارير المالية والتي تشمل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية كما أشار اليها القانون التجاري الليبي لسنة 2010م. وتعتبر هذه القوائم الوسيلة الأساسية لنقل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف الخارجية على الرغم من أن هذه القوائم قد تتضمن بيانات مستمدة من مصادر خارج النظام المحاسبي (من خارج السجلات المحاسبية) ولكنها تعرض استنادا إلى العناصرالرئيسية في القوائم المالية المتعارف عليها.

وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتظليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها، ومسؤولية إعداد هذه القوائم وتوفير البيانات الدقيقة اللازمة لعرضها يقع على عاتق الإدارة وبالإضافة إلى ذلك تعد هذه القوئم المصدر الرئيس للمعلومات المالية، ومن هنا يبرز الدور الحيوي للمراجع الخارجي في التحقق من سلامة هذه القوائم وكشف أي ممارسات تنطوي على غش أو تضليل، إذ يعد المراجع الخارجي مسؤولا قانونيا ومهنيا عن ابداء رأي محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وخلوها من الأخطاء الجوهرية أو الانحرافات المخالفة للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية. وتظهر أهمية القوائم المالية من خلال ما يلي: (خليل،2005،ص26):

- **اتخاذ القرار:** تعد القوائم المالية مصدرا أساسيا للمعلومات التي تساعد الإدارة وأصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات رشيدة وموضوعية.
- **تقييم الأداء المؤسسي:** تسهم القوائم المالية في قياس أداء الإدارة وفحص كفاءتها في استغلال الموارد الممنوحة لها.
- **تعزيز الاتصال المؤسسي:** تشكل القوائم المالية أداة اتصال فعالة تمكن الجهات الداخلية والخارجية من الحصول على معلومات واضحة وموثوقة بشأن نشاط الشركة.

ويرى الباحثان أن جودة القوائم المالية ترتبط بدرجة ما تتمتع به هذه القوائم من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، بالإضافة إلى خلوها من التحريف والتضليل، وإعدادها وفق مجموعة من المعايير المقبولة والمتعارف عليها أو المعايير الدولية والتي يتم استخدامها بانتظام، على نحو يعكس حقيقة حسابات الشركة والأهمية النسبية للعمليات المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية.

1 تحليل البيانات المالية لشركة لاب تك المساهمة: قبل وبعد تطبيق نظام (ERP).

1.1- قبل تطبيق نظام (2011 - 2013)

- **الشركة أعيد تشكيلها كشركة مساهمة في 2010 برأس مال 10،000،000 دينار.**
- **شهدت السنوات بين 2011 و 2013 تقلبات في الأداء المالي، مع خسائر تشغيلية متكررة نتيجة ارتفاع المصروفات مقارنة بالإيرادات.**

جدول رقم (1): البيانات المالية قبل تطبيق نظام (2011-2013)

السنة	الايرادات(LD)	المصروفات (LD)	صافي الخسارة (LD)	إجمالي الأصول(LD)	صافي حقوق الملكية(LD)
2011	447، 714.66	504،487.07	56،772.41-	27، 064، 917.85	12، 024،328.85
2012	627، 820.75	830،353.68	202،532.93-	26، 777، 547.11	11،655،209.64
2013	685، 198.84	714،675.86	29،477.02-	11،725، 826.76	11،625،732.62

ومن خلال التحليل كما يوضح في جدول رقم (1) تبين الآتي:

- نمو ثابت في الإيـرادات: ارتفعت الإيـرادات من LD447، 714.66 إلى LD685،198.84 إلى 2013.

- زيادة كبيرة في الخسائر عام 2012: ارتفعت المصروفات التشغيلية بشكل حاد، مما أدى إلى خسارة LD202، 532.93.
- انخفاض في صافي حقوق الملكية: على الرغم من نمو الإيرادات، إلا إنه لوحظ انخفاض في صافي حقوق الملكية من LD12 مليون في 2011 إلى LD11.6 مليون في 2013. هذا الانخفاض يشير إلى زيادة المصروفات التشغيلية بشكل ملحوظ، مما أثر سلبًا على الأرباح.

2.1 -**بعد تطبيق نظام** (2018-2020)

يوضح الجدول رقم (2) نتيجة تحليل البيانات المالية لشركة لاب تك بعد تطبيق نظام ERP النتائج التالية:

جدول رقم (2): تحليل البيانات المالية بعد تطبيق نظام (2018-2020)

السنة	الإيرادات (LYD)	المصروفات (LYD)	الأرباح / الخسارة (LYYD)	إجمالي الأصول (LYD)	صافي حقوق الملكية (LYD)
2018	503، 603.64 LYD	679، 122.36 LYD	363، 087، 407- LYD	15، 014، 678.39 LYD	14، 786، 367.93 LYD
2019	23، 677، 77 LYD	625، 671.37 LYD	625، 671.37- LYD	10، 767، 069.48 LYD	13، 122، 185.22 LYD
2020	6، 560، 174، 46 LYD	1، 189، 111.12 LYD	2، 347، 086، 07 LYD	16، 077، 723.32 LYD	15، 733، 633.32 LYD

- انخفاض حاد في الإيرادات عام 2019: حيث سجلت الشركة فقط LD23،677.77، مما يعكس صعوبات التشغيل بعد تنفيذ النظام.
- تحسن قوي في 2020: حيث ارتفعت الإيرادات بشكل كبير إلى 6،560،174.46 LDمما يظهر التأثير الإيجابي طويل المدى لاستخدام نظام ERP.

- تحول إلى الربحية: أظهرت نتائج التحليل بعد الخسائر الكبيرة التي تحملتها الشركة قبل تطبيق النظام حيث بلغت الأرباح 2.34 مليون دينار ليبي في 2020م.
- زيادة في الأصول وحقوق الملكية: نتيجة لارتفاع الأرباح بعد تشغيل نظام ERP، ارتفع إجمالي أصول الشركة من 14،786،367.93 دينار في 2019م إلى 15،733،633.32 دينار في 2020م.

3.1- مقارنة الأداء المالي قبل وبعد تطبيق نظام (ERP).

قبل تطبيق النظام (ERP) (2011-2013) كما هو موضح في الشكل (1) شهدت شركة لاب تك نموّا ثابتا في الإيرادات و زيادة في المصروفات التشغلية، مما أدى إلى تقلبات في الأرباح والخسائر. بلغت الخسائر ذروتها في عام 2012 نتيجة لزيادة التكاليف التشغيلية لتجاوز المصروفات الإيرادات بشكل ملحوظ، مما تسبب في تسجيل خسائر كبيرة.، خلال هذه الفترة. وعلى الرغم من التحسن الطفيف في عام 2013، استمرت التحديات في تحقيق الاستقرار المالي، كما يتضح من التباين في الإيرادات.

جدول رقم (3): مقارنة الأداء المالي قبل وبعد تطبيق نظام

المؤشر	قبل ERP (2011-2013)	بعد ERP (2018-2020)
نمو الإيرادات	نمو تدريجي	تقلبات ثم تعاف قوي في 2020
اتجاه المصروفات	زيادة تدريجية	بلغت الذروة في 2019م ثم تحسنت في 2020م
صافي الأرباح / الخسائر	خسائر مستمرة	خسائر حتى 2019م ثم تحقيق أرباح في 2020م
إجمالي الأصول	اتجاه تنازلي	زادت بشكل ملحوظ في 2020م
حقوق الملكية	انخفاض تدريجي	تحسن كبير في 2020م

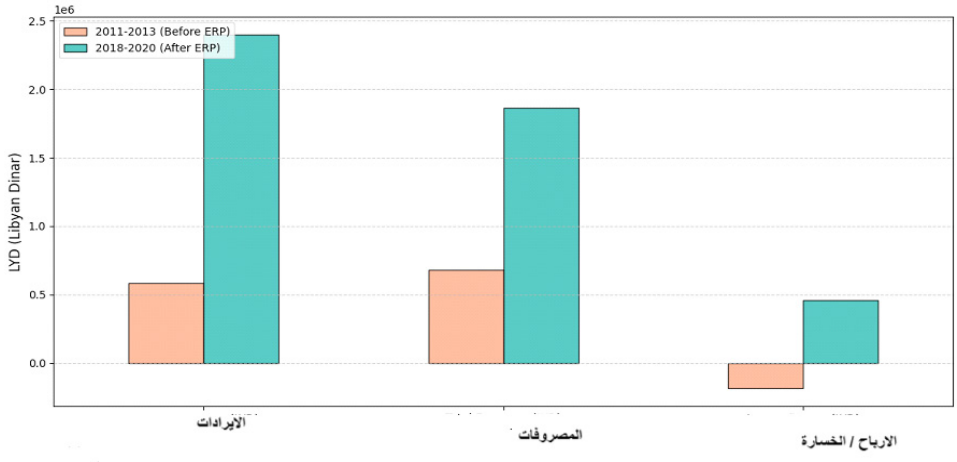

الشكل (1): تحليل الأداء المالي قبل وبعد تطبيق نظام (ERP)

بعد تطبيق النظام (ERP) وكما هو موضح في الشكل (1) شهدت الشركة انخفاضا حادًا في الإيرادات واستمرار ارتفاع المصروفات خلال (2018-2019)، مما أثر سلبًا على الأداء المالي. ومع ذلك، في 2020، بدأت آثار التحسن التدريجي تظهر، حيث زادت الإيرادات بشكل كبير، وانخفضت المصروفات وتحولت الشركة نحو الربحية. يوضح الشكل 1 كيف ساعد نظام (ERP) في تحسين الكفاءة المالية والسيطرة على التكاليف وتعزيز الاستقرار المالي. استمرت التحديات في تحقيق الاستقرار المالي، كما يتضح من التباين في الإيرادات. استطاعت الشركة في عام 2020 تحقيق أرباح بعد سنوات من الخسائر. تؤكد نتائج التحليل السابق أن تطبيق (ERP) كان خطوة استراتيجية محورية أدت إلى تحسين الأداء المالي ووضع الشركة على مسار نمو مستدام.

1.4 - تحليل الإيرادات والمصروفات.

- **كيفية حساب العائد على الاستثمار (ROI)**

العائد على الاستثمار (ROI - Return on Investment) هو مقياس مالي يُستخدم لتقييم كفاءة استثمار معين أو لمقارنة كفاءة عدة استثمارات. يُعبّر عن(ROI)

كنسبة مئوية، وكلما كان أعلى، كان الاستثمار أكثر ربحية.

إذا كان ROI > 0٪ - الاستثمار مربح

– واذا كان الاستثمار خاسرا ROI إذا كان 0٪ >

إذا كان ROI = 0٪ - لا يوجد ربح ولا خسارة.

النسبة الأساسية لحساب العائد على الاستثمار ROI.

$$ROI = (\frac{\text{صافي الربح}}{\text{تكلفة الاستثمار}}) \times 100$$

وقام الباحثان بحساب العائد على الاستثمار قبل وبعد تطبيق نظام ERP باستخدام نسبة العائد على الاستثمار السابقة وكانت النتائج كما يلي:

حساب (ROI) قبل تطبيق نظام(ERP)

- الإيرادات: 685، 198.84 دولار
- التكاليف (المصروفات): 714، 675.86 دولار
- الربح الصافي = الإيرادات – المصروفات

الربح الصافي=الإيرادات–المصروف

ات=685، 198.84–714، 675.86=29–، 477.02 دولار

$$R = (\frac{=-29,477.02}{714,675.86}) \times 100 = -4.12\%$$

أظهرت نتائج التحليل المالي أن نسبة العائد على الاستثمار قبل تطبيق نظام ERP بلغت نسبة -4.12 ٪ وقد تم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة الخسارة البالغ على

- 29، 477.02على إجمالي قيمة الاستثمار البالغة 714، 675.86. وتشير هذه النتيجة إلى أن الشركة لم تحقق عائدا موجبا، بل تكبد خسارة بسيطة من العائد على الاستثمار مقارنة بحجم الاستثمارالكلي، بالرغم من هذه النتيجة إلا إن القيمة المحدودة لهذه الخسارة تعكس ان الشركة قريبة من نقطة التعادل وتعد هذه النتيجة مؤشرا أوليا على وجود ضغوط مالية ذات أثر محدود قد ترجع إلى مصروفات تشغيلية او تأسيسية حدثت خلال هذه الفترة.

حساب (ROI)بعد تطبيق نظام (ERP)

- **الإيرادات:** 4، 46/6.5601 **دينار ليبي**
- **المصروفات/ تكلفة الاستثمار:** 1، 189، 111.12 **دينار ليبي**

المصروفات – الإيرادات = صافي الربح

دينار ليبي 334.88،371،5 = 111.12،189،1 – 446،560،6

$$ROI = (\frac{5,371,334.88}{1,189,111.12}) \times 100 = 451.84\%$$

تشير نتائج العائد على الاستثمار (ROI) إلى تحول كبير في أداء الشركة قبل وبعد تطبيق نظام ERP. فقد كانت النسبة قبل النظام –4.12 ٪، ما يعكس تكبّد الشركة لخسارة طفيفة بالنسبة لحجم الاستثمار، وهو ما يشير إلى أن العمليات لم تكن فعّالة بالشكل الكافي لتحقيق أرباح. بعد تطبيق النظام، ارتفعت النسبة إلى 451.84 ٪، ما يعكس تحسّنًا كبيرا في العائد المالي، مما يشير إلى تأثير نظام ERP الإيجابي على كفاءة العمليات وإدارة الموارد وزيادة الإيرادات. وهذا الانتقال من نسبة سالبة إلى نسبة موجبة وكبيرة يدل على وجود تأثير كبير للنظام، وأن التحسن ليس مجرد تقلب طبيعي، بل نتيجة مباشرة لتحسين العمليات. وتُشير هذه النتائج إلى أن الاستثمار في نظام ERP قد حقق قيمة مضافة ملموسة للشركة.

5.1 - الأدوات والأساليب الإحصائية.

استخدم الباحثان بعض الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، مثل حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري، بالإضافة إلى استخدام أسلوب بيرسون لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات في النموذج. كما تم تطبيق اختبار الفرضيات باستخدام نماذج الانحدار الخطي، مع مراعاة معامل تحديد المعامل لاختيار النماذج ذات الدلالة الإحصائية F ثم استخدام T -test ثم تم إجراء اختبار الفرضيات باستخدام اختبار Adj (R) المعدل -Kolmogorov لإجراء اختبار صلاحية معاملات الانحدار. كما تم تطبيق اختبار Python بعد ذلك، تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات. أظهرت النتائج أن التوزيع الطبيعي للبيانات متوافق مع مستوى Smirnov أكبر من 0.20، مما يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ولا توجد بها مشكلة ارتباط ذاتي بين (sig) معنوي المتغيرات في الدراسة.

6.1- الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (4): الإحصاءات الوصفية المتغيرات الدراسة.

المتغير	عدد القيم	المتوسط	الانحراف لمعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الربيع ٪ 25	الربيع ٪ 50	الربيع ٪ 75
تطبيق ERP	6	0.5	0.547	0	1	0	0.5	1
الايرادات	6	1.493.170	2.489754	134.506	6.560.174	461.68	565.712	670.854
المصروفات	6	1.273.442	1.479.879	504.487	4.286.340	639.340	66.899	801.434
صافي الربح	6	135.938.7	1.104.451	-625.671	2.357.173	-345.685	-248.005	-93.225

المتغير	عدد القيم	المتوسط	الانحراف لمعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الربيع ٪ 25	الربيع ٪ 50	الربيع ٪ 75
الحجم	6	70.83	17.44	50	100	61.52	67.5	77.5
الرفع المالي	6	0.475	0.154	0.3	0.7	0.3625	0.45	0.575
العقود	6	9.17	3.87	5	15	6.25	8.5	11.5
٪ FRQ	6	77.5	14.40	60	95	66.25	77.5	88.75

قام الباحثان باحتساب عدد من الاختبارات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة مثل الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأدنى قيمة، وأعلى قيمة لفهم طبيعة وشكل البيانات والارتباط بينها والمرتبطة بفرض البحث. ويعرض رقم 4 بأن هناك تباينا كبيرا بين قيم المتغيرات المختلفة حيث تم قياس الأرقام وفقا للأساليب الإحصائية السابق ذكرها. كما أن الفروق بين المتوسطات للمتغيرات المختلفة لا يمكن اعتبارها عشوائية نظرا للقيم المميزة التي تم تحقيقها من خلال تنفيذ اختبار T، والذي أظهر دلالة إحصائية واضحة عند المقارنة بين فترات التطبيق (ERP): المتوسط كان 0.5 مع قيمة انحراف معياري تصل إلى 0.547723.، بالإضافة إلى ذلك يبين الجدول ما يلي:

- الإيرادات: تباينت الإحصائيات ما بين 134506 دولار كحد أدنى و 6560174 دولار كحد أقصى.
- المصروفات: تراوحت المصروفات ما بين 504487 دولار إلى 4286340 دولار.
- صافي الربح: تراوحت القيم السالبة بين 625671 دولار إلى 2357173 دولار.
- الحجم: تراوحت القيم بين 50 و100 مع متوسط 70.83.

أما بالنسبة للمتغيرات الرقابية، يتضح أن متوسط حجم الشركة يبلغ (70.83) عند انحراف معياري (17.44) وعند حد أدنى له (50) وحد أقصى (100)، كما يبلغ متوسط نسبة الرفع المالي للشركة (.475) عند انحراف معياري (.154)، عند حد ادنى له (.3) وحد أقصى (.7)، وبلغ متوسط نسبة التعقيد بالشركة (9.17) عند انحراف معياري (3.87)، عند حد أدنى له (5) وحد أقصى (15).

6.2 - تحليل الارتباط بين تطبيق نظام (ERP) وأداء الشركة.

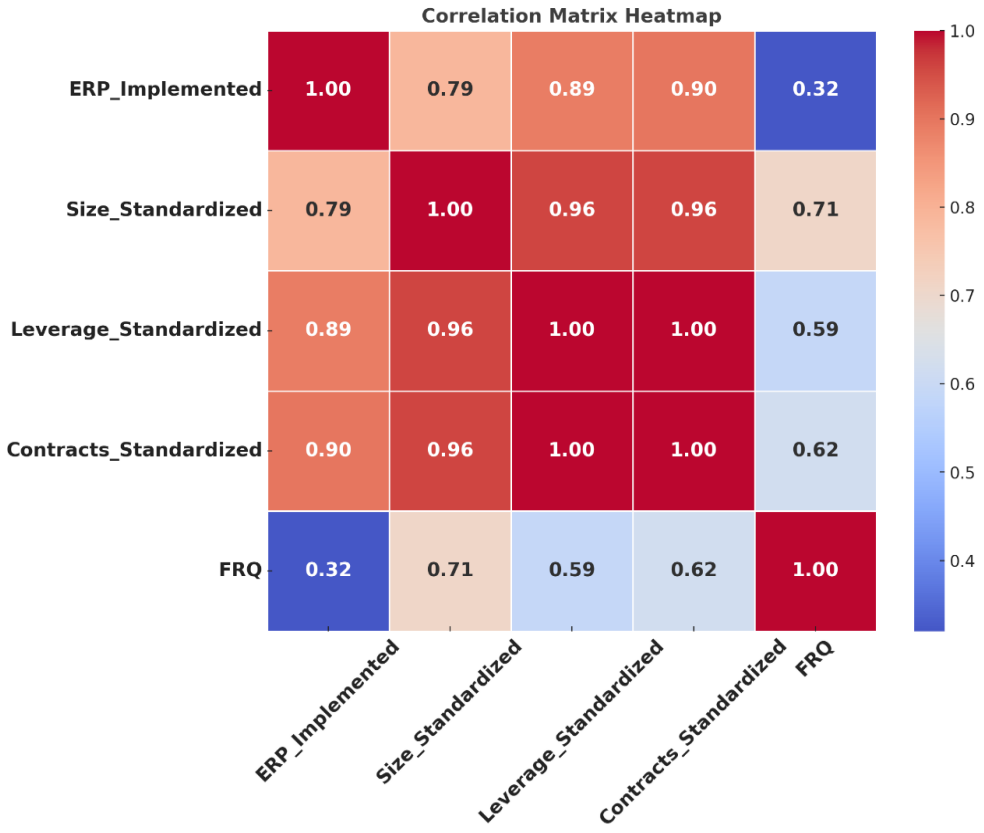

شكل رقم (2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

يوضح الشكل رقم (2) معاملات ارتباط برسون بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة والرقابية) وبعضها البعض، بالإضافة للارتباط بين تلك المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع.

يتبين من التحليل الارتباط بين المتغيرات الرقابية وجودة التقارير المالية كمتغير تابع النتائج التالية:

أولاً، يظهر أن هناك ارتباطًا قويًا جدًا بين تطبيق (ERP) وارتفاع الإيرادات والعقود (0.90) مما يشير إلى أن الشركات التي تعتمد هذا النظام تحقق أداء ماليا أفضل. كما يوجد أيضا ارتباط كبير بين تطبيق النظام وحجم الشركة (0.79)، مما يعني أن الشركات الأكبر هي الأكثر اعتمادًا على هذا النظام. وعند النظر في العلاقة بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية، يظهر أن هناك ارتباطا قويًا جدًا (0.96). مما يدل على أن الشركات الكبيرة التي تعتمد على هذا النظام تتمتع بتقارير مالية أكثر دقة ووضوحا كما تشير هذه العلاقة إلى أن الشركات الأكبر عادة ما تكون لديها التزامات تعاقدية أكبر (0.96) مما يعكس توسعها في الأنشطة المالية.

كما يوضح الشكل (2): تحليل الارتباط بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية:

حيث يظهر هذا التحليل بأن هناك ارتباطا متوسطا بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية (0.71). مما يعني أن تحسين حجم الشركة يمكن أن يساهم في تحسين جودة التقارير المالية، ولكن لا يوجد ارتباط قوي مع باقي المتغيرات مثل العقود وبالتالي، تشير النتائج إلى أن تطبيق نظام (ERP) يؤدي إلى تحسين قدرة الشركات في إدارة تقاريرها المالية واتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على بيانات دقيقة.

بناءً على هذه النتائج، يتضح أن حجم الشركة هو العامل الأكثر تأثيرًا في كل من الرافعة المالية، الالتزامات التعاقدية، وجودة التقارير المالية. أما بالنسبة لتطبيق (ERP)، فإن تأثيره القوي يكون على الهيكل المالي والالتزامات التشغيلية، بينما يبدو أن تأثيره على

جودة التقارير المالية ضعيف نسبيًا، مما يشير إلى أن دوره قد يكون غير مباشر ويعتمد على العوامل الأخرى مثل حجم الشركة والبنية المالية.

■ **اختبار الفرضيات.**

1 - **اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط معدل العائد على الاستثمار (ROI).**

الجدول (5): نتائج اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط معدل العائد على الاستثمار (ROI)

المتغير	المتوسط قبل التطبيق	المتوسط بعد التطبيق	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية	الفروق
معدل العائد على الاستثمار (ROI)	0.030	0.086	2.904	0.005	معنوي

يوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط معدل العائد على الاستثمار (ROI) بين (قبل وبعد) تطبيق (ERP). حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي تأثير تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على متوسط معدل العائد على الاستثمار (ROI) في شركة لاب تك المساهمة، إحدى شركات محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار. وتشير البيانات إلى وجود زيادة واضحة في معدل العائد على الاستثمار بعد تطبيق النظام، حيث ارتفع من (0.030) قبل التطبيق إلى (0.086) بعده. أظهرت نتائج اختبار T للعينة المستقلة (Independent-Sample Test) وجود فرق دال إحصائيا بين متوسط معدل العائد على الاستثمار قبل وبعد تطبيق النظام، حيث بلغت قيمة T = 2.904، وكانت القيمة الاحتمالية (sig = 0.005) أقل من (0.05) مما يدل على أن الفرق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية، وبالتالي فإن تطبيق نظام (ERP) كان له تأثير إيجابي على أداء الشركة من حيث العائد على الاستثمار.

وكما تشير هذه النتائج إلى أن تطبيق نظام (ERP) قد ساهم في تحسين كفاءة العمليات الداخلية، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين إدارة الموارد المالية، مما أدى إلى تحقيق عوائد أعلى على الاستثمار. يمكن أن يُعزى هذا التحسن إلى قدرة النظام على تعزيز الشفافية المالية وتحسين دقة البيانات مما يمكن الشركة من اتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة.

2 - اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط نسبة سعر السوق إلى القيمة الدفترية (P/B)

الجدول (6): اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط معدل العائد على الاستثمار (ROI) بين (قبل وبعد) تطبيق (ERP)

الفروق	الدلالة الإحصائية (sig.)	قيمة اختبار T	بعد التطبيق	قبل التطبيق	المتغير
معنوي	0.022	2.342	1.886	1.273	نسبة سعر السوق إلى القيمة الدفترية (P/B)

تم إجراء اختبار T لعينتين للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط نسبة السعر السوقي إلى القيمة الدفترية (P/B) بين فترتين قبل تطبيق النظام وبعد تطبيقه (ERP). يوضح الجدول رقم (6) نتائج الاختبار، حيث تبين أن هناك فرقًا معنويا بين القيمتين، مما يشير إلى تأثير تطبيق (ERP) على نسبة P/B. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجدول رقم (6) ارتفاع متوسط نسبة سعر السوق إلى القيمة الدفترية (P/B) من 1.273 قبل تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) إلى 1.886 بعد التطبيق. ، حيث بلغت قيمة T = 2.342، وكانت القيمة الاحتمالية (sig = 0.005) أقل من (0.05) مما يدل على أن الفرق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية، وبالتالي فإن تطبيق نظام (ERP) كان له تأثير إيجابي على أداء الشركة من حيث العائد على الاستثمار. ويشير هذا التحسن إلى أن (ERP) قد يكون

له تأثير إيجابي على أداء إحدى شركات محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار، لكنه ليس العامل الوحيد الذي قد يكون ساهم في هذا الارتفاع. وللتأكد من أن هذه الفروق ليست عشوائية، تم استخدام اختبار T لعينتين مستقلتين (Test Independent-Samples -T) حيث أظهرت النتائج أن الفرق بين P/B قبل وبعد تطبيق نظام (ERP) ذو دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.022) Sig وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى أن تطبيق (ERP) قد يكون له دور أساسي في تحسين نسبة P/B.

بالإضافة إلى ذلك، تم تأكيد هذه النتائج من خلال اختبار T لمجموعتين مستقلتين كما هو موضح في الجدول رقم (6)، حيث تبين وجود فرق معنوي بين الفترتين مما يعزز الفرضية القائلة بأن (ERP) ساهم في تحسين الأداء السوقي لإحدى شركات محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار.

■ **اختبار فرضية البحث** (H1).

لتحديد تأثير تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية يتم مقارنة تأثير هذا النظام على جودة تقارير الأرباح في شركة لاب تك المساهمة إحدى شركات محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار. يتم استخدام النموذج التالي لإجراء التحليل الإحصائي عن طريق اختبار الفرضيات.

1 - **نتائج اختبار فرض الدراسة** (H1):

تم اختبار الفرضية في هذه الدراسة من خلال إجراء تحليل الانحدار لفحص العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع عند المستوى 5 ٪. وتحويل الفرضيات البديلة إلى فرضيات العدم حيث يتم رفض العدم وقبول فرض البديل إذا كانت القيمة الاحتمالية (p-value) للنموذج أو للمعاملات أكبر من 95 ٪ بينما يتم قبول فرض العدم ورفض فرض البديل اذا كانت القيمة الاحتمالية (p-value) أقل من 5 ٪.

جدول رقم (7): تحليل الانحدار لفحص العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وتفسير النتائج بناءً على قيم P-Value.

Regression Results:

OLS Regression Results

Dep. Variable:	FRQ	R-squared:	0.987
Model:	OLS	Adj. R-squared:	0.936
Method:	Least Squares	F-statistic:	19.37
Date:	Wed, 15 Jan 2025	Prob (F-statistic):	0.169
Time:	23:56:23	Log-Likelihood:	-64.255
No. Observations:	6	AIC:	138.5
Df Residuals:	1	BIC:	137.5
Df Model:	4		
Covariance Type:	nonrobust		

	coef	std err	t	P>|t|	[0.025	0.975]
const	-7.37e+05	1.75e+05	-4.212	0.148	-2.96e+06	1.49e+06
ERP_Implemented	5.16e+05	6.63e+04	7.780	0.081	-3.27e+05	1.36e+06
Size	2.64e+04	3249.410	8.125	0.078	-1.49e+04	6.77e+04
Leverage	3.133e+06	1.29e+06	2.436	0.248	-1.32e+07	1.95e+07
Contracts	-3.019e+05	6.08e+04	-4.966	0.126	-1.07e+06	4.71e+05

تشير نتائج الانحدار إلى أن النموذج يوضح بشكل جيد التباين في المتغير التابع (FRC)، حيث إن قيمة R2 بلغت 0.987، مما يعني أن 98.7 ٪ من التباين في (FRQ) يمكن تفسيره باستخدام المتغير المستقل في النموذج.

كما أن قيمة R2 المعدلة التي بلغت 0.936 تُظهر أن النموذج يظل مناسبًا بعد التعديل بناءً على عدد المتغير المستقلة. أما بالنسبة لـ إحصائية F التي كانت 19.37، فهي تُظهر أن النموذج ملائم بشكل جيد ولكن القيمة (prob f – statistic) كانت 0.169 مما يعني أن النموذج ليس ذا دلالة إحصائية عند مستوى 5 ٪. أما بالنسبة للمتغيرات، فبعض المعاملات كانت إيجابية مع (FRQ)، مثل ERP_Implemented وSize. لكن كانت هناك بعض القيم p أكبر من 0.05 مما يعني أن هذه المتغيرات قد لا تكون ذات دلالة إحصائية في النموذج. ونستنتج من ذلك بأن نظام ERP والعوامل الأخرى لم تظهر تأثيرا معنويا على جودة التقارير المالية. وبالتالي يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل ومن ثم رفض فرض الدراسة. وتتفق هذه النتيجة دراسة عبدالواحد(2024) ودراسة

(Serhan and El Hajj 2019) حيث أرجعت الدراسة الأولى السبب إلى عدم توفر البنية التحتية لتطبيق النظام وخاصة في الشركات الحكومية، وعدم توفرمدراء مؤهلين لتطبيق النظام وأيضا بالاضافة إلى بعض المشاكل التنظيمية المرتبطة بالتطبيق السئ لنظم تخطيط موارد المنشأة، ورفض العاملين لعملية التحول التكنولوجي. بينما دراسة (Serhan 2019) فردت السبب إلى عدم التفعيل الكامل لنظام تخطيط موارد المنشأة في الشركات محل الدراسة.

بينما تختلف نتيجة هذه الدراسة مع دراسة عودة (2020) و عبدالحليم (2020) و دراسة Amin (2024) وتم تطبيق الدراسة الأولى في الأردن بالقطاع الخاص، حيث أظهرت نتيجة هذه الدراسة بأن هناك أثراً ايجابيا لتطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية و تتفق معها في وجود أثر إيجابي لنظام تخطيط موارد المنشأة على الأداء المالي فقط. بينما تم تطبيق الدراسة الثانية في السعودية، حيث أظهرت نتيجة هذه الدراسة بأن هناك آثاراً إيجابية وسلبية لتطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على الشركات، كما توجد علاقة ارتباط قوية ذات دلالة معنوية لتطبيق لتطبيق نظم (ERP) وجودة التقارير المالية. بينما Amin (2024) تم تطبيقها في إقليم كردستان العراق، حيث أظهرت النتائج العملية توجد علاقة إيجابية بين نظام تخطيط موارد المنشأة وجودة القوائم المالية.

- **إليك المعادلة التي تم الحصول عليها من النتائج:**

$$FRQ = 737350 - (ERP \times 516000) + (Size \times 26400) - (Leverage \times 10^{6} \times 3.13) - (Contracts \times 301900)$$

1. الثابت (Intercept): قيمته 737350، وتعتبر هذه القيمة التقديرية عندما تكون جميع المتغيرات مستقلة (مثل ERP وحجم الشركة والرفع المالي وعدد العقود) تساوي صفرا يشير النموذج إلى وجود تأثير سلبي على (FRQ).

2. معامل ERP 516000: (ERP)يعني أن كل زيادة بمقدار وحدة في ERP Implemented (تطبيق نظام (ERP) تؤدي إلى زيادة بمقدار 516000 في (FRQ). ولكن القيمة p لهذا المعامل كانت ،0.081 مما يشير إلى أنه ليس ذا دلالة إحصائية قوية عند مستوى 5 ٪.

3. معامل Size 26400: يعني أن كل زيادة بمقدار وحدة في حجم الشركة تؤدي إلى زيادة في (FRQ) بمقدار 26400. لكن القيمة p للـ Size كانت 0.078 مما يعني أن التأثير ليس ذا دلالة إحصائية قوية.

4. معامل Leverage 3.13: مليون، وهو يشير إلى أن كل زيادة في الرفع المالي (Leverage) بمقدار وحدة تؤدي إلى زيادة في (FRQ) بمقدار 3.13 ملايين. ولكن القيمة م لهذا المعامل كانت 0.248، مما يشير إلى أن التأثير غير دال إحصائيا.

5. معامل Contract 301900: مما يعني أن كل زيادة في عدد العقود تؤدي إلى انخفاض في (FRQ) بمقدار 301900 ومع ذلك، فإن القيمة p لهذا المعامل كانت 0.126 مما يشير إلى أن تأثيره أيضا ليس ذا دلالة إحصائية قوية.

تظهر النتائج أن العلاقة بين متغيرات الدراسة تظهر بشكل قوي عند مستوى دلالة 5 ٪، حيث تشير القيم» إلى أن هناك ارتباطًا كبيرًا بين المتغيرات مثل حجم الشركة والعوائد المالية، مما يعكس تأثيرا sig المحسوبة لـ يساهم في تحسين العمليات المالية داخل الشركة كما تبين أن تطبيق (ERP) يظهر بوضوح في زيادة الكفاءة التشغيلية وتحسين النتائج المالية على مر السنين.

النموذج يعكس كيف أن بعض المتغيرات مثل (ERP) وحجم الشركة (Size) والرفع المالي (Leverage) تؤثر على (FRQ). ومع ذلك، العديد من المتغيرات لم تظهر دلالة إحصائية قوية في هذا النموذج يمكن أن يكون هناك تداخل بين المتغيرات المستقلة مما يؤدي إلى وجود التعددية العالية (multicollinearity)، مما يسبب استقرارا ضعيفا في المعاملات.

4-تحليل عامل التباين التضخمي (VIF) لنموذج الانحدار القائم على تحليل المكونات الرئيسية (PCA).

تم تقييم مشكلة التعدد الخطي في نموذج الانحدار باستخدام تحليل المكونات الرئيسية (PCA)، من خلال حساب عامل التباين التضخمي (VIF) للمتغيرات المدخلة في النموذج. أظهرت النتائج أن المتغيرين const وERP Implemented يمتلكان قيم (VIF) مرتفعة نسبيًا، حيث بلغت 8.31 و 7.31 على التوالي، مما يشير إلى وجود درجة من التداخل مع المتغيرات الأخرى، لكنه لا يصل إلى مستوى التعدد الخطي الحاد (بسيوني، 2022). كما أظهر المتغير PCA1 قيمة 6.47 مما يعكس ارتباطًا معتدلا مع باقي المتغيرات، في حين سجل PCA2 أدنى قيمة بلغت 1.83، مما يشير إلى استقرار أكبر لهذا المتغير وعدم تأثره بشكل كبير بالتعدد الخطي. من الممكن تحسين النموذج من خلال تعديل المتغيرات أو إزالة المتغيرات التي ليس لها تأثير كبير على (FRQ)

جدول رقم (8)

Variable	VIF
Const	8.307457
PCA1	6.468654
PCA2	1.838804
ERP_Implemented	7.307457

بشكل عام، القيم المسجلة لعامل التباين التضخمي لا تتجاوز المنطقة الحرجة 10 مما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة تعدد خطي شديد، ولكنه قد يستفيد من تحسينات إضافية. يمكن تحسين دقة النموذج من خلال تقليل تأثير المتغيرات ذات القيم

المرتفعة لـ VIF إما بإعادة تشكيل البيانات أو تحسين اختيار المكونات الرئيسية في PCA لضمان تقليل التداخل بين المتغيرات وتحسين دقة التنبؤات.

2 - المقارنة بين القيم الفعلية والمتوقعة لمعدل التكرار (FRQ) عبر السنوات بما في ذلك تنفيذ نظام (ERP).

قام الباحثان في هذا الرسم البياني، بمقارنة القيم الفعلية لـ(FRQ) (المتغير التابع) بالقيم المتوقعة بناءً على النموذج. ويظهر الرسم البياني التنبؤات والنتائج الفعلية عبر السنوات من 2011 إلى 2020 يمكن ملاحظة أن القيم الفعلية والمتوقعة قريبة جدًا من بعضها البعض، مما يشير إلى أن النموذج يقوم بعمل جيد في التنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغير (FRQ) والاختلاف الطفيف بين القيم الفعلية والمتوقعة في بعض السنوات يمكن أن يكون نتيجة للمتغيرات الخارجية أو البيانات المفقودة التي لم يتم أخذها في الحسبان من خلال النموذج.

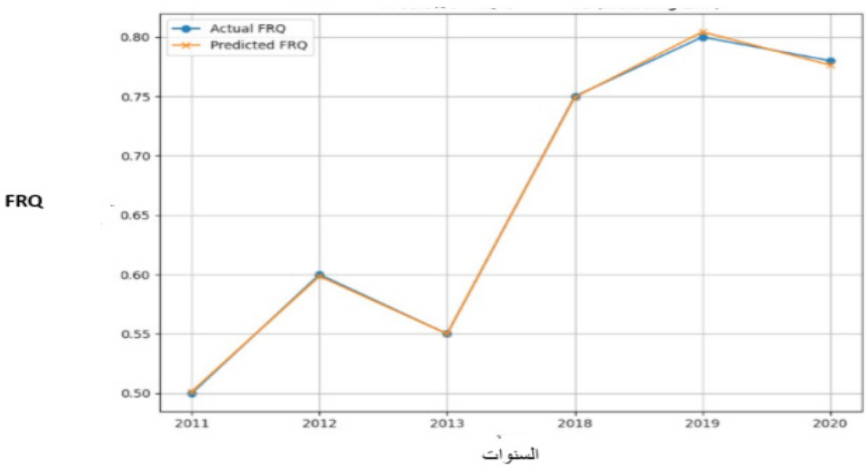

الشكل 3: المقارنة بين القيم الفعلية والمتوقعة لمعدل التكرار (FRQ) عبر السنوات مع تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP).

■ **الاستنتاجات والتوصيات.**

● **أولا الاستنتاجات:**

لقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات يمكن عرضها كما يأتي:

- إن تطبيق (ERP) كان خطوة استراتيجية محورية أدت إلى تحسين الأداء المالي ووضع الشركة على مسار نمو مستدام.
- تشير نتائج التحليل الإحصائي. إلى زيادة واضحة في معدل العائد على الاستثمار بعد تطبيق النظام في شركة لاب تك المساهمة. وأن تطبيق نظام (ERP) قد ساهم في تحسين كفاءة العمليات الداخلية، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين إدارة الموارد المالية، مما أدى إلى تحقيق عوائد أعلى على الاستثمار.
- أظهرت نتائج اختبار T وجود فرق دال إحصائيا بين متوسط معدل العائد على الاستثمار قبل وبعد تطبيق النظام، مما يدل على أن الفرق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية، وبالتالي فإن تطبيق نظام (ERP) كان له تأثير إيجابي على أداء الشركة من حيث العائد على الاستثمار.
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ارتفاع متوسط نسبة سعر السوق إلى القيمة الدفترية (P/B). بعد التطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة. ويشير هذا التحسن إلى أن (ERP) قد يكون له تأثير إيجابي على أداء إحدى شركات محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار، لكنه ليس العامل الوحيد الذي قد يكون ساهم في هذا الارتفاع.
- أظهرت نتائج اختبار أن الفرق بين P/B قبل وبعد تطبيق (ERP) ذو دلالة إحصائيا بين الفترتين مما يعزز الفرضية القائلة بأن (ERP) ساهم في تحسين الأداء السوقي لإحدى شركات محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار.
- يظهر أن هناك ارتباطا متوسطا بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية. ما يعني

أن تحسين حجم الشركة يمكن أن يساهم في تحسين جودة التقارير المالية. بالتالي، تشير النتائج إلى أن تطبيق نظام (ERP) يؤدي إلى تحسين قدرة الشركات في إدارة تقاريرها المالية واتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على بيانات دقيقة.

- يتضح أن حجم الشركة هو العامل الأكثر تأثيرًا في كل من الرافعة المالية، الالتزامات التعاقدية، وجودة التقارير المالية. أما بالنسبة لتطبيق (ERP)، فإن تأثيره القوي يكون على الهيكل المالي والالتزامات التشغيلية، بينما يبدو أن تأثيره على جودة التقارير المالية ضعيف نسبيًا، مما يشير إلى أن دوره قد يكون غير مباشر ويعتمد على العوامل الأخرى مثل حجم الشركة والبنية المالية.
- تظهر النتائج أن العلاقة بين متغيرات الدراسة تظهر بشكل قوي حيث تشير القيم إلى أن هناك ارتباطًا كبيرًا بين المتغيرات مثل حجم الشركة والعوائد المالية، مما يعكس في تحسين العمليات المالية داخل الشركة.
- تم مقارنة القيم الفعلية لـ(FRQ) بالقيم المتوقعة بناءً على النموذج. يتضح أن القيم الفعلية والمتوقعة قريبة جدًا من بعضها البعض، مما يشير إلى أن النموذج يقوم بعمل جيد في التنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغير.

- **ثانيا: التوصيات.**

استنادا إلى نتائج الدراسة النظرية والميدانية، يوصي الباحثان بالآتي:

1. تعزيز تطبيق نظام (ERP) في الشركات وخاصة شركات محفظة ليبيا افريقيا والتي لم تعتمده بعد، لما له من دور جوهري في تحسين الاداء المالي وغير المالي، مما يسهم في رفع كفاءة العمليات الادارية والمالية.
2. ضمان توفر الكفاءات البشرية المؤهلة لتشغيل النظام بفاعلية داخل الشركات الساعية إلى تطبيقه، مع توفير برامج تدريبيه متخصصة للموظفين لتعريفهم

بأساليب الاستخدام الأمثل والاستفادة القصوى من إمكانياته، حيث يعد ذلك من العوامل الأساسية لنجاح التطبيق.

3. الاستفادة من إمكانات نظام (ERP) في تحسين جودة التقارير المالية ودقة المعلومات المحاسبية، بما يسهم في تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المبنية على بيانات دقيقة وموثوقة.

4. اعتماد نظام (ERP) كأداة استراتيجية لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات السوقية وتحقيق النمو المستدام.

■ قائمة المراجع

- أبو الخير، طه مدثر (2007)، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية، جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني.

- الديسطي، عبد القادر محمد (2005)، إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي، جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 29، العدد الأول.

- الشهاوي، أحمد صلاح (2014)، أثر تطوير أنشطة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية بتطبيق نظم تخطيط موارد المنشاة، جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الأول، المجلد الثاني.

- الطويل، أحود أكرم و يونس توفيق بلال(2013) نظام تخطيط موارد المنظمة ERP دار الحمد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، الأردن عمان ،شفا بدران – شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية.

- بسيوني، عوض، عبدالرحيم (2023) دراسة مقارنة لطرق علاج مشكلة الازدواج الخطي بالتطبيق على الهجرة الداخلية في مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد: الأول.

- بوركاب، مصطفى، لافي إبراهيم (2015)، نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة القوائم المالية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في محاسبة، غير منشورة.

– محمد، محمد ابراهيم مندور(2011)، أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة ERP على ممارسات المحاسبة الإدارية في منشات الاعمال في جمهورية مصر العربية، جامعة الاسكندارية، كلية التجارة، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة.

– اللواتي، خاتمة (2013) تسيير التغير في ظل تخطيط موارد المؤسسة (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب). رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة الجزائر.

– العتيبي، سطام خالد(2024) أثر استخدام نظام تخطيط موارد المنشأة ERP على أحكام الرقابة على التكاليف في ضوء تغيرات سعر الصرف. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مج 16العدد 4.

– أبو الخير، هبة (2017) تأثير نظم تخطيط موارد المنشأة ERP علىالاداء المالي والتشغيلي دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة جامعة المنصورة، ص 1-118.

– إسماعيل، فتحي عمار، مبارز محمد أسامة(2021) أثر نظم تخطيط موارد المنشأة في رفع كفاءة أداء البنوك التجارية المصرية. كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج 7، العدد 2.

– معتز، عبد الحميد علي كبلان (2013)، أثر تطبيق مبادى حوكمة على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني.

– جلاعم، عبدالملك أيمن، ناصر محمد احمد (2025) دور نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP في الرشاقة التنظيمية بشركة النفط اليمنية. مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية مج 4(2)، ص83-113

– فراج، حامد منال (2020) أثر استخدام نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP على زيادة كفاءة نظم التكاليف المستخدمة في ظل التحول الرقمي للمنشآت. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، مج 2(4).

– جواد، تحسين عباس (2016) تطبيق نظام المعلومات الالكتروني ERP في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في قطاع المقاولات. المعد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة الدول العربية.

– خليل، محمد أحمد إبراهيم (2005) دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية- مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص 723-781.

– مندور، محمد إبراهيم (2011) أثر تطبي نظم تخطيط موارد المشروع (ERP) على ممارسات المحاسبة الإدارية في منشآت الاعمال في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير.

– عثمان، محمود مي (2022)، أثر إدارة الأرباح على مكافأة مجلس الإدارة، دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة

– عودة، طارق (2020) مستوى تبني نظام تخطيط موارد المنشأة ERP واثره في تحقيق جودة نظام المعلومات المحاسبي ATs في القطاع الصناعي الأردني، المجلة العربية للإدارة، مج 40 (2).

– عبدالواحد، أحمد، محمد (2024) أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المشروع (ERP) على جودة التقارير المالية . مجلة الإسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، مجلد 2 ،العدد 2

– عبد الحليم، حامد، أحمد (2020) قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية: أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية كلية التجارة جامعة دمياط، المجلد الأول العدد الثاني.

– قنديل، ياسر سعيد سعد (2014) تأثير تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع على الأداء المالي والتشغيلي للشركات العاملة في جمهورية مصر العربية: دراسة تطبيقية مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، مج 51(2).

• المراجع الأجنبية:

- Al-Nimer et al (2017) ERP implementation in banks: success factors &impact on financial performance. Bank &bank systems, Issue 12 No 4 page 1730-.
- Aloini, D., Dulmin, R., & Mininno, V. (2007). "Risk management in ERP project introduction: Review of the literature." Information & Management, 44(6).
- Amin, Ghafur, Hawar. (2024)The Impact of the Resource Planning System on the Quality of Financial Statements. Erbil Polytechnic University. Academic Scientific Journals. (70- 30)
- Chofreh, A.G.; Goni, F.A.; Klemeš, J.J.; Malik, M.N. and Khan, H.H. (2020). Development of guidelines for the implementation of sustainable enterprise resource planning systems. J. Clean.
- Hsiung, Hwa Hsing& Hans Lien Juo (2014) factors of Affecting internal control Benefits under ERP system an Empirical study in Taiwan. international

Business Research, Vol 7, No 4.

- Solikhah, B (2020). Earnings management, accounting information quality, and corporate governance mechanisms. International Journal of Financial Research, 11(2), 123135-.
- Serhan, A &El Hajj, W (2019) Impact of ERP on organizations financial performance in proceedings of the International conference on Business Excellence, Vol 13, No 1.
- Tran, Ho& Nguyen, Nguyen (2024) Impact of ERP System Implementation on Accounting Information Quality in Vietnamese. Journal of Accounting finance and Auditing .studies, 10(1)
- Zhang, X &Zheng, Y (2019) The innovation in cost management in the ERP environment.

معوقات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا

دراسة ميدانية من وجهة نظر المراجعين والأكاديميين بالمنطقة الشرقية

■ د. اسماعيل عيسى محمد حويلي * ■ د. خالد زيدان عبدالسلام الفضلي ** ■ أ. ماجدة فرج محمد العرفي***

● تاريخ استلام البحث 06 /2025/09م ● تاريخ قبول البحث 2025/11/02م

● DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.18268291

■ المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا، من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والأكاديميين بالمنطقة الشرقية، لغرض تحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات ووزعت على مجتمع الدراسة المتكون من المراجعين الخارجيين المعتمدين لدى مصرف ليبيا المركزي، وأعضاء هيأة تدريس بقسم المحاسبة بالجامعات الليبية الواقعة بالمنطقة الشرقية، فقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، وقد تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار (one-sample T Test)، لعينة واحدة، واختبار (T Test) لعينتين مستقلتين لمتغير، واختبار (one way ANOVA) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن هناك معوقات لتطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، وهذه المعوقات متمثلة في (ارتفاع التكلفة عند مراجعة

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي E-mail: ismailehoely2018@gmail.com

** أستاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي E-mail: khalid.zidan@uob.edu.ly

*** ماجستير في المحاسبة – كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي E-mail: majedaaljohary78@gmail.com

ISSN 7034-3080 (Online)
ISSN 2616-5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

تقارير الأعمال المتكاملة، عدم إلمام المراجعين بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة، عدم وجود برنامج مراجعة مناسب لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة، عدم وجود معايير مراجعة صادرة عن منظمات مهنية تلزم المراجع بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة، عدم الإفصاح عن المعلومات غير المالية عند مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة)، استناداً على هذه النتائج توصي بإدراج مفاهيم وتقنيات إعداد ومراجعة التقارير المتكاملة ضمن الخطط الدراسية لبرامج المحاسبة والمراجعة بالجامعات الليبية، لضمان إعداد مراجعين قادرين على مواكبة التحولات الحديثة للمهنة.

● **الكلمات الافتتاحية:** المراجعة الخارجية – تقارير الأعمال المتكاملة.

Obstacles to Reviewing Integrated Business Reports in Libya:

A Field Study from the Perspective of Reviewers and Academics in the Eastern Region

■ Dr.ESMAEL A. HAWIELY* ■ Dr.khalid zaydan alfadliu ** ■ A. Magda Faraj Mohammed Al-Arfi**

Abstract:

This study aimed to identify the obstacles hindering the implementation of integrated business report audit practices in Libya, from the perspective of external auditors and academics in the eastern region. To achieve this objective, the descriptive-analytical approach was employed, and a questionnaire was used as the primary data collection tool. The questionnaire was distributed to the study population, which consisted of certified external auditors registered with the Central Bank of Libya and accounting faculty members at universities located in the eastern region of the country. Descriptive and inferential statistical methods were used to analyze the data and draw conclusions. The study hypotheses were tested using the one-sample T-test, independent two-sample T-test, and one-way ANOVA. The study found that there are statistically significant obstacles (at $\alpha = 0.05$) to the implementation of integrated business report audit practices in Libya. These obstacles include: the high cost of auditing integrated reports, auditors' lack of familiarity with integrated report auditing, the absence of appropriate audit programs tailored to integrated reports, the lack of auditing standards issued by professional organizations mandating the audit of integrated reports, and the insufficient disclosure of non-financial information in such reports. Based on these findings, the study recommends incorporating the concepts and techniques of preparing and auditing integrated reports into the curricula of accounting and auditing programs at Libyan universities, to ensure the development of auditors capable of keeping pace with the evolving demands of the profession.

**Assistant Prof, Accounting Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi.

** Assistant Prof, Accounting Dept, Faculty of Economics, University of Benghazi.

***Master's in Accounting – Faculty of Economics, University of Benghazi

■ **المقدمة**

أدت الأزمات المالية العالمية التي وقعت في العقد الأخير إلى إثارة تساؤلات بشأن مدى موثوقية نماذج التقارير المالية الحالية، وخاصة التقارير المالية السنوية. وقد أظهرت النقاشات بين الأكاديميين والممارسين اتفاقًا على أن استمرار العمل بالنظم الحالية سيؤدي إلى مواجهة مجموعة من القيود التي قد تعيق القدرة على اتخاذ قرارات مالية فعّالة. وبذلك، أصبحت هذه الأزمات بمثابة تنبيه لأصحاب المصالح، وخاصة المستثمرين على مستوى العالم، ليتمكنوا من إدراك الحاجة الملحة للحصول على معلومات شاملة ومتعلقة بالمستقبل. ومن منطلق الحاجة المتزايدة لأصحاب المصالح في الوحدات الاقتصادية إلى معلومات غير مالية تتسم بالكمية والنوعية، أصبح من الضروري تعديل نظام معلومات المحاسبة المالية الحالي، حيث أضحى غير كافٍ لتوفير هذه البيانات، ما يستوجب تطويره ليتمكن من إنتاج معلومات غير مالية تلبي احتياجاتهم (حسين وشعبان، 2018).

نتيجةً لذلك، أصبحت قضية الإفصاح محط اهتمام بالغ في الفكر المحاسبي المعاصر نظرًا لتأثيرها الكبير على المركز المالي والتنافسي للمنظمات. إذ تُعد التقارير المالية الوسيلة الأساسية للإفصاح بهدف نقل المعلومات إلى أصحاب المصالح. ومع ذلك، لا توفر هذه التقارير عادةً معلومات كافية تُمكن أصحاب المصالح من تكوين صورة شاملة ومتكاملة حول أداء الشركة، وقدرتها على خلق القيمة والحفاظ عليها على المدى القصير والمتوسط والطويل (أشرف، 2015). وبناءً على ذلك، لم يعد الإفصاح التقليدي في هذه التقارير كافيًا لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، مما يستدعي وجود بديل شامل وأوسع نطاقًا في عرض وتفسير المعلومات المالية وغير المالية. يجب أن يتضمن هذا البديل تقريرًا متكاملًا يشرح المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تؤثر على الشركات، مثل الغرامات والقضايا المرفوعة ضدها، مما قد يؤدي إلى خسائر (البسيوني، 2016). ومن هنا نشأت الحاجة إلى تبني نموذج التقرير المتكامل الذي يعتمد على مبدأ التفكير الشامل، ويجمع بين التقارير الفردية

التي تصدرها الشركات، مثل التقارير المالية، تقارير الحوكمة، تقارير الأداء البيئي، تقارير المسؤولية الاجتماعية، وتقرير الاستدامة، في تقرير موحد (أشرف، 2015).

نتيجة لهذا التطور في إعداد التقارير المالية، أصبحت المراجعة تلعب دورًا أساسيًا في إضفاء المصداقية على المعلومات المُفصح عنها من قبل الشركات. تظل مصداقية هذه المعلومات محل شك حتى يتمكن المراجع الخارجي من ضمان موثوقيتها من خلال ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة. وقد أكدت بعض الدراسات أن ممارسات المراجعة التي يقدمها المراجع الخارجي لتقارير الأعمال المتكاملة تسهم في تحسين جودة الإفصاح غير المالي، وتضفي المصداقية على محتوى التقرير، مما يجعل المعلومات أكثر اعتمادًا عليها. ومن ثم، فإن ذلك يضيف قيمة إلى التقارير ويؤثر على قرارات أصحاب المصالح في الشركة.

■ **الدراسات السابقة:**

شهدت الأدبيات المحاسبية المعاصرة اهتمامًا متزايدًا بمفهوم **تقارير الأعمال المتكاملة**، مدفوعًا بتزايد الحاجة إلى الإفصاح الشامل الذي يدمج المعلومات المالية وغير المالية في إطار موحّد يعزز من شفافية التقارير وموثوقيتها، وقد تنوّعت المقاربات البحثية في هذا المجال بين الطرح المفاهيمي والتطبيقي، وتباينت من حيث الأدوات والأساليب والمنهجيات، مما أسهم في إثراء النقاش العلمي، رغم استمرار وجود فجوات بحثية واضحة تتطلب المزيد من الدراسة والتطوير، تُعد دراسة **علي**، (2012) من أوائل المحاولات التي تناولت موضوع مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في البيئة المصرية، حيث قدّمت إطارًا تحليليًا لتأثير تطبيق هذه التقارير على مهنة المراجعة. وقد استندت إلى منهج تحليل المحتوى، مما أضفى قدرًا من المصداقية الواقعية على النتائج. ومع ذلك، اقتصرت الدراسة على الإطار النظري دون تحليل معمّق للتحديات التطبيقية، وهو ما قلل من قابليتها لتقديم حلول عملية قابلة للتنفيذ، وفي السياق الدولي، تناولت دراسة (Jenna et. al., 2016) التحديات المتعلقة بإعداد التقارير المتكاملة من خلال مقابلات نوعية مع أطراف متعددة في بيئة الأعمال الأمريكية.

وقد أسهمت في إبراز الأبعاد السلوكية المرتبطة بثقافة التفكير المتكامل، إلا إنها لم تتناول بعمق دور المراجعين الخارجيين، مما يحدّ من إمكانية الاستفادة من نتائجها في سياق المراجعة المهنية، أما دراسة **فتح الله**،(2013) فقد اقترحت نموذجًا متكاملًا لمراجعة التقارير المتكاملة يستند إلى معايير المراجعة الدولية (ISAs)، وقد تميزت بشمولية النموذج وارتباطه بالإطار المرجعي للمهنة. غير إنها ركزت بدرجة أكبر على الجوانب النظرية والمفاهيمية، دون تحليل معمّق للقيود التنظيمية والاقتصادية التي تعوق التطبيق في البيئة المحلية.

وقدّمت دراسة(Oprisor,2015) تحليلًا مقارنًا غنيًا من حيث الربط بين الأدبيات والمعايير الدولية، في محاولة لاستكشاف واقع المراجعة المتكاملة في بيئة تفتقر إلى أطر تنظيمية واضحة، كما هو الحال في رومانيا. ورغم عمق التحليل النظري، فإن غياب البيانات الميدانية حدّ من القيمة التطبيقية للدراسة وجعل نتائجها أقرب إلى الطرح الاستنتاجي النظري، وفي المقابل، تناولت دراسة **حسن**،(2016) مراجعة تقارير الاستدامة باعتبارها مكونًا فرعيًا للتقارير المتكاملة، وقد أسهمت في ربط التأكيد الخارجي بالإفصاح غير المالي، إلا إن تركيزها المحدود لم يسمح بتقديم رؤية شاملة لمراجعة التقارير المتكاملة ككل، وقد أولت دراسة **منصور وإبراهيم**،(2018) اهتمامًا واضحًا بالتحديات التطبيقية لمراجعة التقارير المتكاملة، مثل ارتفاع التكاليف وقلة الكفاءات، وقدّمت مدخلًا مهنيًا لتطوير قدرات المراجعين. ومع ذلك، لم تتناول الأبعاد التشريعية والتنظيمية، مما يجعل معالجتها قاصرة على الجانب المهني دون النظر إلى المتغيرات المؤسسية.

وسلطت دراسة(De Villiers & Adhariani 2018) الضوء على وعي المستخدمين بالتقارير المتكاملة في البيئة الإندونيسية، وقد كشفت عن قصور معرفي وتكلفة مرتفعة تُعد من أبرز المعوقات، لكنها ركزت على جانب "الطلب" دون تناول "العرض" المرتبط بجهات الإعداد والمراجعة، ما يُضعف من شمولية التحليل، أما دراسة **فرح**،(2018) فقد ناقشت العلاقة بين مراجعة التقارير المتكاملة وجودة المعلومات المحاسبية في السودان، مؤكدةً على دور هذه المراجعة في تعزيز خصائص الإفصاح النوعية. غير إن الدراسة بقيت ضمن إطار

وصفي، دون تعمّق في تحليل البيئة المؤسسية الحاضنة لهذا النوع من التقارير، وقدّمت دراسة **المرضي والسيجيني**، (2019) طرحًا محليًا حول دور المراجع الخارجي في دعم قرارات المستثمرين في ليبيا من خلال مراجعة التقارير المتكاملة، إلا إن محدودية العينة والتركيز على جهات حكومية قلّل من تنوع الرؤى وتحليل الممارسات الفعلية في بيئة الأعمال الخاصة، وتناولت دراسة **غلاب** (2020) مدى تبنّي المؤسسات الجزائرية لهذا النوع من التقارير، وأكدت على دوره في تعزيز ثقة المستخدمين. إلا إن أدواتها المنهجية بقيت بسيطة ولم ترتكز على إطار تحليلي متكامل يربط النتائج بالسياقات النظرية الأوسع.

وفي السياق نفسه، ركزت دراسة **الفضلي والدوعاجي**، (2020) على تقارير الإفصاح البيئي ضمن الشركات النفطية الليبية، وكشفت عن ضعف نسب التبني نتيجة غياب الأطر التشريعية. ورغم أهمية النتائج، فإن اقتصارها على قطاع واحد قلل من قابليتها للتعميم، وسعت دراسة **أبكر والنعيم** (2021) إلى تحليل واقع مراجعة التقارير في السودان، وقد أكدت على غياب الأطر المعيارية الموحدة، مما يؤثر سلبًا على جودة الإفصاح. ومع أن الدراسة اعتمدت على عينة واسعة من المراجعين، فإنها افتقرت إلى تحليل عميق لأسباب هذه الفجوات، أما دراسة **الطيري وعبد الجليل**، (2021) فقد ركزت على العلاقة بين التقارير المتكاملة وجودة الإفصاح المحاسبي في المصارف الليبية، وبيّنت وجود تكامل إيجابي بين النوعين من التقارير، لكنها لم تتبنّ أدوات تحليل مقارنة تُعزز من قوة النتائج، في المقابل، تميزت دراسة **طاهر ومهداوي** (2022) بربطها بين التقارير المتكاملة وحوكمة الشركات، وقد كشفت عن وعي متزايد لدى معدّي التقارير بأهمية الإفصاح غير المالي. ورغم ذلك، فإن اقتصار الدراسة على أدوات وصفية دون دعم كمي يُقلل من مصداقية التوصيات، أخيرًا، سلّطت دراسة **حسين، محمود وأحمد** (2024) الضوء على أثر تبنّي معايير IFRS في تعزيز الإفصاح المتكامل في المصارف العراقية، وبيّنت ارتباطه الإيجابي بتحسين مستويات التحفظ المحاسبي. وقد تميّزت هذه الدراسة بفترة تحليل طويلة ومنهجية كمية قوية، لكنها اقتصرت على القطاع المصرفي دون سواه، مما قد يحد من شمولية النتائج على باقي القطاعات

● **ما يميز الدراسة الحالية:**

من خلال سرد الدراسات السابقة تبين أن هناك إجماعًا على أهمية مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة كأداة حديثة تضيف مصداقية للمعلومات التي تفصح عنها الشركات. ومع ذلك، تستمر المناقشات حول التحديات والصعوبات المتعلقة بمراجعة هذه التقارير، وقد اقتصرت العديد من الدراسات على الطرح النظري دون التطرق العميق للتحديات العملية في بيئات مختلفة. كما لم يتم تناول دور المراجع الخارجي بشكل كافٍ من حيث الإجراءات التطبيقية والمعايير المعتمدة، فضلاً عن غياب الإطار التشريعي والتنظيمي الواضح لعملية المراجعة. بالإضافة إلى ذلك، ركّزت أغلب الدراسات على المُعدّين والمستخدمين دون تحليل تصورات وممارسات المراجعين الخارجيين أنفسهم. من هنا، تميزت هذه الدراسة بتركيزها على معوقات مراجعة التقارير المتكاملة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والأكاديميين، كما أنها تُعد من الدراسات الأولية التي تناقش هذه التحديات في بيئة الأعمال الليبية.

■ **مشكلة الدراسة:**

يشهد الفكر المحاسبي المعاصر تطورًا متسارعًا في أنماط الإفصاح المؤسسي، اتساقًا مع التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتنامية، وما نتج عنها من ضغوط متزايدة على المؤسسات لتوسيع نطاق الإفصاح ليشمل أبعادًا غير مالية تُسهم في رسم صورة أكثر شمولية عن أدائها طويل الأجل. وفي هذا الإطار، برزت **تقارير الأعمال المتكاملة** (Integrated Reports) كأحد أبرز الابتكارات في مجال الإفصاح، إذ تهدف إلى دمج المعلومات المالية وغير المالية ضمن تقرير واحد يوضح كيفية خلق المؤسسة للقيمة عبر الزمن. وقد شكّل هذا التحول نقلة نوعية في دور مهنة المراجعة، التي باتت مطالبة ليس فقط بفحص البيانات المالية، بل أيضًا بتقديم تأكيد مهني على المعلومات غير المالية، بما في ذلك الجوانب البيئية، والاجتماعية، والحوكمية، والموارد غير الملموسة (عبدالوهاب، 2011).

ورغم تبنّي عدد من الدول المتقدمة لهذا التوجه وتطوير أطر تنظيمية ومهنية تدعمه، لا تزال **بيئة الأعمال الليبية** تعاني من فجوة واضحة في هذا الجانب، فممارسات الإفصاح في ليبيا ما تزال تقليدية، تفتقر إلى التكامل والشمول، في ظل غياب إلزام قانوني أو مؤسسي يُحفّز الشركات على تبني التقارير المتكاملة أو يُلزم المراجعين بإخضاعها لمراجعة متخصصة، ويُعد ذلك من بين التحديات الجوهرية التي تعوق تحقيق الإفصاح المؤسسي الفعّال، وتحدّ من قدرة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارات مستنيرة، وقد أشارت **دراسة المرضي والسيجيني**، (2019) إلى أن الدور المهني للمراجع الخارجي في البيئة الليبية لا يزال محدودًا فيما يتعلق بمراجعة الإفصاحات غير المالية، ما ينعكس سلبًا على مصداقية تقارير الشركات، ويضعف من ثقة المستثمرين. كما أظهرت **دراسة الفضلي والدوعاجي**، (2020) أن مستويات الإفصاح البيئي ضمن تقارير بعض شركات النفط الليبية لا تزال متدنية، نتيجة لغياب إطار تشريعي ملزم من جهة، وضعف استعداد الشركات لاعتماد الإفصاح المتكامل من جهة أخرى، وهو ما يشير إلى بيئة تنظيمية غير محفّزة لتوسيع نطاق الإفصاح، أما **دراسة الطيري وعبد الجليل**، (2021) فقد بيّنت أن بعض المصارف الليبية بدأت تدريجيًا في اعتماد مبادئ التقارير المتكاملة، إلا إن عملية المراجعة لم تكن محددة بمعايير واضحة أو أدوات فنية مخصصة، مما أضعف من فاعلية هذه المبادرات، وأبقاها في إطار شكلي لا يتجاوز الحدود الدنيا من الالتزام. وتؤكد هذه الدراسات مجتمعة وجود قصور منهجي في تناول الدور الحقيقي للمراجع الخارجي في هذا السياق، وغياب رؤية واضحة حول المعوقات التي تحدّ من قدرته على تقديم تأكيد موثوق على تقارير الأعمال المتكاملة.

ويُعزَّز هذا القصور بغياب التدريب التخصصي للمراجعين الخارجيين، وضعف الثقافة المهنية المتعلقة بالتقارير المتكاملة ومتطلبات مراجعتها، إلى جانب النقص الحاد في الأطر الإرشادية والتنظيمية المحلية التي تواكب المعايير الدولية، مثل معايير المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (International Integrated Reporting Council IIRC).

كما أن محدودية استخدام أدوات القياس الكمية والتحليل الإحصائي في الدراسات الليبية السابقة، جعل التوصيات تفتقر إلى القابلية للتطبيق الميداني، وهو ما يبرز الحاجة إلى مقاربة بحثية أكثر شمولية وعمقًا، وعليه فإن **مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا لا تزال تعاني من اختلالات هيكلية ومهنية وتنظيمية**، تتطلب دراسة علمية معمقة تسعى إلى استكشاف طبيعة هذه المعوقات، وتصنيفها، وتحليل أثرها على جودة المراجعة، ومصداقية الإفصاح، وثقة الأطراف ذات العلاقة، بما يوفّر ركيزة معرفية تساهم في تطوير الممارسات المهنية في هذا المجال داخل البيئة الليبية، **ومن هنا تنبثق مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:**

- **ما هي معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا؟**

■ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها مراجعو الحسابات في ليبيا عند مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة، والتي تُعد من الاتجاهات الحديثة في التقارير المؤسسية. تركز الدراسة على أبرز المعوقات التي تعقد عملية المراجعة، مثل ارتفاع التكاليف الناتجة عن تعدد عناصر التقرير، خاصة المتعلقة بالمعلومات غير المالية. كما تسعى لتقييم كفاءة المراجعين واستعدادهم لمواكبة هذا النوع من التقارير من خلال تحليل مدى إلمامهم بمتطلبات المراجعة المتكاملة، ورصد الحاجة إلى برامج تدريبية مهنية متخصصة. تتناول الدراسة أيضًا غياب المعايير المهنية الخاصة بمراجعة التقارير المتكاملة، وكذلك التحديات المرتبطة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية في المؤسسات الليبية، بالإضافة إلى تقديم توصيات علمية ومهنية لتحسين ممارسات المراجعة ورفع جودة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا.

■ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لموضوع حديث في مجال المحاسبة والمراجعة،

يتمثل في مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة، والتي تمثل تحولًا نوعيًا في الإفصاح المؤسسي من خلال دمج المعلومات المالية وغير المالية ضمن إطار موحّد. وتزداد أهمية الدراسة في ظل ندرة الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع في السياق الليبي، ما يجعلها تسد فجوة بحثية قائمة. كما تتناول الدراسة مشكلات واقعية يواجهها المراجعون، مثل نقص الخبرة، وغياب المعايير المهنية، وارتفاع تكاليف المراجعة، مما يؤثر على جودة التقارير وموثوقيتها. ومن هذا المنطلق، تُسهم الدراسة في دعم جهود الجهات الرقابية نحو تطوير أطر تنظيمية ومعايير مهنية أكثر ملاءمة، كما تُعد مرجعًا يمكن الاستفادة منه في تطوير برامج تدريبية متخصصة لتأهيل المراجعين. وبذلك، فإن نتائج الدراسة المتوقعة قد تُسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، وزيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية وغير المالية في البيئة المؤسسية الليبية.

■ **حدود الدراسة:**

تقتصر هذه الدراسة على معوقات تطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا، ممثلة في: ارتفاع التكاليف، ضعف إلمام المراجعين، غياب البرامج والمعايير المهنية، ومعوقات الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وذلك باعتبارها متغيرات مستقلة، بينما تُعد مراجعة التقارير المتكاملة المتغير التابع. وقد اقتصرت الدراسة مكانيًا على مكاتب المراجعة وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الواقعة بالمنطقة الشرقية من ليبيا.

■ **الإطار النظري للدراسة:**

يشهد الفكر المحاسبي المعاصر تحولًا نوعيًا في مفهوم الإفصاح المؤسسي، إذ لم يعد مقتصرًا على عرض البيانات المالية التقليدية فحسب، بل امتد ليشمل الإفصاح عن المعلومات غير المالية التي تعكس الأبعاد الاستراتيجية والاجتماعية والبيئية لحوكمة الأداء المؤسسي.

1 - **مفهوم تقارير الأعمال المتكاملة** Integrated Reporting

يُعد مفهوم تقارير الأعمال المتكاملة من المفاهيم الحديثة في الإفصاح المحاسبي، وقد نشأ استجابةً لتزايد الحاجة إلى تقارير شاملة تعكس الأداء المالي وغير المالي للمؤسسات، في ظل تنامي اهتمام المستثمرين وأصحاب المصلحة بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. وتعرّف هذه التقارير «بأنها تقارير موحدة تجمع بين التقارير المالية وتقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في وثيقة واحدة» (**Harvard Business School, 2010: 11**)، ووفقًا للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 2011: 10)، «فإنها أداة توصيل معلومات شاملة تساعد في تقليل فجوات المعلومات ودعم اتخاذ القرار». أما المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC, 2012: 12) "فيراها كعملية تواصل موجزة توضّح كيف تخلق المؤسسة القيمة ضمن سياق استراتيجي وبيئي معقّد». ويؤكد (Akse 2015: 23) "إن هذه التقارير تمثل تحولًا نوعيًا في الإفصاح المؤسسي، من خلال دمج الأداء المالي مع الأبعاد البيئية والاجتماعية، بما يعزز الشفافية والاستدامة وثقة أصحاب المصلحة».

2 - **أهمية تقارير الأعمال المتكاملة:**

تزايدت أهمية تقارير الأعمال المتكاملة نتيجة التحولات السريعة في بيئة الأعمال العالمية، استجابةً لطلب أصحاب المصلحة للحصول على معلومات شاملة تتجاوز الإفصاح المالي التقليدي. وقد أكدت مؤتمرات دولية مثل اجتماع مجموعة العشرين (2011) ومؤتمر الأرض في ريو دي جانيرو (2012) على ضرورة دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة في تقارير الأداء المؤسسي. يُعد التقرير المتكامل أداة استراتيجية لتعزيز الشفافية من خلال دمج المعلومات المالية وغير المالية في وثيقة واحدة تعكس الأداء الشامل للمؤسسة (Eccles & Daniela, 2012). وقد أكدت دراسات عدة (Monterio, 2013; Owen, 2015; Deloitte, 2012) على ضرورة هذه المعلومات غير المالية لتقييم الأداء المؤسسي، في ظل محدودية التقارير التقليدية واعتمادها على مبدأ التكلفة التاريخية. وتساهم التقارير المتكاملة في تقليل فجوة المعلومات من خلال توفير

مؤشرات تعكس العلاقة بين الأبعاد غير المالية والأداء المالي المستقبلي (علي، 2012).

3 - أهداف تقارير الأعمال المتكاملة:

أكدت العديد من الدراسات (Stubbs, 2014; Wolters, 2015; PwC, 2012). أن تقارير الأعمال المتكاملة تساهم في تحقيق أهداف استراتيجية تسهم في تحسين أداء الشركات وتوجهاتها المستقبلية.

من أبرز هذه الأهداف:

أولاً، تحفيز الشركات على إعداد تقارير شاملة تجمع بين المعلومات المالية وغير المالية لدعم خلق القيمة طويلة الأجل.

ثانيًا، تعزيز الإفصاح الشفاف عن تخصيص الموارد، مما يحسن القرارات الاستثمارية.

ثالثًا، تعزيز المساءلة والإشراف على رؤوس الأموال الستة (المالي، التصنيعي، البشري، الفكري، الطبيعي، والاجتماعي).

رابعًا، دعم التفكير المتكامل واتخاذ القرارات الاستراتيجية المستدامة.

وأخيرًا، زيادة الشفافية وتحسين جودة المعلومات للمستثمرين وأصحاب المصلحة، مما يحسن تخصيص الموارد ويحقق نتائج اقتصادية مستدامة.

4 - دوافع اهتمام المنظمات المهنية والشركات بالتقارير المتكاملة:

تعددت وتنوّعت الدوافع التي تقف وراء تبني وإعداد تقارير الأعمال المتكاملة، ويمكن تصنيف هذه الدوافع على النحو التالي:

أ. دوافع اهتمام الشركات بالتقارير المتكاملة

ترجع دوافع اهتمام الشركات بالتقارير المتكاملة إلى إدراكها أن النماذج التقليدية للإفصاح، بما في ذلك التقارير المالية والاجتماعية البيئية المنفصلة، لا تعكس العلاقة الجوهرية بين الأداء المالي والاستدامة الاستراتيجية. فهي لا ترتبط برؤية الشركة طويلة الأجل أو آلية خلق

القيمة، مما يصعب على أصحاب المصلحة تكوين تصور شامل عن قدرة الشركة على النمو المستدام (Robertson & Samy,2015). وبذلك، أصبحت التقارير المتكاملة ضرورة خاصة للمستثمرين الذين يسعون للحصول على معلومات غير مالية تكمل البيانات المالية التقليدية وتوفر رؤية أعمق حول المخاطر والفرص(وجدي، 2014).

ب. دوافع اهتمام المنظمات المهنية بالتقارير المتكاملة

على مستوى المنظمات المهنية، شكّل غياب إطار موحد ومعايير واضحة للإفصاح غير المالي، وضعف الاتساق وقابلية المقارنة بين التقارير، أحد أبرز دوافع تبني التقارير المتكاملة (Dumitru et al., 2013; Hanks & Gardiner, 2012). وقد دفع هذا الفراغ المهني إلى تأسيس جهات متخصصة مثل اللجنة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC) واللجنة الوطنية بجنوب أفريقيا (IRC) لتطوير إطار يجمع بين البُعدين المالي وغير المالي. وأكدت دراسة الفضلي والدوعاجي، (2020) أن من أهم دوافع التبني هو تحقيق التكامل في الإفصاح بما يتوافق مع متطلبات المحاسبة الحديثة ويدعم أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى معالجة أوجه القصور في التقارير التقليدية التي تغفل الجوانب غير المالية.

4 - مفهوم مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة:

أصبحت مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة ضرورة في ظل التحول نحو الإفصاح الذي يدمج المعلومات المالية وغير المالية لتحقيق قيمة مستدامة. وقد عرّف (Spencer, 2003: 27) هذه المراجعة «بأنها عملية شاملة تجمع بين المراجعة المالية، والتشغيلية، وتدقيق نظم المعلومات». ويرى بلبوله، (2012: 222) «أنها تشمل أيضًا مراجعة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ما يربطها بالسياق الاستراتيجي للمؤسسة». ووفقًا لفتح الله، (2002: 132)، «تتكامل هذه المراجعة مع فحص نظم الرقابة الداخلية لدعم موثوقية التقارير». كما عرّفها مجلس (PCAOB, 2007: 231) "بأنها مراجعة متكاملة للقوائم المالية والرقابة الداخلية معًا، يُلزم المراجع بتخطيطها وتنفيذها بصورة مترابطة لتحقيق أعلى مستويات الاعتمادية». وبناء على

ذلك، تمثل مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة تطورًا في الفكر المهني، وقد توسّع نطاق المراجعة من التركيز المالي إلى التقييم الشامل لاستراتيجية المؤسسة وأدائها وقيمتها طويلة الأجل.

5 - أهداف مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة:

تمثل مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة تطورًا محوريًا في المراجعة الحديثة، استجابةً لتزايد الحاجة إلى شفافية تشمل الجوانب المالية وغير المالية. وتهدف هذه المراجعة إلى تمكين المراجعين من مواكبة مفاهيم الإفصاح الشامل والمساءلة، وتقديم تقارير موثوقة تلبي تطلعات أصحاب المصلحة. كما تسعى إلى توفير إطار مهني وتعليمي يعزز فهم المخاطر والامتثال والمعايير الرقابية، من خلال التكامل بين المراجعة المالية والتشغيلية والاستراتيجية. وتشمل أيضًا إعداد المراجعين لاكتساب المهارات والمعارف اللازمة لبناء منظومة مراجعة شاملة تعزز الثقة والشفافية في التقارير المنشورة (الشرقاوي، 2009).

6 - مبررات الاتجاه نحو مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة:

أظهرت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المعاصرة، الحاجة ملحة لتطوير أنظمة الإفصاح المحاسبي، ما أدى إلى المطالبة بتقارير أعمال متكاملة تتجاوز الإطار التقليدي للتقارير المالية. وقد أوصت دراسة أعدتها جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) بالتعاون مع منظمة(Eurosif, 2013)، بتضمين الإفصاح غير المالي ضمن منظومة المساءلة المؤسسية من خلال الرقابة الداخلية أو المراجعة الخارجية باعتبارها خطوة مهمة لتعزيز الشفافية والاستدامة، كما أظهرت العديد من الدراسات (GMPK, 7102; selccE, nostaW & suzrK, 2102)، دعمًا متزايدًا لهذا التوجه، خاصة في دول مثل جنوب أفريقيا، حيث يطالب المستثمرون بمراجعة هذه التقارير لتعزيز مصداقيتها. وبيّن تقرير ACCA أن وجود مراجعة مستقلة لهذه التقارير يرفع من قيمتها للمستخدمين، وأن التكاليف لا ينبغي أن تُعد عائقًا أمام تنفيذها. وتشير دراسة (McNally, Cerbone & Maroun, 2017)، إلى أن مصداقية التقرير المتكامل

تعتمد بشكل أساسي على موثوقية المعلومات، والتي تتحقق من خلال مراجعة دقيقة.

7 - التحديات والصعوبات التي تواجه مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة:

تواجه مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة تحديات تقنية ومهنية تؤثر على فعاليتها في تعزيز الشفافية وتكامل المعلومات المالية وغير المالية. ويرجع ذلك إلى غياب أطر مراجعة موحدة تتناسب مع تعقيد هذه التقارير، وافتقار الإفصاح عن المعلومات غير المالية لمعايير واضحة، ما يؤدي إلى تفاوت في الأساليب وضعف الاتساق. كما يعاني المراجعون من صعوبات في دمج البيانات المالية وغير المالية، ونقص الكفاءات المتخصصة، وارتفاع التكاليف، إضافة إلى غموض الإطار التنظيمي. وقد أكدت العديد من الدراسات (Maroun, 2019; Miller et al., 2017; Adhariani & de Villiers, 2019؛ محمد، 2020؛ منصور، 2018) على أن هذه التحديات تشمل أبعادًا فنية وتنظيمية وهيكلية، مما يستلزم وضع معايير واضحة، وتطوير المهارات، وتعزيز البيئة المؤسسية لدعم المراجعة المتكاملة.

8 - النظريات التي تفسر عمل تقارير الأعمال المتكاملة:

تُقدّم النظريات التنظيمية إطارًا مفاهيميًا لفهم المعوقات المرتبطة بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة، ومن أبرزها **نظرية أصحاب المصالح** (Stakeholder Theory) التي تؤكد أن الشركات لا تُدار فقط لتحقيق مصالح المساهمين، بل لخلق قيمة مستدامة لجميع الأطراف المعنية مثل العملاء، الموردين، والمجتمع. وفقًا لتعريف (GRI، 2013) فإن أصحاب المصلحة هم الجهات التي تؤثر أو تتأثر بقدرة الشركة على تنفيذ استراتيجيتها. وفي هذا السياق، يشير المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC، 2011)، إلى أن التقارير المتكاملة تقدم تصورًا أكثر شمولًا لأداء الشركة، مما يساعد أصحاب المصلحة في تقييم نموذج الأعمال وتخصيص الموارد. وتفسر نظرية أصحاب المصالح الدافع لتقديم تقارير شاملة، بينما تكشف أيضًا عن التحديات التي تواجه فرق المراجعة في تلبية التوقعات المتزايدة في بيئة تنظيمية معقدة.

تُعد **نظرية الوكالة** (Agency Theory) من الأطر الأساسية في تفسير المعوقات التي تواجه مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة، حيث تركز على العلاقة بين المالكين والمديرين التي تتسم بعدم تماثل المعلومات، مما يتيح سلوكاً انتهازياً من المديرين. وفقًا لهذه النظرية، يُعد الإفصاح – بما في ذلك التقارير المتكاملة – أداة لتقليل الفجوة المعلوماتية وتكاليف الوكالة من خلال توفير معلومات شفافة تساعد الأطراف المعنية في اتخاذ قرارات مستنيرة. وقد أكدت دراسات (علي، 2019; مسعود، 2020) أن الإفصاح الشامل يعزز الانضباط السلوكي ويقلل من فرص التلاعب. كما أظهرت دراسة (Wahl et. al., 2020) أن التقارير المتكاملة تساعد في تقليص فجوات المعلومات وتعزز الحوكمة المؤسسية، في حين أظهرت دراسة (Obeng et. al., 2021) علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح وتكاليف الوكالة، مما يعكس قدرة التقرير المتكامل على تعزيز الثقة وتقليل مخاطر تعارض المصالح داخل المؤسسة.

■ **الإطار العملي للدراسة:**

تم تنفيذ الجانب العملي للدراسة لقياس آراء أفراد العينة حول معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة، وذلك باستخدام استبانة محكّمة أُثبت صدقها وثباتها بأساليب إحصائية مناسبة. وقد تم تحليل البيانات عبر برنامج (Statistical Package for the Social Sciences SPSS) بالاعتماد على الإحصاء الوصفي والاستدلالي لاختبار الفرضيات واستخلاص النتائج.

1 - **منهجية الدراسة:**

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي بهدف إلى تتبع وتحليل الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة لفهم خصائص الظاهرة في سياقها الراهن. وقد تم تبنّي النموذج الوظيفي كإطار فلسفي لتحليل البيانات، استنادًا إلى مقاربات علم الوجود الواقعي ونظرية المعرفة الوضعية، التي تفترض وجود واقع اجتماعي مستقل قابل للرصد والقياس. وبناءً عليه، تم اعتبار إجابات المشاركين في الاستبيان تمثيلًا لواقعهم العملي وليس مجرد آراء

ذاتية. وقد تم اختيار هذا النموذج بالنظر إلى موضوعية البيانات وإمكانية التحقق منها بشكل مستقل، بما يعزز موثوقية النتائج، ويعكس انسجام الدراسة مع المنهج الإيجابي في اختبار المفاهيم وتحليل السلوكيات من خلال البيانات الكمية والنوعية (الشريف، 2024).

1 - مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من فئتين: المراجعين الخارجيين المسجلين بمصرف ليبيا المركزي وعددهم 154 مراجعاً (مصرف ليبيا المركزي، 2024)، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعات المنطقة الشرقية، وعددهم 165 عضواً، موزعين على كالتالي (جامعة بنغازي 91 عضو، جامعة المرج 12 عضوا، جامعة عمر المختار 27 عضوا، جامعة درنة 12 عضوا، جامعة طبرق 23 عضوا). ونظراً لعدم تجانس المجتمع، استخدمت الدراسة أسلوب العينة الطبقية العشوائية النسبية، حيث تم اختيار 45 مراجعاً خارجياً (29.2 ٪) و50 عضو هيئة تدريس (30.3 ٪) بطريقة عشوائية ممثلة لكل فئة.

2 - وسيلة جمع البيانات:

في إطار الدراسة التي تناولت معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة، تم تصميم استمارة الاستبيان لتشمل قسمين رئيسيين: الأول لجمع البيانات العامة عن المشاركين، والثاني لاستكشاف المعوقات المرتبطة بممارسات المراجعة، تم تقسيم القسم الثاني إلى خمسة محاور رئيسية، كل منها يتناول جانبًا محددًا من التحديات التي يواجهها المراجعون في هذا المجال، وقد صمّم الباحثان استبياناً إلكترونياً لتيسير الوصول إلى أفراد العينة، ووزِّعت 95 استبانة، استُرد منها 80 استبانة بنسبة استجابة بلغت نحو 84.2 ٪، وكانت جميعها صالحة للتحليل. وقد توزعت الاستبانات المستردة بين 35 من المراجعين الخارجيين (بنسبة 77.7 ٪) و45 من أعضاء هيئة التدريس (بنسبة 90 ٪).

اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس مستوى إدراك المشاركين للمعوقات، وقد تم تحديد طول الفئة باستخدام المعادلة التالية: (أعلى قيمة – أقل قيمة)

÷ عدد الفئات = (5 – 1) ÷ 5 = 0.8. بناءً على هذه النتيجة، تم تقسيم مقياس ليكرت إلى خمس فئات تفسيرية متساوية الطول (0.8)، تبدأ من أدنى قيمة (1) وتُضاف إليها تدريجياً، لتكوين فئات تفسير المتوسطات الحسابية. وقد تم اعتماد هذا المعيار التفسيري في تحليل إجابات أفراد العينة، حيث تُمكّن الفئات من تحديد مستوى إدراك المشاركين لمعيقات تطبيق ممارسات المراجعة. أما المتوسط الحسابي الفرضي للمقياس فقد تم حسابه بقسمة مجموع القيم الممكنة (15) على عدد البدائل (5)، ليكون الناتج (3). وبذلك، تم الاستناد إلى هذا المتوسط في تفسير نتائج الدراسة وتصنيفها ضمن الفئات المحددة، الجدول رقم (1) يوضح المقياس:

الجدول (1) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	*1*	*2*	*3*	*4*	*5*
مدى المتوسط المرجح	*1.80-1*	*1.812.60-*	*2.61-3.40*	*3.41-4.20*	*4.215.00 -*
مدى الوزن النسبي	*%(36-20)*	*%(52-36)*	*%(68-52)*	*%(84-68)*	*%(100-84)*
وصف المستوى	**منخفض جداً**	**منخفض**	**متوسط**	**مرتفع**	**مرتفع جداً**

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:**

تم تحليل البيانات التي جُمعت باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك بالاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد شملت الأساليب المستخدمة على:

1 - **صدق الاستبيان وثباته:**

للتحقق من صلاحية المقياس وملاءمته لأغراض الدراسة، تم اعتماد معامل الاتساق الداخلي (Cronbach Alpha)، كأداة لقياس الثبات. وكما يتضح في الجدول رقم (2)، بلغت قيمة معامل Cronbach Alpha لمحور **معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة** نحو (0.955) على مستوى المتوسطات الكلية للمتغيرات، وهي قيمة مرتفعة تدل على مستوى عالٍ من الثبات الداخلي. كما بلغ معامل صدق الأداء (0.977)، مما يشير إلى قوة المقياس من حيث قدرته على قياس ما وضع لقياسه بدقة. وتُعد هذه القيم مؤشرات قوية تتجاوز الحد الأدنى المقبول للثبات في الدراسات الاجتماعية والسلوكية (0.70) (Hair,2010)، الأمر الذي يعزز من موثوقية أدوات الدراسة، ويبرر الاعتماد عليها في التطبيق الميداني وتحليل النتائج.

جدول (2): معامل الصدق والثبات لمقياس الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
ارتفاع التكلفة	9	.8170	0.904
عدم إلمام المراجعين	9	.8310	0.912
عدم وجود برنامج مراجعة مناسب	9	.8970	0.947
عدم وجود معايير مراجعة صادرة عن منظمات مهنية	9	.9090	0.953
معوقات الإفصاح عن المعلومات غير المالية	9	.8320	0.912
معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة	45	0.955	0.977

2 - التحليل الوصفي للبيانات

يتضمن على التحليل الوصفي للبيانات الواردة في استمارات الاستبيان وذلك على النحو التالي:

1. تحليل الخصائص الديموغرافية للمشاركين:

تم تحليل هذه الخصائص، لتحديد مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها من المشاركين، ومدى إمكانية الاعتماد على هذه البيانات في تفسير النتائج وتعميمها. ويوضح الجدول رقم (3) نتائج هذا التحليل.

جدول (3): الخصائص الديموغرافية للمشاركين

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس	3	% 3.8
	ماجستير	51	% 63.8
	دكتوراه	26	% 32.5
	المجموع	**80**	**% 100**
الفئة العمرية	من 30 - أقل من 40	24	% 30.0
	من 40 - أقل من 50	38	% 47.5
	من 50 فما فوق	18	% 22.5
	المجموع	**80**	**% 100**

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الوظيفة الحالية	عضو هيئة تدريس ومراجع خارجي	*21*	*% 26.3*
	عضو هيئة تدريس	*45*	*% 56.3*
	مراجع خارجي	*14*	*% 17.4*
	المجموع	**80**	**% 100**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	*5*	*6.3*
	من 5- أقل من 10 سنوات	*19*	*23.7*
	من 10 سنوات فأكثر	*56*	*70.0*
	المجموع	**80**	**% 100**
التخصص العلمي	محاسبة	*77*	*% 96.3*
	تمويل ومصارف واقتصاد	*3*	*% 3.7*
	المجموع	**80**	**% 100**

يوضح الجدول رقم (3) نتائج التحليل المتعلقة بالمؤهل العلمي، حيث أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من العينة يحملون درجة الماجستير بنسبة 63.8 ٪، تليها درجة الدكتوراه بنسبة 32.5 ٪، في حين بلغ من يحملون درجة البكالوريوس 3.8 ٪. تعكس هذه النتائج ارتفاع المستوى الأكاديمي للمشاركين، مما يعزز من موثوقية البيانات، أما بالنسبة للفئة العمرية، فقد تبين أن أكبر شريحة من العينة تقع في الفئة العمرية بين 40 و50 سنة بنسبة 47.5 ٪، تليها الفئة التي تقل أعمارهم عن 40 سنة بنسبة 30.0 ٪، بينما بلغت نسبة المشاركين الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة 22.5 ٪. يشير هذا التوزيع إلى أن

غالبية المشاركين لديهم خبرة مهنية متراكمة، مما يدعم مصداقية الدراسة.

وفيما يخص الوظيفة الحالية، تبيّن أن 56.3 ٪ من المشاركين يعملون كأعضاء هيئة تدريس، تليهم نسبة 26.3 ٪ ممن يجمعون بين التدريس والمراجعة الخارجية، بينما بلغ نسبة المراجعين الخارجيين فقط 17.5 ٪، أما عن سنوات الخبرة، فقد أظهرت النتائج أن 70 ٪ من العينة لديهم خبرة تتجاوز العشر سنوات، مما يعكس عمق المعرفة والخبرة لدى المشاركين. كما أن 96.3 ٪ من المشاركين ينتمون إلى تخصص المحاسبة، مما يعزز من قدرتهم على تقديم إجابات دقيقة وواعية تتعلق بموضوع الدراسة. بناءً على هذه الخصائص الديموغرافية، يمكن القول إن موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم عالية، نظرًا لتوافر الخبرة والمؤهلات الأكاديمية والتخصصية لدى المشاركين.

2. تحليل إجابات المشاركين حول معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة.

نتائج إجابات المشاركين حول محور **ارتفاع تكلفة مراجعة التقارير المتكاملة** وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

جدول (4) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لارتفاع تكلفة مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1.	تزداد تكلفة مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة مع زيادة كمية المعلومات غير المالية الموجودة في التقرير.	4.150	0.597	83.0	3
2.	إن التكلفة المرتفعة لمراجعة التقارير المتكاملة تمثل عبئًا على الشركات، مما يجعل بعضها تتجنب تنفيذها.	3.950	0.691	79.0	7
3.	تتزايد تكلفة مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بناءً على حجم الشركة التي يتم مراجعتها.	4.200	0.582	84.0	2

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
4.	ترتفع تكاليف المراجعة عندما يقل التأهيل العلمي والخبرة العملية لفريق المراجعة.	*3.925*	*0.964*	*78.5*	*9*
.5	تتطلب مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة مشاركة خبراء متعددين، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المراجعة.	*4.100*	*0.722*	*82.0*	*5*
.6	عدم وجود أساليب وإجراءات واضحة قد يمنع المراجع من فهم الموضوع بشكل جيد، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المراجعة.	*4.075*	*0.707*	*81.5*	*6*
.7	عدم التخطيط الجيد وفهم عملية المراجعة يؤدي إلى زيادة التكاليف المرتبطة بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة.	*4.138*	*0.651*	*82.8*	*4*
.8	تساهم مخاطر الإفصاح عن المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية في زيادة التكلفة.	*3.925*	*0.742*	*78.5*	*8*
9.	عدم توافر الكوادر المهنية المؤهلة بشكل كافٍ يعيق القدرة على إجراء مراجعة فعالة لتقارير الأعمال المتكاملة	*4.225*	*0.550*	*84.5*	*1*
المستوى العام لمحور ارتفاع تكلفة مراجعة التقارير المتكاملة		**4.076**	**0.4461**	**81.5**	**-**

يتبين من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور «ارتفاع تكلفة مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة» تراوحت بين (3.925) و(4.225)، مع انحرافات معيارية تتراوح بين (0.55) و(0.964). تصدرت الفقرة المتعلقة بعدم توافر الكوادر المهنية المؤهلة بشكل كاف قائمة الفقرات بمتوسط (4.225) وانحراف معياري (0.550) ووزن نسبي (84.5٪)، بينما كانت الفقرة التي تشير إلى تأثير قلة التأهيل العلمي والخبرة على ارتفاع تكاليف المراجعة في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.925) وانحراف معياري

(0.964) ووزن نسبي (78.5٪) بشكل عام، بلغ المتوسط العام لهذا المحور (4.076) بانحراف معياري (0.4461) ووزن نسبي (81.5٪)، مما يشير إلى أن المشاركين يرون أن ارتفاع تكلفة مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة يشكل تحديًا بارزًا.

نتائج تحليل إجابات المشاركين حول محور «**عدم إلمام المراجعين بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة**»، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

جدول (5) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لعدم إلمام المراجعين بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	هناك عدداً كبيراً من المراجعين يحتاجون إلى المزيد من التدريب لفهم مبادئ مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة.	*4.338*	*0.572*	*86.8*	*4*
.2	يوجد نقص واضح في المعرفة والمهارات بين المراجعين عندما يتعلق الأمر بمراجعة الأعمال المتكاملة.	*4.188*	*0.730*	*83.8*	*8*
.3	يواجه المراجعون تحديات في تحليل وفهم البيانات المعقدة الموجودة في تقارير الأعمال المتكاملة.	*4.188*	*0.618*	*83.8*	*7*
4.	عدم إلمام المراجعين بمراجعة التقارير يمكن أن يؤثر بشكل ملموس على جودة نتائج عمليات المراجعة.	*4.300*	*0.624*	*86.0*	*5*
.5	عدم توافر الكوادر المهنية المؤهلة الذين يمتلكون الخبرة والكفاءة اللازمة يعيق القدرة على إجراء مراجعة فعالة	*4.325*	*0.568*	*86.5*	*3*
.6	قد يكون لدى بعض المراجعين خبرة في مجالات محددة ولكنهم يفتقرون إلى المعرفة اللازمة في الأعمال المتكاملة.	*4.113*	*0.674*	*82.3*	*9*

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.7	عدم إلمام المراجعين بمراجعة التقارير المتكاملة قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مستندة إلى بيانات دقيقة وموثوقة.	*4.200*	*0.663*	*84.0*	*6*
.8	يعد تعزيز التعليم المستمر والتدريب المتخصص جزءاً مهماً من تحسين مستوى المراجعين في مجال الأعمال المتكاملة	*4.488*	*0.551*	*89.8*	*1*
.9	تعتبر المناقشات التفاعلية بين المراجعين والمهنيين في مجال الأعمال المتكاملة وسيلة فعالة لتعزيز الفهم والمهارة للموضوع	*4.438*	*0.653*	*88.8*	*2*
المستوى العام لعدم إلمام المراجعين بمراجعة التقارير المتكاملة		**4.286**	**0.4115**	**85.7**	-

يظهر من الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور «عدم إلمام المراجعين بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة» تراوحت بين (4.113) و(4.488)، بينما تراوحت الانحرافات المعيارية بين (0.551) و(0.730). تصدرت الفقرة المتعلقة بتعزيز التعليم المستمر والتدريب المتخصص قائمة الفقرات، حيث سجلت أعلى متوسط حسابي بلغ (4.488) مع انحراف معياري (0.551) ووزن نسبي (89.8٪)، بينما جاءت الفقرة التي تشير إلى نقص معرفة بعض المراجعين في مجال الأعمال المتكاملة في المرتبة الأخيرة بمتوسط (4.113) وانحراف معياري (0.674) ووزن نسبي (82.3٪). بشكل عام، بلغ المتوسط العام لهذا المحور (4.286) مع انحراف معياري (0.4115) ووزن نسبي (85.7٪)، مما يشير إلى مستوى مرتفع من إلمام المراجعين في هذا المحور.

نتائج تحليل إجابات المشاركين حول **محور«عدم وجود برنامج مراجعة مناسب لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة»**، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

جدول)6) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لعدم وجود برنامج مراجعة لمراجعة التقارير المتكاملة

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1.	عدم وجود برنامج مراجعة مناسب يؤثر سلبًا على فعالية مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة، مما يؤثر سلبًا على عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة	4.138	0.670	82.8	5
2.	تفتقر مكاتب المراجعة إلى برنامج مراجعة يتناسب مع متطلبات مراجعة الأعمال المتكاملة، مما يؤثر سلبًا على أداء المراجعين	3.963	0.770	79.3	9
3.	تساهم نقص البرامج المتخصصة في تفشي العشوائية وعدم الاتساق في إجراء عمليات المراجعة، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على المراجعين في أداء مهامهم	4.013	0.684	80.3	6
4.	عدم وجود برنامج مراجعة مناسب يؤثر على دقة البيانات والتحليلات المقدمة في التقارير	3.988	0.754	79.8	8
5.	إن تصميم وتطوير برنامج مراجعة يناسب احتياجات المؤسسة يمكن أن يسهم في تحسين مهارات وكفاءة المراجعين، كما يساعد في تحسين نتائج الأعمال	4.175	0.590	83.5	1
6.	تساهم البرامج غير المناسبة في زيادة الوقت المستغرق لإكمال عمليات المراجعة، مما يؤثر على كفاءة العمل	4.175	0.725	83.5	2
7.	أعتقد أن برامج المراجعة الحالية لا تغطي جميع الجوانب الضرورية لتقارير الأعمال المتكاملة، ولا تلبي احتياجات المستويات المختلفة	4.013	0.834	80.3	7
8.	تعتبر برامج المراجعة المتخصصة عنصرًا أساسيًا لضمان أن تتم مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بشكل دقيق وموثوق	4.150	0.730	83.0	3
9.	عدم وجود برنامج مراجعة دوري يتسبب في تآكل الثقة في تقارير المتكاملة، لذلك يجب على المنظمات المهنية تشجيع استشارة الخبراء	4.138	0.545	82.8	4
المستوى العام لعدم وجود برنامج مراجعة لمراجعة التقارير المتكاملة		**4.083**	**0.523**	**81.7**	

تشير نتائج الجدول (6) إلى أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور «عدم وجود برنامج مراجعة مناسب» تراوحت بين (3.963) و(4.175)، بانحرافات معيارية تتراوح من (0.545) إلى (0.834). وقد سجلت الفقرة المتعلقة بتصميم وتطوير برنامج مراجعة يناسب احتياجات المؤسسة المرتبة الأولى بمتوسط (4.175) وانحراف معياري (0.590) ووزن نسبي (83.5 ٪)، في حين جاءت الفقرة التي تشير إلى افتقار مكاتب المراجعة لبرنامج مناسب في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.963) وانحراف معياري (0.770) ووزن نسبي(79.3٪)، وبشكل عام، بلغ المتوسط الكلي لهذا المحور (4.083) بانحراف معياري (0.523) ووزن نسبي (81.7 ٪)، مما يشير إلى أن عدم توفر برامج مراجعة ملائمة يُعد من المعوقات الرئيسية في تطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة.

نتائج تحليل إجابات المشاركين حول محور «**عدم وجود معايير مراجعة صادرة عن منظمات مهنية تلزم المراجع بمراجعة التقارير المتكاملة**»، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

(جدول7) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لعدم وجود معايير مراجعة لمراجعة التقارير المتكاملة

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	عدم وجود معايير مراجعة معتمدة من منظمات مهنية، يؤدي إلى صعوبة في قياس الأداء مع مرور الوقت، مما يؤثر سلبًا على دقة تقارير الأعمال المتكاملة	*4.150*	*0.695*	*83.0*	*3*
.2	عدم وجود معايير محددة يزيد من صعوبة تقييم كفاءة العمليات، مما يجعل مراجعة التقارير عرضة للتفاوت في الجودة بين المراجعين	*4.213*	*0.566*	*84.3*	*1*
.3	عدم وجود معايير واضحة يؤدي إلى عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات في عملية المراجعة	*4.175*	*0.590*	*83.5*	*2*

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
4.	يعد غياب المعايير الموجهة سببًا رئيسيًا في تفشي المعايير غير المتسقة بين مكاتب المراجعة، مما يساهم في عدم تحقيق التوازن	*4.100*	*0.667*	*82.0*	*7*
5.	عدم تطوير معايير مراجعة قوية صادرة عن منظمات مهنية، يؤدي إلى عدم تعزيز التعاون بين المراجعين	*4.088*	*0.732*	*81.8*	*9*
6.	عدم وجود معايير مراجعة ملزمة، سيؤدي إلى عدم تحسين مستوى الشفافية في تقارير الأعمال المتكاملة	*4.100*	*0.649*	*82.0*	*5*
7.	عدم وجود معايير مراجعة معترف بها يساهم في زيادة الأخطاء والعيوب في التقارير المالية، مما يؤثر سلباً جودة وأداء المراجعة	*4.100*	*0.756*	*82.0*	*8*
8.	عدم وجود معايير مراجعة يؤدي إلى عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات في عملية المراجعة، مما يزيد من التباين في سياسات المراجعة بين المكاتب	*4.100*	*0.667*	*82.0*	*6*
9.	عدم وجود معايير مهنية واضحة يؤثر على قدرة المراجعين في تقديم تحليلات شاملة ودقيقة	*4.113*	*0.616*	*82.3*	*4*
عدم وجود معايير مراجعة صادرة عن منظمات مهنية تلزم المراجع بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة		**4.126**	**0.503**	**82.5**	

يُظهر الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور "عدم وجود معايير مراجعة صادرة عن منظمات مهنية" تراوحت بين (4.088) و(4.213) بانحرافات معيارية من (0.566) إلى (0.732). وقد سجلت الفقرة المتعلقة بصعوبة تقييم كفاءة المراجعة في

ظل غياب المعايير المرتبة الأولى بمتوسط (4.213) ووزن نسبي (84.3 ٪)، في حين جاءت فقرة ضعف التعاون بين المراجعين نتيجة غياب المعايير في المرتبة الأخيرة بمتوسط (4.088) ووزن نسبي (81.8٪). وبلغ المتوسط العام للمحور (4.126) بانحراف معياري (0.503) ووزن نسبي (82.5 ٪)، مما يشير إلى اتفاق المشاركين على أن غياب معايير مراجعة واضحة يمثل معوقاً رئيسياً يؤثر على جودة واتساق مراجعة التقارير المتكاملة.

نتائج تحليل إجابات المشاركين حول **محور «معوقات خاصة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية عند مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة»**، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

جدول (8) المتوسطات والانحرافات لمعوقات الإفصاح عن المعلومات غير المالية عند مراجعة التقارير المتكاملة

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	**يُعد الافتقار إلى ممارسات محاسبية معتمدة وأدوات قياس وإفصاح مناسبة للمعلومات غير المالية في التقارير المتكاملة**	*4.075*	*0.568*	*81.5*	*5*
.2	**تؤثر قلة التدريب والتوعية بين الموظفين سلبًا على جودة الإفصاح عن المعلومات غير المالية في التقارير المتكاملة**	*4.175*	*0.522*	*83.5*	*3*
.3	يؤدي عدم اهتمام الإدارة العليا بالمعلومات غير المالية وضعف التواصل بين الإدارات المختلفة إلى صعوبات في جمع هذه المعلومات	*4.225*	*0.594*	*84.5*	*1*
.4	يؤدي الضغط على المراجعين للتركيز على الأرقام المالية إلى تقليص الإفصاح عن المعلومات غير المالية، مما يؤثر سلبًا على جودتها في التقارير	*3.988*	*0.702*	*79.8*	*8*

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.5	تفتقر عملية الإفصاح عن المعلومات غير المالية إلى معايير محددة، كما أن القوانين والتشريعات الحالية لا تقدم الدعم الكافي لهذا الإفصاح	*4.200*	*0.603*	*84.0*	*2*
.6	تكون تكاليف جمع وتحليل المعلومات غير المالية غير متناسبة مع فوائد الإفصاح عنها، مما يقلل من أهمية هذا الإفصاح	*3.875*	*0.801*	*77.5*	*9*
.7	غياب سياسة واضحة للإفصاح عن المعلومات غير المالية داخل المؤسسة يُسهم في زيادة الفوضى في هذا المجال	*4.063*	*0.623*	*81.2*	*6*
.8	يُعتبر نقص الموارد البشرية المخصصة لجمع البيانات غير المالية عقبة يصعب تجاوزها، مما يعيق القدرة على الإفصاح عنها بشكل فعّال	*4.038*	*0.664*	*80.8*	*7*
.9	تواجه المعلومات غير المالية تحديات في الحصول على التقييم المناسب من قبل المراجعين، مما قد يؤثر سلبًا على سير عملية المراجعة	*4.113*	*0.595*	*82.3*	*4*
	المستوى العام للمعوقات الخاصة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية عند مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة	**4.083**	**0.415**	**81.7**	

يُظهر الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور «معوقات الإفصاح عن المعلومات غير المالية» تراوحت بين (3.875) و(4.225)، بانحرافات معيارية من (0.522) إلى (0.801). وقد جاءت الفقرة المتعلقة بعدم اهتمام الإدارة العليا وضعف التواصل الداخلي في المرتبة الأولى بمتوسط (4.225) ووزن نسبي(84.5٪)، تلتها الفقرة الخاصة بغياب المعايير والتشريعات الداعمة بمتوسط (4.200) ووزن نسبي(84.0٪)،

أما أدنى متوسط فكان للفقرة التي تشير إلى عدم تناسب تكاليف جمع المعلومات غير المالية مع فوائد الإفصاح عنها (3.875) ووزن نسبي(77.5٪). وبلغ المتوسط العام للمحور (4.083) بانحراف معياري (0.415) ووزن نسبي (81.7٪)، مما يدل على أن المشاركين يتفقون على أن معوقات الإفصاح عن المعلومات غير المالية تمثل تحدياً كبيراً في مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا.

3 - اختبار التوزيع الطبيعي:

يتضح من اختبار شابيرو- ويلكس (Shapiro-Walks) المبين بالجدول رقم (9) أن مستوى الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة أكبر من مستوى دلالة 0.05 = α، لذلك نقبل الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وهذا يشير إلى أن البيانات في هذه الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعني استخدام الاختبارات البارامترية (Parametric) هي الأنسب في اختبار الفرضيات.

جدول (9) اختبار تبعية المتغير الرئيسي لتوزيع الطبيعي

شابيرو- ويلكس			
المتغير الرئيسي	إحصائي الاختبار	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا	*0.972*	*80*	*0.079*

4 - التحليل الإحصائي الاستنتاجي واختبار الفرضيات:

للتحقق من دلالة اتجاهات المشاركين إحصائيًا، تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الاستنتاجية عند مستوى معنوية (α = 0.05)، وذلك على النحو التالي.

1 - الفرضية الرئيسية الأولي:

تم اختبار هذه الفرضية التي تم صياغتها في صورة الفرض البديل من خلال

تحليل الفرضيات الفرعية المرتبطة بها، باستخدام اختبار (t) لمتوسط عينة واحدة (One-Sample T-Test)، وذلك بهدف تحديد معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا.

التي تنص على H_1: **"يوجد معوقات تعيق تطبيق ممارسات مراجعة التقارير المتكاملة في ليبيا من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والأكاديميين عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$)"**

1 . **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** التي تنص على $H_{1.1}$: **"توجد معوقات متعلقة بارتفاع التكلفة عند مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والأكاديميين عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)".**

جدول (9): نتائج اختبار (t) لعينة واحدة للفرضية الفرعية الأولى

الفرضية الفرعية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
ارتفاع تكلفة مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة	*4.076*	*0.446*	*3*	*21.584*	*0.000*

يتضح من نتائج الجدول رقم (9) أن المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين حول معوقات ارتفاع تكلفة المراجعة لتقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا بلغ (4.076) بانحراف معياري (0.446). مقارنةً بالقيمة الفرضية (3)، أظهرت نتائج اختبار (t) أن القيمة المحسوبة بلغت (21.584)، مع دلالة إحصائية (0.000) أقل من مستوى ($\alpha = 0.05$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود معوقات تسهم في زيادة تكلفة المراجعة في السياق الليبي.

2 . **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** التي تنص على $H_{1.2}$: **"توجد معوقات متعلقة بعدم إلمام المراجعين بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والأكاديميين عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)".**

جدول (10): نتائج اختبار (t) لعينة واحدة للفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
عدم إلمام المراجعين بمراجعة تقارير المتكاملة	*4.286*	*0.411*	*3*	*27.955*	*0.000*

تشير نتائج الجدول رقم (10) إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين حول عدم إلمام المراجعين بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا بلغ (4.286) بانحراف معياري (0.411)، مما يعكس اتفاقًا مرتفعًا على وجود هذه المعوقات. مقارنةً بالقيمة الفرضية (3)، أظهرت نتائج اختبار (t) أن القيمة المحسوبة بلغت (27.955)، مع دلالة إحصائية (0.000) أقل من مستوى ($\alpha = 0.05$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود معوقات تؤثر في إلمام المراجعين بمتطلبات وآليات مراجعة التقارير المتكاملة.

3. **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** التي تنص على $H_{1.3}$: **"توجد معوقات متعلقة بعدم وجود برنامج مراجعة لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والأكاديميين عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)"**.

جدول (11): نتائج اختبار (t) لعينة واحدة للفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
عدم وجود برنامج مراجعة مناسب لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة	*4.083*	*0.523*	*3*	*18.523*	*0.000*

تُظهر بيانات الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي لآراء المشاركين حول غياب برنامج مراجعة مناسب لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا بلغ (4.083) بانحراف معياري (0.523)، مما يعكس اتفاقًا ملحوظًا على وجود معوقات. مقارنةً بالقيمة الفرضية (3)، أظهرت نتائج اختبار (t) أن القيمة المحسوبة بلغت (18.523)، مع دلالة إحصائية (0.000) أقل من مستوى ($\alpha = 0.05$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود معوقات تحول دون توفر برنامج مراجعة.

4. **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة**: التي تنص على $H_{1.4}$: **"توجد معوقات متعلقة بعدم وجود معايير مراجعة صادرة عن منظمات مهنية تلزم المراجع بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والأكاديميين عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)".**

جدول (12): نتائج اختبار (t) لعينة واحدة للفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية الرابعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
عدم وجود معايير مراجعة صادرة عن منظمات مهنية	4.126	0.503	3	20.002	0.000

توضح نتائج الجدول رقم (12) أن المتوسط الحسابي لآراء المشاركين حول عدم وجود معايير مراجعة صادرة عن منظمات مهنية بلغ (4.126) مع انحراف معياري (0.503)، مما يعكس اتفاقاً ملحوظاً على وجود معوقات. مقارنةً بالقيمة الفرضية (3)، أظهرت نتائج اختبار (t) أن القيمة المحسوبة بلغت (20.002)، مع دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد غياب مرجعيات مهنية معترف بها تلزم المراجعين بممارسة مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة.

5. **اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:** التي تنص على $H_{1.5}$: **"توجد معوقات متعلقة بعملية الإفصاح عن المعلومات غير المالية عند مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والأكاديميين عند مستوى دلالة** $(\alpha = 0.05)$".

جدول (13): **نتائج اختبار**(t) **لعينة واحدة للفرضية الفرعية الخامسة**

الفرضية الخامسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
معوقات تواجه عملية الإفصاح عن المعلومات غير المالية	*4.083*	*0.415*	*3*	*23.339*	*0.000*

تُظهر نتائج الجدول رقم (13) أن المتوسط الحسابي لآراء المشاركين حول معوقات الإفصاح عن المعلومات غير المالية عند مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا بلغ (4.083) بانحراف معياري (0.415)، مما يعكس اتفاقًا ملحوظًا على وجود هذه المعوقات. وبمقارنة هذا المتوسط بالقيمة الفرضية (3)، بلغت قيمة (t) المحسوبة (23.339) بدلالة إحصائية (0.000) أقل من مستوى $(\alpha = 0.05)$، ما يستوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود معوقات تؤثر على الإفصاح عن المعلومات غير المالية. وتبرز هذه النتائج الحاجة إلى تطوير آليات فعالة تعزز من شفافية وجودة الإفصاح في هذا المجال.

2.4.2.8 الفرضية الرئيسية الثانية:

تم اختبار هذه الفرضية والتي تم صياغتها في صورة الفرض العدم من خلال تحليل الفرضيات الفرعية المرتبطة بها، باستخدام اختبار التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، وذلك بهدف الكشف عمّا إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المشاركين بشأن معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة

تُعزى إلى اختلاف خصائصهم الديموغرافية.

H_2: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المشاركين حول معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا تُعزى لخصائص المشاركين».

1. **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** التي تنص على: **$H_{2.1}$ "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المشاركين حول معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير المتكاملة في ليبيا تُعزى للعمر، عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).**

جدول (13): نتائج تحليل التباين (One- Way ANOVA) لتحديد الاختلافات في المتوسطات تبعاً للعمر

المعوقات	التصنيف	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة إحصاء F	القيمة الاحتمالية	القرار
معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا	من 30 - أقل من 40	4.131	.4625	.0730	.9290	غير دال إحصائياً
	من 40- أقل من 50	4.118	.3940			
	من 50 فما فوق	4.160	.2634			
	الكل	4.131	.3876			

تبين النتائج الجدول رقم(13) أن قيمة مستوى الدلالة (F=0.073,p=0.929>0.05) لمتوسط معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا، تبعاً للعمر أكبر من مستوى المعنوية المقترح (5٪)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات معوقات تطبيق ممارسات مراجعة التقارير المتكاملة تبعاً للعمر.

2. **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** التي تنص على: **$H_{2.2}$ "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المشاركين حول معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا تُعزى إلى للمؤهل العلمي، عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).**

جدول (14) نتائج تحليل (One- Way ANOVA) لتحديد الاختلافات في المتوسطات تبعاً للمؤهل العلمي

المعوقات	التصنيف	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة إحصاء F	القيمة الاحتمالية	القرار
معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا	بكالوريوس	4.115	.3901	.138	.871	غير دال إحصائياً
	ماجستير	4.145	.3959			
	دكتوراه	4.037	.3017			
	الكل	4.131	.3876			

تبين نتائج الجدول رقم (14) أن قيمة مستوى الدلالة 0.05>0.871=p,0.138=(F) لمتوسط معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا، تبعاً للمؤهل العلمي أكبر من مستوى المعنوية المقترح (5 ٪)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات معوقات تطبيق ممارسات مراجعة التقارير المتكاملة تبعاً للمؤهل العلمي.

3. **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** التي تنص على: $H_{2.3}$ **"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المشاركين حول معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا تُعزى للوظيفة الحالية، عند مستوى دلالة** ($\alpha = 0.05$).

جدول (15) نتائج تحليل التباين (One- Way ANOVA) لتحديد الاختلافات في المتوسطات تبعاً للوظيفة الحالية

المعوقات	التصنيف	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة إحصاء F	القيمة الاحتمالية	القرار
معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا	عضو هيئة تدريس ومراجع خارجي	4.195	.3875	.6410	.5300	غير دال إحصائياً
	عضو هيئة تدريس فقط	4.129	.4199			
	مراجع خارجي فقط	4.043	.2649			
	الكل	4.131	.3876			

تبين نتائج الجدول رقم (15) آن قيمة مستوى الدلالة ($F=0.641, p=0.530>0.05$) لمتوسط معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا، تبعاً للوظيفة الحالية أكبر من مستوى المعنوية المقترح (5٪)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات معوقات تطبيق ممارسات مراجعة التقارير المتكاملة تبعاً للوظيفة الحالية.

4. **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** التي تنص على: $H_{2.4}$ **"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المشاركين حول معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا تُعزى** لسنوات الخبرة، **عند مستوى دلالة** ($\alpha = 0.05$).

جدول (16) نتائج تحليل التباين (One- Way ANOVA) لتحديد الاختلافات في المتوسطات تبعاً لسنوات الخبرة

المعوقات	التصنيف	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة إحصاء F	القيمة الاحتمالية	القرار
معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا	أقل من 5سنوات	4.204	.3179	0.392	.677	غير دال إحصائياً
	من 5- أقل من 10سنوات	4.186	.5148			
	من 10سنوات فأكثر	4.106	.3457			
	الكل	4.131	.3876			

تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (16) أن قيمة مستوى الدلالة (F=0.392,p=0.677>0.05) لمتوسط معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا، تبعاً لسنوات الخبرة أكبر من مستوى المعنوية المقترح (5٪)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات معوقات تطبيق ممارسات مراجعة التقارير المتكاملة تبعاً لسنوات الخبرة.

8.2.4.3 الفرضية الرئيسية الثالثة:

تم اختبار هذه الفرضية والتي تم صياغتها في صورة الفرض العدم، باستخدام اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين، وذلك بهدف الكشف عمّا إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر المشاركين بشأن معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة تُعزى للتخصص العلمي.

التي تنص على H_3: **"لا توجد فروق بين أراء المشاركين المراجعين الخارجيين والأكاديميين حول معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا عند مستوى دلالة تُعزى لتخصص العلمي ($\alpha = 0.05$)".**

جدول (17) نتائج اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين لتحديد الاختلافات في المتوسطات تبعاً للتخصص العلمي

المعوقات	التخصص	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	القيمة الاحتمالية
معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا	محاسبة	4.145	0.386	1.626	0.108
	تمويل ومصارف	3.778	0.250		

يتبين من الجدول (17) أن قيمة المتوسط الحسابي لتخصص المحاسبة قد بلغ (4.145) بانحراف معياري (0.386)، وبلغ المتوسط الحسابي لتخصص تمويل ومصارف (3.778) وانحراف معياري (0.250)، وبلغت قيمة (t)(1.626) وهي قيمة دالة إحصائياً، وقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.108) وهي أكبر من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة وفقاً للتخصص، حول معوقات تطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا.

■ **النتائج:**

1. توصلت الدراسة إلى وجود معوقات حقيقية تمثل تحديات جوهرية لتطبيق ممارسات مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا، هذه النتيجة تدعم أن البيئة المهنية في ليبيا غير مهيأة بعد لتطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة بشكل فعال.
2. خلصت الدراسة إلى أن هناك معوقات متعلقة بارتفاع التكلفة عند مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا، تؤكد هذه النتيجة أن ارتفاع التكلفة عائقًا جوهريًا، وأن تطبيق ممارسات مراجعة التقارير المتكاملة يتطلب موارد مالية وبشرية متخصصة قد لا تكون متاحة بسهولة في البيئة المهنية الليبية، مما يجعل هذه التكلفة عائقًا حقيقيًا أمام الانتشار الأوسع للممارسة.

3. بينت الدراسة أن هناك معوقات متعلقة بعدم ألمام المراجعين بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا، هذه النتيجة تعكس النقص أو فجوة في البرامج التعليمية والتدريبية للتعامل مع هذا النوع من التقارير ذات الطبيعة غير التقليدية.

4. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك معوقات متعلقة بعدم وجود برنامج مراجعة مناسب لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا، ويُعزى ذلك إلى ضعف البنية المؤسسية والتنظيمية لمهنة المراجعة في ليبيا، واعتمادها على أدوات مراجعة تقليدية قد لا تكون صالحة لتقييم عناصر غير مالية مثل الحوكمة والاستدامة والقيمة المضافة.

5. خلصت الدراسة إلى أن هناك معوقات متعلقة بعدم وجود معايير مراجعة صادرة عن منظمات مهنية تلزم المراجع بمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا، تؤكد هذه النتيجة الحاجة إلى قيام الهيئات المهنية، بوضع معايير واضحة، تُسهم في زيادة المصداقية في تقارير المراجعة المرتبطة بالتقارير المتكاملة.

6. توصلت الدراسة إلى أن هناك معوقات متعلقة بعملية الإفصاح عن المعلومات غير المالية عند مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في ليبيا، وتدل هذه النتيجة على أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية يمثل تحديًا حقيقيًا أمام المراجعين.

7. توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات معوقات تطبيق ممارسات مراجعة التقارير المتكاملة تبعاً للعمر، والمؤهل العلمي، والوظيفة الحالية، وسنوات الخبرة، والتخصص.

■ **التوصيات:**

1. تطوير برامج تدريب متخصصة ومكثفة حول مراجعة التقارير المتكاملة، بالشراكة مع الهيئات الدولية، مع التركيز على المهارات التحليلية وتقييم المعلومات غير المالية.

2. إدراج مفاهيم وتقنيات إعداد ومراجعة التقارير المتكاملة ضمن الخطط الدراسية لبرامج المحاسبة والمراجعة بالجامعات الليبية، لضمان إعداد مراجعين قادرين على مواكبة التحولات الحديثة للمهنة.

3. تشجيع الشركات على بناء نظم معلومات متكاملة تجمع بين البيانات المالية وغير المالية، لتمكين الإفصاح الشامل وتعزيز موثوقية التقارير المقدمة للمراجعة.

4. ضرورة تشجيع الباحثين والأكاديميين في الجامعات الليبية على إجراء المزيد من البحوث المستقبلية في هذا الشأن للتغلب على التحديات المرتبطة بالمراجعة على تقارير المتكاملة في البيئة الليبية.

5. إعداد وتبني معيار وطني لمراجعة التقارير المتكاملة بالاستناد إلى المعايير الدولية (IIRC – IAASB).

■ **المراجع العربية:**

- أبكر، محمد اسحق عبد الله؛ والنعيم، محيي الدين محمد (2021). مدى تطبيق مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في بيئة المراجعة السودانية: دراسة استطلاعية على المراجعين بالسودان، **مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية**، مجلد (5)، (العدد 2)، 425 - 445.

- البسيوني، هيثم محمد (2016). "الإفصاح السردي كأحد أدوات التقارير المتكاملة وأثره علي جودة المعلومات المحاسبية"، دراسة نظرية تحليلية، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، (3)، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، 260-260.

- بلبوله، محمد زكي محمود (2012). "قياس أثر تطوير تقرير المراجع الخارجي من منظور المراجعة المتكاملة على مستخدمي القوائم"، **مجلة العلوم التجارية**، جامعة بور سعيد، كلية التجارة، العدد (2)، 222.

- حسن، دينا زين العابدين سعيد (2016). "فحص وتقييم تقارير الاستدامة: تحد جديد لمهنة المراجعة الخارجية في ضوء معايير المراجعة المرتبطة" **مجلة الفكر المحاسبي قسم المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (20)، العدد (2)، 973- 1024.

- حسين، سطم صالح؛ وشعبان، سمير عماد(2018). "إطار مقترح لأعداد تقارير الأعمال المتكاملة في الشركات الصناعية العراقية: دراسة تطبيقية. **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، مجلد (4)، العدد (44)، 50-69.

- حسين علي إبراهيم، محمود صدام محمد، أحمد محمد مصطفى. (2024). أثر تبني معايير (IFRS) على الإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة وانعكاسه في التحفظ المحاسبي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية. **مجلة الدراسات الاقتصادية**، المجلد (7)، العدد (1)، 359–379.

- شرف، إبراهيم أحمد محمد (2015). "أثر الإفصاح غير المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق قيمة – دراسة ميدانية وتجريبية"، **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة، جامعة منصورة.

- الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي (2009) " دراسة تحليلية لأثر ومعيار المراجعة على جوة عملية المراجعة لتحقيق المراجعة المتكاملة، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد الأول، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، القاهرة.

- الشريف، إدريس عبدالحميد (2024). "البحث العلمي؛ الماهية؛ الفلسفة؛ المنهجيات والتقنيات"، **دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع**، طرابلس، ليبيا.

- طاهر، علاء الدين، مهداوي، هند (2022) " اعتماد التقارير المتكاملة (IR) كآلية لتعزيز جودة الإفصاح المعلوماتي وحوكمة الشركات من وجهة نظر معدي تقارير الأعمال" **مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال**، المجلد (5)، العدد (2)، 123-142.

- الطيرى، إيناس بوبكر، عبد الجليل، فيصل محمد (2021) "تقييم أثر تقارير الاعمال المتكاملة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية التقليدية للمصارف الليبية للحد من إدارة الأرباح المحاسبية – دراسة اختبارية وتطبيقية» **مجلة الدراسات الاقتصادية**، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد (4)، العدد (1)، 194-234.

- علي، أحمد محمد شرح (2019). "قياس أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المتكاملة: دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير**، جامعة المنصورة، كلية التجارة.

- علي، عبد الوهاب نصر (2012)"مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة"، **مجلة الفكر المحاسبي**، المؤتمر العلمي السنوي لقسم المحاسبة كلية التجارة، جامعة عين شمس.

- غلاب، فاتح (2020). " أهمية التقارير المتكاملة (IR) في تحقيق استدامة الشركات"، **مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة**، جامعة ابن خلدون،(المجلد 3)، (العدد 1).

- فتح الله، عصام محمد (2002). "دور لجان المراجعة في ترشيد عملية المراجعة"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، القاهرة.

- فتح الله، عصام محمد (2013). "الدور المرتقب للمراجع الخارجي نحو تحديات المهنة في فهم ومراجعة عملية الأعمال المتكاملة والتقرير عنها" دراسة ميدانية، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (53)، العدد (2)، ص 320.

- فرح، نادرة بشري نقودي « (2018) أثر مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة في جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة بولاية الخرطوم"، **رسالة ماجستير**، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

- الفضلي، خالد؛ والدوعاجي، فاطمة (2020). أثر الإفصاحات غير المالية لتقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي" دراسة استكشافية على القطاع المصرفي الليبي". **مجلة البحوث المالية والاقتصادية**، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

- محمد، عمر محمد خميس. (2020). "أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة على قرار الاستثمار بالأسهم". دراسة تجريبية. **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة_ جامعة الإسكندرية، المجلد (4)، (العدد 3)، 1 - 50 .

- المرضي، محمد أمبارك، والسجيني؛ صبري عبد الحميد السيد .(2019) " دور المراجع الخارجي في توكيد الاعمال المتكاملة والتقرير عنها وأثره على قرارات المستثمرين: دراسة ميدانية. **مجلة الفكر المحاسبي قسم المحاسبة**،كلية التجارة، جامعة المنصورة، (مجلد 23) العدد (2).

- مسعود، سناء ماهر حمدي (2020)، " محددات الإفصاح عن تقارير الاعمال المتكاملة وأثره على تكلفة راس المال"، **مجلة البحوث المحاسبية**، جامعة طنطا، (العدد 1)، 574 - 622.

- منصور، أشرف محمد؛ وإبراهيم، أشرف محمد (2018). "مدخل مقترح للحد من التحديات التي تواجه تأكيد التقارير المتكاملة". دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المصرية. الفكر المحاسبي _ كلية التجارة وإدارة الاعمال_ جامعة حلوان، 22(7)، 827 - 911.

- وجدي، حامد حجازي (2014) " القيمة المضافة من التوكيد على تقارير الاعمال المتكاملة من

وجهتي نظر مراقبي الحسابات والمستثمرين في السهم، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية المجلد 52 (1)، 80_45.

- **المراجع الأجنبية:**

- Oprisor, Tudor (2015). Auditing Integred Reports: Are there solutions to this Puzzle? **proccdia Eeonomies and Finance**, August, (25),87,95.

- Edgley, C.R., M.J. Jones and J.F. Solomon(2010)." stakeholder inclusivity in social environmental report assurance"; **Accounting, Auditing, & Accountability Journal**, vol.23No.4, PP.532557-.

- Solstice Sustainability Works INC., 2005, "Integrated Reporting : Issues and Implications for Reporters" , August,pp. 116-.

- Harvard Business school., (2010), "Executive - a workshop on Integrated Reporting: Framework & Action plan", available at www.hbs.edu

- IIRC, (2012), The International (IR), Frame work, www.integrated/ reporting. org.

- International Federation of Accounting (IFAC), "Integrating the Business Reporting Supply Chain 2011.

- Eccles R. & Daniela S, The Land scape of Integrated Reporting Reflections and Next steps", Harvard Business School Publishing Corporatoin, 2012, P.65.

- Akse, G. F. M. (2015). Pretium or Simulans? Mapping of the capital indicators and their relationship towards value within the Integrated Report Framework (Master's thesis, University of Twente).

- Stubbs, Wendy (2014) Financial capital Providers, Paceptions of Integrated Reporting working Paper. www.ssm.com.

- Wolters Kluwer, (2015), Integrated Reporting, www.companvre porting.com.

- Price Waterhouse Coopers (PWC). 2012. Integrated Reporting: The Future of Corporate Reporting. Available at: www.pwc.org.

- Robertson, F., & Sam Y, M., (2015), "Factors Affecting the Diffusion of Integrated Reporting a UK FTSE 100. Perspective", **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal**, Vol. 6, Iss.2. pp. 190223-.

- Dumitru, M., Glavan, M. E., Gorgan, C., andFlorentin Dumitru, V. (2013), International Integrated reporting framework: A case study in the software industry. **Annales Universitaris Apulensis Series Oeconomica**, 15(1), pp 2439-.

- Eccles, R. G., Krzus, M. P., & Watson, L. A. (2012). Integrated reporting requires integrated assurance.

- Hanks, J., and Gardiner, L. (2012), Integrated reporting: lessons from the South African experience.

- Monterio, B. J. (2013). Corporate Reporting Evolved: Integrated Reporting and the Role of XBRL. An Issues Brief of XII Best Practices Board-Clark: XBRL International.

- Owen, G. (2015). Integrated reporting: A review of developments and their implications for the accounting curriculum. **Sustainability in Accounting Education**, 43.59-

- Deloitte, 2012a, "The Role of Internal Audit in integrated Reporting" A blend of http://www.Deloitte.com The Right Ingredients.

- BRLF, (2011). "The Perspectives of Australian Stake holders on the Business Case for Integrated Reporting., Discussion Paper, available at: www.ske.org.au.

- Azam,syed Mohammed and warraich,khalid Mehmood and Awan,sajid Hussain. "one Report: Bringing change in corporate Reporting through integation of Financial and Non-Financial Performance Disclosure" **Interntional Journal of Accounting and Financial Reporting** Voi.1,NO.1,2011.

- Miller, K. C., Fink, L., & Proctor, T. Y. (2017). Current trends and future expectations in external assurance for integrated corporate sustainability reporting. **Journal of Legal, Ethical and Regulatory** Issues, 20(1), 1.17-

- Villiers, Charl de and Venter, Elmar R. and Hsiao, Pei-Chi Kelly Integrated reporting: background, measurement issues, approaches and an agenda for future **research Accounting and Finance**, 2016.

- Lydenberg, Steve and Rogers, Jean Integrated Reporting and Key Performance Indicators1 Action Strategy Tactics, **Harvard Business School**.2010.

- Maroun,W (2019a). Does external assurance contribute to higher quality

integrated reports?. **Journal of Accounting and Public Policy**. 38(4).

- Adhering, D. & de Villiers, C. (2019), **Integrated** reporting: perspectives of corporate report preparers and other stakeholders, **Sustainability Accounting Management and policy Journal**, Vol. 10, PP. 126- 156.

- Haji, A. A. & Anifowose, M. (2017), The trend of integrated reporting practice in south Africa: ceremonial or substantive**, Sustainability Accounting Management and Policy,** Volume 7, Issue 2: 20408021-.

مدى تأثير نسب ملاءة رأس المال والسيولة وفقاً لمقررات بازل III على تحسين مؤشرات الأداء المالي

دراسة مقارنة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية المطبقة لمقررات بازل III

■ د. وليد إبراهيم محمد البرغثي* ■ أ. هاجر فهيم أحمد الوليد **

● تاريخ استلام البحث 2025/11/03م ● تاريخ قبول البحث 2024/12/16م

• DOI:https://doi.org/10.5281/zenodo.18268318

■ المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نسب ملاءة رأس المال ونسب السيولة وفقاً لمقررات بازل III على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف ومن خلال التركيز على الدور الذي تلعبه هذه النسب في تعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر المصرفية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات حيث اعتمدت على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من مدراء ورؤساء أقسام وموظفين بإدارات المخاطر والحسابات بالمصارف عينة الرسالة وهي مصرف الوحدة من القطاع العام ومصرف التجارة والتنمية من القطاع الخاص، فقد تم استخدام كل من الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

وقد تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار t لعينة واحدة ومن أهم النتائج التي توصلت اليها: أن هناك علاقة ذات إحصائية بين رأس المال ونسب السيولة وبين مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وأن مقررات بازل III

* أستاذ مساعد - الأكاديمية الليبية بنغازي - قسم التمويل والمصارف - عضو هيأة تدريس في قسم التمويل والمصارف
E - mail: Waleedalbragthy@gmail.com

**ماجستير تمويل ومصارف - الاكاديمية الليبية للدراسات العليا - بنغازي E - mail:goryalloled@gmail.com

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

ISSN 7034 - 3080 (Online)
ISSN 2616 - 5848 (Print)

لعبت دوراً محورياً في تحسين الرقابة على المصارف من خلال إدخال أدوات جديدة لقياس المخاطر ورغم التحديات التي تواجه المصارف الليبية إلا إن هناك تحسنا في الأداء المالي نتيجة تطبيق جزئي لمعايير بازل مما يعزز أهمية التجربة وكما أوصت الدراسة على البدء في تطبيق معايير بازل III مع تحديث وتطوير السياسات الداخلية للمصارف لتتماشى مع المتطلبات الجديدة.

● **الكلمات مفتاحية:** مقررات بازل، إدارة المخاطر، الأداء المالي

The Impact of Capital Adequacy and Liquidity Ratios According to Basel III Accords on Improving Financial Performance Indicators

(A Comparative Applied Study of Libyan Commercial Banks Implementing Basel III Accords)

■ Dr. Walid Ibrahim Al - Barghthi * ■ Hager Fahim Ahmed Al - Waleed**

■ **ABSTRACT**

The study aimed to identify the impact of capital adequacy ratios and liquidity ratios, in accordance with Basel III, on financial performance indicators in banks, focusing on the role these ratios play in enhancing financial stability and reducing banking risks.

The study relied on a descriptive and analytical approach, using appropriate statistical methods to analyze data extracted from questionnaires and financial statements for the study sample, namely Al - Wahda Bank from the public banking sector and the Commercial Bank from the private banking sector, during the years 2022 - 2023. The study concluded that there is a statistically significant relationship between capital adequacy ratios, liquidity ratios, and financial performance indicators such as return on assets and return on equity. The study also recommended that banks adhere to the Basel III requirements in order to achieve these objectives

● **Keywords:** Basel Accords, Risk Management, Financial Performance.

**Assistant Professor – Libyan Academy, Benghazi – Department of Finance and Banking – Faculty Member, Department of Finance and Banking

**Master's in Finance and Banking – Libyan Academy for Graduate Studies_ Bengzy

■ المقـدمـــة:

يعد الجهاز المصرفي أساساً هاماً في الحياة الاقتصادية لأي بلد، فالجهاز المصرفي له علاقة وروابط مع جميع فروع النشاط الاقتصادي، ومع زيادة سرعة العولمة المالية وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على مستوى العالم تم استحداث أدوات مالية جديدة وزيادة المنافسة بين المصارف، وهنـــا ازدادت المخاطر التي تواجه العمل المصرفي وبالتالي بدأ التفكير والبحث في آليات لمواجهة تلـــك المخاطر ومن هنا ظهرت وتشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث تعتبر اتفاقية بازل إطاراً تنظيمياً عالمياً تطوعياً بشأن كفاية رأس المال المصرفي واختبار الضغط ومخاطر سيولة السوق حيث تم تطـــوير نظام بازل المصرفي من بازل I - II إلى بازل III وذلك لأوجـــــه القصور في التنظيم المالي التي كشفت عنه الأزمة المالية في 2007 - 2008 حيث تم الاتفاق على نظام بازل III المطور من قبل لجنـــة بازل للرقابـــة المصـــرفية في نوفمبر 2010 حيث أصدر مصـــــرف ليـــبيـــا المـــركـــزي خلال سنة 2022 أكثر من 5 مناشير منظمة حول تطبيـــق مقررات بازل باستخدام نسبتي كفاية رأس المال والسيولة من ناحية وتحليل أثر ذلـــك علـــى الأداء المالي للمصارف من ناحية أخرى؛ وذلك بدراسة علاقة كلا من نسبتي كفاية رأس المال ونسبـــة السيولة، حيث تعد معايير بازل من أهم الإصـــلاحات المالية التي أقرت لتعزيز الاستقـــرار المالـــــي في ليبيا كما في غيرها وتتمثل الفائدة الرئيسية لتطبيق معايير بازل III في تعزيز نوعية رؤوس أموال المصارف ومستويات السيولـــة المصرفية، والحد من تراكم المخاطر النظامية وتقليل خطر انتقال الأزمات من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي وعليه تناولت الدراسة مدى تأثير نسب ملاءة رأس المال والسيولة وفقاً لمقررات بازل III على تحسين مؤشرات الأداء المالي للمصرفين مصرف الوحدة من القطاع العام ومصرف التجارة والتنمية من القطاع الخاص .

■ **الدراسات السابقة:**

سنتناول فيما يلي أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة :

● **دراسة زاهدة** (2019):

هدفت إلى عرض مدى التزام المصارف العراقية بمعايير بازل III في قياس المخاطر المالية بما يحسن جودة التقارير المالية حيث اعتمدت الباحثة أسلوب دراسة حالة في اختيار عينة الدراسة واستخدمت المنهج الوصفي وتوصلت إلى عدة استنتاجات منها: أنه يشكل حجم الاحتفاظ بالنقدية في جميع المصارف زيادة تتخطى حجم الودائع ذاتها إلى ضعف الموارد الاستثمارية للمصرف فيما يؤثر على الأداء التشغيلي وتوصلت الدراسة أن أهم النسب المالية التي تشير إلى عدم التحيز وإلى تكوين الحقائق عن المعلومات المحاسبية نسبة تكلفة النشاط ونسب الربحية من خلال ما تعبر عنه من معاملات المصارف المبحوثة وأوصت الباحثة على التعرف على توصيات لجنه بازل III بشأن ضمان الحد الأدنى من المخاطر وقياس مستوى الإفصاح الفعلي عند هذه المخاطر في القوائم المالية المصرفية.

● **دراسة فهد وجمال** (2022):

حيث هدفت الدراسة درجة تأثير كفاية رأس المال كأحد مؤشرات المثالية والقوة المالية على الاستقرار المالي الخاص لعدد من المصارف التجارية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة (2012 – 2021) وانطلقت مشكلة الدراسة بفرضية رئيسية مفادها وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي وتوصل الباحثان إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال لمتغير مستقل على مؤشر الاستقرار المالي كمتغير تابع وأوصى الباحثان: تخفيض كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة والالتزام بالنسبة المعتمدة من قبل المصرف المركزي العراقي 12.5 ٪ بالرغم من كونها عاملا مهما للتحوط من المخاطر إلا أنها تؤدي إلى تكدس الأموال في الخزائن المصرفية وحجبها عن الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى تدني الربحية.

● **دراسة محي الدين** (2022):

هدفت الدراسة على مدى تأثير بازل III على ربحية وكفاية رأس المال في القطاع الخاص حيث تم قياس فجوة الأداء بين أجيال المصارف الحكيمة في الالتزام بالمعايير في اتفاقية بازل III وتم إجراء اختبار إحصائي لتأثر بازل III على عدة متغيرات حيث توصلت الدراسة أنه يجب على المصارف اتباع نهج وإطار نظامي لإدارة المخاطر بشكل فعال حيث تمكنت المصارف من الحفاظ على معايير كفاية رأس المال والسيولة الواردة في اتفاقيات بازل وأن المصارف الجيل الثاني والثالث لديها أداء مالي أفضل وفقاً للمؤشرات المستخدمة لقياس الأداء المالي ويوجد علاقة إيجابية لمقررات بازل III على مؤثرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وبالتالي ترتبط بازل III ارتباطاً ايجابياً بالوضع المالي للمصارف وكما أوصت الدراسة أنه يجب تطبيق لائحة بازل III من قبل الجهة التنظيمية في البلاد من أجل بناء نظام مصرفي

● **دراسة شريف، رانيا** (2022):

حيث هدفت الدراسة إلى قياس مدى التزم المصارف التجارية للقواعد واللوائح التنظيمية بمتطلبات بازل III باستخدام نسبتي كفاية رأس المال والسيولة وتحليل الأداء المالي للمصارف التجارية المصرية للدراسة كلاً من نسبتي كفاية رأس المال (CPR) ونسب السيولة الجديدة المتمثلة في نسبتين الأولى في الأجل القصير نسبة تغطية السيولة (LCR) والثانية في الأجل الطويل تسمى صافي التمويل المستقر (NSFR) وعلاقتها مع الأداء المالي للمصارف التجارية المصرية المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية(ROE) وقام البحاث باستقراء العديد من الدراسات المالية والمصرفية وقاموا باختيار فروض البحث وجمع بيانات فعلية من التقارير المالية للمصارف للربع السنوية من 2017 إلى 2021 باستخدام طريقة مربعات الصغرى لتحليل الانحدار وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي ومعنوي لكل من نسبة ملاءة رأس المال ونسبة صافي التمويل على أداء أعمال

المصارف التجارية المصرية كما أوصت إلى ضرورة تأكد المصارف المركزية من امتلاك المصارف التجارية عملية شاملة لإدارة المخاطر من خلال إدارة فعالة وتقييم مدى كفاية رأس المال والسيولة وفقا للقواعد واللوائح التنظيمية ويوصي أيضاً بوضع خطة طوارئ مصدق عليها للاستعانة بها في حالة تعرض المصرف للتراجع

- دراسة عباس مروج (2014) :

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر كفاية رأس المال وللعينة المختارة من المصارف وهي 14 مصرفاً ولقد انطلق الباحثان من افتراضين أساسين وهما أن للعلاقة القوية والموجبة بين تلك المؤشرات والأداء المالي المصرفي أثراً مهماً في تحقيق أداء مالي مصرفي متفوق .. الأمر الذي يمكن تلك المصارف من خلال إيلاء الاهتمام بالمتغيرات المستقلة (مؤشرات كفاية رأس المال) أن تؤثر بشكل مباشر في تعزيز مؤشرات أدائها المالي.. الأمر الذي سينعكس بشكل ايجابي على مختلف نواحي الاقتصاد المحلي ولقد توصل الباحثان في نهاية بحثهما إلى مجموعة من الاستنتاجات من بينها تفاوت المصارف عينة الدراسة في مجال نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات وهذا يشير التفاوت الكبير في مجال تبني الآخر الإدارية والتنظيمية والاستشارية إذا ما عرفنا أن زيادة نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات يصاغ مصلحة المودعين كونه يوفر لهم حماية ضد المخاطر ولكنه يقلل ويحد من ربحية المساهمين والمستثمرين في المصارف

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: أن مصرف ليبيا المركزي شدد على أهمية احتساب نسبتي ملاءة رأس المال والسيولة وفقا لمناشير الزامية أصدرها في 2022 – 2023 حيث امتازت الدراسة باستخدام مؤشرين مهمين لتحديد مدى تأثيرهما على الأداء المالي في المصارف التجارية؛ وذلك عن طريق اختيار بعض المصارف التجارية الليبية المطبقة لمقررات بازل III كعينة للدراسة.

■ مشكلة الدراسة:

وتتطلب مشكلة الدراسة معرفة مدى تأثر المصارف التجارية الليبية بقياس نسبتي ملاءة رأس المال ونسب السيولة وفقاً لمقررات بازل III على الأداء المالي، وكذلك مدى الالتزام بمناشير مصرف ليبيا المركزي ومنها منشور رقم (11 - 2022) بشأن احتساب ملاءة رأس المال وفقاً لمقررات بازل III، ومنشور رقم (14 - 2022) بشأن احتساب نسبة تغطية السيولة وفقاً لمقررات بازل III، ومنشور رقم (2 - 2023) بشأن احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمقررات بازل III، وذلك كله يتطلب تنسيقاً بين العديد من الجهات المختصة؛ حيث يجب تقديم الدورات التدريبية وتنظيم ورش العمل، والاستعانة بالخبراء المختصين لكي يتم متابعة مقررات بازل وتطبيقها بشكل فعال .

إذا تكمن مشكلة الدراسة في تحديد مدى تأثر المصارف التجارية الليبية بقياس نسبتي ملاءة رأس المال ونسب السيولة وفقاً لمقررات بازل III على الأداء المالي؛ ويعد ذلك تحدياً هاماً يتطلب العمل المنظم والتعاون الفعال بين جميع الأطراف المعنية لضمان تحقيق الاستقرار المالي والتزام المؤسسات المالية ومن ضمنها المصارف التجارية بالمعايير والمبادئ الجديدة المفروضة.

بناءً على ذلك يمكن صياغة المشكلة الرئيسية في : ما مدى تأثير نسب ملاءة رأس المال والسيولة وفقاً لمقررات بازل III على مؤشرات تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية

■ أهداف الدراسة: للدراسة هدفين رئيسيين هما:

- الهدف الرئيسي الأول: بيان مدى تأثير نسب ملاءة رأس المال والسيولة وفقاً مقررات بازل III على تحسن مؤشرات الأداء المالي.
- الهدف الرئيسي الثاني: المقارنة بين عينة الدراسة المختارة بين مصرف عام (الوحدة) ومصرف خاص (التجارة والتنمية) ومدى التزامها بتطبيق مقررات بازل III وتاثير احتساب النسب على أدائهما المالي .

■ **أهمية الدراسة:**

- تكمن أهمية الدراسية من خلال إبراز دور مقررات لجنة بازل III في تحقيق الجودة المطلوبة وقياس المخاطر وضبط مستواها، وذلك لتعزيز استقرار النظام المصرفي.
- مدى تأثير مناشير مصرف ليبيا المركزي، والذي أصدر عدة مناشير سنة 2022 بداية من منشور رقم (7 - 2022) بخصوص إنشاء وحدة متابعة تطبيق بازل في المصارف التجارية

■ **فرضيات الدراسة:**

الفرضية الرئيسية: هناك تأثير لنسب ملاءة رأس المال والسيولة وفقاً لمقررات بازل III على مؤشرات تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية لاختبارها:

- **الفرضيـــة الأولـى:** هناك تأثير لنسبة ملاءة رأس المال وفقاً مقررات بازل IIIعلى استقرار النظام المصرفي.
- **الفرضية الثانية:** هناك تأثير لنسب السيولة المالية وفقاً لمقررات بازل III على أداء المصارف.
- **الفرضية الثالثة:** هناك تأثير لتطبيق نسب ملاءة رأس المال ونسب السيولة المالية وفقاً لمقررات بازل III على استدامة النمو الاقتصادي والاستقرار المالي

■ **منهجية الدراسة :**

يتمثل منهج الدراسة في جزئين المنهج الوصفي؛ من خلال الاطلاع أولاً: على الكتب والأبحاث العلمية المنشورة فيما يتعلق بإعداد الإطار النظري، وتم اعتماد المنهج التحليلي لاختبار مدى صحة فرضية الدراسة، واستخدمت الباحثة بعض الخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية، وذلك للتثبت عن مدى جودة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية المستخدمة في عينة الدراسة.

■ **الإطار النظري:**

● نشأة مقررات بازل III :

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية بإجراء تعديلات وإصلاحات جوهرية على اتفاقية بازل II لتعلن رسميا عن اتفاقية بازل III من خلال إصدار وثيقة (الإطار الدولي للعمل الإشرافي لتعزيز مرونة المصارف والقطاعات المصرفية في مختلف دول العالم) وبدأ العمل بمتطلبات بازل III سنة 2013 على أن تلتزم كل المصارف في العالم بالامتثال لها نهاية عام 2013.

لقد بينت الأزمة المالية العالمية أن قضايا السيولة وتوفير رأس المال المناسب لمواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية ماتزال بحاجة إلى المزيد من الاهتمام .

● **أهم المحاور التي ركزت عليها اتفاقية بازل III الدولية هي كالتالي :**

1. تحسين نوعية وشفافية قاعدة رأس مال المصارف، حيث جعلت رأس المال الأساسي (Tier1) يقتصر على رأس المال المدفوع أو المكتتب فيه والأرباح غير قابلة للتوزيع هذا من جانب، مضافاً إليها الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها بينما الشريحة الثانية وهو رأس المال المساند (Tier2) فيكون دوره قاصراً على الأدوات لخمس سنوات على الأقل، والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع، وقامت بازل III بإلغاء الشريحة الثالثة. (Kern Lexnder، 2014)
2. تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة مثل المشتقات المالية والتوريق والخسائر المغطاة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية كالأسهم والسندات وفقاً لتقلبات السوق.

3. نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio يهدف إلى وضع حد أقصى لنسبة الديون في النظام المصرفي لعدم حدوث خسائر ائتمانية بسبب التركيز على الاستثمارات.

4. التمويل أثناء الدورات الاقتصادية Procyelicality أي يتم تمويل الأنشطة الاقتصادية من خلال سياسات الإقراض تجنبا الإطالة الزمنية للسداد في حالة حدوث الركود الاقتصادي.

5. المعيار العالمي للسيولة حيث قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) بوضع معيارين دوليين لقياس السيولة المصرفية وهما نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

- **الضوابط الرقابية لتنفيذ تعليمات الرقابة المصرفية الفعالة بازل III:**

لقد تم إصدار منشور رقم 9 - 2022 الصادر بتاريخ 6 - 10 - 2022 بشأن دليل التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ICAAP وهذا يعد أحد الضوابط الرقابية لتنفيذ تعليمات الرقابة المصرفية الفعالة بازل III، الغرض من تطبيقه تقييم وفحص نظام الضبط الداخلي للمصرف، والتأكد من مدى سلامته، واحاطته بكافة المخاطر والتي تعتبر من المكونات الرئيسية للدعامة الثانية وأهم مخرجات بازل II بحيث تنتج هذه الألية المستوى الملائم من رأس المال الذي يتناسب مع طبيعة وسمة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ويرتكز هذا النظام على العناصر الرئيسية التالية:

1 - بيئة الضبط الداخلي في المصرف.

2 - النظام المحاسبي.

3 - إجراءات الضبط الداخلي المتبعة.

تم إصدار أيضا منشور 10 - 2022 الصادر بتاريخ 6 - 10 - 2022 بشأن لجنة الأصول والخصوم (AICO) المرفق بدليل استرشادي لعمل هذه اللجنة، ويهدف إلى

تحقيق النمو المستدام للربحية والملاءة المالية للمصارف التجارية؛ بما في ذلك: تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل، وإدارة الأصول - الخصوم، والإدارة الاستراتيجية للميزانية العمومية، وحمايتها من المخاطر المختلفة بما في ذلك: مخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السوق.

- ويهدف إصدار المنشور إلى تحديد نطاق ومسؤوليات لجنة الأصول - الخصوم في تحديد وقياس وإدارة المخاطر المختلفة التي تواجه المصرف على أساس ثابت ووضع مبادئ توجيهية للالتزام بمختلف القواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها.

- **تأثير اتفاقية بازل III على أرباح المصارف:**

- ما هو تأثير اتفاقية بازل III على أرباح المصارف؟ فإنه من الممكن الإجابة بوضوح عنه من خلال النقاط التالية :

- تأثيرها على المصارف الكبرى نظرا للملايين التي تنفقها المصارف الكبرى على الإعلانات التجارية التي تعارض بازل III وتعديلاتها النهائية قد تحتاج المصارف إلى المزيد من رأس المال الاحتياطي بدلاً من استخدامه لتوليد عوائد؛ وهذا يمكن أن يؤثر بدوره على تقييمات أسهم المصارف وتوزيعات الأرباح، والتي سيتم التدقيق فيها إذا لم تستوف بعض متطلبات رأس المال (ويمكن النظر إلى مصارف ذات الرسملة الأفضل على أنها استثمارات أكثر آماناً مما قد يجذب المزيد من المستثمرين على المدى الطويل.

- تأثيرها على المصارف الصغرى والمتوسطة في حين تستهدف اتفاقية بازل III المصارف الضخمة النشطة دولياً فإن المنتقدين يقولون إن تنظيماتها سوف تؤثر أيضا على المصارف الصغرى والمتوسطة الحجم، حيث توجه هذه المصارف تكاليف تشغيلية متزايدة لأن المصارف التي تعمل ستواجه تكاليف أعلى

- نستعرض العلاقة بين نسب ملاءة رأس المال والسيولة وتأثيرها في تحسين مؤشرات الأداء المالي:

- نسبة ملاءة رأس المال: حيث يستند الباحثان على أهمية العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وتحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؛ ومدى اهتمام المصارف بمؤشرات كفاية رأس المال وتأثيرها على الأداء المالي والتي يجب قياسها بالمؤشرات التالية: (معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول) بالرغم من وجود عديد من المؤشرات لقياس، ولكن اختارت الباحثة هذين المؤشرين لسهولة احتسابها واستيعابها للقراء والدارسين وهما كالتالي:

● **معدل العائد على الأصول:**

هو مقياس أساسي لأداء المصرف؛ إذا تشير هذه النسبة إلى فاعلية الأصول في توليد الأرباح، وهو من المقاييس المهمة لأنه يدل على قدرة وكفاءة إدارة المصرف في استغلال الموجودات في توليد الأرباح، وهو أيضاً من المقاييس المهمة لأنه يدل على قدرة وكفاءة إدارة المصرف في استغلال الأصول وتوليد الأرباح حيث يتناسب العائد طردياً مع حجم الأصول المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية.

وهنا نجد كلما المعدل كان مرتفعا دل ذلك على كفاءة وفاعلية الأداء المالي للمصرف.

ويحسب كالتالي: معدل العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول.

● **معدل العائد على حقوق الملكية:**

يقيس نسبة ما يحصل عليه المالكون نتيجة استثمار أموالهم في نشاطات المصرف، ويتميز هذا المعدل بأنه يعبر عن الأرباح التي يتلقاها المساهمون على شكل توزيعات نقدية أو على شكل أرباح محتجزة وهو يمثل المقياس الأكثر أهمية للربحية؛ لأنه يحدد مدى ملائمة أداء المصرف عبر جميع فئات الربحية الأخرى ويتكون حق الملكية في المصارف التجارية من: (رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة).

وأيضاً نجد كلما كان المعدل مرتفعا دل على حالة إيجابية وجيدة للمصرف.

ويحسب كالتالي: معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية.

- **أهمية كفاية رأس المال للمصارف:**

- حماية المودعين: يساعد رأس المال الكافي على حماية المودعين من الخسائر المحتملة
- الثقة في النظام المالي: تعزيز الثقة بين المستثمر والمودعين من خلال ضمان المصارف التي لديها موارد كافية لمواجهة الأزمات المالية.
- تقليل احتمالية الإفلاس: يقلل رأس المال الكافي من مخاطر الإفلاس، وتعزيز استقرار النظام المالي ككل.

- **إدارة المخاطر ومنهجية التعامل مع المصارف ذات الأهمية :**

حظي موضوع إدارة المخاطر باهتمام كبير من قبل لجنة بازل وذلك من أجل ضمان استقرار التزام المصرفي العالمي وحمايته من المخاطر المختلفة التي تؤدي إلى وقوع في أزمات مصرفية تنتقل أثارها من دولة إلى أخرى في ظل العولمة المالية واشتداد حدة المنافسة بين المصارف ومن خلال هذا المبحث نحاول التعريف بالمخاطر المصرفية والنظر أيضا لمفهوم إدارة المخاطر وأهم ما جاءت به بازل III للحفاظ على استقرار المصارف وحمايتها من الوقوع من الأزمات.(منال هاني، 2017)

- **مبادئ وأهداف ومكونات نظام إدارة المخاطر: (العيباني، 2025)**

- **المبـــادئ: -**

- النظام المصرفي مبني على الثقة.
- مصدر التمويل الرئيسي هو ودائع العملاء.
- المصارف هي عمود نظام المدفوعات المحلي والخارجي.
- يعتمد المجتمع على فاعلية النظام المصرفي.

- هناك حد للمخاطر التي سيتحملها مصرف معين.
- مبدئيا الشركات تعتمد على قدرتها على توليد النقد.
- تفلس الشركات عند نفاذ النقد منها، وينفذ النقد من الشركات عند فقدانها ثقة الجمهور

● **الأهـــداف:**

- المحافظة على الملاءة: تقييد الخسائر إلى مستويات مقبولة في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية.
- التأكد من أن المخاطر محددة ومفهومة بالكامل.
- التأكد من أن المخاطر المقاسة تتناسب مع قدرة المصر ف وتقبله للمخاطر.
- إن إدارة المخاطر الناجحة هي الأساس للنمو المستمر، كما أنها تعطي المصرف ميزة تنافسية.

● **علاقة إدارة المخاطر بمقررات بازل III: التركيز على نسبة ملاءة رأس المال ونسبة تغطية السيولة:** (BCBS، 2011)

تبرز أهمية هذه العلاقة في كون إدارة المخاطر أداة حيوية لتحقيق الامتثال الفعال لمتطلبات بازل III، وبالتالي دعم الاستقرار المالي وضمان استدامة الأداء المصرفي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أصبحت إدارة المخاطر محط اهتمام عالمي. وجاءت مقررات بازل III استجابةً لهذه الحاجة من خلال مجموعة من الأطر التنظيمية التي تهدف إلى تعزيز الرقابة على المخاطر المصرفية. تتطلب هذه المقررات من المصارف تطوير استراتيجيات متقدمة في إدارة المخاطر، تشمل رأس المال والسيولة كمكونات رئيسية.

● إدارة المخاطر كركيزة لتنفيذ مقررات بازل III: تعد إدارة المخاطر المصرفية عملية منهجية لتحديد، وتقييم، ومراقبة، وتقليل المخاطر المالية والتشغيلية. ومع بازل III، أصبحت هذه العمليات أكثر تكاملاً مع الهيكل الرأسمالي للمصرف. فالمتطلبات

التنظيمية الحديثة تلزم المصارف بإثبات قدرتها على تحديد المخاطر المحتملة وتخصيص رأس مال كافٍ لمواجهتها.

- الربط بين إدارة المخاطر ومقررات بازل III يظهر في اشتراطات تحديد الحد الأدنى من رأس المال القادر على امتصاص الخسائر تحت سيناريوهات ضاغطة. فكلما كانت آليات قياس المخاطر أكثر دقة، زادت كفاءة تخصيص رأس المال. (BCBS، 2011)

- تأثير إدارة المخاطر على نسبة ملاءة رأس المال: نسبة ملاءة رأس المال، وفق بازل III، لا تقتصر على مقدار رأس المال فقط، بل تشمل أيضًا جودة الأصول ومخاطر التشغيل والائتمان والسوق. هنا تلعب إدارة المخاطر دورًا حاسمًا في قياس هذه المخاطر بدقة وتحديد المتطلبات الرأسمالية المناسبة لها. (Allen et al.، 2012)

- **الإصلاح المصرفي ومبادرات إدارة الرقابة على المصارف لتطوير الرقابة :**

تتعرض المصارف الليبية للعديد من المخاطر المصرفية التي تنشأ نتيجة إحلال التطبيقات الالكترونية محل الممارسات التقليدية للعمليات المصرفية خاصة في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تمر بها الدولة الليبية.

ونظرا إلى أن نجاح العمل المصرفي الالكتروني يتطلب اتباع سياسة ناجحة في إدارة المخاطر المرتبطة به قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية الدولية بإصدار وثيقة لإدارة المخاطر الأنشطة المصرفية. (سالم، 2024)

- **ضرورة الإصلاح المصرفي: (عبد المطلب، 2013، 63)**

"إن تعرض عدة دول إلى الأزمات المالية والمصرفية أدى إلى تطبيق الإشراف والرقابة المصرفية بشكل فعال، وذلك لأهمية سلامة القطاع المصرفي، وكذلك أهمية وجود آلية للتنبؤ بحدوث الأزمة قبل وقوعها، وبالتالي تعين على الدول النظر في عدة جوانب كما هو موضح لاحقاً".

● **مبادرات تطوير الرقابة على المصارف في ليبيا: (مصرف ليبيا المركزي، 2023)**

1 - إن المبادرات التي قامت بها جهود إدارة الرقابة على المصارف والنقد لتطوير الرقابة تتلخص فيما يلي:

2 - تطوير قاعدة البيانات واسعة ومتكاملة وذلك من خلال إنشاء منظومة إلكترونية أو منصة إلكترونية (intranet) حيث أصدر السيد/ محافظ مصرف ليبيا المركزي القرار (210) لسنة 2022 بتشكيل فريق مشروع النظام المركزي للبيانات المالية الصادرة عن المصارف التجارية.

3 - وضع إطار تنفيذي لتطبيق معايير بازل III لكفاية رأس المال من خلال تأكيد منشور رقم (2022/7) بشأن إنشاء وحدة إدارية لمتابعة تطبيق التعليمات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وتكون اختصاصات هذه الوحدة على النحو التالي:

4 - تطبيق التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بخصوص التعليمات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل.

● **مفهوم الاستقرار المالي وأهميته: (قلي، نبيلة، 2020)**

من أجل أن تقوم المصارف بدورها المهم والفعال في الحياة الاقتصادية كان من الضروري العمل على إيجاد قطاع مصرفي مستقر وقوي، وقادر على إمداد مختلف القطاعات الاقتصادية بالتمويل اللازم لمباشرة مختلف أنشطتها، وتقديم كافة الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع (المصرفي) لعملية الرقابة، وذلك بهدف الحفاظ على قوة وصلابة المركز المالي للمصارف، والتوصل إلى قطاع مصرفي متين.

■ **علاقة الإصلاح المصرفي بمقررات بازل III**

شهد القطاع المصرفي العالمي تغيرات جوهرية بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، حيث كشفت تلك الأزمة عن أوجه ضعف هيكلية في الأنظمة المصرفية، مثل ضعف متطلبات رأس المال، وانخفاض مستويات السيولة، وسوء إدارة المخاطر (Basel Committee on Banking Supervision، 2011).

كردة فعل، تبنت الهيئات الرقابية في مختلف دول العالم إصلاحات مصرفية شاملة لتعزي الاستقرار المالي.

تعد مقررات بازل III من أبرز هذه الإصلاحات، إذ تهدف إلى تحسين قدرة المصارف على امتصاص الصدمات، من خلال تحسين جودة رأس المال وزيادة متطلبات السيولة (Van Greuning & Bratanovic، 2009).

■ **الإطار العملي :**

● **مجتمع الدراسة:**

يُقصد بمجتمع الدراسة جميع المفردات أو الوحدات التي تشترك في خاصية أو مجموعة خصائص ذات صلة بموضوع البحث، والتي يسعى الباحث إلى دراسة تأثير محدد عليها أو من خلالها . وفي هذه الدراسة، يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية التي تلتزم بتطبيق مقررات بازل III، بما في ذلك العاملين في هذه المصارف من إداريين وماليين ممن تتوافر لديهم الخبرة والمعرفة بطبيعة نسب ملاءة رأس المال والسيولة، وتأثيرها على مؤشرات الأداء المالي.

كما يشمل المجتمع البيانات المالية المنشورة لتلك المصارف خلال فترة الدراسة، والتي تشكّل مصدرًا أساسيًا لتحليل المؤشرات المالية وتقييم أثر تطبيق مقررات بازل III على الاستقرار والربحية والكفاءة المالية لتلك المؤسسات المصرفية.

■ **عينة الدراسة:**

تمثل عينة الدراسة جزءًا من مجتمع الدراسة يتم اختياره وفق معايير علمية بهدف تمثيل المجتمع الكلي بصورة تمكّن الباحث من تعميم النتائج عليه. وفي هذه الدراسة، تمثلت العينة في عدد من العاملين في المصارف التجارية الليبية المطبقة لمقررات بازل III، ممن يشغلون وظائف إدارية ومالية متنوعة (كالمديرين، والمشرفين، والموظفين التنفيذيين)، حيث تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وتم اختيار هذه الفئة لامتلاكهم المعرفة اللازمة بطبيعة السياسات المصرفية والالتزام بمعايير بازل III، ومدى انعكاس ذلك على الأداء المالي.

وقد اقتصرت الدراسة على قسمين: إدارة الحسابات وإدارة المخاطر في كلا المصرفين بحيث تم اختيار عينة عشوائية متمثلة في 61 استبانة.

وقد تم جمع البيانات من هذه العينة من خلال استبانة أُعدت خصيصًا لتحقيق أهداف الدراسة، بالإضافة إلى تحليل البيانات المالية الرسمية للمصارف المختارة، بهدف التوصل إلى نتائج دقيقة تعكس طبيعة العلاقة بين نسب الملاءة والسيولة ومؤشرات الأداء المالي.

● **تصميم أداة الاستبانة:**

تم إعداد أداة الاستبانة بعناية لتكون الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، وذلك بهدف قياس آراء وتصورات العاملين في المصارف التجارية الليبية المطبقة لمقررات بازل III حول تأثير نسب ملاءة رأس المال والسيولة على تحسين مؤشرات الأداء المالي. وقد تم تصميم فقرات الاستبانة بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، بما يضمن تغطية المحاور الأساسية للدراسة، وهي: نسب ملاءة رأس المال، نسب السيولة، ومؤشرات الأداء المالي.

واعتمدت الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المشاركين، والذي يُعد من أكثر المقاييس شيوعًا في البحوث الاجتماعية والإدارية، نظرًا لما يوفره من مرونة

وسهولة في التعبير عن درجة الموافقة أو عدم الموافقة. وقد تراوحت خيارات الاستجابة بين (1) غير موافق بشدة، و(2) غير موافق، و(3) محايد، و(4) موافق، و(5) موافق بشدة .

ويتيح استخدام مقياس ليكرت تحليل البيانات إحصائيًا بشكل أكثر دقة، إذ يساعد في قياس الاتجاهات والميول بدرجات متفاوتة، مما يعزز من موضوعية النتائج ودقتها عند اختبار الفرضيات وتفسير العلاقات بين المتغيرات المدروسة.

جدول (1) جدول توضيحي لفئات مقياس ليكرت الخماسي واتجاهات الاستجابة

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	*1*	*2*	*3*	*4*	*5*
الاتجاه	*1.8 - 1*	*2.6 - 1.8*	*3.4 - 2.6*	*4.2 - 3.4*	*5 - 4.2*

● **مراحل إعداد الاستبانة:**

تم إعداد أداة الاستبانة وفق خطوات منهجية مدروسة لضمان صدقها وثباتها، وتحقيقها لأهداف الدراسة، وقد مرت عملية الإعداد بالمراحل التالية:

● **تحديد أهداف الاستبانة:**

تم أولاً تحديد الغرض الأساسي من تصميم الاستبانة، وهو قياس مدى تأثير نسب ملاءة رأس المال والسيولة – وفقًا لمقررات بازل III – على تحسين مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية

- **التحاليل الإحصائية المستخدمة:**
  - اختبارات الصدق والثبات (Validity and Reliability Tests)
  - معامل ألفا كرونباخ (Cronbach›s Alpha): لقياس ثبات المقياس والاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان.
  - الإحصاء الوصفي: (Descriptive Statistics)
- يُستخدم لوصف خصائص العينة وبيانات الاستبيان:

التكرارات والنسب المئوية: لتحليل البيانات الديموغرافية (الجنس، العمر، الوظيفة،....)

- المتوسط الحسابي: لقياس متوسط استجابات الأفراد لكل عبارة.
- الانحراف المعياري: لقياس تشتت الاستجابات حول المتوسط.
- الوزن النسبي: لتقدير أهمية كل عبارة وفقًا لدرجة الاستجابة.
- **التحليل المقارن بين المصرفين:**
- اختبار (T - test) للمقارنة بين المتوسطات
- **تحليل العلاقات بين المتغيرات:**
- تحليل الارتباط (Pearson or Spearman Correlation): لدراسة العلاقة بين نسب رأس المال والسيولة ومؤشرات الأداء المالي.
- **تحليل الانحدار** :(Regression Analysis)
- يُستخدم لتحديد مدى تأثير متغيرات مثل (نسب الملاءة والسيولة) على الأداء المالي
- مصرف الوحدة

■ **اختبار الصدق والثبات**

للتأكد من مدى صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، والذي يُعد من أكثر الأساليب الإحصائية شيوعًا لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس. ويعبر هذا المعامل عن مدى تجانس الفقرات في قياس البُعد نفسه، حيث تتراوح قيمته بين (0 و1)، وكلما اقتربت القيمة من (1) دل ذلك على ارتفاع درجة الثبات.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت:

جدول (2) تحليل نتائج الثبات والصدق التفسيري لأبعاد الدراسة باستخدام معامل الفا كرونباخ

المحور	الثبات (ألفا كرونباخ)	الصدق	التفسير
ملاءة رأس المال	0.971	0.985	ثبات ممتاز
نسب السيولة	0.906	0.951	ثبات عالي جدًا
الأداء المالي	0.938	0.969	ثبات ممتاز
تحديات بازل 3	0.732	0.856	ثبات مقبول

وبما أن جميع القيم تفوق الحد الأدنى المقبول علميًا وهو 0.70، فإن ذلك يشير إلى أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات، ويمكن الاعتماد عليه في قياس المتغيرات محل الدراسة بثقة وموضوعية.

● **مصرف التجارة والتنمية**

جدول (3) تحليل نتائج الثبات والصدق التفسيري لأبعاد الدراسة باستخدام معامل الفا كرونباخ

المحور	الثبات (ألفا كرونباخ)	الصدق	التفسير
ملاءة رأس المال	0.910	0.954	صدق وثبات مرتفع جداً
نسب السيولة	0.920	0.959	صدق وثبات مرتفع جداً
الأداء المالي	0.909	0.953	صدق وثبات مرتفع جداً
تحديات بازل 3	0.887	0.942	صدق وثبات مرتفع

أظهرت نتائج تحليل الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا أن جميع المحاور تتسم بدرجات ثبات مرتفعة جدًا (أكبر من 0.87)، مما يدل على أن فقرات كل محور تقيس نفس البعد بشكل متسق. كما تم حساب معامل الصدق التقديري (الجذر التربيعي للثبات)، وجاءت القيم جميعها أعلى من 0.94، مما يشير إلى صدق داخلي قوي يؤكد أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه. بناءً عليه، يمكن الاعتماد على الأداة البحثية في استخلاص نتائج علمية موثوقة.

● **مقارنة بين المصرفين فيما يخص محاور الاستبيان:**

المحور الأول: مقارنة إجابات المشاركين عن نسب ملاءة رأس المال في المصرفين بناءً على آراء المشاركين، يمكن القول إن مصرف التجارة والتنمية يتمتع بسمعة أفضل وتقييم أعلى فيما يتعلق بنسب ملاءة رأس المال، من حيث: الالتزام بمقررات بازل III، إدراك تأثيرها الإيجابي على الاستقرار والربحية، الاعتقاد بكفايتها لمواجهة الأزمات. أما مصرف الوحدة، فرغم وجود تقييم إيجابي أيضًا، إلا إن درجة الموافقة كانت أقل في جميع المؤشرات تقريبًا.

المحور الثاني: مقارنة إجابات المشاركين عن نسب السيولة في المصرفين مصرف الوحدة تفوق في معظم الفقرات، خاصة في مستوى تغطية السيولة وتأثيراتها على الكفاءة والاستقرار، وهو ما يعكس تقييمًا أعلى لوضع السيولة في هذا المصرف.

في الفقرة المتعلقة بتوقع الصعوبات المستقبلية (فقرة 12)، أبدى موظفو مصرف التجارة والتنمية تشاؤمًا أكبر، ما يشير إلى وجود قلق أكبر بشأن قدرة المصرف على الالتزام بنسب السيولة مستقبلاً.

المحور الثالث: مقارنة إجابات المشاركين عن الأداء المالي للمصارف يتفوق مصرف الوحدة في 5 من أصل 7 فقرات، خصوصًا تلك المرتبطة بالربحية والعوائد.

مصرف التجارة والتنمية يتفوق في فقرات تتعلق بالتحسن الملحوظ في الأداء والقدرة التنافسية بعد تنفيذ بازل III، وهو ما قد يعكس واقعًا إداريًا حديثًا أو تجربة تطبيقية ملموسة لاحظها العاملون هناك.

الانحراف المعياري أقل قليلًا في مصرف التجارة والتنمية، مما يدل على أن آراء المشاركين فيه كانت أكثر تقاربًا (تجانسًا)، في المقابل، الوحدة سجلت قيمًا أعلى في المتوسطات، ما يعكس قوة الإدراك الإيجابي تجاه الأثر المالي لتطبيق بازل III.

بينما مصرف التجارة والتنمية نال تقييمًا جيدًا أيضًا، مع تركيز أكبر من الموظفين على: (تحسّن الأداء الفعلي الملحوظ، تعزيز القدرة التنافسية)

المحور الرابع: مقارنة إجابات المشاركين عن تحديات مقررات بازل III بين المصارف

مصرف الوحدة حصل على وزن نسبي أعلى في جميع الفقرات مقارنة بمصرف التجارة والتنمية.

الفقرة المتعلقة بكون «التكاليف المترتبة مبررة من حيث الفوائد» نالت أعلى تقييم في كلا المصرفين، مما يدل على قناعة مشتركة لدى الموظفين بأن فوائد تطبيق بازل III تستحق الكلفة.

التحديات الأكثر بـروزًا لـدى المصرفين كانت في السيولة والتكنولوجيا والكفاءة التشغيلية، مع إدراك أقوى لتلك التحديات في مصرف الوحدة.

الانحراف المعياري أعلى في مصرف التجارة والتنمية، ما يشير إلى تباين أكبر في آراء الموظفين حول التحديات، في المقابل، الآراء في مصرف الوحدة كانت أكثر اتساقًا (انحراف معياري أقل)، ما قد يعكس اتفاقًا جماعيًا داخل المصرف حول طبيعة الصعوبات.

- **الخلاصة العامة لنتائج المقارنة بين المشاركين مصرفي الوحدة والتجارة والتنمية بشكل عام، مصرف الوحدة حصل على تقييم أعلى طفيفًا من حيث نسب السيولة، ويظهر التزامًا أفضل في نظر موظفيه، مع نظرة أكثر تفاؤلًا تجاه المستقبل.**

بينما مصرف التجارة والتنمية حافظ على مستويات جيدة جدًا، لكنه أظهر بعض التحفظات، خاصة فيما يتعلق بالتمويل المستقر والتوقعات المستقبلية.

مصرف الوحدة أظهر تفوقًا واضحًا في تقييم الأداء المالي وتأثير بازل III، خاصة فيما يتعلق بـ: الربح العوائدROA و ROE، التحسن العام في المؤشرات المالية.

مصرف الوحدة قد يكون أكثر استفادة من تطبيق بازل III على المستوى المالي، بينما مصرف التجارة والتنمية يبد 31 وأكثر استشعارًا للتأثير الميداني والتنافسي لهذا التطبيق.

مصرف الوحدة أظهر مستوى أعلى من الإدراك للتحديات المرتبطة بتطبيق بازل III، خصوصًا في مجالات السيولة والتكنولوجيا.، بينما مصرف التجارة والتنمية أظهر وعيًا جيدًا أيضًا، لكنه أقل حدة، ما قد يعود إلى اختلاف في درجة الالتزام بالتطبيق الفعلي أو في البيئة التشغيلية داخل المصرف، ومع ذلك، فإن كلا المصرفين يشتركان في الإقرار بأن التكلفة التشغيلية قد ارتفعت، لكنها مبررة في ضوء الفوائد التنظيمية والاستقرارية التي تحققها بازل III.

■ النتائج والتوصيات

● النتائج:

1 - توجد علاقة مباشرة بين ضعف إدارة المخاطر المصرفية وتفاقم الأزمات المالية على المستوى العالمي. لعبت اتفاقيات بازل، خاصة بازلIII دورًا محوريًا في تحسين الرقابة على المصارف من خلال إدخال أدوات جديدة لقياس المخاطر.

2 - تم تطبيق بعض متطلبات بازلIII في المصارف الليبية، لا سيما:

- احتساب نسبة ملاءة رأس المال. - نسبة تغطية السيولة (LCR) - نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وكان لذلك أثرٌ إيجابي على تحسين جودة الإدارة المالية داخل بعض المصارف.

3 - توجد فروقات بين المصارف الليبية في مدى التزامها بتطبيق مقررات بازل، ويرتبط ذلك بمستوى الحوكمة والكفاءة الإدارية والتقنية.

4 - ما يزال تطبيق بازل في ليبيا جزئيًا ويواجه معوّقات مؤسسية وبنيوية تؤثر على فاعليته الكاملة.

5 - ضعف البنية التحتية الرقمية وعدم توفر نظم تحليل مخاطر متطورة يعرقل التوسع في تنفيذ سياسات بازل III.

6 - هناك حاجة ماسة لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية لتكون قادرة على تطبيق المعايير الحديثة بشكل دقيق. لا تزال البيئة التشريعية في القطاع المصرفي الليبي غير منسجمة تمامًا مع المتطلبات الدولية.

7 - يفتقر العديد من المصارف إلى قواعد بيانات مالية دقيقة ومتكاملة تساعد على اتخاذ قرارات مبنية على تحليل المخاطر.

8 - رغم التحديات، يُظهر بعض المصارف الليبية تحسنًا في الأداء المالي والاستقرار نتيجة تطبيق جزئي لمعايير بازل، ما يعزز أهمية تعميم التجربة.

● **التوصيات:**

1 - العمل على استكمال تطبيق معايير بازلIII بالكامل، مع تحديث السياسات والإجراءات الداخلية للمصارف لتتماشى مع المتطلبات الجديدة.

2 - تعميم تجربة المصارف التي طبقت بنجاح مؤشرات مثل ملاءة رأس المال ونسبة السيولة وصافي التمويل المستقر، كنماذج وطنية يُحتذى بها.

3 - إصدار تعليمات واضحة من مصرف ليبيا المركزي بشأن إلزامية تطبيق معايير بازل تدريجيًا وفق خطة زمنية.

4 - ربط الالتزام بمقررات بازل بالحوافز التي تقدمها الجهات الرقابية، مثل منح مزايا تمويلية أو تسهيلات تنظيمية.

5 - تحسين البنية التحتية الرقمية والمعلوماتية داخل المصارف لتسهيل احتساب المؤشرات المطلوبة بدقة وسرعة.

6 - تفعيل وحدات إدارة المخاطر بشكل مستقل داخل المصارف مع ربط أدائها بتقارير تقييم الأداء الدوري.

7 - تعديل البيئة التشريعية المصرفية بما ينسجم مع المعايير الدولية، مع إشراك المصارف في مراجعة التشريعات.

8 - دعم البرامج التدريبية الموجهة للقيادات المصرفية في موضوعات بازل وإدارة المخاطر والرقابة الاحترازية.

9 - تعزيز الشفافية من خلال نشر تقارير دورية عن مستوى التزام المصارف بمعايير بازل.

10 - دعم التعاون بين المصارف والجامعات في تطوير أدوات تحليل مخاطر خاصة بالسياق الليبي.

■ **آفاق الدراسة المستقبلية:**

لأن الدراسة الحالية تناولت الجوانب النظرية والتطبيقية لمخاطر المصارف في ظل بازل، فإن هناك عدة مسارات يمكن أن تُبنى عليها دراسات لاحقة، ومنها:

1 – قياس الأثر الكمي لتطبيق بازل III على الأداء المالي الفعلي للمصارف الليبية (دراسة إحصائية تطبيقية).

2 – مقارنة تجارب مصارف دول المغرب العربي أو دول ذات ظروف اقتصادية مشابهة في تطبيق مقررات بازل.

3 – تحليل أثر تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) على قدرة المصارف على مواجهة الأزمات.

4 – دراسة دور التحول الرقمي في دعم تطبيق معايير بازل III داخل المصارف الليبية.

5 – تحليل مدى فعالية وحدات إدارة المخاطر داخل المصارف الليبية وتقييم مستوى استقلالها.

6 – دراسة العلاقة بين تطبيق الحوكمة المصرفية والالتزام بمعايير بازل.

7 – تقييم جاهزية النظام المصرفي الليبي للانتقال إلى بازل IV مستقبلاً.

8 – بحث أثر التوصيات التنظيمية لمصرف ليبيا المركزي على التزام المصارف الخاصة والعامة.

■ **المصادر والمراجع:**

● **أولاً: الرسائل الجامعية**

1 – الضاوية، رشيدة، (2021)، ملاءمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية في النظام المصرفي الجزائري. [رسالة ماجستير].

2 – خلف، م. م.، ناجي، أ. ف. (2017). مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (52)، 411–416. بغداد، العراق.

3 - الدعمي، ع.، مروج. (2014). قياس أثر كفاية رأس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي. [رسالة ماجستير].

4 - زاهدة. (2019). مدى التزام المصارف بمعايير لجنة بازل في قياس المخاطر في مصارف عراقية. [رسالة ماجستير].

● ثانياً: المقالات المحكمة

1 - عبد الحفيظ، م. س. (2019). كفاية رأس المال وأثرها على الاستقرار المالي في المصارف الجزائرية. مجلة دراسات اقتصادية، 15(2)، 88 - 105 . الجزائر: جامعة الجزائر.

2 - عبد العزيز، ف.، عز الدين، ع. (2018). دور الالتزام بمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية في ظل عولمة الأزمات المالية. مجلة محكمة.

3 - الفرجاني، إ. م.، التاورغي، م. م. (2021). واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق اتفاقية بازل III. مجلة البحوث المالية والاقتصادية.

4 - فرحات، ف.، الهلاش، ج. (2022). قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي. مجلة محكمة.

5 - قلي، م.، سماعيلي، ن. (2020). مقررات بازل III وتطبيقها في الدول العربية كمدخل للاستقرار المالي وإدارة الأزمات المصرفية. مجلة محكمة.

6 - قندوز، ع. (2020). المخاطر المصرفية وأساليب قياسها. مجلة محكمة.

7 - قندوز، ع.، معين، ا. م. (2022). محددات كفاية رأس المال المصارف. مجلة محكمة.

8 - منصور، أ. م. (2021). تطبيق مقررات بازل III في المصارف العربية: التحديات والفرص. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 28(1)، 55 - 72. الكويت: جامعة الكويت.

9 - نسرين، رانيا (2022)، الالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل III في المصارف التجارية المصرية.

10 - ساثيفاني ففيراموثوا (2022) تأثير لوائح السيولة بازل III على أداء المصارف الأمريكية في مختلف أطياف الربحية.

11 - معهد فيصل فهد الغانمي للصيرفة والتمويل الإسلامية 2022، الإطار العام لمعايير بازل III وتأثيرها في العمل المصرفي، المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلامي.

● ثالثاً: التقارير والمنشورات الرسمية

1 - إعداد الإدارة العامة للحوكمة ومخاطر الالتزام، وزارة المالية السعودية، 2021.

2 – جودي حمزة، 2008 علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي دراسة تحليلية مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 68، جامعة العراق.

3 – الشبيب كامل دريد 2014 إدارة العمليات المصرفية الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان – الأردن.

4 – شركات أسماء (2015) دور الإجراءات الاحترازية في مواجهته مخاطر سوء الحوكمة مجلة أبحاث جزائرية عدد 17 – ص102

5 – صندوق النقد العربي 2020 استبيان حول تطبيق المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لمتطلبات التي حدث على اتفاقية بازل III في الدول العربية.

6 – المصرف المركزي الأردني. (2020). تعليمات نسبة تغطية السيولة. الأردن.

7 – مصرف ليبيا المركزي. (2022). منشور رقم (11 – 2022) بشأن احتساب ملاءة رأس المال وفقاً لمقررات بازل III. ليبيا.

8 – مصرف ليبيا المركزي. (2022). منشور رقم (14 – 2022) بشأن احتساب نسبة تغطية السيولة وفقاً لمقررات بازل III. ليبيا.

9 – مصرف ليبيا المركزي. (2023). منشور رقم (2 – 2023) بشأن احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمقررات بازل III. ليبيا.

10 – مصرف ليبيا المركزي. (2023). ورشة عمل بعنوان "الانتقال إلى أحدث معايير ومتطلبات الرقابة المصرفية". ليبيا.

11 – الهاشل، م. ي. (2015، 25 أكتوبر). مصرف الكويت المركزي يعلن عن إصدار تعليمات معيار صافي 12 – التمويل المستقر لكل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية. مصرف الكويت المركزي. الكويت.

● **رابعاً: مؤتمرات وندوات**

1 – باترا، ب. م. (2012). آثار بازل III على رأس المال والسيولة وربحية المصارف. خطاب مقدم في المؤتمر الوطني حول البيئة الكلية الناشئة والتغيرات التنظيمية والقدرة التنافسية للمصارف، المعهد الوطني لإدارة المصارف، الهند.

● **خامساً: دراسات وتقارير بحثية**

1 – أ. منال هاني، مجلة الاقتصاد العدد 16 المجلد 1 – 2017 اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.

2 – محي الدين تبيو (2022) تأثير بازل III على ربحية وكفاية رأس المال في القطاع الخاص المصارف التجارية بنغلاديش – مصرف براك المحدود.

3 – الدليل الإرشادي للمارس القانوني عند إعداد مشروع الحوكمة لإدارة المخاطر والامتثال (GRC) إعداد وكتابة عبد الله المشاري، فبراير 2025.

4 – عبد المطلب. (2013). الإصلاح المصرفي ومقررات بازل III. [دراسة بحثية].

5 – عبد المنعم، هـ. (2022). تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية. [دراسة بحثية].

6 – العيطان، غ. ن.، وآخرون. (2020). مدى جاهزية المصارف التجارية الأردنية لتطبيق متطلبات بازل III. الأردن.

7 – لجنة العربية الرقابية. (2019). الأطر الخاصة بالمخاطر التشغيلية. [دراسة بحثية].

8 – مجلة أمريكا الشمالية للاقتصاد والمالية. (2022). تأثير لوائح السيولة بازل III على أداء المصارف

9 – لمحافظ المصرف المركزي المصري. (2016). إدارة مخاطر السيولة: نسب السيولة وفقاً لمقررات بازل III. مصر.

10 – د.عبد الكريم قندوز (2020)، مخاطر المصرفية وأساليب قياسها.

11 – فهد جمال (2022)، قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي (العراق).

● **ثانياً: المراجع الأجنبية:**

1 - Alexander, k.(2014) stability and sustainability in banking reform : Are environmental risks missing in Basel.

2 - Agenor, p – R & da silva, L.A.P (2021) capital requirements risk – taking and walfare in a growing economy.

3 - Gitman, L, J (2009). Principles of Managerial finance (12 th ed) pearson

4 - Copenhagen Economics, (2019) EU implementation of the final Basel III framework. European Banking Federation.

5 - Bank for International Settlements (BIS) (2014) Basel III (NSFR).

6 - Bischof, j (2018) the impact lll on small and large banks: A comparative analysis, international journal of Banking and finance.

7 - Allen, F., Carletti, E., & Goldstein, I. (2020). Liquidity regulation and financial stability. Journal of Financial Economics, 135(3), 612–636. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2019.07.009.

8 - Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (2019). Basel III: Finalising post - crisis reforms. Bank for International Settlements. Retrieved from https://www.bis.org.

9 - Berger, A. N., Roman, R. A., & Sedunov, J. (2017). Did TARP banks get

التحديات المحتملة لتطبيق الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في ليبيا

دراسة ميدانية من منظور أعضاء هيأة التدريس بجامعات سبها ووادي الشاطئ وفزان والمعاهد العليا

■ أ. يوسف مصباح على محمد*

● تاريخ استلام البحث 2024/07/02م ● تاريخ قبول البحث 2024/11/29

● DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.18268338

■ **الملخص:**

هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة بليبيا، من خلال استطلاع وجهة نظر عينة من أعضاء هيأة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة وادي الشاطئ، كلية التجارة والعلوم السياسية – جامعة سبها، كلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق – جامعة فزان، المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية القرضة الشاطئ، اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وثم الاستعانة ببرنامج التحليلSPSS في تحليل البيانات واستخراج النتائج .توصلت الدراسة لعدة نتائج أبرزها: قلة الأمكانيات المتاحة تؤثر في التطوير المهني للمحاسبة وتعيق تبني الذكاء الاصطناعي محاسبيا، وأيضا ضعف البنية التحتية الرقمية تؤثر على جودة البيانات التي يمكن الاعتماد عليها في النتائج الناتجة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي، وأوصت الدراسة إلى الاعتماد على ورش العمل التي تعطي المعرفة بأهمية الذكاء الاصطناعي وجودة كفاءته محاسبيا وإعطاء الأولويات للدورات التدريبية للاطلاع على التحديثات لمهنة المحاسبة مما يسهل فكرة استخدام تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي لمهنة المحاسبة وتطويرها .

● **الكلمات الافتتاحية:** الذكاء الاصطناعي، مهنة المحاسبة التحديات والمعوقات.

*محاضر مساعد بقسم المحاسبة_ المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية – القرضة الشاطئ
E – mail: yousefalbdree@gmail.com

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

ISSN 7034 - 3080 (Online)
ISSN 2616 - 5848 (Print)

Potential challenges of using AI in the accounting professing in Libya

A field study from the perspective of faculty members at the universities of Sebha، Wadi Al - Shati، Fezzan، and higher institutes.

■ Uosef Mosbah Ali Mohmmed *

■ **Abstract:**

The study aims to identify the potential challenges of using artificial intelligence in the accounting profession in Libya، by surveying the perspectives of a sample of faculty members from the Faculty of Economics and Political Sciences at Wade al - Shati University، the Faculty of Commerce and Political Sciences at Sabah University، the Faculty of Economics and Accounting at Murzuq University، and the Higher Institute of Administrative and Financial Sciences at Qardah al - Shati. The study relied on a questionnaire as a data collection tool. It also relied on a descriptive analytical approach، followed by the use of the SPSS analysis program to analyze data and extract results. The study reached several conclusions most notably that the limited resources available impact professional development in accounting and hinder the adoption of artificial intelligence in accounting. Furthermore، the weak digital infrastructure impacts the quality of data that can be relied upon in the results generated by artificial intelligence technologies. The study recommended relying on workshops that provide knowledge of the importance of artificial intelligence and the quality of its efficiency in accounting، and prioritizing training courses to review updates for the accounting profession، which would facilitate the adoption and development of artificial intelligence applications in the accounting profession.

Keywords: Artificial Intelligence، Accounting Profession، Challenges and Obstacles.

*Assistant Lecturer، Accounting Department، Higher Institute of Administrative and Financial Sciences - Al - Qardah Al - Shati.

■ **المقدمة:**

يشهد العالم المعاصر طفرة غير مسبوقة في مجالات التكنولوجيا والتحول الرقمي، الأمر الذي أحدث تغييرًا جوهريًا في بيئة الأعمال والأنشطة الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي. فقد باتت المؤسسات بمختلف أنواعها مطالبة بمواكبة هذه التحولات المتسارعة، خصوصًا في ظل توسع الشركات متعددة الجنسيات وتنامي حجم البيانات المالية وتعقيدها، مما يفرض ضرورة تبني أساليب متطورة لإدارة المعلومات وضمان دقتها وكفاءتها. وفي هذا السياق، برز الذكاء الاصطناعي كأحد أبرز الابتكارات التقنية التي أحدثت نقلة نوعية في مهنة المحاسبة، من خلال تحسين جودة العمليات المحاسبية، وتسريع إنجاز المهام، وخفض التكاليف التشغيلية، فضلًا عن تعزيز القدرة على تقديم معلومات دقيقة وموثوقة لدعم متخذي القرار في بيئة أعمال شديدة التغير. وعلى الصعيد الليبي، أصبحت مهنة المحاسبة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتطوير أدواتها وأساليبها بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الرقمي ومعايير العولمة. فالتحديات التي تواجه المهنة لم تعد مقتصرة على النواحي التقنية فحسب، بل تشمل كذلك جودة النظام التعليمي، وتأهيل الكوادر المحاسبية بالمهارات الرقمية، وضمان الالتزام بمعايير وأخلاقيات المهنة الدولية. كما تمثل جودة البيانات المحاسبية وانتشار اقتصاد الظل في السوق الليبي تحديات إضافية تعزز الحاجة إلى اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير الأداء وتحقيق الدقة والاحترافية في المخرجات المحاسبية. وانطلاقًا من هذه المعطيات، يتضح أن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة لم يعد خيارًا ترفيهيًا، بل أصبح ضرورة استراتيجية لمواكبة التحولات العالمية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الليبية. (الجوهر وآخرون ،2010) غير إن تطبيق هذه التقنيات يصطدم بجملة من التحديات المرتبطة بالبنية التحتية التكنولوجية، ومدى جاهزية الكوادر البشرية، إضافة إلى القوانين واللوائح المنظمة للمهنة ومستوى الوعي التقني لدى العاملين بها. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى استكشاف التحديات المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في

مهنة المحاسبة بليبيا، وذلك من خلال استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس بجامعات سبها ووادي الشاطئ وفزان والمعاهد العليا، باعتبارهم جهة أكاديمية متخصصة وقادرة على تشخيص الواقع واستشراف آفاق التطوير.

■ **الدراسات السابقة:**

- **تناولت دراسة محمد وعمر (2021) بعنوان "أثر التحول الرقمي على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والتعليم المحاسبي في ليبيا: المعوقات والحلول"**

مشكلة قصور مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي في مواكبة التطورات الرقمية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانات وزعت على المحاسبين وأعضاء هيئة التدريس. وأظهرت النتائج أن التحول الرقمي يسهم في تطوير المهنة وتحسين جودة التعليم المحاسبي، غير إن هناك معوقات تتمثل في ضعف الكفاءات البشرية والمخاوف المرتبطة بأمن المعلومات. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير مهارات المحاسبين بما يتماشى مع متطلبات التحول الرقمي.

- **وفي دراسة أميرهم (2022) بعنوان "أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة"،**

تم التعرف على الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي وقياس أثره على مستقبل المهنة من خلال استبانات وزعت على المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة. وأظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي سيؤثر بشكل جوهري على مستقبل المهنة، وأوصت الدراسة بتطوير برامج تدريبية متخصصة لتأهيل المحاسبين والمراجعين على استخدام هذه التقنيات بكفاءة.

- **أما دراسة العمر (2022) بعنوان "أثر الذكاء الاصطناعي على مخاطر المحاسبة السحابية للشركات الصناعية الأردنية"**

فقد تناولت دور الذكاء الاصطناعي في الحد من المخاطر المرتبطة بالمحاسبة

السحابية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستبانة وزعت على شركات صناعية أردنية. وأظهرت النتائج أن تطبيق الذكاء الاصطناعي يقلل من المخاطر المرتبطة بالمحاسبة السحابية، وأوصت بضرورة التوسع في استخدام هذه التقنيات لتعزيز أمن البيانات وتحسين كفاءة العمليات.

- **كما بحثت دراسة عبد (2023) بعنوان "واقع المحاسبة في ظل الذكاء الاصطناعي في العراق"**

أثر التقدم التكنولوجي في الذكاء الاصطناعي على الممارسات المحاسبية في العراق، مع التركيز على محددات وأبعاد وتطبيقات نظم الذكاء الاصطناعي ودورها في دعم المهنة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن استخدام الذكاء الاصطناعي يسهم في رفع كفاءة الأداء المحاسبي. وأوصت بزيادة الاستثمار في التقنيات الحديثة وتدريب الكوادر المحاسبية على توظيفها بفاعلية.

- **وأخيرًا، جاءت دراسة العباس (2024) بعنوان "مدخل مقترح لتفعيل استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي وأثره على دعم وتطوير مهنة المحاسبة"**

لتقترح إطارًا لتجاوز معوقات تفعيل الذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال المصرية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عبر استبانة وزعت على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية. وتوصلت النتائج إلى وجود معوقات حقيقية أمام التفعيل، وأوصت بتطوير البرامج المحاسبية وتعزيز التعليم التكنولوجي في المناهج الجامعية مع تفعيل معايير التعليم المحاسبي.

- **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

ما يميز الدراسة الحالية أنها تتناول موضوع التحديات المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في ليبيا من منظور أعضاء هيئة التدريس في جامعات سبها ووادي الشاطئ وفزان والمعاهد العليا، وهو جانب لم تحظَ به الدراسات السابقة بالاهتمام

الكافي، إذ ركز معظمها على دول أخرى مثل مصر والعراق والأردن، أو تناولت أثر استخدام الذكاء الاصطناعي بعد تطبيقه بالفعل. كما أن الدراسة الحالية تسعى إلى استكشاف التحديات والمعوقات قبل مرحلة التفعيل، وهو ما يوفر رؤية استباقية لصناع القرار والأكاديميين حول ما يجب تهيئته من بنى تحتية وإعداد كوادر بشرية مؤهلة قبل الشروع في اعتماد هذه التقنيات. أما الفجوة البحثية فتتمثل في ندرة الدراسات الميدانية التي تناولت البيئة الليبية تحديدًا، إضافة إلى غياب الأبحاث التي تركز على مرحلة ما قبل التطبيق. كما تبرز الثغرة المعرفية في قلة الدراسات التي تربط بين الواقع التعليمي والأكاديمي ومدى جاهزيته لدعم تبني الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة داخل ليبيا. وتتمثل نقاط القوة في الدراسات السابقة في كونها وضحت الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي وأبرزت آثاره على تطوير المهنة في بيئات مختلفة، إضافة إلى اقتراح بعض الحلول التقنية والتعليمية. غير إن نقاط الضعف تكمن في محدودية التناول الجغرافي، وضعف الربط بين تحديات التطبيق وظروف الدول النامية ذات البنى التحتية التقنية المحدودة، إضافة إلى التركيز الأكبر على مرحلة ما بعد التفعيل بدلًا من دراسة التحديات الاستباقية.

■ مشكلة الدراسة:

على الرغم من التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها الواضح في تطوير مهنة المحاسبة على المستوى العالمي، إلا إن البيئة الليبية لم تحظَ بالدراسة الميدانية الكافية التي تحدد التحديات والمعوقات المحتملة لتطبيق هذه التقنيات. كما أن معظم الدراسات السابقة ركزت على أثر الذكاء الاصطناعي بعد التطبيق أو في بيئات خارج ليبيا، ولم تتناول العلاقة بين الواقع التعليمي والأكاديمي ومدى جاهزيته لدعم تبني الذكاء الاصطناعي في الممارسة المحاسبية. وبالتالي، تكمن مشكلة الدراسة في غياب فهم شامل للتحديات التي قد تواجه مهنة المحاسبة في ليبيا عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، سواء على مستوى البنية التحتية التقنية، أو الكفاءات البشرية، أو الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية، الأمر الذي يعرقل قدرة المحاسبين على التكيف مع متطلبات

الاقتصاد الرقمي ويحد من استفادة المؤسسات الليبية من مزايا هذه التقنيات الحديثة. تعد مهنة المحاسبة الركيزة الاساسية لنجاح المؤسسات نظرا لدورها المحوري في التوجيه السليم لمصادر الأموال واستخداماته، الأمر الذي يساهم في انتاج بيانات مالية دقيقة تساعد متخذي القرار على اتخاد قرارات رشيدة، فكلما كانت البيانات المحاسبية ناتجة عن معالجة منظمة ومدخلات موثوقة، زادات فعالية مخرجاتها في دعم القرارات الإدارية والمالية ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

هل يمكن للبيئة المحاسبية في ليبيا الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين مهنة المحاسبة، وما التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيقها؟

من خلال التساؤل الرئيسي يتم اشتقاق التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما الدور الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي في تحسين دقة وكفاءة العمليات المحاسبية ودعم اتخاذ القرارات المالية والإدارية؟
2. ما مدى جاهزية البيئة المحاسبية الليبية لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي من حيث البنية التحتية الرقمية والكفاءات البشرية؟
3. كيف تؤثر جودة البيانات المحاسبية المتاحة على إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي بفاعلية؟
4. ما هي المعوقات التنظيمية والقانونية، ودور التعليم الأكاديمي والتدريب التقني، وتأثير الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية على تطبيق الذكاء الاصطناعي في المهنة المحاسبية؟

■ **أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 – بيان الدور المهم للذكاء الاصطناعي للمهنة المحاسبة في الوقت الحالي

2 – بيان مدى جاهزية البيئة الليبية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي.

3 – بيان وتشخيص التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي في البيئة الليبية المحاسبية

■ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في الآتي:

● أولًا: الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في أنها تسهم في توسيع المعرفة الأكاديمية حول استخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة داخل البيئة الليبية، وهو مجال لم تحظَ به الدراسات السابقة بالاهتمام الكافي. كما تساعد الدراسة في تحديد الفجوات البحثية والمعرفية المتعلقة بجاهزية البنية التحتية الرقمية والكفاءات البشرية وجودة البيانات المحاسبية، بالإضافة إلى دراسة تأثير الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية على إمكانية تطبيق هذه التقنيات. وتقدم الدراسة إطارًا مفاهيميًا وتحليليًا يمكن أن يكون مرجعًا للباحثين المهتمين بمجالات المحاسبة والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في الدول النامية.

● ثانيًا: الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية في أن نتائج الدراسة تقدم توصيات قابلة للتطبيق لصناع القرار في المؤسسات المحاسبية الليبية، بهدف تحسين الأداء المحاسبي ورفع كفاءة العمليات المالية ودعم اتخاذ القرارات الإدارية. كما تساعد الدراسة في تطوير برامج تدريبية وأكاديمية لإعداد المحاسبين لمواكبة التحول الرقمي وتطبيق الذكاء الاصطناعي بكفاءة، بالإضافة إلى توجيه السياسات المؤسسية نحو تهيئة بيئة عمل داعمة للتقنيات الحديثة وتقليل المعوقات التنظيمية والقانونية والتقنية.

■ **فرضيات الدراسة:**

● **الفرضية الصفرية الرئيسية:**

«لا توجد استفادة معنوية للبيئة المحاسبية في ليبيا من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين مهنة المحاسبة، ولا توجد معوقات أو تحديات ذات تأثير معنوي على تطبيقها.»

■ **الفرضيات الصفرية الفرعية:**

- «لا يوجد تأثير معنوي للذكاء الاصطناعي على دقة وكفاءة العمليات المحاسبية أو دعم اتخاذ القرارات المالية والإدارية في البيئة المحاسبية الليبية.»
- لا توجد جاهزية معنوية في البيئة المحاسبية الليبية من حيث البنية التحتية الرقمية والكفاءات البشرية لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي."
- جودة البيانات المحاسبية المتاحة لا تؤثر تأثيرًا معنويًا على إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي بفاعلية في المهنة المحاسبية."
- المعوقات التنظيمية والقانونية، والتعليم الأكاديمي والتدريب، والالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية لا تؤثر تأثيرًا معنويًا على تطبيق الذكاء الاصطناعي في المهنة المحاسبية."

■ **منهجية الدراسة:**

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع كل من المعلومات الأولية والثانوية لتحقيق أهداف الدراسة.

المعلومات الأولية: تم جمعها من خلال استبانة صممها الباحث خصيصًا لهذا البحث، وقد وزعت على أفراد مجتمع الدراسة، وذلك بهدف التعرف على آرائهم حول التحديات المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة بليبيا.

المعلومات الثانوية: تم جمعها بالاعتماد على المراجع العلمية والكتب والمجلات المنشورة وغير المنشورة، بالإضافة إلى المصادر الإلكترونية ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك لدراسة الأدبيات السابقة وتحليل التحديات المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المهنة المحاسبية داخل البيئة الليبية.

■ حدود الدراسة:

● أولًا: الحدود المكانية

تقتصر هذه الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات الأكاديمية بمنطقة الجنوب الليبي، وتشمل كل من كلية التجارة والعلوم السياسية – جامعة سبها، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة وادي الشاطئ، وكلية الاقتصاد والمحاسبة – جامعة فزان، بالإضافة إلى المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بالقرضة الشاطئ.

● ثانيًا: الحدود الزمنية

تغطي الدراسة الفترة الزمنية لعام 2025، وذلك بهدف قياس التحديات المحتملة لتطبيق الذكاء الاصطناعي في الممارسة المحاسبية بالبيئة الليبية.

● ثالثًا: الحدود الموضوعية

تركز الدراسة على التحديات المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في ليبيا، من خلال تحليل آراء عينة الدراسة في الجامعات والكليات والمعاهد العليا بمنطقة الجنوب الليبي، بهدف التعرف على العوامل المؤثرة والمعوقات التي قد تواجه تطبيق هذه التقنيات في البيئة المحاسبية.

■ الإطار النظري للدراسة:

1 - مفهوم الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي هو مجموعة من البرامج التي تتيح للحاسوب محاكاة الذكاء

البشري والقدرات البشرية لأداء المهام التي تتطلب الفهم والتفسير والتفكير واتخاذ القرارات والحركة، بالإضافة إلى المهارات الحياتية المختلفة (مجاهد، 2020). كما يُعرف الذكاء الاصطناعي على أنه دراسة وتصميم أنظمة وأجهزة تقوم على تصور البيئة المحيطة بها لتقليد التصرفات البشرية (موسي، 2019). ويُشير البعض إلى أن الذكاء الاصطناعي يهدف إلى تطوير أنظمة معقدة قادرة على التفوق على البشر في مهام معينة بطرق متعددة (Poole،2017). كما يمكن اعتباره الحقل الأكاديمي الذي يدرس كيفية إنشاء الحاسوب والبرامج الخاصة به لأداء سلوكيات ذكية (طنطا الجابر، 2020).

2 - مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاسبة:

تشمل مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاسبة ما يلي:

1. **الأنظمة الخبيرة** (Expert Systems):

هي برامج تحاكي عمليات التفكير البشري في مواقف مختلفة وتعمل على حل المشكلات، إذ تخزن المعرفة المستخلصة من الخبراء البشريين لتقليد سلوكهم وقراراتهم (Hasan،2020).

تركز هذه الأنظمة على استخدام المعرفة البشرية كأساس لصياغة السلوك الذكي، حيث تُجمع المعرفة المبكرة في شكل قواعد وخوارزميات لتشكيل نظام اتخاذ القرار (طنطا الجابر، 2020).

- **أمثلة على استخدام الأنظمة الخبيرة في المحاسبة:**

التدقيق (Auditing): تُستخدم لتحسين جودة التدقيق من خلال تخطيط المراجعة، تقييم الرقابة الداخلية، وتحديد مخاطر التدقيق. تساعد أيضًا في اكتشاف الاحتيال وتقليل الفروق بين ممارسات التدقيق المختلفة مع الحفاظ على الرقابة البشرية (Hasan،2020).

التخطيط المالي الشخصي (Personal Financial Planning): تمكن الأفراد من إدارة مواردهم المالية بشكل فعال من خلال وضع خطط مالية مدروسة تشمل إدارة الدخل والمصروفات والاستثمارات والتأمينات وتنظيم الضرائب (Hasan،2020).

2. **الروبوتات** (Robots):

تُستخدم الروبوتات والعمليات الروبوتية لأداء الأنشطة المتكررة في المحاسبة والمراجعة بسرعة ودقة أكبر من البشر، مع تقليل الأخطاء الناتجة عن نقل البيانات واكتشاف الانحرافات المحاسبية (سعيد، 2021).

3 - **التحديات المحتملة لتطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاسبة:**

1. البنية التحتية: تحتاج المؤسسات إلى أنظمة محاسبية متكاملة وخوادم لمعالجة البيانات لضمان تدفق البيانات بسلاسة (قدوروعمر، 2022).

2. جودة البيانات: يجب أن تكون البيانات دقيقة وكاملة ومنظمة لضمان فاعلية الأنظمة الذكية، إذ قد تؤدي البيانات غير الموثوقة إلى نتائج خاطئة (مصطفى وعمر، 2022).

3. إدارة التحول الرقمي: تطبيق الذكاء الاصطناعي يتطلب تحديث العمليات والأدوات واعتماد ثقافة تنظيمية داعمة للابتكار والتغيير (قدوروعمر، 2022).

4. الأمن السيبراني: استخدام الذكاء الاصطناعي يزيد من المخاطر الإلكترونية ويستلزم تدابير حماية قوية (مصطفى وعمر، 2022).

5. نقص الكفاءات التعليمية: ضعف التعليم المحاسبي الحديث يؤدي إلى صعوبة تبني وتشغيل حلول الذكاء الاصطناعي (مصطفى وعمر، 2022).

■ **الإطار العملي للدراسة:**

● **نتائج اختبار (ألفا) للصدق والثبات:**

من أجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان (توافق إجابات أفراد العينة) فقد تم استخدام اختبار كرو نباخ ألفا (α) لكل محور من محاور الدراسة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) نتائج اختبار كرو نباخ ألفا.

بيان	قيمة معامل ألفا	العبارات السلبية على الثبات
العبارات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية وضعفها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة بليبيا.	0.969	(7)

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرو نباخ ألفا (α)، ومن العمود الثالث والذي يبين العبارة أو العبارات التي تعمل على تخفيض قيمة معامل الثبات بسبب ضعف اتساق إجابات مفردات العينة حول هذه العبارة أو العبارات إن وجدت، حيث كانت قيم الثبات أعلى من 0.6، حيث بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بعلاقة الإمكانيات والموارد المتاحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي لمهنة المحاسبة في ليبيا. 0.969، وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارة (7).

- **خصائص مفردات العينة:**

- خصائص مفردات العينة:

1. توزيع مفردات العينة حسب الصفة: -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الصفة:

جدول رقم (2) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الصفة.

الصفة	العـــدد	النسبة ٪
كلية الاقتصاد والسياسية .. جامعة وادي الشاطئ	18	٪ 45
كلية التجارة والعلوم السياسية.. جامعة سبها	12	٪30
كلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق جامعة فزان	3	٪8
المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية.. القرضة	7	٪ 17
المجموع	40	٪ 100

2. توزيع مفردات العينة حسب التخصص العلمي:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب التخصص العلمي:

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب التخصص العلمي.

التخصص العلمي	العـــدد	النسبة ٪
محاسبة	21	٪53
إدارة	4	٪10
اقتصاد	3	٪8
تمويل ومصارف	8	٪20
أخرى	4	٪10
المجموع	40	٪100

3. توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العـدد	النسبة ٪
أعلى من جامعي	17	٪43
دون الجامعي	9	٪23
الجامعي	8	٪20
أخرى	6	٪15
المجموع	40	٪100

من خلال الجدول رقم (4)، نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من مؤهلهم العلمي (أعلى من جامعي)، وبنسبة 43 ٪، يليه من مؤهلهم العلمي (دون الجامعي)، وبنسبة 23 ٪، يليه من مؤهلهم العلمي (الجامعي)، وبنسبة 20 ٪، والباقي من مؤهلهم العلمي (أخرى)، وبنسبة 15 ٪.

- **درجة الموافقة حول البنية التحتية الرقمية وضعفها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في البيئة الليبية**، الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول علاقة الإمكانيات والموارد المتاحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي لمهنة المحاسبة في ليبيا

الجدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول البنية التحتية الرقمية وضعفها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في البيئة الليبية

ت	العبارات		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية Z
1	قلة الإمكانيات تؤثر على التطوير المهني للمحاسبة في تبني الاعتماد على استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي.	التكرار	22	3	7	5	3	عالية جدا	3.900	0.000
		النسبة	55.0	7.5	17.5	12.5	7.5			
2	الاعتماد على أنظمة محاسبية غير متطورة يؤدي إلى ضعف في جودة البيانات والمعلومات المحاسبية يعد من ضمن تحديات تبني الذكاء الاصطناعي محاسبيا.	التكرار	19	0	9	7	5	عالية جدا	3.525	0.037
		النسبة	47.5	0.0	22.5	17.5	12.5			

ت	العـــبارات		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية Z
3	التكلفة مقارنة بالجهات المنفذة فتطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاسبة يتطلب أنظمة ذكية وحديثة وكذلك صيانة دورية.	التكرار	15	11	7	5	2	عالية جدا	3.800	0.000
		النسبة	37.5	27.5	17.5	12.5	5.0			
4	الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية المستخرجة بطرق حديثة يساعد على تبني مهنية المحاسبة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.	التكرار	15	9	9	3	4	عالية جدا	3.700	0.002
		النسبة	37.5	22.5	22.5	7.5	10.0			
5	الالتزام بالمعايير المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها يسهل من استخدامات الذكاء الاصطناعي محاسبيا في البيئة الليبية	التكرار	24	8	6	2	0	عالية جدا	4.350	0.000
		النسبة	60.0	20.0	15.0	5.0	0.0			
6	عدم الثقة في دقة النتائج التي تم الوصول إليها بالذكاء الاصطناعي من بيانات ومعلومات محاسبية تعتبر من ضمن التحديات التي تعيق تطبيقها محاسبيا.	التكرار	6	4	19	9	2	متوسطة	3.075	0.660
		النسبة	15.0	10.0	47.5	22.5	5.0			
7	عدم إمكانية توفير نظام امن وحماية نظرا لخصوصية البيانات المحاسبية وأهميتها يعد من ضمن التحديات التي تعيق تطبيق الذكاء الاصطناعي.	التكرار	33	2	4	0	1	عالية جدا	4.650	0.000
		النسبة	82.5	5.0	10.0	0.0	2.5			

ت	العبارات		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية Z
8	ضعف شبكات الاتصال والانترنت تعتبر إلى حد ما من معوقات التطور لاستخدام الذكاء الاصطناعي لمهنة المحاسبة.	التكرار	7	2	22	8	1	متوسطة	3.150	0.361
		النسبة	17.5	5.0	55.0	20.0	2.5			

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن:

أ - درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية جدا:

1 - قلة الإمكانيات تؤثر على التطوير المهني للمحاسبة في تبني الاعتماد على استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي.

2 - الاعتماد على انظمة محاسبية غير متطورة يؤدي إلى ضعف في جودة البيانات والمعلومات المحاسبية يعد من ضمن تحديات تبني الذكاء الاصطناعي محاسبيا.

3 - التكلفة مقارنة بالجهات المنفذة فتطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاسبة يتطلب أنظمة ذكية وحديثة وكذلك صيانة دورية.

4 - الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية المستخرجة بطرق حديثة يساعد على تبني مهنية المحاسبة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

5 - الالتزام بالمعايير المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها يسهل من استخدامات الذكاء الاصطناعي محاسبيا في البيئة الليبية

6 - عدم إمكانية توفير نظام أمن وحماية نظرا للخصوصية البيانات المحاسبية وأهميتها يعد من ضمن التحديات التي تعيق تطبيق الذكاء الاصطناعي.

ب - درجة الموافقة حول العبارة التالية متوسطة:

1 - عدم الثقة في دقة النتائج التي تم الوصول إليها بالذكاء الاصطناعي من بيانات ومعلومات محاسبية تعتبر من ضمن التحديات التي تعيق تطبيقها محاسبيا.

2 - ضعف شبكات الاتصال والانترنت تعتبر إلى حد ما من معوقات التطور لاستخدام الذكاء الاصطناعي لمهنة المحاسبة.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة البنية التحتية الرقمية وضعفها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في البيئة الليبية تم استخدام اختبار Z حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1 - قلة الإمكانيات تؤثر على التطوير المهني للمحاسبة في تبني الاعتماد على استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي.

2 - الاعتماد على أنظمة محاسبية غير متطورة يؤدي إلى ضعف في جودة البيانات والمعلومات المحاسبية يعد من ضمن تحديات تبني الذكاء الاصطناعي محاسبيا.

3 - التكلفة مقارنة بالجهات المنفذة فتطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاسبة يتطلب

انظمة ذكية وحديثة وكذلك صيانة دورية.

4 - الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية المستخرجة بطرق حديثة يساعد على تبني مهنة المحاسبة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

5 - الالتزام بالمعايير المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها يسهل من استخدامات الذكاء الاصطناعي محاسبيا في البيئة الليبية

6 - عدم إمكانية توفير نظام أمن وحماية نظرا للخصوصية البيانات المحاسبية واهميتها يعد من ضمن التحديات التي تعيق تطبيق الذكاء الاصطناعي.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث إن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارات.

ب – الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من 0.05 للعبارات التالية:

1 - عدم الثقة في دقة النتائج التي تم الوصول إليها بالذكاء الاصطناعي من بيانات ومعلومات محاسبية تعتبر من ضمن التحديات التي تعيق تطبيقها محاسبيا.

2 – ضعف شبكات الاتصال والانترنت تعتبر إلى حد ما من معوقات التطور لاستخدام الذكاء الاصطناعي لمهنة المحاسبة.

ولذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات وحيث إن الدلالة المعنوية لمتوسط إجابات مفردات العينة تزيد عن 0.05 فهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

- **اختبار الفرضيات**

ولاختبار فرضية البحث.. درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول

البنية التحتية الرقمية وضعفها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في البيئة الليبية. بشكل عام، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات. واستخدام اختبار T حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (5) حيث كانت:

الفرضية الصفرية - :المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية وضعفها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في البيئة الليبية لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة - :المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية وضعفها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في البيئة الليبية يختلف عن 3.

الجدول رقم (5) نتائج اختبار (T) حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية وضعفها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في البيئة الليبية

المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بـ	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
المتعلقة بدرجة الموافقة حول البنية التحتية الرقمية وضعفها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في البيئة الليبية	3.769	1.078	4.5	0.000

من خلال الجدول رقم (5) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة إحصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة لها، وحيث إن المتوسط

العام والبالغ 3.769 كان أعلى من المتوسط المفترض، ويدل ذلك على ارتفاع درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول البنية التحتية الرقمية وضعفها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في البيئة الليبية.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول البنية التحتية الرقمية وضعفها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في البيئة الليبية.

■ النتائج والتوصيات

● النتائج:

1 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول البنية التحتية الرقمية وضعفها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في البيئة الليبية، بمتوسط معنوي يزيد عن المتوسط المفترض، ويدل ذلك على وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول البنية التحتية الرقمية وضعفها لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في البيئة الليبية.

وبنيت هذه النتيجة على ارتفاع درجة الموافقة على العبارات التالية:

1 - قلة الإمكانيات تؤثر على التطوير المهني للمحاسبة في تبني الاعتماد على استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي.

2 - الاعتماد على أنظمة محاسبية غير متطورة يؤدي إلى ضعف في جودة البيانات والمعلومات المحاسبية يعد من ضمن تحديات تبني الذكاء الاصطناعي محاسبيا.

3 - التكلفة مقارنة بالجهات المنفذة فتطبيق الذكاء الاصطناعي في المحاسبة يتطلب أنظمة ذكية وحديثة وكذلك صيانة دورية.

4 - الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية المستخرجة بطرق حديثة يساعد على تبني مهنية المحاسبة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

5 – الالتزام بالمعايير المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها يسهل من استخدامات الذكاء الاصطناعي محاسبيا في البيئة الليبية

6 – عدم إمكانية توفير نظام أمن وحماية نظرا للخصوصية البيانات المحاسبية واهميتها يعد من ضمن التحديات التي تعيق تطبيق الذكاء الاصطناعي.

■ **التوصيات:**

اعتمادا على النتائج السابقة توصي الدراسة بـ:

1 – اعتماد ورش العمل التي تعطي المعرفة بأهمية الذكاء الاصطناعي وجودة كفاءته لمهنة المحاسبة حيث يساهم في تطور المهنة.

2 – إعطاء الأولويات للدورات التدريبية للاطلاع على التحديات الجديدة لمهنة المحاسبة الأمر الذي يسهل استخدام فكرة الذكاء الاصطناعي.

3 – ضرورة التوافق بين الأنظمة المحاسبية المطبقة والذكاء الاصطناعي حتى إذا تطلب ذلك تعديلات كبيرة ووقتا طويلا ليتم الدمج.

4 – الانفتاح في عالم الأعمال الذي سيساعد من التطوير المهني للمحاسبة ويمكن من فرض استخدام الذكاء الاصطناعي لمهنة المحاسبة.

تحليل ومناقشة نتائج الفرضيات الفرعية مع النتائج التي تم الوصل اليها:

- **الفرضية الفرعية الاولى:**" لا يوجد تأثير معنوي للذكاء الاصطناعي على دقة وكفاءة العمليات المحاسبية او دعم اتخاد القرارات المالية والإدارية في البيئة المحاسبية الليبية"
- **نتائج الدراسة الحالية:** أظهرت النتائج ان للذكاء الاصطناعي اثرا إيجابيا ومباشرا على تحسين دقة وكفاءة العمليات المحاسبية في البيئة الليبية من خلال تحسين جودة البيانات وسرعة المعالجة ودعم عملية اتخاد القرار، وبذلك ترفض الفرضية

الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير معنوي للذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء المحاسبي.

الفرضية الفرعية الثانية: " لا توجد جاهزية معنوية في البيئة المحاسبية الليبية من حيث البنية التحتية الرقمية والكفاءات البشرية لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي"

- **نتائج الدراسة الحالية:** أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تشير إلى ضعف الجاهزية الرقمية والبشرية لتطبيق الذكاء الاصطناعي، ما يعني رفض الفرضية الصفرية وإثبات أن البيئة المحاسبية الليبية تفتقر فعلا إلى البنية الرقمية المناسبة وإلى الكفاءات المؤهلة.

الفرضية الفرعية الثالثة: "جودة البيانات المحاسبية المتاحة لا تؤثر تأثيرا معنويا على إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي بفاعلية المهنة المحاسبية"

- **نتائج الدراسة الحالية:** أظهرت النتائج أن جودة البيانات المحاسبية المتاحة تعد عاملا حاسما في فعالية تطبيق الذكاء الاصطناعي إذ ترتبط جودة المخرجات الحسابية والدقة التحليلية بمدى موثوقية البيانات المدخلة وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل البديلة.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** " المعوقات التنظيمية والقانونية، والتعليم الأكاديمي والتدريب، والالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية لا تؤثر تأثيرا معنويا على تطبيق الذكاء الاصطناعي في المهنة المحاسبية"

- **نتائج الدراسة الحالية:** بينت النتائج أن المعوقات التنظيمية والقانونية وضعف التعليم والتدريب المهني والقيود الأخلاقية لها تأثير معنوي واضح على تبني الذكاء الاصطناعي ما يؤدي إلى بطء أو تردد المؤسسات في تطبيقيه وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية وتقبل البديلة.

■ **تحليل ومناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:**

تشير نتائج الدراسة الحالية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعكس أثر ضعف البنية التحتية الرقمية على إمكانية تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة في ليبيا، حيث تجاوز متوسط أراء أفراد عينة الدارسة المتوسط الحسابي المفترض وهو ما يدل على إدراكهم لوجود معوقات حقيقية تحد من تبني الأنظمة الذكية في المؤسسات المحاسبية الليبية، وقد تمثلت أبرز هذه المعوقات في ضعف الإمكانيات التقنية والاعتماد على أنظمة محاسبية تقليدية غير قادرة على دعم تقنيات الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تحديث الأنظمة وصيانتها، وضعف الثقة في مخرجات البيانات الرقمية، وعدم القدرة على توفير بيئة آمنة لحماية المعلومات المحاسبية .

حيث تتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليها دراسة محمد وعمر (2021) التي أكدت وجود معوقات تواجه مهنة المحاسبة في ليبيا أهمها المخاوف المتعلقة بأمن المعلومات وضعف الكفاءات التقنية، الأمر الذي يمثل أحد أبرز التحديات أمام تبني التحول الرقمي وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي.

كما تتقاطع نتائج الدراسة الحالية مع دراسة أميرهم (2022) التي أشارت إلى ان مستقبل مهنة المحاسبة سيشهد تأثيرا كبيرا للذكاء الاصطناعي، إلا إن تطبيقه يتطلب تهيئة بيئة مهنية وتقنية قادرة على استيعاب هذا التحول، وهو ما يعزز ضرورة تطوير الإمكانيات التقنية في المؤسسات الليبية لمواكبة هذه التغيرات.

ومن جهة أخرى، تتوافق النتائج مع دراسة العمر (2022) حيث أبرزت الدراسة دور الذكاء الاصطناعي في الحد من المخاطر المرتبطة بالمحاسبة السحابية ما يعكس الحاجة الملحة لتبني أنظمة حماية متطورة للبيانات، وهي احدى الإشكاليات التي اكدت عليها الدراسة الحالية.

كما تتسق النتائج مع دراسة عبد (2023) التي أكدت أن رفع كفاءة العمل المحاسبي في ظل الذكاء الاصطناعي يتطلب استثمارا في التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يعد أحد

التحديات الأساسية التي تواجه المؤسسات الليبية نظرا لارتفاع كلفة تطبيق هذه الأنظمة.

وأخيرا، تتوافق النتائج مع دراسة العباس (2024) التي كشفت عن وجود معوقات تقنية وبشرية وتشريعية تحول دون فاعلية تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي، مما يؤكد ضرورة تطوير البرامج المحاسبية وتعزيز التعليم التكنولوجي والمهنية المرتبطة باستخدام الأنظمة الذكية.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن ضعف البنية التحتية الرقمية في ليبيا يمثل أحد أبرز العوائق التي تحد من تطبيق الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة، بما يتوافق مع ما أكدته الدراسات السابقة في سياقات عربية مشابهة، وتوضح هذه النتيجة ان تطبيق الذكاء الاصطناعي هو قضية متشابكة، تتطلب استثمارا تقنيا ومهنيا وتشريعيا متكاملا يهيئ البيئة المحاسبية للتحول نحو الاستخدام الفعال للتقنيات الذكية.

■ قائمة المراجع

1 - بسام سعيد محمد، استخدام أتمتة العمليات الروبوتية والذكية في المراجعة في ظل كورونا. بحث مقدم للمؤتمر الخامس بعنوان أثر أزمة كورونا على الاقتصاد.. المقترحات والحلول، كلية التجارة، جامعة طنطا 2021 . الجابر، محمد غدير، أثر الذكاء الاصطناعي على كفاءة الأنظمة المحاسبية في البنوك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن 2020.

2 - قدور عبدالقادر، مكي بغداد، استخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي في القطاع الحكومي _ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التيسير تخصص محاسبة، 2022 .

3 - كريمة الجوهر صالح العقدة، جمال ابوسسر دانة، أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق الاردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2010.

4 - مجاهد، فايزة أحمد تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتنمية المهارات الحياتية لذوي الاحتياجات الخاصة المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية 2020.

5 – مصطفى جمعة محمد، خالد عمر معتوق، أثر التحول الرقمي على مهنة المحاسبة والمراجعة والتعليم المحاسبي في ليبيا _ المعوقات والحلول، المؤتمر العلمي الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والتجارة، مستقبل الاقتصاديات العربية في ظل انتشار الأوبئة والجوائح الصحية، 2021.

6 – موسى، عبد الله، تحليل تقنيات الحوسبة السحابية كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات، وتحديد متطلبات تفعيلها ودورها في تحسين جودة التقارير المالية من خلال الخصائص النوعية التي أقرتها معايير الدولية. المجلة العلمية للدراسات المجلد، العدد 2 :1 - 23، 2019.

7 - Alsedrah, M, K., Artificial Intelligence, Advanced Analysis and design: CNIT380, AUM, 2017.

8 - Hasan Ahmed Rizvan. (2022), Artificial Intelligence (AL) in Accounting &Auditing: Literature Review, open Journal of business & management, 10, PP - 440 - 465, 2022.

9 Poole, I. How artificial Intelligence in impacting real life everyday .International Journal for research &development, 2(10), 96 - 100, 2017.

واقع وتحديات مهنة المراجعة الخارجية في ظل التحول الرقمي

■ د. خالد محمد ريح*

● تاريخ استلام البحث 2025/09/22م ● تاريخ قبول البحث 2025/11/28

● DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.18268368

■ **الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع لمهنة المراجعة الخارجية في ظل التحول الرقمي واستكشاف تأثير هذا التحول على مهنة المراجعة في البيئة الليبية، ومعرفة التحديات التي تواجه المراجعين في استخدام أدوات التحول الرقمي، من خلال آراء المراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة والعاملين بديوان المحاسبة بمدينة طرابلس، ولتحقيق هذا الهدف تم طرح أسئلة البحث وصياغة الفرضيات ومراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع، ومن أجل جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة تم تصميم استبيان على مقياس ليكرت المكون من 5 نقاط على المراجعين. ولاختبار فرضيات الدراسة تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية تم استخدامها لخدمة إعداد دراسة ميدانية بهدف تحقيق أغراض البحث وقد أسفرت تلك الدراسة على مجموعة من النتائج كان أهمها: أن التحول الرقمي له تأثير إيجابي على مهنة المراجعة حيث أظهرت الدراسة على وجود علاقة إحصائية بين التحول الرقمي وبين جودة وكفاءة المراجعة، وأن هناك بعض التحديات المهنية والتقنية التي تحد من قدرة المراجعين على الاستفادة من أدوات التحول الرقمي، وأن التدريب المستمر للمراجعين وتطوير معايير المراجعة يسهم في الحد من هذه التحديات.

● **الكلمات المفتاحية:** التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي، مهنة المراجعة الخارجية، جودة المراجعة.

*أستاذ مساعد بقسم المحاسبة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة طرابلس E-mail: khalid.reeh@gmail.com

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

ISSN 7034 - 3080 (Online)
ISSN 2616 - 5848 (Print)

The reality and Challenges of the External Auditing Profession in the era of Digital Transformation

■ D. Khalid Mohamed Reeh*

■ **Abstract:**

This study aims to identify the reality of the external auditing profession in light of digital transformation and to explore the impact of this transformation on the auditing profession in Libya. Identifying the challenges encountered by auditors in using digital transformation tools, drawing on the perspectives of external auditors in audit firms and employees at the Audit Bureau in Tripoli, to achieve this objective, the research questions were developed, and the relevant literature was reviewed. To collect the data required for this study, questionnaire based on a five-point Likert scale was designed and administered to the auditors. To test the study's hypotheses, a set of statistical methods was employed to support the preparation of a field study aimed at achieving the research objectives. The study resulted in several key findings, the most important of which are: digital transformation has a positive impact on the auditing profession; the study showed a statistically significant relationship between digital and efficiency of auditing; there are certain professional and technical challenges that have limited auditors' ability to benefit from digital transformation tools; and continuous training for auditors and the development of standards contribute to reducing these challenges.

• **Keywords:** Digital transformation, artificial intelligence, external auditing profession, audit quality.

* *Assistant Professor in the Accounting Department- Faculty of Economics and Political Science- University of Tripoli

■ **المقدمة**

في الوقت الحاضر، يعيش العالم تحولاً رقمياً سريعاً يؤثر على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبسبب هذا التحول الرقمي الكبير، تواجه المؤسسات والشركات اليوم تحديات جديدة تتطلب منها الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وتطوير منهجها في إدارى الأعمال ومن بين الجوانب التي تأثرت بشدة بالتحول الرقمي هي مهنة المراجعة الخارجية.

تعد مهنة المراجعة الخارجية من الركائز الأساسية لضمان الشفافية والمصداقية في عرض المعلومات المالية، لما تؤديه من دور محوري في تعزيز الثقة بين مستخدمي القوائم المالية وصناع القرار. ومع التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، برز التحول الرقمي كاحد أهم التغيرات التي تشهدها بيئة الأعمال في القرن الحادي والعشرين، حيث أسهم في إعادة تشكيل ممارسات المحاسبة والمراجعة بشكل جذري.

ان التحول الرقمي لم يقتصر على أتميته العمليات المحاسبية فحسب، بل امتد ليشمل استخدام أدوات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، وتقنيات البلوك تشين، مما انعكس بشكل مباشر على طبيعة عمل المراجعين الخارجيين، وقد أدى ذلك إلى ظهور فرص عديدة لتحسين جودة وكفاءة المراجعة، مقابل تحديات تتعلق بمستوى التأهيل المهني، وإدارة المخاطر الالكترونية، وضرورة تطوير المعايير المهنية لمواكبة هذه المتغيرات.

ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على واقع مهنة المراجعة الخارجية في ظل التحول الرقمي، من خلال مناقشة تأثيراته الإيجابية والسلبية، واستعراض مدى جاهزية المراجعين الخارجيين والمؤسسات لمواكبة هذه الثورة الرقمية، بما يضمن استمرار

المهنة في أداء دورها الرقابي بكفاءة وفاعلية.

■ **الدراسات السابقة:**

اطلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات البحث الحالي، وذلك بغرض تحديد مشكلة الدراسة والفجوة البحثية المعرفية، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة:

● **دراسة طارق عبداللطيف** (2024)

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التحول الرقمي وجودة التقارير المالية الحكومية، وتوصلت الدراسة إلى إن التحول الرقمي له اثر على جودة التقارير المالية وخاصة التقارير المالية الحكومية، وتم تحديد ذلك الأثر على ابعاد مختلفة لتطوير التقارير المالية الحكومية من خلال تحقيق خصائص جودة المعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية من الملائمة والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب، والشفافية.

● **دراسة المظفر والخالدي** (2024)

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية النظم المحاسبية الإلكترونية في ظل التحول الرقمي، مع التركيز على واقع سوق العمل العراقي. وأظهرت النتائج تبايناً في أداء هذه النظم، مما يبرز الحاجة لتطويرها. وقد خلصت الدراسة إلى أن تعزيز تقنيات التحول الرقمي يُعد ضرورياً لتطوير هذه النظم بما يتلاءم مع متطلبات السوق، ويوفر معلومات أكثر دقة وكفاءة.

● **دراسة رشا الحداد** (2022)

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير التحول الرقمي لاعمال المراجعة على جودة عملية المراجعة وعلى زيادة وفاعلية كفاءة أداء المراجع، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة معنوية لاستخدام تقنيات التحول الرقمي بمنشآت المراجعة على كفاءة أداء المراجع وفاعلية عملية المراجعة بما ينعكس على جودة عملية المراجعة.

● **دراسة الأحمر والشتيوي** (2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التحول الرقمي، واستعراض أبرز المنافع التي يمكن أن تتحقق من تطبيقه على النظم المحاسبية في ليبيا، بالإضافة إلى استكشاف التحديات والصعوبات التي قد تعيق هذا التحول. وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يحمل في طياته العديد من الفوائد التي من شأنها أن تسهم في تحقيق تحسينات جوهرية في كفاءة وجودة النظم المحاسبية ضمن بيئة الأعمال الليبية. ومع ذلك، فإن هذه الإيجابيات قد تُقابل بجملة من التحديات، سواء على الصعيد التعليمي أو على مستوى التطبيق العملي، مما يستدعي وضع استراتيجيات فاعلة للتغلب عليها وضمان نجاح عملية التحول الرقمي.

● **دراسة رشوان والحلو** (2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحول الرقمي وانعكاساته على ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في دولة فلسطين ، وتوصلت إلى عدة نتائج، من أبرزها: أن التحول الرقمي يسهم في توفير المهارات التكنولوجية اللازمة لتعزيز نجاح مهنة المحاسبة والتدقيق، مما يجعلها أكثر دقة وفاعلية، فضلاً عن دوره في رفع مستوى رضا المستفيدين من خدماتها.

● **دراسة رشوان وأبورحمة** (2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحول الرقمي وانعكاساته على ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة، وتوصلت الدراسة إلى ان التحول الرقمي يوفر المهارات التكنولوجية اللازمة لنجاح ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل واقعي ويجعلها أكثر فاعلية ودقة، مما يؤدي إلى زيادة رضا المستفيدين من خدمات مهنة المحاسبة.

■ **مشكلة البحث**

استنادا للتطورات المتلاحقة فى البيئة التكنولوجية، نجد أن مهنة المراجعة تواجه تحدياً كبيراً فى الآونة الأخيرة لتتواكب مع تطورات تكنولوجا التحول الرقمى بالشكل الذى يعزز من جودة أعمالها للارتقاء بالمهنة إلى المستوى الذى تخدم فيه كافة الأطراف أصحاب المصالح، ولاسيما أن بيئة الأعمال فى ليبيا ليست بمعزل عن بيئة الأعمال العالمية.

كما فرضت تلك التطورات التكنولوجية العديد من المتطلبات المستحدثة على المراجعين والجهات التنظيمية المختصة بإصدار وإعداد معايير المراجعة لتطوير قدراتهم وإمكانياتهم بما يواكب التطورات التكنولوجية في بيئة الأعمال فلم تعد معايير وأدوات وتقنيات المراجعة التقليدية كافية لتلبية احتياجات الاطراف المختلفة ومن ثم فإنه يعد أمراً طبيعياً وضرورياً لتحقيق الاستفادة القصوى من تلك التقنيات على تسهيل أداء المهام البشرية بكفاءة وفاعلية عالية **(Deloitte , 2021)**.

وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين ماتحتاجة بيئة الأعمال المعاصرة وبين ما يمتلكه المراجعين من مهارات وخبرات، فرضتها التطورات التكنولوجية.

على الرغم من ان التحول الرقمي يمثل فرصة كبيرة لتطوير مهنة المراجعة الخارجية وزيادة فعاليتها، إلا إنه في الوقت نفسه يثير عدداً من التساؤلات والتحديات التي تواجه المراجعين الخارجيين. فالتغير السريع في أدوات وتقنيات المراجعة، والاعتماد المتزايد على الأنظمة الالكترونية والذكاء الاصطناعيين يطرح إشكاليات تتعلق بمدى قدرة المراجعين على التكيف مع هذه التحولات، ومستوى جاهزيتهم من حيث المهارات والمعرفة التكنولوجية. كما أن التحول الرقمي يتعلق بمخاطر جديدة، مثل الهجمات السيبرانية والتلاعب بالبيانات، ما يستلزم تطوير معايير مهنية وإجراءات رقابية أكثر صرامة.

مما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

"ماهو واقع مهنة المراجعة الخارجية في ظل التحول الرقمي، وما التحديات والفرص التي يفرضها هذا الواقع على المراجعين الخارجيين؟»

■ **فرضيات الدراسة:**

استناداً إلى طبيعة المشكلة والاهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** هناك تأثير إيجابي ملموس للتحول الرقمي على جودة وكفاءة المراجعة الخارجية.
- **الفرضية الثانية:** يواجه المراجعون الخارجيون تحديات مهنية وتقنية تحد من قدرتهم على الاستفادة الكاملة من أدوات التحول الرقمي.
- **الفرضية الثالثة:** مستوى جاهزية المراجعين والمؤسسات المهنية يختلف باختلاف درجة تبني التكنولوجيا والوعي الرقمي.
- **الفرضية الرابعة:** يمكن للتدريب المستمر وتطوير المعايير المهنية أن تحد من التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي.

■ **أهداف البحث**

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة واقع مهنة المراجعة في ظل التحول الرقمي في البيئة الليبية، ويتم تحقيق ذلك الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على تأثير التحول الرقمي على طبيعة عمل المراجعين الخارجيين.

2- إبراز أهم التقنيات الرقمية المستخدمة في مجال المراجعة ودورها في تحسين جودة العمل.

3- تحليل التحديات التي يواجهها المراجعون الخارجيون في ظل التحول الرقمي.

4- دراسة مدى جاهزية المراجعين والمؤسسات المهنية لمواكبة متطلبات البيئة الرقمية.

5- تقديم مقترحات من شأنها دعم المهنة وتعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات الرقمية.

■ أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات، من أبرزها:

الأهمية العلمية: يساهم البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بمهنة المراجعة الخارجية في ظل التحولات الرقمية، من خلال تسليط الضوء على دور التكنولوجيا الحديثة في إعادة تشكيل بيئة المراجعة.

الأهمية العملية: يوفر البحث مؤشرات يمكن أن تساعد المراجعين الخارجيين والمؤسسات المهنية على مواجهة التحديات التقنية وتوظيف الأدوات الرقمية بشكل فعال.

الأهمية للمجتمع: يعزز البحث من الوعي بدور المراجعة الخارجية الرقمية في تعزيز الشفافية والحد من ممارسات التلاعب والفساد المالي، مما ينعكس إيجاباً على ثقة مستخدمي القوائم المالية.

■ منهجية الدراسة:

يمكن تصنيف هذه الدراسة بأنها وصفية تحليلية حيث يسعى الباحث إلى استكشاف آراء عينة الدراسة حول واقع مهنة المراجعة في ظل التحول الرقمي كما اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال مراجعة الادبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بظاهرة البحث لاستعراض ووصف الاطار النظري للدراسة وأما الجانب العملي فتم تصميم أداة استبانة لتجميع البيانات اللازمة وتحليلها لاختبار فروض الدراسة لتحقيق أهداف الدراسة.

■ **حدود الدراسة:**

- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة في جانبها الموضوعي على موضوع التحول الرقمي كأحد المتغيرات التي تؤثر على عدة جوانب، من أجل توضيح التأثير على مهنة المراجعة الخارجية.
- الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على اراء المراجعين في مكاتب المحاسبة والمراجعة بمدينة طرابلس وعلى مراجعين بديوان المحاسبة.
- الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة في أواخر عام 2025.

■ **الإطار النظري للدراسة:**

1 - **التحول الرقمي:**

أصبح مصطلح التحول الرقمي أحد المفاهيم المحورية في النقاشات المعاصرة، لما له من دور فاعل في إحداث تغييرات تنظيمية عميقة، وذلك نتيجة للتطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .ويمتاز التحول الرقمي بطبيعته الديناميكية والمستمرة، إذ لا يُعد حدثا مؤقتاً أو ذا إطار زمني محدد، بل هو عملية مستمرة تتجدد بتجدد الابتكارات التقنية، مما يستلزم من المؤسسات التكيّف الدائم لمواكبة هذه المستجدات وتحقيق أقصى استفادة منها.

وقد أفرز هذا الواقع انتقالا تدريجيًا من النظم التقليدية إلى النظم الرقمية في مختلف القطاعات، حيث امتد هذا التحول ليشمل قطاعات متنوعة مثل التجارة، والخدمات، والتعليم، وغيرها، ويعكس هذا التحول استجابة حتمية للتغيرات التكنولوجية المتسارعة، التي أصبحت تشكّل عنصرًا أساسيًا في تطوير الأداء المؤسسي وتحقيق الكفاءة والفاعلية.

2 - **مفهوم التحول الرقمي وأهميته:**

يعنى التحول الرقمي بكيفية استخدام التكنولوجيا داخل المنشآت، فهو يساعد على

تحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين الخدمات التي تقدمها للعملاء من تلك الخدمات، فهو يقوم على توظيف التكنولوجيا بالشكل الأمثل مما يخدم سير العمل داخل المنشأة في كافة اقسامها مما يوفر الوقت والجهد (عدنان،2019،ص23).

ويعرف (Johannes, 2019,P23) التحول الرقمي على أنه انتقال المنشأة من التعامل مع الموارد المادية فقط ، إلى الاهتمام بموارد معلوماتية تعتمد على الانترنت وشبكات الاعمال، حيث أصبح رأس المال المعلوماتي، المعرفي الفكري هو العامل الاكثر فعالية في تحقيق أهدافها وفي استخدام مواردها.

1 - مبررات التحول الرقمي

حددت دراسة (Verhoef et al. 2019,P25) ثلاثة مبررات رئيسية تبرر الحاجة للتحول الرقمي وهي - : منذ ظهور شبكة الويب العالمية واعتمادها في جميع أنحاء العالم، وتزايد التقنيات المصاحبة لها مثل (الانترنت عريض النطاق، والهواتف الذكية و web2.0، والحوسبة السحابية، والتعرف على الصوت، ونظم الدفع عبر الانترنت، والعملات المشفرة) قد عزز من تطوير التجارة الالكترونية. حيث بلغت مبيعات التجارة الالكترونية العالمية 2.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2017م، ومن المتوقع أن ترتفع إيرادات التجزئة الالكترونية إلى 4.88 ترليون دولار في عام 2021 (Statista,2019,P13).

- شدة المنافسة بسبب التقنيات الرقمية الجديدة حيث تزداد درجة المنافسة بشكل كبير، وفي مجال البيع بالتجزئة عطلت التقنيات مشهد المنافسة في ظل تزايد مبيعات الشركات الرقمية الناشئة نسبياً مقارنة بالشركات التقليدية، ولم تعد المنافسة عالمية فحسب، بل ازدادت كثافة حيث بدأت الشركات الكبيرة الغنية بالمعلومات بالولايات المتحدة مثل(Amazon، Facebook، Apple) والصين (JD، Alibaba) في السيطرة على العديد من الصناعات.
- تغيير سلوك المستهلك كرد فعل للثورة الصناعية، حيث توضح أرقام السوق أن

المستهلكين يحولون مشترياتهم إلى المتاجر عبر الانترنت، وأن نقاط اللمس الرقمية لها دور مهم في رحلة العملاء المؤثرة على كل المبيعات عبر الانترنت (Kannan&Li, 2017,P22) وبفضل أدوات البحث ووسائل التواصل الاجتماعي الجديدة، أصبح المستهلكون أكثر أرتباطاً ووعياً وتمكيناً ونشاطاً.

- **أثر التحول الرقمي على أداء المحاسبين:**

يؤثر التحول الرقمي على دور المحاسبين حيث سيتحول دور المحاسب من مجرد دور تقليدي يقتصر على تسجيل البيانات وإعداد التقارير المالية التقليدية إلى محلل للبيانات والمشرف الفعلي على الخصوصية والاستخدام الأخلاقي للبيانات من خلال إجادته لمهارات جمع وإدارة وتحليل البيانات المالية وغير المالية.(شنن، 2022،ص39)

علاوة على أن المحاسب سيكون همزة الوصل ويعمل على سد الفجوة بين الأعمال المالية (التي يقوم بها المحاسب التقليدي) وقسم تكنولوجيا المعلومات (التي يقوم بها مهندسو البرمجيات) وبالتالي يجب أن يتعلم المحاسب مهارات جديدة إحصائية ورياضية وتحليل البيانات كمياً ووصفياً وتحليل السلاسل الزمنية. كما يجب على المحاسبين أن يكونوا على دراسة بالمتغيرات الحديثة التي أفرزتها بيئة التحول الرقمي منها الحوسبة السحابية، جرائم الانترنت، الخدمات الرقمية، الذكاء الاصطناعي، سلاسل الكتل.

كما صدر في أكتوبر عام 2013 تقرير مشترك بين معهد المحاسبة الإدارية (IMA) جمعية المحاسبين المعتمدين(ACCA) تقرير بعنوان» Darwinism Digital» وقد أفاد المشاركون إلى أن أهم عشر تكنولوجيات ستعيد صياغة مهنة المحاسبة هي : البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والموبيل، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، والسرية السيبرانية، وتوصيل الخدمة الرقمية، والتواصل الاجتماعي، وطالب أنه على المحاسبين تعليم مهارات جديدة واستخدام برامج الذكاء في الاعمال. (AICPA, 2014, P35).

علاوة على عدم جاهزية المحاسبين للتعامل مع آليات التحول الرقمي، نجد أنه عندما

تم إصدار المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الحالية لم تكن تكنولوجيا المعلومات الحالية موجودة، ولم يكن هناك القدر الكاف من الاهتمام بالتحول الرقمي في المجال المالي ولم تنعكس بعد في النموذج المحاسبي. وبصفة عامة، إذا كانت قاعدة البيانات يمكن إتاحتها فلن يحدث تغييراً يذكر على الإفصاح المحاسبي (Titeram 2013, p136).

لذلك يجب تطوير المعايير المحاسبية بما يتماشى مع التحول الرقمي وما يمكن تضمينه في الإفصاح، حيث يمكن استخدام التكنولوجيا، مثل قواعد البيانات النصية، وتحليلات البيانات النصية، وبيانات الصور، البيانات الصوتية، ورسائل البريد الالكتروني، صفحات الويب، وصفحات التواصل الاجتماعي، وغير ذلك، على نطاق واسع في المحاسبة من خلال الإفصاح (Agostino, 2016,P38).

- **أثر التحول الرقمي على جودة المعلومات المحاسبية:**

يتمثل التحدي الذي يواجه المحاسبة في ظل التحول الرقمي، النظر في مفهوم التقارير المالية، ويمكن للمحاسبين الاستفادة من التحول الرقمي للخروج من دور المحاسبة التقليدي نحو استراتيجية جدية تدعم دور المحاسبين، والعمل على سدة الفجوة بين تكنولوجيا التحول الرقمي والمعلومات المحاسبية (Chan, 2017, P123)، ويمكن أن يؤثر التحول الرقمي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على النحول التالي:

- الموثوقية: تساعد بيانات الصور والفيديو والبيانات الصوتية من تسجيل للاجتماعات واراء العملاء وقياس مدى رضاء العملاء عن الخدمات والمنتجات التي تقدمها الشركات، علاوة على البيانات النصية للمستندات غير المالية مثل رسائل البريد الالكتروني وصفحات الويب، تأكيد على مدى موثوقية البيانات.
- التمثيل الصادق: تعتبر القابلية للمقارنة والفهم من الخصائص الأساسية للتمثيل الصادق للقوائم المالية، وتساعد الصور والفيويوهات والبيانات الصوتية والنصية على تحقيق القابلية للمقارنة والفهم.

- التوقيت المناسب: يساعد التحول الرقمي على تحقيق التوقيت المناسب للمعلومات المالية، سواء من حيث توقيت المعالجة وتوقيت الإفصاح، حيث تستخدم التكنولوجيا لقياس ومعالج البيانات.

● **اثر التحول الرقمي على القياس والإفصاح المحاسبي:**

يتأثر النظام المحاسبي بالتعامل مع البيانات الالكترونية عند التحول الرقمي، حيث حدد دراسة (Bram, 2016) مجموعة من العناصر التي تؤثر على القياس والافصاح المحاسبي في ظل التحول الرقمي هي: طبيعة البيانات، معايير المحاسبة التي تتناول البرمجيات، ويؤثر التحول الرقمي على القياس المحاسبي، حيث:

- أسماء الحسابات والدفاتر المحاسبية التقليدية التي تعتمد على العمل اليدوي، وما تحتويه من تفاصيل كثيرة، يمكن توفيرها حالياً بتكلفة صغيرة، وقيمة تفسيرية كبيرة مثل، قيم المخزون طبقاً لنوع المنتج، ومكان المخزن، والمورد، وعمر وصلاحية المخزون، والخصم على المشتريات وغيرها من البيانات، حيث يمكن استخدام تلك البيانات، والاستفادة منها للحصول على معلومات للاستخدام الداخلي والإفصاح الاختياري.(Brivotm, 2017, P795)
- يمكن من خلال البيانات الالكترونية، التعرف على الزبائن وعناوينهم، ومواعيد السداد، وآخر موعد للسداد والخصم المسموح به، كذلك أعمار الديون.
- الاستفادة من البيانات المتاحة عن تقديرات المبيعات، والتكاليف وعمولة رجال البيع، وتقديرات الموارد البشرية،وما يمكن توفيره بتكلفة قليلة جدا، لتقوية الوضع التنافسي للشركة(Titeram, 2013 P139).
- التوسع المتحمل لتقارير الأعمال ينعكس بوضوح على القياس والافصاح المحاسبي من خلال الافصاح لمختلف أطراف أصحاب المصلحة، فالتطور التكنولجي أثر على المحاسبة، فتم استخدام البرامج الجاهزة في المحاسبة والمراجعة، وبيئة التحول

الرقمي من المتوقع أن تؤثر على المحاسبة وسينعكس ذلك على قرارات الجهات التنظيمية وجهات وضع المعايير.(Vasarhelyi, 2012, P25)

● **أثر التحول الرقمي على مهنة المراجعة**

تتأثر مهنة المراجعة والأداء المهني للمراجع بالتطورات الحديثة في المجال الرقمي، حيث تلجأ الشركات إلى تطبيق التطورات الحديثة في مجال الرقميات وإمكانية الوصول إلى الفاعلية في عمليات النشاط، زيادة التركيز على العملاء، الدخول إلى أسواق جديدة، زيادة الانتاجية، وتطوير نماذج النشاط، الأمر الذي أدى إلى زيادة مسؤوليات مراجع الحسابات، بالأخص فيما يتعلق بمواكبة هذه التطورات الرقمية، ومعرفة تأثر هذه التطورات الرقمية على نشاط العميل، والتوقعات المستقبلية، بالاضافة إلى تأثير مثل هذه التطورات الرقيمة على مهنة المراجعة وإجراءات المراجعة من أجل ضمان جودة عملية المراجعة، وخفض تكلفة المراجعة (متولي، 2020ص 47).

بالتالي فإن الاتجاهات الحديثة في عالم الرقمنة المتمثلة في تحليل البياناتBDA ، والسلاسل الكتل Block Chain حيث تساعد BDA مراجع الحسابات في تطبيق إجراءات مراجعة أكثر تركيزاً وتناغماً، مع التركيز على فاعلية أساليب الرقابة على عملية التقرير المالي للعميل، الأمر الذي يطرح تساؤلات تتعلق بدرجة التعقيد الموجودة في البيانات كبيرة الحجم والعمليات المحاسبية المعقدة الخاصة بالعميل، والتى سوف تنعكس على مراجع الحسابات، الأساليب التحليلية وإجراءات المراجعة، وجودة عملية المراجعة، وبالتالي يجب على مراجعي الحسابات والهيئات التشريعية، أن تعي ضرورة توفير آليات وأساليب تحليلية وإرشادات تتعلق بتشغيل وتحليل البيانات كبيرة الحجم. حيث تشهد مراجعة العميل تطورات وتطبيقات في ظل التطور الرقمي ووجود الانترنت الذي ادي إلى تحسين كفاءة العمليات التشغيلية للمنشأة، وزيادة ثقة العميل، إيجاد أسواق جديدة، تحسين الانتاجية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تطوير العاملين، حيث يقضي الموظفون

معظم أوقات عملهم عمى الانترنت يتواصلون مع العملاء والجمهور من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لترويج منتجاتهم وتحسين صورة المنشأة ودعم أدائها المالي، الأمر الذي أدى إلى طرح تساؤل هام وهو "كيف يجب أن يستجيب مراجع الحسابات لهذه التغيرات؟ من المتوقع أن يعمل مراجع الحسابات على تطوير ذاته من أجل أن يواكب هذه التغيرات التكنولوجية، والحصول على تفهم جيد لما سوف يجلبه التحول الرقمي للنشاط وهل سوف تخضع للتطور في السنوات القادمة أو لا .؟

وعلى الرغم من وجود قصور حول دراسة تاثير التحول الرقمي على المستقبل الخاص بكل عميل ومراجع الحسابات فإن مراجع الحسابات مطالب بضرورة ايجاد وسيلة لمراجعة تكنولوجيا المتطورة المتمثمة في (سلاسل الكتل – الحوسبة السحابية) والتى تتم من خلال تطبيق التكنولوجيا الرقمية أثناء ممارسة نشاط المراجعة، وعند القيام بعملية المراجعة من أجل الحفاظ على جودة المراجعة ومواجهة الضغوط المرتبطة باتعاب المراجعة ومتطلبات العملاء المتعلقة بالحصول على القيمة مقابل النقود، وبالتالي يمكن لمراجع الحسابات تحسين كفاءة عمل المراجعة وجودة المراجعة وإضافة قيمة من خلال تطبيق الرقمنة.

■ **الإطار العملي للدراسة:**

شملت منهجية الدراسة العديد من الدراسات النظرية والميدانية المتعلقة بالقضايا موضوع البحث التي استند إليه الباحث في بناء أسلوب تحضير الدراسة الميدانية بما في ذلك فرضيات الدراسة. وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة الواقع ووصفه للوصول إلى استنتاجات تخدم أهداف البحث.

1 - **مجتمع وعينة الدراسة:**

تحقيقاً لأهداف الدراسة يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين بمدينة طرابلس مقسمين إلى مراجعين قانونيين بمكاتب خاصة ومراجعين بديوان المحاسبة، والاختيار على هذا المجتمع كان عشوائياً فقد كان التركيز على المراجعين بها وليس

لها تأثير على نوع أو حجم أو شكل هذه المؤسسات، ولقد تم اختيار عينة الدراسة على مجموعة من مجتمع الدراسة، وحيث إن هذه الدراسة عبارة عن مسح وصفي حول واقع مهنة المراجعة في ظل التحول الرقمي فقد تم تجميع معلومات عن طريق الاستبانة حيث تم توزيع عدد 39 استبانة على مجتمع الدراسة، (24) مكاتب المحاسبة والمراجعة و(15) مراجعي ديوان المحاسبة.

الجدول (1) الاستمارات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل

جهة العمل	الموزعة	المستلمة	النسبة
مكتب المحاسبة والمراجعة	24	24	٪ 61.5
ديوان المحاسبة	15	15	٪ 38.5
	39	39	٪ 100

2 - مصادر جمع البيانات:

المصادر الثانوية: اعتمد الباحث على المصادر الثانوية في بناء الاطار النظري للدراسة، والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى رسائل العلمية العربية والأجنبية والمقالات بالإضافة إلى الاطلاع على المكاتب والمواقع الالكترونية المختلفة.

المصادر الأولية: لتجميع البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة تم تصميم استمارة استبانة وتوزيعها على العينة العشوائية التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة،

واعتمدت الدراسة على تحليل 24 استبانة صحيحة واردة من مكاتب المحاسبة والمراجعة وعدد 14 استبانة صحيحة واردة من ديوان المحاسبة، احتوت الاستبانة أولاً على التساؤلات الخاصة بالمعلومات الشخصية عن المستهدفين من أفراد العينة واشتمل الجزء الثاني من الاستبانة على أربعة محاور، يعرض كلٍ منهما على التوالي الفقرات المرتبطة بكل فرضية من فرضيات الدراسة وذلك باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، تم تصميم الاستبانة بالاعتماد على الخبرة وبعد مراجعة عامة لأهم للدراسات والبحوث ذات العلاقة في البيئات المشابهة لبيئة هذه الدراسة، كما اشتملت على كل العناصر اللازمة للتحليل بوضوح وشفافية لكل المستخدمين لضمان صدق محتوى.

3- **ثبات وصدق أداة الدراسة:**

الثبات والصدق الظاهري: للتأكد من الصدق الظاهري والتأكد من صحة أسئلة الاستبانة من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض الأسئلة على مجموعة من المحكمين والمتخصصين والاكاديميين، حيث تم إجراء التعديلات من حيث دقة الصياغة وصحة العبارات التي أوصى بها المحكمون لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية.

- **الثبات والصدق الإحصائي:**

ثبات أداة الدراسة: المقصود هنا بالثبات ان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم نحت ظروف مماثلة، ويستخدم هذا الاختبار لبيان مدى ثبات إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبانة، أي أنه إذا طبق اختبار ما على مجموعة من الافراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على نفس المجموعة هنا يتم الحصول على درجات نفسها.

الجدول (2) قيم الثبات والصدق لأداة الدراسة (الفا كرونباخ)

الترقيم	المحور	العبارات	قيمة معدل الثبات	قيمة معدل الصدق
1	تأثير التحول الرقمي على جودة وكفاءة المراجعة	5	.910	.953
2	التحديات المهنية والتقنية	5	.761	.872
3	جاهزية المكاتب والمؤسسات المراجعة	5	.648	.805
4	التدريب لتطوير المعايير	5	.870	.933
	أداة القياس ككل	15	.878	.937

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن قيم معامل (ألفا كرونباخ) للثبات تتراوح بين (0.648 - 0.910) إذ نجد أن القيمة الأكبر عند محور تأثير التحول الرقمي على جودة وكفاءة المراجعة حيث بلغت (0.910)، ثم يليها في الترتيب محور التدريب لتطوير المعايير قد بلغت (0.870)، بينما يلي المحور الثاني التحديات المهنية والتقنية بمعدل (0.761)، بينما الأخيرة كانت عند محور جاهزية مكاتب ومؤسسات المراجعة قد بلغت (0.648)، في حين بلغ معامل ثبات الأداة ككل (0.878) أي أكبر من 60 ٪ وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين إجابات مفردات العينة على هذه الأسئلة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها.

صدق أداة الدراسة: تم قياس صدق أداة الدراسة باستخدام مقياس الصدق الإحصائي، فهو مقياس يستخدم لتحديد صدق إجابات أفراد العينة، ويتم احتساب مقياس الصدق الإحصائي من خلال معادل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، حيث تكون قيمة معامل الصدق ما بين الصفر والواحد صحيح، ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ

أن قيمة معامل الصدق للاداة ككل بلغ (0.959)، وهذا يدل على صدق المقياس وقدرة فقرات محاور الاستبانة على تحقيق الهدف الذي صممت من أجله.

4 - تحليل بيانات الدراسة

1 - تحليل وتصنيف البيانات الشخصية للمشتركين في الدراسة:

تم تجميع البيانات المتعلقة بالمؤهل وسنوات الخبرات وبالإضافة إلى مدى حصوله على تدريب رقمي لكل مشترك من المشتركين، وتحليلها وتصنيفها في الجدول التالي:

الجدول (3) تحليل البيانات الشخصية للمشاركين

المؤهل العلمي					
بكالوريس		ماجستير		دكتوراه	
11	٪ 28.2	13	٪ 33.3	15	٪ 38.5
سنوات الخبرة					
أقل من 7 سنوات		من 8 سنوات إلى 15 سنة		أكثر من 16 سنة	
11	٪ 28.2	7	٪17.9	21	٪ 53.8
التدريب الرقمي					
نعم		لا			
12	٪ 30.8	27		٪ 69.2	

إن ما نسبته 71.8 ٪ من المشتركين في الدراسة هم من حملة الماجستير والدكتوراه، ما يشير إلى أن هذه العينة مؤهلة في المجمل تأهيلاً عالياً يضمن جودة المعلومات التي ستقدمها للدراسة. ومن حيث سنوات الخبرة نرى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة يملكون خبرة طويلة تمتد أغلبها إلى أكثر من 16 سنة في مجال المحاسبة والمراجعة قد كانت نسبتها 53.8 ٪، أخيرا فإن 69.2 ٪ من العينة لم يتلقوا التدريب في المجال الرقمي.

2 - تحليل مشاركات أفراد العينة وآرائهم في محاور الدراسة:

لأغراض التحليل ومن خلال مقياس ليكرت الخماسي تم توزيع آراء المشاركين في محاور الدراسة وفق ميزان تقديري على ثلاثة مستويات مرتبطة بالاتجاه العام كما هو الحال بالجدول أدناه:

الجدول (4) الميزان التقديري لمقياس ليكرت الخماسي

الراي السائد	المتوسط المرجح	الاتجاه العام	المستوى
غير موافق بشدة غير موافق	1.79-1.00 2.59-1.80	عدم الموافقة	منخفض
محايد	3.39-2.60	الحياد	متوسط
موافق موافق بشدة	4.19-3.40 5.00-4.20	الموافقة	مرتفع

تم استخلاص المعلومات من ردود المشتركين وتحليلها باحتساب التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب كل فقرة ودرجة القبول لاجابات أفراد العينة على محاور الدراسة حيث يبين الجدول (5) النتائج الإحصائية الوصفية للمحور الأول.

جدول (5) الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد العينة لعبارات المحول الأول

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	ساعد التحول الرقمي في تسريع إجراءات المراجعة	4.23	.627	3	مرتفعة
2	أدى استخدام التكنولوجيا في تحسين دقة نتائج المراجعة	4.23	.667	2	مرتفعة
3	ساعدت الأدوات الرقمية في كشف الأخطاء والغش بكفاءة أعلى	4.10	.680	5	مرتفعة
4	أدى استخدام الأنظمة الرقمية إلى تحسين التخطيط لعملية المراجعة	4.15	.670	4	مرتفعة
5	وفرت التكنولوجيا الوقت والتكلفة مقارنة بالأساليب التقليدية	4.38	.590	1	مرتفعة
	المحور ككل	4.22	.556	-	**مرتفعة**

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (5) والذي يوضح النتائج الوصفية لعبارات المحور الأول حيث بلغ المتوسط الكلي للمحور كوحدة واحدة (4.22) إذ تتراوح الإجابات ما بين (4.10-4.38)، وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة وبشدة فهي تقع بين (4.20-5). كما بلغ الانحراف المعياري الكلي (.556)، ونلاحظ أنه أقل من الواحد الصحيح وهو الذي يدل على عدم تشتت الإجابات، إذ يتروح ما بين (0.63-0.81)، وتوضح النتائج أن العبارة رقم (5) التي تنص على "وفرت التكنولوجيا الوقت والتكلفة مقارنة بالأساليب التقليدية"، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.38)، مما يدل على ادراك عالٍ لأهمية التكنولوجيا في توفير الوقت

والتكلفة مقارنة بالأساليب التقليدية. في المقابل جاءت العبارة رقم (3)، التي تنص على أن "الأدوات الرقمية ساعدت في كشف الأخطاء والغش بكفاءة أعلى" بأدنى متوسط حسابي بلغ (4.10)، ولكن تشير إلى وجود اتجاه إيجابي أيضاً واضح من قبل أفراد العينة نحو تأثير التحول الرقمي على مهنة المراجعة الخارجية. **وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة، وهذا يشير إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً ملموساً للتحول الرقمي على جودة وكفاءة المراجعة الخارجية.**

جدول (6) الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد العينة لعبارات المحور الثاني

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	يواجه المراجعون صعوبة في استخدام بعض أدوات التحول الرقمي	3.92	.580	4	مرتفعة
2	البنية التحتية التقنية لمكاتب المراجعة غير كافية	4.13	.801	3	مرتفعة
3	هناك مقاومة داخلية لتبني التغيير الرقمي	3.54	.854	5	مرتفعة
4	يفتقر بعض المراجعين للمهارات التقنية اللازمة	4.18	.556	2	مرتفعة
5	توجد مخاوف تتعلق بأمن البيانات وسرية المعلومات الرقمية	4.23	.706	1	مرتفعة
	المحور ككل	4.00	.507	-	**مرتفعة**

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (6) والذي يوضح النتائج لعبارات المحور الثاني حيث بلغ المتوسط الكلي للمحور الثاني كوحدة واحدة (4.00) إذ تتراوح الإجابات ما بين (3.92-4.23)، وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة فهي

تقع بين (3.4- 4.3). كما بلغ الانحراف المعياري الكلي (0.507)، ونلاحظ أنه أقل من الواحد الصحيح وهو الذي يدل على عدم تشتت الإجابات، إذ يتراوح ما بين (.556-.854). وتوضح النتائج أن العبارة رقم (5) التي تنص على أن "توجد مخاوف تتعلق بأمن البيانات وسرية المعلومات الرقمية"، قد تحصلت على أعلى متوسط حسابي (4.23)، مما يشير إلى أكبر تحدي للتحول الرقمي على مهنة المراجعة، وفي الوقت نفسه كانت أقل العبارات تحدياً هي العبارة رقم (3) التي تنص على "هناك مقاومة داخلية لتبني التغيير الرقمي" بمتوسط حسابي (3.54). **مما يدل على قبول الفرضية الثانية بإن المراجعين الخارجيين يواجهون تحديات مهنية وتقنية تحد من قدرتهم على الاستفادة الكاملة من أدوات التحول الرقمي.**

جدول (7) الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد العينة لعبارات المحور الثالث

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	يختلف تطبيق التكنولوجيا باختلاف حجم المكتب	3.87	.695	4	مرتفعة
2	لد بعض المراجعين وعيًا رقميًا أعلى من غيرهم	3.72	.724	5	مرتفعة
3	المؤسسات المهنية لا توفر نفس المستوى من الدعم الرقمي لجميع المكاتب	3.95	.724	2	مرتفعة
4	هناك تفاوت في تبني التحول الرقمي بين القطاعات	4.23	.667	1	مرتفعة
5	تختلف جاهزية المكاتب الصغيرة عن المكاتب الكبيرة في التحول الرقمي	3.90	.754	3	مرتفعة
	المحور الثالث	3.93	.460	-	**مرتفعة**

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (7) والذي يوضح النتائج الوصفية لعبارات المحور الثالث حيث بلغ المتوسط الكلي للمحور كوحدة واحدة (3.93) إذ تتراوح الإجابات ما بين (3.72-4.23)، وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة فهي تقع بين (3.40-4.20). كما بلغ الانحراف المعياري الكلي (.460)، ونلاحظ أنه أقل من الواحد الصحيح وهو الذي يدل على عدم تشتت الإجابات، إذ يتروح ما بين (0.667-0.724)، وتوضح النتائج أن العبارة رقم (4) تحتل المرتبة الأولى من حيث الترتيب النسبي والتي تنص على هناك تفاوتا في تبني التحول الرقمي بين القطاعات بمتوسط حسابي (4.23)، وفي الوقت نفسه كانت أقل متوسط حسابي العبارة رقم (2) والتي تنص على ان بعض المراجعين لديهم وعياً رقمياً أعلى من غيرهم بمتوسط حسابي (3.72). **بناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة، والتي تشير أن مستوى جاهزية المراجعين والمؤسسات المهنية يختلف باختلاف درجة تبني التكنولوجيا والوعي الرقمي.**

جدول (8) الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد العينة لعبارات المحور الرابع

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1	التدريب المستمر يساعد في تقليل مقاومة التحول الرقمي	4.36	.537	3	مرتفعة
2	تطوير المعايير المهنية ضروري لمواكبة البيئة الرقمية	4.33	.530	4	مرتفعة
3	توفر الدورات التقنية يرفع كفاءة المراجعين في استخدام الأدوات الرقمية	4.54	.555	1	مرتفعة
4	التدريب على أمن المعلومات ضروري لضمان فعالية التحول الرقمي	4.36	.668	2	مرتفعة
5	الدعم المهني من الهيئات الرقابية يسهم في تجاوز تحديات التحول الرقمي	4.15	.670	5	مرتفعة
	المحور ككل	4.35	.483		**مرتفعة**

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (8) والذي يوضح النتائج الوصفية لعبارات المحور الرابع حيث بلغ المتوسط الكلي للمحور كوحدة واحدة (4.35) إذ تتراوح الإجابات ما بين (4.15-4.54)، وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة بشدة فهي تقع بين (4.20-5.00). كما بلغ الانحراف المعياري الكلي (.483)، ونلاحظ أنه أقل من الواحد الصحيح وهو الذي يدل على عدم تشتت الإجابات، إذ يتروح ما بين (0.530-0.670)، وتوضح النتائج أن العبارة رقم (3) تحتل المرتبة الأولى من حيث الترتيب النسبي والتي تنص على أن توفر الدروات يرفع كفاءة المراجعين في استخدام الأدوات الرقمية بمتوسط حسابي (4.54)، وفي الوقت نفسه كانت أقل متوسط حسابي للعبارة رقم (5) والتي تنص على ان الدعم المهني من الهيئات الرقابية يسهم في تجاوز تحديات التحول الرقمي بمتوسط حسابي (4.15). مما يشير إلى ان التدريب المستمر وتطوير المعايير المهنية يمكن أن يحد من التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي، **وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الرابعة.**

ويعزي الباحث النتائج الإيجابية التي تم التوصل اليها إلى عدة عوامل رئيسية، من ابرزها:

- ان التحول الرقمي يوفّر بنية تقنية تمكن المراجعين من أداء أعمالهم بكفاءة عالية واقل تكلفة والوقت.
- الاعتماد المتزايد على الأنظمة الذكية يتطلب من المراجعين امتلاك مهارات تكنولوجية ومعرفية متقدمة، مما يدفع نحو تطوير الكفاءات البشرية في هذا المجال.
- تسارع التحول الرقمي أدى إلى تغلغل التكنولوجيا بعمق في المهنة، مما يجعل امتلاك المعرفة الرقمية ليس مجرد ميزة، بل شرطاً اساسياً لممارسة المهنة بفاعلية ونجاح.

ومن هذا المنطلق، يرى الباحث أن التحول الرقمي لم يعد خياراً في مهنة المراجعة، بل أصبح ضرورة مهنية واستراتيجية لتحقيق: الكفاءة، الدقة، والاستدامة في الأداء.

■ **نتائج الدراسة:**

بعد اجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج التي تبرز واقع وتحديات مهنة المراجعة، ويمكن تلخيص أبرز هذه النتائج فيما يلي:

1. كشفت نتائج التحليل أن التحول الرقمي يساهم في تسريع إتمام إجراءات المراجعة، وتحسين التخطيط لعملية المراجعة، والحصول على نتائج أكثر دقة وبأقل وقت وتكلفة مقارنة بالأساليب التقليدية.

2. اشارت النتائج إلى أن الاعتماد على البيانات الالكترونية في تنفيذ أعمال المراجعة يعزز من جودة عمليات الفحصن بمايتماشى مع المتطلبات المهنية الحديثة، ويساعد على تحقيق مستوى عالٍ من الدقة في مراجعة الحسابات.

3. أوضحت النتائج أن المراجعين الخارجيين يواجهون صعوبات في تبني استخدام بعض أدوات التحول الرقمي نتيجة لافتقار بعضهم للمهارات التقنية اللازمة وذلك بسبب عدم كفاية البنية التحتية التقنية، ومخاوف تتعلق بأمن البيانات وسرية المعلومات الرقمية.

4. اثبتث الدراسة أنه يمكن تجاوز التحديات التي تحد من استخدام التحول الرقمي من قبل المراجعين الخارجيين عن طريق التعليم والتدريب المستمر، وتطوير المعايير المهنية فهي تسهم في رفع كفاءتهم في استخدام أدوات التحول الرقمي بكفاءة عالية.

يرى الباحث أن هذه النتائج تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن التحول الرقمي يشكل عاملاً محورياً في تطوير الممارسات مهنة المراجعة، ليس فقط من خلال تحسين الكفاءة وتوفير الوقت، بل أيضاً عبر تعزيز دقة أداء المراجعين، ورفع جودة إجراءات عملية المراجعة بما يواكب متطلبات البيئة الرقمية المعاصرة.

■ **الخاتمة:**

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج خلال الدراسة، يمكن القول إن التحول الرقمي يمثل ركيزة أساسية في تطوير مهنة المراجعة، حيث اظهر تحليل البيانات وجود تأثير إيجابي واضح للتحول الرقمي على مختلف الجوانب المهنية، سواء من حيث تحسين الكفاءة، ورفع جودة أداء المراجعة، وتوفير الوقت والتكلفة، وتحسين التخطيط لعملية المراجعة.

وقد أثبتث النتائج أن استخدام التقنيات الحديثة، لا يقتصر فقط على تسريع إجراءات المراجعة بل يمتد ليشمل تحسين جودة أداء المراجعة، وضمان الامتثال للمعايير المهنية .

وخلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي أصبح ضرورة ملحة لتطوير البنية الرقمية لمهنة المراجعة، عن طريق تطوير وتدريب المستمر للكوادر البشرية، وبالتالي نوصي الجامعات الليبية وخاصة أقسام المحاسبة بتطوير المناهج الدراسية بما يتماشى مع التوجهات العالمية بهدف تأهيل الكوادر البشرية، كما أن نجاح هذا التحول يتطلب توافر رؤية استراتيجية واضحة، واستثماراً فعالاً في البنية التحتية، وتنمية مستدامة للمهارات الرقمية لدى المراجعين.

وبناءً على ماسبق تؤكد الدراسة على أهمية إدماج التحول الرقمي كجزء من الخطط التطويرية لمهنة المراجعة، من أجل ضمان جودة أداء المراجعة، وتحقيق الكفاءة العالية لمهنة المراجعة.

■ **المراجع:**

1- الأحمر،إسماعيل والشتيوي، حسني (2022) «التحول الرقمي للنظم المحاسبية في ليبيا بين المنافع والتحديات» من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس الجامعي – المؤتمر العلمي السنوي الرابع – كلية الاقتصاد والتجارة زليتن – الجامعة الأسمرية.

2- المظفر، خيفاني والخالدي، راضي (2024) «مدى فاعلية نظم المحاسبة الإلكترونية في ظل

التحول الرقمي: دراسة تحليلية في سوق العمل العراقي»، المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 20 عدد خاص.

-3الحداد، رشا محمد حمدي (2022) "أثر تطبيق التحول الرقمي بمنشآت المراجعة على جودة عملية المراجعة": دراسة ميدانية على البيئة المهنية في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات – كلية التجارة.

4- رشوان، عبد الرحمن محمد وأبو رحمة، محمد عبد الله (2020) «التحول الرقمي وانعكاساته على ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال، الأردن.

5- رشوان، عبد الرحمن و الحلو، عيد (2020) «أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل جائحة كورونا»، مجلة البحوث المتقدمة في إدارة الأعمال والمحاسبة، المجلد 6، العدد 9.

6- شنن، علي عباس، (2023) "أثر التحول الرقمي على شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد (4)، العدد (1).

7- عبداللطيف، طارق،(2024) «اثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية الحكومية، دراسة ميدانية، مجلد 5، العدد الأول.

8- عدنان، مصطفى البار،(2019) «تقنيات التحول الرقمي، مجلة الملك عبدالعزيز، السعوية، المجلد الثالث، العدد 11.

9- متولي، أحمد زكي،(2021) «تأثير الرقمنة على مهنة المراجعة»، مجلة كلية التجارة، الاسماعلية، العدد الأول.

10- AICPA, American institute of certified public Accountants, 2014" survey on International trends in Forensic and valuation Services" AICPA, Forensic and Valuation Services selection, PP3552-.

11- Agostino, D. & Sidorova, Y.,2016, " A performance measurement system to quantify the contribution of social media: new requirements for metrics and methods " Measuring Business excellence, vol. 20, No. 2, pp. 3851-.

12- Brivotm M., gendron, Y. & guenin H.,2017 "Reinventing organizational

control: meaning contest surrounding reputational risk controllability in the social media arena" Accounting Auditing and Accountability Journal, vol. 30, No. 4, pp.795820-.

13- Chan, D. Y., & Kogan, A.,2017, " Data analytics: Introduction to using analytics in auditing" journal of Emerging technologies in Accounting, vol.25, iss36, pp123189-.

14- Statista (2019). Retail e-commerce sales worldwide from 2014 to 2021 (in billion U.S. dollars), available on" https://www.statista.com/statistics/379046/worldwideretail- e-commerce-sales, pp13 -47.

15- Titera, W. R.,2013 «updating audit standard enabling audit data analysis», journal of information systems, spring, pp136147-.

16 -Verhoef, P. C., Broekhuizen, T., Bart, Y., Bhattacharya, A., Dong, J. Q., Fabian, N., & Haenlein, M. (2019). Digital transformation: A multidisciplinary reflection and research agenda. Journal of Business Research.

17- vasarhelyi, M. A.,2012, «AIS in a more rapidly evolving era» journal of information systems, spring, pp2536-.

18- Kannan, P. K., & Li, H. A. (2017). Digital marketing: A framework, review and research agenda. International Journal of Research in Marketing, 34(1), p22–43.

19- Johannes Huebner, Denis Vuckovac, (2019), Ilic Fintechs and the New Wave Offinancial Termediaries Completed Research Paper, Twenty-Third Pacific Asia Conference on Information Systems, China, pp 23:47.

الدور المرتقب لوزارة المالية الليبية في مساعدة الوحدات الحكومية في التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي

دراسة نظرية تحليلية لبعض التجارب الدولية

■ د. آمال سعد الشيخي* ■ د. خديجة علي معيوف**

● تاريخ استلام البحث 2025/08/06م ● تاريخ قبول البحث 21 /2025/10م

● DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.18268395

■ المستخلص:

تهدف الدراسة إلى معرفة الدور المرتقب لوزارة المالية الليبية في مساعدة الوحدات الحكومية في التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي من خلال استقراء بعض التجارب الدولية التي خاضت هذا المجال. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي بالاطلاع على الدراسات السابقة، واستعراض وتحليل بعض التجارب الدولية لبيان الدور المنوط بوزارة المالية الليبية في التحول إلى أساس الاستحقاق. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن وزارة المالية لها دور جوهري في مبادرة التحول إلى أساس الاستحقاق ويمكنها دعم هذه المبادرة أو تعثرها، كما بينت الدراسة أن الدور المنوط بوزارة المالية الليبية في مساعدة الوحدات الحكومية في التحول إلى أساس الاستحقاق يتمثل في وضع الإطار التنظيمي والتشريعي، تدريب وتأهيل الكوادر البشرية، الإشراف على عملية التحول، الرقابة والتقييم لضمان التنفيذ السليم لأساس الاستحقاق، المراقبة المستمرة للتنفيذ، إعداد التقارير الموحدة وفقًا لأساس الاستحقاق. كما أوصت

* أستاذ المحاسبة المشارك قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي E - mail: amal.elshaikih@uob.edu.ly

** أستاذ المحاسبة المشارك قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي E - mail: Khadiga.alghamq@uob.edu.ly

ISSN 7034 - 3080 (Online)
ISSN 2616 - 5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

الدراسة بضرورة إدراك وزارة المالية الليبية لدورها المحوري في دعم الوحدات الحكومية خلال عملية التحول إلى أساس الاستحقاق، وذلك عبر تقديم المساندة اللازمة من خلال وضع رؤية استراتيجية واضحة لعملية التحول والإشراف على تنفيذها، وتوفير الموارد المادية والبشرية المطلوبة، وتحديث القوانين والأنظمة المحاسبية المعمول بها، فضلاً عن تطوير السياسات والإجراءات المالية في القطاع الحكومي، وإعداد دليل حسابات موحد. كذلك أوصت الدراسة بأن تعمل الوزارة على إقناع الجهات المسؤولة في الدولة بأهمية هذا التحول، من خلال تقديم تفسيرات وتقارير تحليلية مبسطة تسهم في تعزيز فهمهم لفوائده وأبعاده.

● **الكلمات المفتاحية:** وزارة المالية الليبية – أساس الاستحقاق –الوحدات الحكومية – التجارب الدولية.

The expected role of the Libyan Ministry of Finance in supporting government units in transitioning to accrual accounting:

a theoretical and analytical study of some international experiences

■ Amal Saad Aelshaikhi *
■ Khadiga Ali Mayouf**

■ **Abstract:**

This study aims to determine the expected role of the Libyan Ministry of Finance in assisting government entities to transition to accrual accounting by examining relevant international experiences. To achieve this objective, the study employs a descriptive - analytical approach, reviewing previous research and analyzing international experiences to clarify the Libyan Ministry of Finance's role in this transition. The study's key findings indicate that the Ministry of Finance plays a crucial role in the accrual - based accounting initiative and can either support or hinder its success. Furthermore, the study identifies the Ministry's role in assisting government entities with this transition, encompassing the development of a regulatory and legislative framework, training and developing human resources, overseeing the transition process, monitoring and evaluating the proper implementation of accrual accounting, continuous monitoring of implementation, and the preparation of standardized reports in accordance with the accrual basis. The study also recommended that the Libyan Ministry of Finance recognize its pivotal role in supporting government units during the transition to

* ,Associate Professor - Benghazi University - Faculty of Economics
* Associate Professor - Benghazi University - Faculty of Economics

accrual accounting. This support should include developing a clear strategic vision for the transition process and overseeing its implementation, providing the necessary financial and human resources, updating existing accounting laws and regulations, developing financial policies and procedures in the public sector, and preparing a unified chart of accounts. Furthermore, the study recommended that the Ministry work to convince relevant government entities of the importance of this transition by providing simplified explanations and analytical reports that enhance their understanding of its benefits and implications.

• **Keywords:** Libyan Ministry of Finance – Accrual Basis – Government Units – International Experiences

■ المحور الأول: الإطار العام للدراسة

■ المقدمة

يلعب النظام المحاسبي الحكومي دوراً هاماً في الوحدات الحكومية، وذلك من خلال توفير المعلومات المالية والمحاسبية اللازمة لعمليات التخطيط والرقابة والتقييم واتخاذ القرارات الرشيدة، فهو أحد الدعائم الأساسية لتمكين هذه الوحدات من القيام بواجبها على أكمل وجه، كما يعتبر من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في تنفيذ استراتيجياتها وتحقيق أهدافها وسياساتها بكفاءة وفاعلية وترشيد استخدام الأموال العامة ورفع مستوى الخدمات المقدمة للجمهور، وكذلك تحقيق رقابة فعالة على مدى كفاءة الإدارة وتنفيذ استراتيجية الدولة.

نظراً للتطورات التي شهدتها الأنظمة المحاسبية عالميًا، وطرق إعداد الميزانيات العامة للدول إلى جانب التوسع الملحوظ في حجم الإنفاق العام وزيادة الأعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتق الأجهزة الحكومية أصبح من الضروري التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في النظم المحاسبية الحكومية.

ولقد دعت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وما زالت إلى التحول نحو المحاسبة على أساس الاستحقاق نظرًا لما يتمتع به هذا النظام من مزايا للنظام المحاسبي الحكومي، بما في ذلك دعم المركز المالي والأداء المالي، وضمان نزاهة مالية أفضل، وتحسين المساءلة والشفافية، وتحقيق العدالة في توزيع التكاليف، فضلاً عن تعزيز إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية للوحدات الحكومية المختلفة.

وتُعد المحاسبة على أساس الاستحقاق ركيزة أساسية في إصلاحات محاسبة القطاع العام، إذ تهدف إلى تحسين كفاءة عملية اتخاذ القرار وتعزيز الشفافية والمساءلة مقارنةً بالمحاسبة على الأساس النقدي (Mzenzi, 2013; Lapsley et al., 2009). ورغم أن اعتماد نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يوفر معلومات مالية عالية الجودة ويسهل المقارنات بين الفترات، إلا إن بعض التجارب التطبيقية، مثل حالة إندونيسيا، أظهرت أن إصلاحات محاسبة القطاع العام تواجه تحديات متعددة، من أبرزها غياب الدعم الكافي من الإدارة العليا (Mcleod & Harun, 2014)، فضلًا عن الحاجة لإحداث تغييرات في الممارسات المالية والمحاسبية كالموازنة التشاركية، ومراجعة الأداء، وتطوير مهارات موظفي القطاع العام لاستخدام تقنيات محاسبية متقدمة (Pina, 2007; Mzenzi, 2013; Lapsley et al., 2009) . وفي هذا الإطار، يتضح أن الإدارة العليا تُسهم بدور محوري من خلال توفير التوجيه الاستراتيجي وضمان تخصيص الموارد، وتعزيز الالتزام المؤسسي، ومواجهة مقاومة التغيير عبر القيادة الفعالة، الأمر الذي يجعل من دعمها شرطًا أساسيًا لنجاح التحول (Aswar, 2020). وبالتالي، فإن نجاح تبني أساس الاستحقاق يظل مرهونًا بوجود جهة قيادية تتحمل المسؤولية المباشرة عن إدارة هذا التحول وضمان استمراريته، وهو ما أشارت إليه بعض الأدبيات السابقة في هذا المجال (Aswar & Saidin, 2018; Dianto & Aswar, 2020).

وقد أكدت بعض الدراسات أن وزارة المالية تمثل الجهة المحورية والإدارة العليا في إصلاحات محاسبة القطاع العام، بحكم مسؤوليتها عن رسم السياسات المالية وتوفير الموارد والتوجيه الاستراتيجي وضمان التنسيق بين الوحدات الحكومية(Newberry,

2014; John & Umesh, 2022؛ وزارة المالية الإماراتية، 2023). فهي المحرك الرئيسي لقيادة التحول نحو أساس الاستحقاق، إذ تبنت مشروع الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق استنادًا إلى أفضل الممارسات الدولية ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. وقد مثل هذا التحول نقلة نوعية في تطوير الإدارة المالية من خلال تحسين التخطيط المالي، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى استخلاص الدور الذي يمكن أن تضطلع به وزارة المالية الليبية في دعم الوحدات الحكومية خلال مسيرة الانتقال إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، وذلك بالاعتماد على دراسة وتحليل التجارب الدولية، بما يسهم في تعزيز كفاءة الإدارة المالية وتحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة في القطاع العام.

2 - الدراسات السابقة:

حظي موضوع التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق باهتمام العديد من البحاث والأكاديميين، فقد حاولت دراسة (Abu Hasan, Saleh and Isa, 2013) معرفة تصورات الإدارة العليا في وزارات الحكومية الماليزية حول جهودها في تحول نظام المحاسبة الحكومية إلى الاستحقاق الكامل في عام 2015. تم إجراء مقابلات شخصية مع صانعي السياسات والإدارة العليا لثماني وزارات مختارة لمعرفة تصوراتهم بطريقة متعمقة. قدمت نتائج الدراسة دليلا على الدعم القوي من الإدارة العليا والقيادة التنظيمية، مع اختلاف مستوى الاستعداد والالتزام بين الوزارات. وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطة عمل تفصيلية للوزارات ونشر الوعي بأهمية التحول إلى أساس الاستحقاق بين صانعي السياسات وكبار المسؤولين، وتأهيل الكوادر البشرية ودعم تكنولوجيا المعلومات. وحاولت دراسة (Ahmad and Mazlan, 2015) معرفة التحديات التي تواجهها الوحدات الحكومية في ماليزيا عند تبني المحاسبة على أساس الاستحقاق، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم إعداد مجموعة من الاستبيانات الخاصة بموظفي الحكومة، وتم توزيع تصور عن تحديات

تبني نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق على مختلف الأقسام في المقر الرئيسي لإدارة المحاسب العام في بوتراجايا. يتم تصنيف التحديات التي تم تحديدها عن طريق تحليل العوامل الاستكشافية إلى ثلاثة عوامل، تم تسمية هذه العوامل على أنها تحديات يتم تناولها في قضايا السياسات والقواعد والإدارة العليا وكذلك المستخدمين الداخليين. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الحكومة يجب أن تلعب دوراً أكثر استباقية لضمان تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق بنجاح. ويرجع ذلك إلى التحديات التي يواجهها المسؤولون الحكوميون في تنفيذها. من أجل ذلك فإن الحكومة تحتاج إلى تحسين نقاط الضعف في السياسات والإجراءات الحالية وتوليد الوعي بين كبار مسؤولي الإدارة وموظفي الحكومة حول فوائد المحاسبة على أساس الاستحقاق. على سبيل المثال، المزيد من الدورات التدريبية للحكومة. علاوة على ذلك، فإن الإجماع العام أن الحكومة وموظفيها ستصبح أداة إدارية مهمة لتعزيز الشفافية والمساءلة، خاصة في القطاع العام. كما قامت دراسة (Surepno, 2015) تحليل مدى نجاح حكومة سيمارانج بإندونيسيا في تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق، والتعرف على استجابة الجهات المعنية تجاه هذا التحول، من خلال إبراز الدور الاستراتيجي لهذا الأساس المحاسبي في تعزيز الشفافية والمساءلة، وأظهرت نتائجها أن نجاح هذا التحول يعود إلى تبني أربع استراتيجيات رئيسية، وهي: التزام الإدارة العليا، تطوير الأطر التنظيمية، تحديث نظم المعلومات، وتنمية الكفاءات البشرية. وركزت دراسة (Aswar and Saidin, 2018) على مستوى تبني المحاسبة على أساس الاستحقاق في جزيرة جاوة بإندونيسيا بالتركيز على العلاقة بين مجموعة من العوامل (دعم وزارة المالية، برامج التدريب الكافية، وجودة تكنولوجيا المعلومات) ومستوى تبني المحاسبة على أساس الاستحقاق، وكذلك استكشاف تأثير الثقافة التنظيمية على العلاقة بين هذه العوامل ومستوى تبني المحاسبة على أساس الاستحقاق. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن دعم الإدارة العليا، برامج التدريب المناسبة، وجودة تكنولوجيا المعلومات لها تأثير كبير على مستوى تبني المحاسبة على أساس الاستحقاق، كما أن الثقافة التنظيمية

لها تأثير معتدل هام في العلاقة بين هذه المتغيرات ومستوى تبني المحاسبة على أساس الاستحقاق.

- **أما دراسة (Mosuin et al.,2019)**

فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى قبول نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق لدى المحاسبين في القطاع العام الماليزي، والتحقق مما إذا كان هذا القبول يؤثر في دوافعهم، ورضاهم الوظيفي، وأدائهم المهني. وقد تم توزيع استبيان على مجموعة من محاسبي القطاع العام، وأظهرت نتائج الدراسة أن المحاسبين لديهم موقف ايجابي اتجاه نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق، وأنهم على استعداد لقبول مسؤوليات جديدة، وأن الدافع بين المحاسبين لقبول نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يؤثر بشكل كبير على رضاهم الوظيفي، وبالتالي على أدائهم الوظيفي. كما بينت الدراسة أن الإدارة العليا قد نجحت في قيادة المحاسبين لقبول نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق، وبالتالي يجب عليهم مواصلة هذه الجهود حتى يمكن تطبيقه بنجاح. بينما قامت دراسة (Dianto and Aswar, 2020) بتحليل تأثير دعم الإدارة العليا والتدريب والاتصال على تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في اندونيسيا. وذلك من خلال استطلاع أراء عينة من المحاسبين الحكوميين المسؤولين عن إعداد البيانات المالية في مقاطعة سيانجور ريجنسي الأندونيسية. كشفت نتائج الدراسة أن دعم الإدارة العليا والتدريب لهما علاقة كبيرة بتطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق. وفي الوقت نفسه، ليس للاتصال علاقة ذات أهمية بتطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة دعم الإدارة العليا والتدريب والاتصال بتطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق، كما أوصت بدراسة المزيد من العوامل مثل دعم الاستشاريين وعلاقته بتطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق. كما فحصت دراسة (Aswar,2020) العلاقة بين دعم الإدارة العليا، وتكاليف التطبيق، والقائد الفعال ومستوى تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في بلديات إندونيسيا، وذلك باستطلاع الرأي على عينة من المحاسبين في تلك البلديات. بينت

نتائج الدراسة أن دعم الإدارة العليا وتكلفة التطبيق لهما علاقة كبيرة بمستوى تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق. وفي الوقت نفسه، ليس لقائد المشروع الفعال علاقة كبيرة بمستوى تطبيق هذا الأساس. وأوصت الدراسة بضرورة دراسة المزيد من العوامل مثل: الموارد البشرية والمراجعة الخارجية، ومعرفة أثرها على تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق.

- **كذلك تناولت دراسة (John and Umesh, 2022) تصرفات محاسبي القطاع العام في الإدارات الحكومية النيوزيلندية أثناء استجابتهم لمتطلبات وزارة المالية، وذلك في ضوء إصلاحات القطاع العام.**

اعتمدت الدراسة على تحليل الأدبيات ذات الصلة، مدعومة بالخبرة العملية للباحث الأول الذي شغل عدة مناصب مالية وإدارية رفيعة في القطاع العام النيوزيلندي بين عامي 1972 و1998. أظهرت الدراسة أن إصلاحات القطاع العام، ولا سيما إدخال الميزانية القائمة على أساس الاستحقاق، أعادت تشكيل هوية محاسبي القطاع العام، حيث جعلهم السياسيون محورًا مركزيًا في تطبيق هذه الميزانية، وحمّلوهم مسؤولية رفع كفاءة القطاع العام. كما بيّنت أن دور وزارة المالية كان محوريًا في صياغة هذه المتطلبات ومتابعة تنفيذها، الأمر الذي فرض على المحاسبين التكيف مع أدوار إدارية أكثر تعقيدًا وضغطًا. وأوضحت دراسة (Hoai & Nguyen, 2023) أن نجاح التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في مؤسسات القطاع العام يرتبط بشكل وثيق بالكفاءة المحاسبية والاستعداد التنظيمي للتغيير، حيث يتعزز هذا الارتباط من خلال جودة القيادة والتحول الرقمي. فقد بينت نتائج الدراسة أن جودة القيادة، التي تعكس دعم الإدارة العليا، تعد عاملًا حاسمًا لنجاح التحول عبر توفير التوجيه الاستراتيجي، وضمان وضوح الرؤية، ودعم الموارد البشرية والتقنية، وتعزيز الثقة المؤسسية لتقليل مقاومة التغيير. كما خلصت الدراسة إلى أن القيادة عالية الجودة تضاعف أثر الكفاءة المحاسبية في المؤسسات التي تشهد مستويات مرتفعة من التحول الرقمي، مما يؤكد الدور المباشر وغير المباشر للإدارة العليا في إنجاح الإصلاحات المحاسبية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أن بعضها ركز على الدور الذي قامت به وزارة المالية في دعم التحول إلى أساس الاستحقاق، بينما دراسات أخرى تطرقت إلى علاقة وتأثير بعض العوامل مثل دعم الإدارة العليا والتدريب والتكنولوجيا والاتصال، وتكلفة التطبيق والقيادة الفعالة على تبني المحاسبة على أساس الاستحقاق، ودراسات حاولت التعرف على مدى تقبل نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق بين المحاسبين. وقد اعتمدت غالبية هذه الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام استمارة الاستبيان كأداة ملائمة لجمع البيانات، وبعضها على المقابلة الشخصية، وجميعها كانت على القطاع الحكومي. وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في كونها تجرى على القطاع الحكومي، وأنها تستخدم المنهج الوصفي التحليلي ولكن من خلال دراسة وتحليل بعض التجارب الدولية التي تبنت أساس الاستحقاق في نظامها المحاسبي الحكومي لغرض استخلاص الدور المرتقب من وزارة المالية الليبية في مساعدة الوحدات الحكومية في التحول إلى أساس الاستحقاق وهذا هو وجه الاختلاف بينها وبين هذه الدراسات.

■ **مشكلة الدراسة:**

تتولى وزارة المالية مسؤولية رسم وتنفيذ السياسات المالية للدولة بما يعزز الاستقرار المالي لتحقيق الأهداف التنموية وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية، حيث تقوم الوزارة بإعداد الميزانية العامة للدولة بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية، وذلك على النحو الذي يعكس التوجهات المالية للدولة وفي مقدمتها الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، والعمل على تعزيز الاستقرار المالي من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

ومن خلال الاطلاع على الأدب المحاسبي المتعلق بالتحول إلى أساس الاستحقاق في الأنظمة المحاسبية الحكومية نستنتج أن هناك دور جوهريا وهاما لوزارة المالية في هذا

التحول، فقد بينت دراسة (Abu Hasan et al., 2013) أن من العوامل التي ساهمت في نجاح تبني أساس الاستحقاق الإدارة السليمة والتوجيه والتواصل المتكرر والمتسق ودعم وزارة المالية، كما أكدت دراسة (Mosuin et al.,2019) أن وزارة المالية الماليزية قد نجحت في قيادة موظفي المحاسبة لقبول نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق، أما دراسة (McLoad and Harun, 2014) فقد توصلت إلى أن أحد التحديات التي واجهته إندونيسيا خلال تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق كان ضعف الدعم المقدم من وزارة المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدافع الرئيس لاختيار موضوع هذه الدراسة يتمثل في مبادرة الحكومة الليبية، ممثلة بوزارة المالية، لاتخاذ خطوات إيجابية تستهدف تطوير النظام المحاسبي الحكومي، ومعالجة أوجه القصور المرتبطة بالأساس النقدي المطبق في الوحدات الحكومية. وبما أن وزارة المالية تُعد الجهة المحورية في قيادة مبادرة التحول نحو أساس الاستحقاق، فإن نجاح هذه المبادرة أو تعثرها يرتبط إلى حد كبير بمدى إدراك هذه الوزارة للدور المطلوب منها وأدائه بكل فاعلية. كما تُعد الدراسة الحالية امتدادًا لبحث سابق أعدته الباحثتان حول متطلبات التحول إلى أساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الحكومي الليبي دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية، وقد كانت أهم الدروس المستفادة من هذه التجارب ضرورة وجود جهة تقوم بقيادة هذا التحول وهي وزارة المالية، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتوضيح الدور الذي يمكن أن تضطلع به وزارة المالية الليبية في دعم الوحدات الحكومية أثناء التحول إلى الاستحقاق المحاسبي ، وذلك من خلال استقراء التجارب الدولية والتركيز على الأدوار التي قامت بها وزارات المالية في تلك التجارب، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

ما الدور المرتقب لوزارة المالية الليبية في مساعدة الوحدات الحكومية في التحول إلى أساس الاستحقاق؟

■ **هدف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى التعرف على الدور المرتقب لوزارة المالية الليبية في مساعدة الوحدات الحكومية في التحول إلى أساس الاستحقاق من خلال دراسة وتحليل بعض التجارب الدولية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها من المواضيع الحديثة التي تعاني من ندرة في البيئة العربية، ولم تلق الاهتمام الكافي من قبل الباحثين في ليبيا؛ لذا فإن مناقشة هذا الموضوع سيمثل إضافة علمية من المتأمل أن تساهم في تعزيز الأدبيات المحاسبية. وكذلك معرفة ما يجب أن تقوم به وزارة المالية الليبية في دعم الوحدات الحكومية للتحول إلى أساس الاستحقاق في نظامها المحاسبي، وذلك من خلال وضع قاعدة علمية واضحة يمكن أن يعتمد عليها صانعو القرار. ومن المتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم رؤية واضحة تساعد وزارة المالية الليبية على تعزيز دعمها للوحدات الحكومية خلال عملية التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، بما يمكنها من التعامل بفعالية مع العقبات والتحديات المحتملة التي قد تواجه الجهات الحكومية أثناء مراحل التنفيذ.

■ **منهج الدراسة:**

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي وهو «المنهج الذي يعني بالدراسات التي تهتم بجمع وتلخيص وتصنيف المعلومات والحقائق المدروسة المرتبطة بسلوك عينة من الناس أو وضعيتهم، أو عدد من الأشياء، أو سلسلة من الأحداث، أو منظومة فكرية، أو أي نوع آخر من الظواهر أو القضايا، أو المشاكل التي يرغب الباحث في دراستها، لغرض تحليلها وتفسيرها وتقييم طبيعتها للتنبؤ بها و ضبطها أو التحكم فيها»(حريزي وغربي، 2013، ص26)، وذلك بالاطلاع على المراجع المختلفة من كتب ودوريات ودراسات ذات صلة بموضوع الدراسة من خلال شبكة الإنترنت، وجمع وتحليل

المعلومات المتاحة حول المشكلة محل الدراسة، بهدف استخلاص الدور الفعلي والمنشود لوزارة المالية في دعم ومساندة الوحدات الحكومية الليبية أثناء عملية التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي.

■ حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية**: تقتصر الدراسة على معرفة الدور المنوط بوزارة المالية الليبية في دعم الوحدات الحكومية في تبني أساس الاستحقاق من خلال عرض وتحليل لبعض التجارب الدولية التي تبنت أساس الاستحقاق في نظامها المحاسبي الحكومي ومنها (نيوزيلندا، المملكة المتحدة، استراليا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية) وقد تم اختيار هذه التجارب لتوفر البيانات عنها.

- **الحدود الزمانية**: تم إجراء الدراسة خلال ثلاثة أشهر (يوليو، أغسطس، سبتمبر) من عام 2025.

■ المحور الثاني: الإطار النظري

1 - مقدمة:

يعد النظام المحاسبي الحكومي أداة رئيسية لتحقيق سياسات الدولة بكفاءة، من خلال ترشيد الإنفاق وتحسين جودة الخدمات. ويتطلب هذا النظام بيانات دقيقة وموثوقة تعكس نتائج تنفيذ الموازنة (عبد الكريم، 2022). وفي هذا السياق، تُعتبر الأسس المحاسبية الركيزة الأساسية لإعداد هذه البيانات، حيث تحدد القواعد والمبادئ التي تُستخدم في تسجيل وتصنيف وعرض العمليات المالية. وتعرف الأسس المحاسبية بأنها عبارة عن «قواعد محاسبية لمعالجة العمليات المالية من حيث توقيت الاعتراف بالإيرادات والنفقات والتحويلات»(الشريف، 2024، ص 97). وتتمثل أسس القياس المحاسبي في المحاسبة الحكومية في ثلاثة أسس رئيسية، هي: الأساس النقدي، وأساس الاستحقاق، بالإضافة إلى أساس معدل يجمع بين خصائص الأساسين السابقين، ويُعرف بـ«الأساس

النقدي/الاستحقاق المعدل» (Weil et al, 2013، ضو وآخرون، 2018، أسماعيل وعدس 2019). ويختلف كل من هذه الأسس في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، مما ينعكس على طبيعة التقارير المالية ودقتها.

ولقد أجرت العديد من الدول إصلاحات شاملة لأنظمتها المحاسبية في القطاع العام، ذلك بالابتعاد عن المحاسبة التقليدية القائمة على الأساس النقدي والتركيز على المحاسبة القائمة على أساس الاستحقاق (جابي ومليانى،2017). حيث ساد لفترة طويلة الاعتقاد بأن الأساس النقدي هو الأفضل والأنسب للقطاع الحكومي؛ إلا إنه في الآونة الأخيرة أشارت العديد من الدراسات والتي منها (وشاح، 2008) إلى أن النظام المحاسبي القائم على الأساس النقدي المتبع في القطاع الحكومي يعاني من العديد من المشاكل أهمها العجز عن قياس النفقات والإيـرادات الحقيقية الخاصة بكل فترة، ولا يمكنه معرفة النتائج الخاصة بكل وحدة حكومية، وعدم معالجة الأصول الثابتة معالجة سليمة، إضافة إلى إهمال المدينون والدائنون مما أدى إلى عدم تمثيل القوائم المالية للواقع. ويري Gan (2016) ضرورة التحول إلى أساس الاستحقاق لأن الأساس النقدي لم يعد يفي بالغرض، وعليه مآخذ كثيرة؛ فالتحول إلى أساس الاستحقاق يساعد على تقديم نظرة واضحة وصورة دقيقة وحقيقية للوحدات الحكومية ويحسن كفاءة وأداء الأعمال المالية الحكومية، بالإضافة إلى جودة التقارير المالية الحكومية (Harun et al., 2016)، وهذا ما أكدته دراسات عديدة منها دراستي (جابي ومليانى، 2017؛ جاسم، 2014).

ويحظى أساس الاستحقاق بأهمية خاصة في المحاسبة الحكومية، إذ يتيح تسجيل الإيرادات والمصروفات في الفترة التي تتحقق فيها، بغض النظر عن تاريخ استلام النقد أو صرفه. وبالنظر إلى أهمية المعلومات المالية الدقيقة في دعم الأداء الحكومي، فإن الإلمام بأساس الاستحقاق يُعد أمراً جوهرياً لضمان إعداد تقارير مالية تتسم بالدقة والشفافية، بما يُعزز فعالية اتخاذ القرار داخل الجهات الحكومية.

2 - مفهوم وأهداف تطبيق أساس الاستحقاق

ظهر استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي في مؤسسات القطاع العام في نهاية ثمانينيات القرن الماضي في بعض الدول المتقدمة مثل: نيوزيلندا، وأستراليا، والمملكة المتحدة، وكندا وحقق تطبيقه في هذه الدول المزيد من الشفافية والمساءلة، وتقديم معلومات ملائمة لدعم صناع القرار، والتحسين المستمر لعملية إعداد التقارير المالية وغير المالية وذلك تلبية لاحتياجات المستخدمين (معيوف وآخرون، 2023).

وتعددت تعريفات أساس الاستحقاق حيث عرفه IFAC psc(1998) بأنه "الأساس المحاسبي الذي يعترف بالمعاملات والأحداث الأخرى عند تحققها - بغض النظر عن استلام أو دفع النقد - وتسجل في السجلات المحاسبية، ويبلغ عنها في التقارير المالية في الفترة المتعلقة بها، كما عرفه الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) (2011، ص. 31) بأنه "الأساس الذي يتم بموجبه الاعتراف بالمعاملات والأحداث الأخرى عند وقوعها وليس فقط عند استلام أو دفع النقد أو ما يعادله، ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية الخاصة بالفترات المتعلقة بها، والعناصر التي يتم الاعتراف بها في ظل أساس الاستحقاق هي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات". ويسهم تطبيق أساس الاستحقاق في تحقيق مجموعة من الأهداف المحاسبية والإدارية التي تتجاوز مجرد تسجيل العمليات المالية، لتشمل دعم التخطيط والرقابة وتقييم الأداء. وفيما يلي عرض لأهم أهداف تطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية (صقر، 2024؛ القطيش ،2011؛ جابي ومليانى، 2017):

- إيجاد منهج محاسبي متكامل يوفر صورة شاملة لتنفيذ البرامج والأنشطة الحكومية، مما يسهم في تحديد التكلفة الحقيقية للأداء الحكومي، ويدعم عملية التقييم المالي والاقتصادي للخدمات المقدمة.
- تسهيل إقامة علاقات كمية وقيمية بين التكاليف والإنجازات، بما يعزز من فعالية

الرقابة على التكاليف، ويساعد على خفضها من جهة، وزيادة حجم الإنجاز وتحسين مستواه من جهة أخرى.

- إتاحة معلومات دقيقة عن أرصدة المخزون والأصول الثابتة وقياس استهلاكها، بما يمكن من تتبع استخدام الموارد المملوكة للوحدة الحكومية وتخطيط عمليات الإحلال والتجديد للأصول بشكل سليم.
- توفير قاعدة بيانات محاسبية تتيح إجراء مقارنات دورية بين نتائج التنفيذ السنوية، مما يعزز من فعالية التقدير المستقبلي للموازنات العامة، ويسهم في تحسين عملية التخطيط المالي طويل الأجل.
- تمكين الجهات الحكومية من إعداد تقارير مالية سنوية شاملة ومتوافقة مع مبادئ المحاسبة المالية، وهو ما يدعم الشفافية والمساءلة، ويساعد في تقييم الأداء العام للقطاع العام على مستوى المركز المالي والتدفقات النقدية.

مما سبق يمكن القول إن أساس الاستحقاق هو منهج محاسبي يعترف بالمعاملات عند وقوعها وليس عند تبادل النقد، ويهدف إلى توفير صورة دقيقة وشاملة للوضع المالي والاقتصادي، ويسهم هذا الأساس في دعم التخطيط والرقابة وتقييم الأداء في الوحدات الحكومية من خلال الربط بين التكاليف والإنجازات، كما يساعد في إعداد تقارير مالية شاملة تدعم الشفافية والمساءلة.

3 - مزايا تطبيق أساس الاستحقاق:

نال أساس الاستحقاق اهتماماً واسعاً لما يوفره من معلومات مالية دقيقة وشفافة مقارنة بالأساس النقدي، ويعد التحول إليه في المحاسبة الحكومية خطوة جوهرية لتحسين جودة التقارير وكفاءة إدارة الموارد، كما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة ودعم صناع القرار في توجيه السياسات والموارد بفعالية. ويتحقق من خلال تطبيقه في مؤسسات

القطاع العام العديد من المزايا، من أهمها (الشريف، 2024؛ اللوقة، 2016 ؛ جابي ومليانى، 2017):

- يوفر صورة شاملة ودقيقة عن الأداء المالي من خلال تسجيل التدفقات النقدية وغير النقدية.
- يعكس الواقع الاقتصادي للجهات الحكومية بشكل أكثر موثوقية وشفافية.
- يعزز قابلية المقارنة بين الفترات المالية المختلفة.
- يتماشى مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام (IPSAS)، مما يدعم الامتثال للمعايير الدولية.
- يسهم في تحسين إدارة الأصول العامة من خلال الإفصاح عنها وتقييم مدى جدواها.
- يساعد على ترشيد الإنفاق من خلال استبعاد الأصول غير المستخدمة أو غير الفاعلة.
- يفصل بوضوح بين العمليات الجارية (الإيرادية) والعمليات الرأسمالية.
- يعزز من جودة المعلومات المالية المستخدمة في اتخاذ القرار.
- يدعم المساءلة العامة ويقوي آليات الرقابة المالية الخارجية.
- يظهر المركز المالي الحقيقي للجهة الحكومية في نهاية كل فترة مالية.
- يمكن من قياس الإيرادات والمصروفات بشكل عادل لكل فترة مالية.
- يساعد في تقييم أداء الحكومة في إدارة الموارد وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- يتيح توفير سجلات مالية دقيقة ومتكاملة تدعم التخطيط والرقابة المالية.

4 - متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق

تتطلب عملية التحول إلى أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية توافر مجموعة

من المتطلبات لضمان نجاح هذا التحول؛ ومن أهمها (الشريف ،2024، معيوف وآخرون، 2023):

- إطار تشريعي وتنظيمي ملائم، يسمح بتعديل القوانين واللوائح المالية لتتوافق مع متطلبات المحاسبة على أساس الاستحقاق.
- نظام محاسبي وتقني فعال، يتسم بالتطور والقدرة على تسجيل ومعالجة العمليات المحاسبية وفق الأسس الحديثة.
- كوادر بشرية مؤهلة، تمتلك الكفاءة العلمية والعملية لتنفيذ النظام، مع توفير برامج تدريب متخصصة.
- تبني معايير محاسبية دولية، خاصة المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام (IPSAS) لتوحيد وتحديث الممارسات المحاسبية.
- دعم حكومي وتمويل كافٍ، مصحوب بخطة شاملة للتحول، وخبراء مختصين يقدمون الدعم والاستشارات الفنية اللازمة.
- تنسيق مؤسسي فعال، بين الجهات الحكومية المختلفة لضمان تطبيق متكامل ومتناسق لأساس الاستحقاق.

■ المحور الثالث: تحليل التجارب الدولية لاستخلاص دور وزارة المالية في قيادة التحول إلى أساس الاستحقاق

أ - عرض وتحليل التجارب الدولية

يُعد التحول إلى أساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية تحولًا رئيسيًا في إدارة المالية العامة، لما له من دور محوري في تعزيز الشفافية، ورفع كفاءة استخدام الموارد العامة، وتحسين جودة التقارير المالية. وفي هذا الإطار، فإن وزارة المالية تمثل الجهة المحورية في قيادة هذا التحول وضمان نجاحه، سواء من حيث التخطيط، أو الإشراف، أو تقديم

الدعم الفني والتشريعي للوحدات الحكومية. وقد أكدت العديد من الدراسات والتجارب الدولية أن فعالية هذا الدور تسهم بشكل مباشر في تجاوز العقبات التي قد تعترض مسار التحول. وعليه، سيتم استعراض بعض التجارب الدولية مع التركيز على دور وزارة المالية لكل دولة في عملية التحول إلى أساس الاستحقاق والآتي بيان لهذه التجارب:

1 - التجربة النيوزيلندية: (Newberry, 2014, John and Umesh, 2022)

تُعد نيوزيلندا من أوائل الدول التي بادرت بتطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام، حيث بدأت هذه العملية ضمن إطار إصلاحات مالية وإدارية شاملة خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، حيث تم سن تشريع عام 1989، الذي دخل حيز التنفيذ عام 1991، شمل هذا الإصلاح اعتماد محاسبة الاستحقاق كأساس لإعداد الموازنات والتقارير المالية الحكومية، مما مكن الدولة من تقديم صورة مالية واقعية تعكس الالتزامات والموارد العامة بشكل دقيق.

كما أتاح النظام المالي الجديد تفويض صلاحيات واسعة لوزير المالية، شملت جميع أنشطة الاقتراض والإقراض والاستثمار دون حاجة إلى رقابة برلمانية مسبقة، ما ساهم في تسريع تنفيذ السياسات المالية. وقد أصبحت وزارة المالية الجهة المركزية المسؤولة عن إدارة الأموال العامة وتحديد المعايير المحاسبية المعتمدة.

وقد لعبت وزارة المالية بنيوزيلندا دورًا قياديًا في تطوير السياسات والإطار التشريعي والتنفيذي لهذا التحول، حيث وفرت هيكلًا مؤسسيًا واضحًا لإدارة المشروع، ووضعت معايير محاسبية تتماشى مع متطلبات القطاع العام، كما قامت وزارة المالية بتدريب الموظفين الحكوميين على فهم وتطبيق معايير المحاسبة الجديدة، وأُسندت مسؤولية كبيرة إلى محاسبي القطاع العام في إعداد الموازنات القائمة على أساس الاستحقاق، وأصبحوا مسؤولين مباشرين عن تحسين كفاءة القطاع الحكومي. وأطلقت وزارة المالية حملة توعوية وتثقيفية واسعة لتسهيل عملية التحول، تضمنت:

- إصدار كتيبات تعليمية.
- نشر مقالات في الصحف.
- تنظيم مؤتمرات وندوات وعروض تقديمية.
- إنتاج مواد مرئية تعليمية.

وقد ساهمت هذه الحملات في رفع وعي الموظفين العموميين بمفهوم أساس الاستحقاق، كما أنشئت وحدة مركزية داخل وزارة المالية للمراجعة الداخلية وتقديم خدمات استشارية للإدارات الحكومية لضمان نجاح التنفيذ. كما اعتمدت وزارة المالية آليات رقابية صارمة لضمان الالتزام بمعايير الاستحقاق، وشملت: تقارير دورية من الجهات الحكومية، تقييمات أداء للتطبيق المالي، وتعزيز مبدأ الشفافية من خلال نشر المعلومات المالية للجمهور والبرلمان. وكان من أبرز نتائج هذا التحول تقديم صورة مالية شاملة ودقيقة عن الوضع المالي للدولة، ما عزز من مستويات المساءلة أمام السلطة التشريعية والمجتمع المدني.

2 - تجربة المملكة المتحدة: (HM Treasury, 2022/2023/2024, NAO,2021/2022

(Connolly and Hyndman, 2006

بدأت الإصلاحات الرئيسية في المملكة المتحدة في أوائل التسعينيات، حيث تم اقتراح اعتماد المحاسبة على أساس الاستحقاق في عام 1993 حيث أُصدر قانون موارد الحكومة وحساباتها لعام 2000 (Government Resources and Accounts Act 2000)، والذي يُعد الإطار القانوني الأساسي الذي مهد الطريق لاعتماد الحكومة البريطانية لنهج المحاسبة على أساس الاستحقاق، بدلًا من الاعتماد على الأساس النقدي. وقد نص هذا القانون على إلزام الجهات الحكومية بإعداد حسابات مالية شاملة تُعرف بـ "حسابات الحكومة الموحدة" (Whole of Government Accounts – WGA)،

وهي تقارير مالية موحدة تمثل المركز المالي الكامل للدولة، وتُعد وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تتماشى بشكل كبير مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

بدأت وزارة المالية البريطانية فعليًا في التحضير لإعداد حسابات الحكومة الموحدة» في أواخر التسعينيات، حيث نُشرت أول ورقة استشارية في عام 1998، ثم تم إصدار أول مجموعة من حسابات الحكومة الموحدة للسنة المالية 2009–2010. خلال هذه المرحلة، قامت الوزارة بتحديث الأنظمة المحاسبية والمالية للقطاع العام بشكل جوهري، لتصبح قادرة على تسجيل ومعالجة جميع أنواع الالتزامات المستحقة والأصول المالية وغير المالية، بما في ذلك الالتزامات المستقبلية والتزامات التقاعد. هذا التحديث كان ضروريًا لتوفير صورة مالية أكثر دقة وواقعية تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للدولة.

وتقوم وزارة المالية البريطانية بالإشراف المباشر على تنفيذ هذه الأنظمة الجديدة، وذلك من خلال تطوير آليات رقابة وتقييم مستمر لأداء الجهات الحكومية. وتشمل هذه الآليات تقديم تقارير دورية إلى البرلمان البريطاني حول مدى التقدم في تطبيق أساس الاستحقاق، فضلاً عن التحقق من الامتثال للمعايير والسياسات المالية من خلال عمليات المراجعة الخارجية. وتشرف وزارة المالية على تنفيذ المعايير ضمن الجهات الحكومية من خلال آليات تقييم وتقارير دورية إلى البرلمان. وقد نسقت وزارة المالية البريطانية مع الجهات الرقابية ومختلف الهيئات الحكومية لتعزيز قدراتها المحاسبية والمالية، من خلال التدريب والتطوير المهني المستمر، وتوفير أدلة استرشادية مفصلة حول تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق.

3 - التجربة الاسترالية: (Guthrie, 1998; Blöndal, 2002; Barton, 2005; Barton, 2009; Davis, 2010; Youngberryi , 2012)

بدأت الحكومة الأسترالية في تطبيق نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقاً لمعايير المحاسبة الأسترالية بصورة تدريجية منذ أوائل التسعينيات، حيث شكّل هذا

التحول جزءًا من إصلاحات شاملة في الإدارة المالية العامة. وقد تم إصدار أول قوائم مالية تعكس نتائج أداء الوزارات في عام 1993، كخطوة أولى نحو ترسيخ هذا النظام. وكان لوزارة المالية الأسترالية دورًا محوريًا في قيادة عملية التحول إلى أساس الاستحقاق في القطاع العام، وذلك ضمن إطار أوسع لإصلاحات الإدارة المالية العامة التي بدأت منذ تسعينيات القرن الماضي، فبادرت وزارة المالية بتبني نهج إصلاحي يستند إلى الممارسات المحاسبية الدولية، معتبرة أن الانتقال إلى أساس الاستحقاق خطوة ضرورية لتوفير معلومات مالية أكثر دقة وشمولاً عن الأداء الحكومي. وقد برز هذا التوجه من خلال صياغة السياسات العامة التي تُلزِم الوكالات الحكومية بتطبيق معايير المحاسبة المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق، وذلك بدعم تشريعي من البرلمان الاتحادي بهدف تعزيز الشفافية والكفاءة والمساءلة في إعداد التقارير المالية الحكومية. وفي عام 1995، اكتملت أول مجموعة من مسودات القوائم المالية الموحدة للحكومة ككل، وهو ما شكل تطورًا نوعيًا في تقارير الأداء المالي الحكومي، من خلال دمج المعلومات المالية من مختلف الوحدات الحكومية ضمن تقارير موحدة. وفي عام 1999 شهد النظام المالي الحكومي نقلة مهمة تمثلت في إصدار الميزانيات وفقًا لأساس الاستحقاق.

كما ساهمت وزارة المالية الأسترالية في وضع وتطبيق نظام تقارير مالية مزدوج يعتمد على كل من نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقًا لمعايير المحاسبة الأسترالية – لتوفير بيانات مالية دقيقة وشاملة – ونظام إحصاءات مالية الحكومة لتلبية متطلبات الرقابة البرلمانية والربط المباشر بين الإيرادات والنفقات الفعلية، هذا الدمج بين النظامين جاء كمحاولة لتحقيق التوازن بين الدقة المحاسبية من جهة، ومتطلبات المساءلة والرقابة من جهة أخرى كإطار تقني أساسي لقياس الأداء المالي للحكومة على أساس الاستحقاق. وأطلقت الوزارة برامج تدريبية تهدف إلى تأهيل المحاسبين الحكوميين وتمكينهم من التعامل مع النظام الجديد، إلى جانب تنظيم ورش عمل توعوية للمسؤولين وصناع القرار في الأجهزة الحكومية المختلفة، وذلك لإدراكها أن نجاح التحول لا يقتصر على إعداد

السياسات، بل يتطلب إعداد الكوادر البشرية وتدريبها على المفاهيم والتطبيقات الحديثة لنظام أساس الاستحقاق. كذلك عملت وزارة المالية على تعزيز الحوكمة المالية من خلال إصدار تقارير دورية تعكس الوضع المالي الحقيقي للحكومة الاتحادية، بما في ذلك تقييم الأصول والخصوم والاستهلاك، وهو ما لم يكن ممكنًا في النظام النقدي التقليدي. وقد انعكس ذلك إيجابيًا على جودة المعلومات المقدمة إلى ديوان المحاسبة العام، والمؤسسات الرقابية الأخرى، مما رفع من مستوى الشفافية والموثوقية في الأداء الحكومي.

4 - تجربة الإمارات العربية المتحدة: (وزارة المالية الإماراتية؛ 2023. وكالة أنباء الإمارات – وام؛ 2023)

تبنت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة مشروع التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، استنادًا إلى أفضل الممارسات الدولية، وخاصة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. وقد مثل هذا التحول نقلة نوعية في تطوير الإدارة المالية الاتحادية، بما يسهم في تحسين التخطيط المالي، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز الشفافية والمساءلة. استند تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق إلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019، الذي نص على التطبيق التدريجي لهذا النظام، وسبق ذلك صدور قرار مجلس الوزراء رقم (6/3/35) لسنة 2013 بشأن البدء بالتحول، وتلاه القرار رقم (2/2) لسنة 2017 بشأن اعتماد دليل معايير المحاسبة، وأخيرًا قرار مجلس الوزراء رقم (3F/21) لسنة 2021 المتعلق باستكمال الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في كافة الجهات الاتحادية.

قامت وزارة المالية الاماراتية بإعداد الأدلة والنماذج والسياسات المحاسبية اللازمة لضمان التطبيق الفعال للمعايير، وشملت هذه الأدلة: دليل أساس الاستحقاق المحاسبي في دولة الإمارات، دليل السياسات والإجراءات المحاسبية، النماذج المالية والتقارير الموحدة. كما عملت وزارة المالية على تعديل وأتمتة النظام المالي الاتحادي ليتماشى مع مبادئ ومعايير الاستحقاق المحاسبي، ونتج عن ذلك:

- تطبيق معالجة إلكترونية للأصول الملموسة وغير الملموسة.
- تسجيل المصروفات والإيرادات الحكومية وفق أساس الاستحقاق.
- استخراج التقارير الدورية والتفصيلية المعتمدة على نظام المحاسبة الحكومية على أساس الاستحقاق المالي

كما أنشئت مكتبة رقمية توفر الأدلة والنماذج والتدريب الإلكتروني لموظفي الجهات الاتحادية، مما ساعد في توحيد المعرفة وتوفير الوصول السهل إلى الموارد المحاسبية، وأولت وزارة المالية اهتماماً كبيراً لتأهيل الموارد البشرية، إذ تم إطلاق برامج تدريبية حضرها أكثر من 2000 موظف ، وتقديم 18 دورة تدريبية تفاعلية عن بُعد باستخدام تقنيات مرئية وتطبيقات رقمية، وتوفير تسجيلات ورش العمل عبر المنصة الرقمية، تهدف هذه البرامج إلى تعزيز الكفاءة المهنية في التعامل مع أساس الاستحقاق، وبناء قدرات موظفي المالية في الجهات الحكومية الاتحادية.

وأصدرت وزارة المالية الإماراتية تقارير دورية توثق تقدم التحول، وتقييم أداء الجهات الحكومية. كما أنشأت لجانا مشتركة بين الوزارات لمتابعة التنفيذ وتبادل الخبرات. وتم تطوير أدوات لقياس التحديات ورصد مستوى الامتثال للتطبيق المحاسبي وفق المعايير المعتمدة، وأكدت تجربة الإمارات أن تطبيق أساس الاستحقاق أدى إلى تحسين جودة التقارير المالية، وزيادة فعالية إدارة الموازنة، والتخطيط المالي طويل الأجل. كما أتاح النظام الجديد معلومات دقيقة تساعد متخذي القرار على التنبؤ بالأداء المالي وتوزيع الموارد بكفاءة أكبر.

5 - تجربة المملكة العربية السعودية: (وزارة المالية السعودية،2016؛ سعوديبيديا، 2023/ 2024، صحيفة الوطن،2023، صحيفة المدينة 2023) .

في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وبرنامج التحول الوطني، أطلقت وزارة المالية مشروع التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، وذلك

بموجب الأمر السامي الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2016 م. ويهدف هذا التحول إلى تعزيز الشفافية، وتحقيق كفاءة أكبر في إدارة المال العام، وتقديم صورة شاملة ودقيقة عن المركز المالي للدولة. يتضح دور وزارة المالية السعودية في وضع الإطار التنظيمي الذي يمهد الطريق لهذا التحول، حيث عملت على تطوير القوانين والأنظمة المالية والمحاسبية الداعمة لتطبيق أساس الاستحقاق. وشمل ذلك تحديث اللوائح المالية وتعزيز الرقابة بما يتماشى مع متطلبات المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام.

وقد شكلت لجنة تنفيذية برئاسة وزير المالية السعودي إلى جانب لجنة توجيهية ومركز الاستحقاق المحاسبي، ضمت ممثلين من الجهات الحكومية والمحاسبين القانونيين والأكاديميين، لتولي مهام الإشراف والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وضمان التطبيق السليم لمشروع التحول. وانطلاقًا من الحاجة إلى مواءمة الأنظمة التقنية مع متطلبات المحاسبة على أساس الاستحقاق طورت وزارة المالية نظام إدارة الموارد الحكومية وهو نظام تقني متكامل يربط بين جميع الجهات الحكومية من خلال بيئة مالية موحدة، ويدعم إعداد وتنفيذ الميزانية العامة وفق أساس الاستحقاق. كما أطلقت الوزارة منصة «اعتماد»، وهي إحدى الأدوات الرقمية التي تسهل إدارة المصروفات والإيرادات الحكومية بدقة وشفافية. وساعدت هذه الأنظمة الإلكترونية الحديثة على تحسين تدفق المعلومات المالية، وتوفير تقارير أكثر شمولية وموثوقية، فضلاً عن دعم اتخاذ القرار المالي في الوقت المناسب.

ضمن مشروع التحول، قامت وزارة المالية السعودية بتحديث الأنظمة المحاسبية المعتمدة في القطاع الحكومي من خلال إعداد دليل حسابات نموذجي موحد، وتطوير السياسات والإجراءات المالية، وتحديث آليات إعداد القوائم المالية الحكومية لتعرض وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية. ويهدف ذلك إلى تقديم صورة دقيقة عن الأصول والالتزامات الحكومية مما يعزز مصداقية التقارير أمام الجهات الرقابية وصناع القرار. كما حرصت وزارة المالية على الاستثمار في الموارد البشرية كعنصر أساسي لإنجاح عملية التحول،

فأطلقت العديد من البرامج التدريبية بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية متخصصة. ومن أبرز هذه المبادرات برنامج "سفراء الاستحقاق المحاسبي"، الذي أهل أكثر من 400 موظف حكومي، كما أنشئت منصة المحاكاة الافتراضية التي تتيح تدريب الموظفين على تسجيل العمليات المحاسبية وتحليلها وفق أساس الاستحقاق. تهدف هذه المبادرات إلى رفع مستوى الجاهزية الفنية للمحاسبين الحكوميين، وتسهيل الانتقال السلس إلى النظام المحاسبي الجديد. وأنشأت وزارة المالية آليات رقابية فعالة لضمان التطبيق التدريجي والسليم لأساس الاستحقاق في الجهات الحكومية شملت إعداد تقارير شهرية وربع سنوية لمتابعة الأداء المالي، وقياس مدى الالتزام بالتطبيق، وتقييم الأثر المالي للتحول على كفاءة الإنفاق العام. وقد ساهمت هذه الرقابة في تحسين التخطيط المالي، وتقليل الهدر، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، الأمر الذي ينسجم مع أهداف الحوكمة والمساءلة المالية.

من خلال دراسة وتحليل التجارب الدولية السابقة يتضح أن التحول إلى أساس الاستحقاق يعد خطوة ضرورية في إطار إصلاح المالية العامة للدولة، وذلك بهدف تعزيز الشفافية والكفاءة والمساءلة، وأن الجهة الرئيسية التي تقود هذا التحول هي وزارة المالية. فقد لعبت وزارة المالية في هذه الدول دورًا أساسيًا فكانت المسؤولة عن وضع الرؤية والاستراتيجية لعملية التحول، وتوفير الموارد اللازمة وتخصيصها، وتقديم الدعم الكامل والمستمر للوحدات الحكومية؛ وذلك لتحقيق التحول بنجاح.

ب - استخلاص دور وزارة المالية الليبية في قيادة التحول إلى أساس الاستحقاق بما أن ليبيا تسعى للتحول نحو أساس الاستحقاق، فإن وزارة المالية الليبية هي الجهة التي يعول عليها في قيادة هذا التحول؛ وعليه من الضروري معرفة وتحديد الدور الواجب عليها القيام به. وحاولت الباحثتان من خلال دراسة وتحليل بعض التجارب الدولية في التحول إلى أساس الاستحقاق استنباط هذا الدور وبيانه في النقاط التالية:

1. **وضع الإطار التنظيمي والتشريعي**: إن أحد أهم أدوار وزارة المالية هو قيادة عمليات التغيير على المستوى التشريعي والتنظيمي بوضع الإطار التنظيمي الذي يمهد الطريق للتحول إلى أساس الاستحقاق وتطوير القوانين والأنظمة المحاسبية التي تدعم هذه القاعدة المحاسبية وذلك من خلال:

- دراسة التشريعات والقوانين القائمة ومدى ملاءمتها لتطبيق أساس الاستحقاق مع تحديد الفجوات وإعادة إصدار القوانين واللوائح حسب أفضل الممارسات العالمية.
- تحديث السياسات المالية والإدارية وتعديل القوانين المالية وذلك لتشمل متطلبات جديدة تتعلق بتسجيل الإيرادات والنفقات على أساس الاستحقاق، وكذلك إلزامية إعداد تقارير مالية مفصلة تعكس الالتزامات والأصول الحقيقية.
- إعداد دليل للسياسات والإجراءات المحاسبية.

2. **تدريب وتأهيل الكوادر البشرية**: إن تحويل النظام المحاسبي إلى أساس الاستحقاق يتطلب تأهيل الكوادر البشرية فبناء القدرات في هذا المجال أمرًا حيويًا لضمان التنفيذ الفعال للأنظمة الجديدة. وذلك من خلال:

- تنظيم ورش عمل للتعريف بأساس الاستحقاق وكيفية تطبيقه في جميع مستويات الإدارة الحكومية.
- تدريب موظفي الوحدات الحكومية على النظام الجديد؛ وذلك بتقديم برامج تدريبية مكثفة لضمان قدرة الموظفين على تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق وإعداد التقارير المالية المطلوبة.

3. **الاشراف على عملية التحول**: إن وزارة المالية مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية المختلفة، وذلك من خلال:

- توفير الدعم التقني والإداري للجهات الحكومية للتأكد من أن جميع الوزارات والمؤسسات قادرة على اعتماد النظام الجديد بشكل فعال.

- متابعة تحديث الأنظمة المالية المستخدمة في الوحدات الحكومية لتتوافق مع متطلبات المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ وذلك عبر تطوير أنظمة محاسبية تعتمد على التكنولوجيا لتوفير معلومات دقيقة وشاملة عن الوضع المالي الحالي والمستقبلي للوحدات الحكومية.
- إعادة هيكلة عملية إعداد التقارير المالية الحكومية؛ بحيث تشتمل على الالتزامات المستقبلية والحقوق المالية المستحقة، مما يعزز من دقة المعلومات المالية التي تعتمد عليها الحكومة في اتخاذ القرارات.

4. **الرقابة والتقييم:** إن دور الرقابة والتقييم يعتبر جزءاً أساسياً من عمل وزارة المالية لضمان التنفيذ السليم لأساس الاستحقاق، وتعزيز الرقابة المالية بما يتماشى مع متطلبات الاستحقاق وذلك من خلال:

- وضع معايير رقابية وآليات تقييم لضمان الامتثال الكامل وتحديد التحديات أو العقبات التي قد تعيق التنفيذ.
- مراقبة الأداء للتأكد من التزام الجهات الحكومية بالسياسات الجديدة؛ وذلك بإنشاء آليات رقابية لضمان دقة التقارير المالية وتقييم مدى فعالية النظام الجديد في تحسين إدارة الموارد المالية.

5. **المراقبة المستمرة للتنفيذ:** على وزارة المالية أن تراقب بصورة مستمرة عملية تطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية لضمان الامتثال الكامل لسياسات التنفيذ، وتقييم نتائج التحول، وقياس مدى تأثيره على تحسين الكفاءة المالية والإدارية. من خلال هذه المراقبة المستمرة تتمكن الوزارة من تحسين أنظمة المحاسبة وإجراء التعديلات اللازمة لضمان الاستدامة المالية، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

6. **إعداد التقارير الموحدة:** تقوم وزارة المالية بتجميع البيانات المالية من مختلف

الوحدات الحكومية وإعداد التقارير المالية الموحدة وفقًا لأساس الاستحقاق، مما يوضح الموقف المالي لكامل الحكومة بما في ذلك الالتزامات والأصول في جميع القطاعات الحكومية.

■ المحور الرابع: النتائج والتوصيات

● أولاً: النتائج

من خلال سرد الدراسات السابقة وإعداد الإطار النظري للدراسة وعرض وتحليل بعض التجارب الدولية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. إن أساس الاستحقاق يحقق الإفصاح الكامل، ويعزز الشفافية والمساءلة والمقارنة ويحقق تقييم الأداء، ويحسن إدارة الأصول والالتزامات،وتحسين كفاءة القطاع الحكومي، وزيادة فعالية التخطيط المالي، وإصلاح القطاع الحكومي، والحد من الفساد الإداري والمالي، ويحقق العدالة في توزيع تكاليف الخدمات العامة.
2. إن وزارة المالية لها دور جوهري في مبادرة التحول إلى أساس الاستحقاق ويمكنها دعم هذه المبادرة أو تعثرها.
3. إن التشجيع والدعم الجيد من وزارة المالية للعاملين بالوحدات الحكومية بمختلف مستوياتهم لفهم وتعلم نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يساهم في رفع مستوى قبول هذا النظام بينهم، وبالتالي يمكن للحكومة التغلب بسهولة على مقاومة التغيير.
4. إن الدور المرتقب لوزارة المالية الليبية في مساعدة الوحدات الحكومية في التحول إلى أساس الاستحقاق يتمثل في الآتي:

- وضع الإطار التنظيمي والتشريعي
- تدريب وتأهيل الكوادر البشرية

- الإشراف على عملية التحول
- الرقابة والتقييم لضمان التنفيذ السليم لأساس الاستحقاق
- المراقبة المستمرة للتنفيذ
- إعداد التقارير الموحدة وفقًا لأساس الاستحقاق

● **ثانياً: التوصيات**

استناداً إلى النتائج السابقة، تم تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن توضيحها في النقاط التالية

1 - قيام وزارة المالية بإقناع الجهات المسؤولة في الدولة بأهمية التحول إلى أساس الاستحقاق بتقديم تفسيرات وتقارير تحليلية مبسطة لهم وشرح الفروقات بين البيانات الناتجة عن الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

2 - ضرورة تعزيز الوعي بأهمية تبني أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية بإقامة الورش والندوات والمؤتمرات للتعريف بأساس الاستحقاق وفوائد تطبيقه.

3 - على وزارة المالية الليبية أن تعي أن لها دوراً جوهرياً في مساعدة الوحدات الحكومية في التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، وذلك بتقديم الدعم اللازم لها من خلال:

- وضع الرؤية الاستراتيجية لعملية التحول إلى أساس الاستحقاق والإشراف عليها.
- توفير الموارد اللازمة لعملية التحول.
- تحديث القوانين والأنظمة المحاسبية المعتمدة، وتطوير السياسات والإجراءات المالية في القطاع الحكومي.
- إعداد دليل حسابات موحد.

- تأهيل الكوادر البشرية وذلك بإقامة الدورات التدريبية لفهم أساس الاستحقاق وكيفية تطبيقه.

- يجب التنسيق بين مختلف الوزارات لضمان تنفيذ أساس الاستحقاق بسلاسة.

■ المراجع:

- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). (2011). "**إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام**"، الجزء الأول، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.

- إسماعيل، إسماعيل خليل؛ عدس، نائل حسن. (2019). **المحاسبة الحكومية: مدخل حديث**، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

- جابي؛ هناء، ملياني؛ حكيم. (2017). أهمية التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في ظل عصرنة المحاسبة العمومية: تجربة بلدية رام الله الفلسطينية نموذجاً، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي –الجزائر، المجلد (10)، العدد (2)، ص. 136 - 153.

- جاسم؛ علي نعيم. (2014). أنموذج مقترح لتطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح. دراسة تطبيقية في جامعة المثنى / القسم المالي، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية، العراق، المجلد (16)، ص 219 – 239.

- حريزي؛ وسى بن إبراهيم وغربي؛ صبرينة، (2013)، دراسة نقدية لبعض المناهج الوصفية وموضوعاتها في البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث** (AISRP)، العدد (13)، ص 23 - 35.

- سعوديبيديا. (2023). مشروع التحول للمحاسبة على أساس الاستحقاق. الرابط https:// saudipedia.com/article/14772/ ٪D8 ٪A7 ٪D9 ٪82 ٪D8 ٪AA ٪D8 ٪B5 ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪AF

- سعوديبيديا. (2024). منصة المحاكاة الافتراضية ودورها في تدريب الكوادر. https:// saudipedia.com/article/16340/ ٪D8 ٪A7 ٪D9 ٪82 ٪D8 ٪AA ٪D8 ٪B5 ٪D8

- الشريف، جعفر عثمان. (2024). قياس مدى توافر متطلبات تطبيق أساس. (الاستحقاق المحاسبي في منشآت القطاع العام في المملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد (50) العدد(195)، ص. 91 - 124.

- صحيفة المدينة. (2023). التحول المحاسبي في الجهات الحكومية. الرابط https://www. al - madina.com/article/914763/ ٪D8 ٪A7 ٪D9 ٪82 ٪D8 ٪AA ٪D8 ٪AF ٪D8 ٪A7 ٪D8 ٪B5

- صحيفة الوطن. (2023). تأهيل الكوادر عبر برنامج سفراء الاستحقاق. الرابط https:// www.alwatan.com.sa/article/1009296

- صقر؛ نسرين خميس. (2024). مدى توفر متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في الوحدات الحكومية الليبية: دراسة ميدانية بمراقبة الخدمات المالية صبراتة وصرمان، **مجلة جامعة صبراتة العلمية**، جامعة صبراتة، المجلد (8)، العدد(16)، ص. 212 - 235.

- ضو، سعيد يحي؛ كمال، آمال محمد؛ سليمان، سعيد علي؛ أحمد، عبد الله عبد السلام؛ عبدالعاطي، سيد أحمد؛ غريبة، محمود علي. (2018). **المحاسبة الحكومية: النظرية والتطبيق**، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر.

- عبد الكريم، بولعجول. (2022). دور نظام المحاسبة العمومية المعتمد على أساس الاستحقاق في تفعيل التدقيق الحكومي، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية، الجزائر.

- القطيش؛ حسن فليح.(2011) . النظام المحاسبي الحكومي لأغراض تدقيق الأداء في القطاع الحكومي الأردني، **المجلة الاردنية في إدارة الأعمال**، صدر عن عمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنية، الاردن، المجلد (1)، العدد(7)، ص . 22 - 42.

- اللوقة، علي. (2016). "استخدام أساس الاستحقاق الكامل بدلاً من الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي وأثره على التقارير المالية". **رسالة ماجستير**، جامعة الأزهر، فلسطين.

- معيوف؛ خديجة علي، الشكري؛ عائشة سالم، الشيخي؛ آمال سعد.(2023). متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الحكومي الليبي (دراسة نظرية تحليلية لبعض التجارب الدولية)، **المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية** (AJASHSS)، المعهد الأهلي للتعليم العالي، بني وليد، المجلد(3)، العدد (2)، ص. 290–312.

- وزارة المالية الإماراتية. (2023). برنامج التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق. https://mof.gov.ae/accrual-accounting-program-ar/

- وزارة المالية السعودية. (2016). مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي. رابط الوزارة https://www.mof.gov.sa/C2A/Pages/default.aspx

- وشاح، محمود. (2008). "الإطار العام لتقويم وتطوير النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني"، دراسة ميدانية على الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

- وكالة الأنباء السعودية (واس). (2023). برامج تدريبية لتطبيق الاستحقاق. الرابط https://www.spa.gov.sa/2358131

- وكالة أنباء الإمارات – وام. (2023). إطلاق النظام المالي الاتحادي المحدث. الرابط https://www.wam.ae/ar/details/1395302909706

- Abu Hasan, H., Saleh, Z., & Isa, C. (2013). Change towards accrual accounting: Perception of top management in the Malaysian federal government. **IPN Journal of Research and Practice in Public Sector Accounting and Management,** 3, 101–112. http://jurnal.ipn.gov.my

- Ahmad, N. N., & Mazlan, S. N. (2015). Challenges of accrual accounting implementation in Malaysian Accountant General's Department. **International Journal of Business, Economics and Law**, 8(1), 113–117.

- Aswar, K. (2020). Factors on the accrual accounting adoption: Empirical evidence from Indonesia. **International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research.** Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3880384

- Aswar, K., & Saidin, S. (2018). Accrual accounting adoption in Java municipalities: An empirical investigation. **International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research**, 11(3), 24–30.

- Barton, A. (2005). Issues in accrual accounting and budgeting by government. **A Journal of Policy Analysis and Reform**, 12(3), 211–226.

- Barton, A. (2009). The use and abuse of accounting in the public sector financial management reform program in Australia. **Abacus**, 45(2), 221–248.

- Blöndal, J. (2002). Accrual accounting and budgeting: Key issues and recent developments. **OECD Journal on Budgeting**, 3, 4–4. https://chatgpt.com/c/689e138e - cc44 - 832a - 8727 - ac454870bfe2

- Connolly, C., & Hyndman, N. (2006). The actual implementation of accruals accounting: Caveats from a case within the UK public sector. **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, 19(2), 272–290.

- Davis, N. (2010). Accrual accounting and the Australian public sector: A legitimation explanation. Australasian Accounting, **Business and Finance Journal**, 4(2), 61–78.

- Dianto, A. W., & Aswar, K. (2020). Assessing accrual accounting implementation in Cianjur Regency: An empirical investigation. **International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research**. https://ssrn.com/abstract=3880402

- Gan, F. (2016). New achievements of government accounting reform in China—Governmental accounting standards - basic standards. **Modern Economy**, 7, 450–455.

- Gill, J., & Sharma, U. (2022). Public sector financial management in New Zealand central government: The role of public sector accountants. **Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management**, 35(6), 1–15. https://doi.org/10.1108/JPBAFM - 06 - 2022 - 009 .

- Guthrie, J. (1998). Application of accrual accounting in the Australian public sector—Rhetoric or reality? Financial Accountability and Management, 14(1), 1–19. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.11110408.00047 - 1468/.

- HM Treasury. (2023). Government financial reporting manual 2023–24.

- HM Treasury. (2023). Whole of government accounts 2022–23. https://publications.parliament.uk/pa/cm201617/cmselect/cmpubadm/959508/.htm

- HM Treasury. (2024, November 26). **Whole of Government Accounts**, 2022–23. https://publications.parliament.uk/pa/cm201617/cmselect/cmpubadm/959508/.htm

- Hoai, T. T., & Nguyen, V. C. (2023). Accounting capacity on accrual accounting

adoption in Vietnamese public sector organizations—a moderated moderation model of leadership quality and digital transformation. Journal of Public Budgeting, **Accounting & Financial Management,** 35(2), 153–176.

https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108095135706106561 23/ .

- International Federation of Accountants Public Sector Committee. (1998). **Presentation of financial statements** (Exposure Draft). New York, NY.
- Lapsley, I., Mussari, R., & Paulsson, G. (2009). On the adoption of accrual accounting in the public sector: a self - evident and problematic reform. **European Accounting Review**, 18(4), 719–723.
- Mcleod, R. H., & Harun, H. (2014). Public sector accounting reform at local government level in Indonesia. **Financial Accountability & Management**, 30(4), 238–258.
- Mcleod, R. H., & Harun, H. (2014). Public Sector Accounting Reform at Local Government Level in Indonesia. **Financial Accountability & Management**, 30(4), 238–258.
- Mosuin, E., Mat, T., Ghani, E., Alzeban, A., & Gunardi, A. (2019). Accountants' acceptance of accrual accounting systems in the public sector and its influence on motivation, satisfaction and performance. **Management Science Letters**, 9(5), 695–712.
- Mzenzi, S (2013). 'Accounting practices in the Tanzanian Local Government Authorities (LGAs): The grounded theory of manipulating legitimacy'. **PhD thesis**, University of Southampton.
- National Audit Office (NAO). (2023). **Whole of government accounts** 2021–22.
- Newberry, S. (2014). The use of accrual accounting in New Zealand's central government: Second thoughts. Accounting, **Economics, and Law**, 4(3), 283–297.
- Pina, V (2007). Accrual accounting in the public sector: Why this successful trajectory? **Government and Non - profit Section 2007 Midyear Conference**, Norwalk, Connecticut, March 2 - 3.

- Surepno, S. (2015). The key success and strategic role of accrual - based accounting implementation. The **WINNERS**, 16(2), 142–151. https://doi.org/10.21512/tw.v16i2.1567

- Weil, R. L., Schipper, K., & Francis, J. (2013). **Financial accounting: An introduction to concepts, methods, and uses** (13th ed.). Cengage Learning. https://www.drnishikantjha.com

- Youngberry, T. (2012). Australia's changing budgeting framework—Accrual or cash? **IMF PFM Blog Public Financial Management.** https://blog - pfm.imf.org/en/pfmblog/201207//australias - changing - budgeting - framework - accrual - or - cash .

التحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي: وفق المعيار رقم 6 من معايير هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

(دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية)

■ د. محمد علي نصر الشائبي * ■ خواطر ضو أوشاح **

● تاريخ استلام البحث 2025/09/17م ● تاريخ قبول البحث 2025/12/22م

● DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.18268443

■ **المستخلص:**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع تحول مصرف الجمهورية من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية وذلك وفقاً لمتطلبات المعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ تم فيه استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة شملت موظفي ومسؤولي المصرف. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام اختبار (T) إن المصرف حقق مستوى جيداً من الالتزام ذو دلالة إحصائية بمتطلبات المعيار رقم (6)، مما يعكس وجود خطوات فعلية جادة في مسيرة التحول. إلا إن هذا الالتزام لا يزال جزئياً. كما كشفت النتائج عن رغبة قوية واتجاهاً إيجابياً لدى الموظفين نحو التحول للصيرفة الإسلامية؛ ويتبع المصرف نهجاً تدريجياً نتيجة وجود بعض المعوقات، أبرزها: عدم مواءمة التشريعات والقوانين المحلية لمتطلبات المعيار، ونقص الكفاءات الفنية المتخصصة، بالإضافة إلى تحديات هيكلية وتنظيمية. خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها: ضرورة تحديث الأطر القانونية المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي في ليبيا، وتكثيف البرامج التدريبية التخصصية لرفع كفاءة العاملين، ووضع خارطة طريق زمنية محددة للانتقال من الالتزام الجزئي إلى التحول الشامل والنهائي.

● **الكلمات المفتاحية:** المعيار الشرعي رقم 6، التحول للصيرفة الإسلامية، المصرف الإسلامي، المصرف التقليدي

* أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ صرمان - جامعة صبراتة E - mail: mohammed.alshaebi@sabu.edu.ly

** باحثة دراسات عليا - قسم المحاسبة - بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ صرمان - جامعة صبراتة E - mail: khwateraldwadi@gmail.com

ISSN 7034 - 3080 (Online)
ISSN 2616 - 5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

The Conversion from a Conventional Bank to an Islamic Bank: In Light of AAOIFI Standard No.6.

(An Applied Study on Jumhouria Bank)

■ Dr. Mohammed Ali Nasr Al - Shaebi* ■ Khawater Daw Oshah**

■ **Abstract:**

This study aimed to evaluate the reality of Jumhouria Bank›s transition from conventional to Islamic banking in accordance with the procedural requirements of Shari›ah Standard No. (6) issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). The study adopted a descriptive - analytical approach, utilizing a structured questionnaire as the primary data collection tool, distributed to a sample of the bank›s employees and officials. Statistical analysis results using the One - Sample T - test revealed that the bank has achieved a statistically significant level of compliance with Standard No. (6) requirements, reflecting substantive and serious steps toward the transition process. However, findings indicated that this compliance remains «partial.» Furthermore, the results demonstrated a strong desire and positive attitude among staff toward Islamic banking. The bank currently follows a gradual approach due to several obstacles, most notably: the misalignment of local legislation and laws with international Shari›ah standards, a shortage of specialized technical expertise, and various structural and organizational challenges. The study concluded with several recommendations, primarily emphasizing the necessity of updating the legal frameworks governing Islamic banking in Libya, intensifying specialized training programs to enhance staff efficiency, and establishing a clear time - bound roadmap to transition from partial compliance to full and comprehensive transformation.

• **Keywords:** Sharia Standard No. 6, Jumhouria Bank, Transformation, Islamic Bank, Conventional Bank

*Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science / Surman, Sabratha University.
**Postgraduate Researcher, Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science / Surman, Sabratha University.

■ **المقدمة:**

برزت المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية تمارس نشاطها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وأصبحت تعمل في إطار نظام بديل للنظام المصرفي التقليدي القائم في أساسه على الفوائد الربوية المحرمة شرعاً ودون وضع اعتبار لفئات في المجتمع تتحفظ على تلك التعاملات. الأمر الذي زاد من انتشار المصارف الإسلامية وزادت حصتها السوقية وحققت نجاحا ونمو في السوق الصناعة المالية الإسلامية، مما جعل المصارف التقليدية وخاصة في الدول العربية والإسلامية تتجه نحو العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية واعتماد النموذج الإسلامي. سواء بفتح فروع ونوافذ إسلامية أو التحول بشكل كلي نحو الصيرفة الإسلامية.

وفي ليبيا بدأت رحلة التحول نحو الصيرفة الإسلامية منذ صدور قانون رقم 46 لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي والذي ينص بمنع الربا والفوائد الدائنة والمدينة. وانطلقت معظم المصارف التجارية في ليبيا وفي مقدمتها مصرف الجمهورية تتلمس طريقها نحو هذا التوجه، الامر الذي شكل تحدياً مهماً في عملية البحث عن أساليب مناسبة وناجحة للتحول نحو الصيرفة الإسلامية، فالتحول لا يقتصر على تغيير في الشكل المؤسسي فحسب بل يشمل إعادة تنظيم للعمليات ويتطلب مراجعة السياسات الائتمانية والاستثمارية. كما يحتاج إلى بناء بنية رقابية تعتمد على الحوكمة الشرعية. وفي هذا السياق أصدرت هيأة المحاسبة والمراجعة لمؤسسات المالية الإسلامية معايير محاسبية وشرعية ومن ضمنها المعيار الشرعي رقم (6) وهو معيار "تحول المصرف التقليدي الى مصرف إسلامي" حيث يهدف هذا المعيار إلى بيان الإجراءات والآليات والمعالجات الواجب مراعاتها ليتحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي. ومن هنا يقدم البحث تقييماً علمياً لمستوى التزام مصرف الجمهورية بمسار التحول وفق الضوابط الواردة بالمعيار الشرعي رقم (6). وتحليلاً للتحديات التي واجهت المصرف في ظل هذا المعيار.

■ **مشكله الدراسة:**

تناولت العديد من الدراسات السابقة في البيئة الليبية موضوع التحول نحو الصيرفة الإسلامية، والمعوقات والصعوبات التي تواجه المصارف في ليبيا في مسارها نحو التحول ومنها دراسة (افتوحة، والضاوي، 2019) ودراسة (الشريف، والحداد، 2020). كما تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي على ضرورة وجود أطر تنظيمية وقانونية واضحة لضمان تحول آمن وفعّال نحو الصيرفة الإسلامية (Song 2014) . وعلى الرغم من أن مصرف الجمهورية يُعد من أكبر المصارف العاملة في ليبيا وأكثرها انتشاراً ومن أوائل المصارف التي مارست العمل المصرفي الإسلامي عبر نوافذ وفروع إسلامية، وأعلن مبكراً منذ عام 2013 عن رغبته في التحول الكامل إلى مصرف إسلامي؛ إلا إن الواقع يشير إلى أن المصرف لم يُعلن إتمام عملية التحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية حتى الآن. إن عدم الوصول للتحول الكامل رغم طول الفترة الزمنية يستوجب الدراسة والتحليل. ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة للبحث وتقييم عن مستوى التزام مصرف الجمهورية بالمعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن أيوفي ومتطلباته، باعتباره ان المعيار يمثل خارطة للطريق ووسيلة للتقيم. وبالتالي يمكن صياغة سؤال البحث: هل استطاع مصرف الجمهورية تطبيق متطلبات هذا المعيار في ظل التحديات والظروف التي تواجهها المصارف الليبية في طريقها نحو التحول؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية المعايير الشرعية الصادرة عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ايوفي)، وتتناول الدراسة المعيار رقم (6) «التحول من المصرف التقليدي الى المصرف الإسلامي». حيث تقدم الدراسة توضيحاً لواقع التحول في مصرف الجمهورية في ظل المعيار رقم (6) ومستوى التزامه به. إضافة إلى بيان مفهوم التحول، ومتطلباته من الناحية النظرية والعملية، مع التركيز على التحول الكامل من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي باعتباره أكثر الأنواع مصداقية وقبولا لدى المجتمع.

■ **أهداف الدراسة:**

هدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأكاديمية والعملية والمتعلقة بتحليل تحول مصرف الجمهورية نحو الصيرفة الإسلامية، وفق المعيار الشرعي رقم (6) الصادر عن أيوفي ويمكن توضيحها في الأهداف التالية:

1. تسليط الضوء على المعيار رقم (6) " التحول من المصرف التقليدي إلى المصرف الإسلامي"، الصادر عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، والتعريف به وتوضيح الضوابط والإجراءات التي يحددها.
2. تقييم وتحليل واقع التحول في مصرف الجمهورية والنظر في مدى توفر الرغبة والاتجاهات الإيجابية نحو التحول، وتشخيص معوقاته.
3. دراسة مستوى التزام مصرف الجمهورية بالمعيار الشرعي رقم (6) ومتطلباته، في مسيرته نحو التحول الكامل.

فرضية الدراسة:

للمساعدة في تحقيق أهداف الدراسة صيغت فرضية الدراسة بالشكل الآتي:

لا يوجد التزام ذو دلالة إحصائية في مصرف الجمهورية بمتطلبات المعيار رقم (6) " التحول من المصرف التقليدي إلى المصرف الإسلامي"الصادر عن (أيوفي).

الدراسات السابقة:

- دراسة Albrassi، bello، Alhabshi (2018): بعنوان:

CONVERSION OF CONVENTIONAL BANKS TO ISLAMIC BANKS IN LIBYA: ISSUES AND CHALLENGES.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، وقد اعتمدت على منهجية نوعية

لفهم ظاهرة التحول إلى المصرفية الإسلامية في ليبيا فقد تم إجراء مقابلات مفتوحة مع ستة مدراء من المصارف الليبية لفهم هذه الحاجة بشكل أفضل فقد توصلت النتائج إلى: أن القانون رقم (1) لعام 2013 غير كاف لعملية التحول وأن CBL دوره ناقصاً لدعم وتوضيح عملية التحول إلى أصحاب المصلحة وأن معظم المصارف لم تأخذ خطوة استباقية نحو التحول إلى المصارف الإسلامية

- **دراسة: بن الدين، بوقندي (2021 - 2022) بعنوان: المعيار الشرعي رقم(6) "تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي" من معايير هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) - تحليلا وتطبيقا - (دراسة مقارنة)،**

هدفت هذه الدراسة إلى فهم وتفسير المعيار الشرعي رقم(6) وتحليل الخطوات والإجراءات المطلوبة لتحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن من خلال تحليل المعيار الشرعي رقم (6) وتطبيقه على حالات عملية ومقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية وتوصلت النتائج إلى أن المعيار الشرعي رقم(6)يقدم إطارا شاملاً ومفصلاً لعملية التحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية و أن المعيار يتضمن المتطلبات الدقيقة التي يجب على المصارف التقليدية أن تلتزم بها لضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

- **دراسة (سليم وآخرون، 2023) بحثت في مدى امتثال المصارف التجارية العامة بمدينة درنة لمعايير المحاسبة الإسلامية.**

وخلصت النتائج إلى وجود التزام بمستوى ممارسة متوسط إجمالاً وبمعدلات مختلفة، حيث تصدر المستوى العلمي مؤشرات الالتزام، يليه توافر الرقابة الداخلية ثم الخارجية. وشددت الدراسة في توصياتها على ضرورة تحديث المناهج الجامعية بإدراج مقررات المحاسبة الإسلامية، وتأهيل الكوادر المصرفية عبر دورات تخصصية لضمان التطبيق السليم لهذه المعايير.

- **دراسة (التارقي وعمران، 2025) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية بمدينة سبها من خلال مقارنة المتطلبات التي تحكم عملية التحول وفقاً لمعيار رقم (6)الصادر (أيوفي)، مع تشخيص المعوقات التي تواجه هذه العملية في البيئة الليبية.**

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات من عينة شملت (102) موظفين بالمصارف التجارية في مدينة سبها وضواحيها. وتوصلت الدراسة إلى أن متطلبات التحول متوفرة نسبيًا، إلا إن هناك جملة من المعوقات الجوهرية تحول دون ذلك، أبرزها: عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي، وغياب السوق المالي الإسلامي، وضعف القوانين المنظمة، بالإضافة إلى خضوع المصارف لرقابة مصرف ليبيا المركزي الذي يتعامل بالفائدة. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية، وتطوير الأطر التشريعية بما يتناسب مع متطلبات الصيرفة الإسلامية.»

- **دراسة: بن ثابث، بوفاتح. (2018). بعنوان: تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية: مدخل نظري، قراءة في المعيار الشرعي رقم (6) مع دراسة حالة بنك الكويت الدولي.**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة المعيار الشرعي رقم (6)الصادر عن الهيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بشأن تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية ولقد اعتمدت هذه الدراسية على منهج الوصفي في تحليل مفهوم تحول ومتطلباته واستخدمت المنهج التحليلي لدراسة حالة مصرف الكويت مستعينة بالإحصاءات والبيانات المتاحة في التقارير السنوية للمصرف وقد توصلت النتائج إلى ضرورة تطوير نموذج شامل يسهل عملية تحول المصارف التقليدية مع توفير التدريب اللازم للعاملين وتوعية الجمهور بأهمية التحول كما يجب على المصارف الاستفادة من تجارب المصارف

التي نجحت في التحول لضمان تحقيق أداء مالي جيد بعد التحول

- **دراسة: محمود، مهدي. (2022). بعنوان:تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية البنك المركزي العراقي – دائرة مراقبة الصيرفة، قسم مراقبة المصارف الإسلامية، شعبة التدقيق والتطوير:**

هدفت هذه الدراسة لإعداد إطار تنظيمي مقترح لمعالجة عملية تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، وتوفير مرجع للعاملين في القطاع المصرفي والباحثين حول متطلبات التحول. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم والمتطلبات الشرعية والقانونية والإدارية لعملية التحول، إضافة إلى المنهج التطبيقي من خلال تحليل التجارب الدولية وصياغة نموذج عملي يوضح خطوات وإجراءات التحول المتكامل، وتوصلت نتائج الدراسة إلى: أن نجاح عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية يتطلب إطارًا تنظيميًا شاملاً يستند إلى المعيار الشرعي رقم (6) وأفضل الممارسات الدولية. كما أكدت الدراسة على أهمية التعاون بين الجهات الرقابية والمصارف لضمان تنفيذ التحول بنجاح

- **تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

على الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت التحول نحو الصيرفة الإسلامية في البيئة الليبية ومعوقاته، إلا إن هذه الدراسة تتميز عن غيرها وتنفرد بسد فجوة بحثية هامة من خلال تناولها للمعيار الشرعي رقم (6) « التحول من المصرف التقليدي الى المصرف الاسلامي» الصادر عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كونه المحور الأساسي للتقييم. حيث ركزت هذه الدراسة بشكل أساسي على تقييم مستوى التزام مصرف الجمهورية بمعيار رقم (6) في مسيرته نحو التحول الكامل للصيرفة الإسلامية؛ وهو أكبر المصارف التجارية في ليبيا وأوسعها انتشاراً. وبينما ركزت الدراسات السابقة على نطاقات جغرافية محدودة (مثل مدينة درنة أو سبها)، فإن دراسة مصرف

الجمهورية قد تعطي مؤشراً أكثر دقة وشمولية لواقع التحول في القطاع المصرفي الليبي ككل. وبينما تناولت الدراسات السابقة المعوقات والتحديات بصفة عامة التي تواجه التحول إلى المصرفية الإسلامية، جاءت الدراسة الحالية لبحث تجربة مصرف الجمهورية تحديداً في التحول إلى مصرف إسلامي، مما يضيف قيمة عملية ويجعلها مرجعاً إجرائياً للمصارف التي تمر بنفس المرحلة ويقدم دراسة حالة يمكن أن تستفيد منها المصارف الأخرى.

■ الإطار النظري للدراسة:

● التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

التحول في اللغة يعني التنقل من حالة إلى حالة أخرى، والانتقال من وضع إلى آخر، مما يدل على تغيير واضح وانتقال واضح أيضًا. ويمكن اعتبار نقطة التحول كالحد الفاصل بين حالتين، حيث يكون الوضع الثاني أفضل حالًا من الأول.والتحول في الاصطلاح يعني التحول من وضع غير شرعي إلى وضع شرعي، وتمكن الفساد في الوضع الأول في القيام بمعاملات مالية تتعارض مع أحكام الشريعة، مثل التعامل بالربا الذي يعد محرمًا شرعًا نظرًا لآثاره السلبية على المجتمعات الإسلامية، واستغلاله للأوضاع المالية والاقتصادية للأفراد. والتحول بالنسبة للمصارف يشير إلى التحول من نموذج المصارف التقليدية التي تعتمد على الفائدة، إلى نموذج المصارف الإسلامية التي تعتمد على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر. يقوم هذا التحول على استبدال المعاملات غير المشروعة بمعاملات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق العدالة بين المتعاملين وفقاً لأهداف الشريعة الإسلامية.

وبموجب هذا التحول، تقوم المصارف التقليدية بإنشاء أو تحويل فروعها إلى فروع إسلامية، تحت مظلة النظام المزدوج، حيث تقدم خدمات مصرفية إسلامية بجانب الخدمات التقليدية. تلك الفروع تتبع مصارف تقليدية تدير كافة أنشطتها المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (بن عيسي و ملالة، 2021 - 2022)

- **دوافع التحول من المصارف التقليدية إلى المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية** (محمود و مهدي، 2022):

تعد أسباب ودوافع التحول من المصارف التقليدية إلى المصارف المتوافقة مع الشريعة متعددة ومتشعبة، ومن أبرزها:

- **المحافظة على عملاء المصرف التقليدي**: يرغب العديد من العملاء في تنويع مجالات تعاملهم مع المصرف التقليدي، ويتجلى ذلك في تزايد الطلب على المنتجات والمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. هذه الرغبة تدفع المصارف إلى توفير خدمات ومنتجات تلبي احتياجات العملاء الراغبين في الالتزام بالمبادئ الإسلامية.
- **المنافسة في جذب عملاء جدد**: تسعى المصارف التقليدية إلى استقطاب شريحة جديدة من العملاء الذين يفضلون التعامل مع منتجات متوافقة مع الشريعة ويرفضون التعامل بالفوائد. هذا الهدف يتطلب من المصارف التقليدية التكيف مع متطلبات السوق وتقديم حلول تمويلية واستثمارية تتماشى مع الشريعة الإسلامية.
- **ارتفاع معدلات العائد على الاستثمارات المصرفية المتوافقة مع الشريعة**: يعد العائد على الاستثمار في الصيغ الإسلامية غالبًا أعلى من نظيره في الصيغ التقليدية. هذا الفارق في العائد يشجع المصارف التقليدية على التحول لتقديم منتجات استثمارية متوافقة مع الشريعة، مما يساهم في تحسين أدائها المالي وجذب المزيد من المستثمرين.
- **تملك مصرف إسلامي للمصرف التقليدي**: في بعض الحالات، يتم تملك المصرف التقليدي من قبل جهة أو مصرف إسلامي، مما يفرض على المصرف التقليدي التحول وتغيير نشاطه وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. هذا النوع من التغيير يكون مدفوعًا بأهداف استراتيجية تتعلق بتوسيع الحصة السوقية وتعزيز التواجد في السوق المالية الإسلامية.

- **قرارات الجهات الرقابية**: قد تتخذ الجهات الرقابية قرارات تلزم كافة المصارف بتطبيق أحكام الشريعة والتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لها. هذه القرارات تأتي في إطار تنظيم النشاط المالي وضمان التزام جميع المؤسسات المالية بالمبادئ الإسلامية، مما يدفع المصارف التقليدية إلى التحول لتلبية المتطلبات القانونية والتنظيمية.

تتضافر هذه الأسباب لتشكل دافعًا قويًا للمصارف التقليدية للتحول إلى مصارف متوافقة مع الشريعة، مما يعكس التحول المستمر في تفضيلات السوق والتطورات في البيئة التنظيمية والاقتصادية

طرق التحول من المصارف التقليدية إلى المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية: (شرون، 2017)

شهدت عمليات التحول المصرفي من العمل التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي شكلين رئيسيين:

- **أولاً: التحول الكلي**

يقوم التحول الكلي على تحويل المصارف بالكامل إلى الصيرفة الإسلامية، مدفوعًا برغبة التخلص من المعاملات الربوية وتوسيع قاعدة العملاء وزيادة الأرباح. وقد يتم التحول الكلي لأحد سببين:

- **قرار سياسي**، كما حدث في إيران عام 1980م، وباكستان عام 1981م، والسودان عام 1990م.
- **قرار نقدي**، حيث يتم التحول بناءً على سياسات مصرفية أو نقدية.

كما يمكن تطبيق التحول الكلي وفق مبدأ التدرج، حيث تعلن إدارة البنك عن نيتها في التحول الكامل ضمن خطة زمنية محددة، يتم خلالها استبدال المنتجات المصرفية المخالفة للشريعة الإسلامية بأخرى متوافقة مع أحكام الشريعة. ومن الأمثلة على هذا النوع من التحول: بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية، والبنك العقاري الكويتي، وبنك الشارقة الوطني في دولة الإمارات.

- **ثانياً: التحول الجزئي**

يعتمد التحول الجزئي على تقديم منتجات إسلامية أو فتح بعض الفروع التي تتوافق مع أحكام الشريعة، دون التقيد بخطة زمنية محددة، ويشمل عدة أشكال:

1. **تحويل الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية متخصصة**

يقوم البنك بإنشاء فروع جديدة تتوافق نشاطاتها بالكامل مع الصيرفة الإسلامية، أو تحويل فروع تقليدية قائمة للعمل وفق الشريعة الإسلامية.

2. **إنشاء نوافذ إسلامية داخل الفروع التقليدية**

يفتح المصرف نوافذ متخصصة بالمعاملات الإسلامية لاستقطاب عملاء جدد أو تلبية احتياجات العملاء الحاليين، بهدف زيادة الأرباح.

3. **تقديم أدوات تمويل واستثمار إسلامية**

يقدم المصرف صيغًا مالية تتماشى مع طبيعة المعاملات المصرفية الإسلامية، مثل عقود المشاركة أو البيع، مع وجود اختلافات في الآراء حول تقديم الخدمات الإسلامية داخل المصارف التقليدية.

- **المعوقات التي تواجه عملية التحول نحو المصرفية الإسلامية** (المسعودي، 2024)

تواجه المصارف التقليدية التي تسعى للتحول نحو المصرفية الإسلامية العديد من التحديات والعقبات التي قد تعيق تنفيذ هذا التحول بشكل سلس وفعّال. وبالرغم من الجهود المبذولة لتذليل هذه الصعوبات، إلا إن عملية الانتقال تواجه مجموعة من المعوقات الرئيسة، والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

1 - **المعوقات الإدارية**

إن غياب وضوح الرؤية على مستوى المصرف ككل، وعدم إعلان الإدارة العليا عن

خططها للتحول نحو المصرفية الإسلامية، يؤدي إلى محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة التوجه الاستراتيجي للمصرف. ومن أبرز السلبيات الناتجة عن ذلك:

- ضعف القناعات الشخصية لدى بعض المسؤولين تجاه جدوى التوجه المزدوج (الإسلامي والتقليدي).
- نشوء احتكاكات عملية بين الإدارات المسؤولة عن الفروع التقليدية والفروع الإسلامية، بما يؤدي أحيانًا إلى منافسات غير بنّاءة.
- ضعف استعداد الإدارات الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية للمنتجات المصرفية التقليدية.

2 - المعوقات المتعلقة بالكوادر البشرية

تزداد هذه المعوقات عند تحويل الفروع التقليدية إلى فروع إسلامية مع استمرار العمل بنفس الكوادر الحالية، وتشمل:

- محدودية الخبرات في أدوات الخزينة وخدمات التمويل والاستثمار الإسلامي.
- نقص الموارد المالية المخصصة لتدريب الموظفين على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي.

3 - . المعوقات المتعلقة بالنظم والسياسات

لا تزال القوانين والتشريعات في العديد من الدول غير متوافقة مع خصوصية المصارف الإسلامية، مما يخلق فرصًا محدودة أمام المصرف الإسلامي للعمل بحرية وفق أحكام الشريعة. وينتج عن ذلك:

- اضطرار المصارف الإسلامية إلى اللجوء للاجتهادات الفقهية لتطبيق الخدمات المصرفية بشكل متوافق مع الشريعة، وهو ما قد يؤدي أحيانًا إلى الابتعاد عن روح الشريعة.

- صعوبة تطوير أنظمة وإجراءات تنظيمية تتماشى مع طبيعة العمليات المصرفية الإسلامية.

4 - المعوقات المتعلقة بتطوير المنتجات المصرفية

على الرغم من التطور الملحوظ الذي شهدته المصارف الإسلامية في السنوات الأخيرة، إلا إن المنتجات الإسلامية لا تزال محدودة مقارنة بالمنتجات التقليدية، مما يفرض على المصارف تعديل المنتجات التقليدية لتصبح متوافقة مع الشريعة، مع ما يصاحب ذلك من تحديات وقيود. وللتغلب على هذه العقبات، يوصى بما يلي:

- إنشاء مراكز بحثية متخصصة لدعم تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية، بما يحقق تنافسًا فعالًا مع المنتجات التقليدية.
- وضع آليات تعاونية بين المصارف الإسلامية لتطوير منتجات مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة، مع الحفاظ على حقوق جميع الأطراف المعنية.

5 - الفراغ التشريعي للنظم الرقابية

تعاني المصارف الإسلامية من ضعف التوجيه والرقابة من قبل المصارف المركزية، خاصة في ظل غياب تشريعات محددة للتحول المصرفي الإسلامي. وغالبًا ما يتم التعامل مع المصارف الإسلامية ضمن الأطر التقليدية، دون مراعاة خصوصية وطبيعة نشاطها، مما يخلق تحديات إضافية في تنفيذ الرقابة الفعّالة وتطبيق المعايير الشرعية

- **مصادر ومتطلبات التحول نحو الصيرفة الاسلامية:**

تشير مصادر التحول إلى الجهة المسؤولة عن تحويل المصرف التقليدي إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. يمكن أن تكون هذه الجهة من داخل المصرف أو خارجه، حكومية أو خاصة. وفيما يلي توضيح لذلك (بن عيسي و ملالة، 2021 - 2022):

• **قرار التحول الداخلي:**

يتم اتخاذ قرار التحول من قبل الإدارة العليا للمصرف التقليدي وصناع القرار فيه، مدفوعين برغبة في التوبة إلى الله والتخلص من الأنشطة المخالفة للشريعة الإسلامية، ولا سيما الربا، والانتقال إلى العمل وفق المبادئ الإسلامية.

• **مصدر التحول الخارجي الخاص من المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي:**

يمكن أن يكون مصدر التحول جهة خارجية خاصة تسعى لشراء المصرف وتحويله إلى العمل المصرفي الإسلامي. وتتمثل أساليب تحقيق هذا الهدف فيما يلي:

- اشتراط الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالفائدة في النظام الأساسي للشركة قبل طرح أسهمها للتداول، بحيث تقوم جهة خارجية بشراء حصة من الأسهم مع الالتزام بهذا الشرط.
- الدخول في شراكة مع شركة قائمة من خلال شراء حصة من أسهمها، ثم محاولة التأثير من الداخل لتغيير النظام الأساسي عن طريق الجمعية العمومية.
- الدخول في شراكة دون اشتراط العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومع مرور الوقت وزيادة النفوذ المالي والمعنوي للشراكة، يتم إجبار الإدارة على الاختيار بين الانسحاب أو التحول إلى الصيرفة الإسلامية.
- تقديم تمويل للشركات الراغبة في العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية باستخدام صيغ تمويل إسلامية، وذلك بهدف تخليصها من الأنشطة المخالفة وتعزيزها بشراء أسهمها للتأثير على قناعة الإدارة للتحول إلى المصرفية الإسلامية.

■ **التشريع الحكومي:**

قد تتخذ السلطات القانونية (الدولة) قراراً بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والتوقف عن ممارسة أي أنشطة مخالفة مثل الربا، والعمل على تحويل المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، كما حدث في إيران وباكستان والسودان.

- **المتطلبات والإجراءات اللازمة للتحول** (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2022، الصفحات 123 - 124):

- **المدى الزمني للتحول:**

1 - يجب تنفيذ ما تطلبه الشريعة لتحويل المصارف التقليدية إلى مصرف إسلامي والالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع العمليات الجديدة عقب التحول. أما العمليات غير المشروعة المبرمة قبل قرار التحول فالأصل التخلص الفوري منها ولا يجوز التأخير إلا فيما تقتضيه الضرورة مراعاة للظروف الواقعية للمصرف لتجنب خطر الانهيار أو حالات التعثر على أن يتم التخلص من أثرها وفقا لهذا المعيار.

2 - إذا لم يقرر المصرف التحول الكلي الفوري، وإنما قرر تحولا مرحليا إنه لا يعتبر مصرفا متحولا ولا يدرج ضمن المصارف الإسلامية، إلا بعد إتمام عملية التحول، ويجب على مالكي المصرف الإسراع في عملية التحول للتخلص من إثم الاستمرار في الأنشطة المحرمة ويسترشد بهذا المعيار في خطوات التحول.

3 - تتم معالجة الأرباح والتعاملات المحرمة أثناء فترة التحول.

- **متطلبات وإجراءات التحول:**

1 - يجب لنجاح التحول اتخاذ الإجراءات اللازمة له وإعداد الأدوات وإيجاد البدائل للتطبيقات الممنوعة شرعا، وتأهيل الطاقات اللازمة للتنفيذ.

2 - مراعاة الإجراءات النظامية، بتعديل الترخيص إذا كانت الجهات الرقابية تتطلب ذلك وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي من خلال القنوات المطلوبة لتعديله بتضمينها أهدافا ووسائل تلائم العمل المصرفي الإسلامي، وبتنقيته مما يتنافى معه.

3 - إعادة بناء الهيكل التنظيمي للمصرف مع تعديل لوائح ونظم العمل ومحتوى الوظائف وشروط التوظيف بما يتلاءم مع الوضع الجديد.

4 - تكوين هيأة رقابة شرعية خارجية وداخلية وفق ما جاء في معايير الضوابط الصادرة عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

5 - تعديل أو وضع نماذج للعقود والمستندات المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية

6 - فتح حسابات لدى المصارف في الداخل والخارج، وتصحيح الحسابات التي لدى المصارف التقليدية المحلية

7 - إعداد برنامج لتهيئة الطاقات البشرية وتأهيلها لتطبيق العمل المصرفي الإسلامي.

8 - اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط والأخلاقيات الصادرة عن هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

● **معايير المحاسبة الإسلامية:**

يمكن توضيح مفهوم معايير المحاسبة الإسلامية، أنها مجموعة من الإرشادات والتوصيات التي يجب الالتزام بها عند تنفيذ العمليات المحاسبية، بما في ذلك قياس وعرض والإفصاح عن المعاملات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال فترة زمنية محددة، تعد هذه المعايير مقياساً ضرورياً لتقييم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، فضلاً عن كونها معايير للتدقيق تتيح إبداء الرأي الفني المحايد بشأن تلك المعاملات. (رفيقة وياسمينة، 2022)

● **الجهة المصدرة للمعايير الشرعية (أيوفي):**

أصدرت هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI حتى الآن أكثر من 100 معيار محاسبي ومراجعة، تغطي جميع جوانب الأنشطة المالية الإسلامية. تستند هذه المعايير إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وتراعي أيضًا المعايير المحاسبية الدولية المعمول بها في العالم. نظراً لانتشار العديد من المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك المصارف الإسلامية، تُعد المعايير المحاسبية الإسلامية من أفضل الوسائل لحل المشكلات المحاسبية التي تواجه هذه المؤسسات. (عبد الوهاب والعزكي، 2024)

إنَّ هيأة "أيوفي" هي منظمة دولية تُعنى بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، وبشكل أوسع للصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بشكل عام. تأسست هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1 صفر 1410 هـ الموافق 26 فبراير 1990 في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيأة في 11 رمضان 1411 هـ الموافق 27 مارس 1991 في دولة البحرين بصفتها هيأة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة (هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2022).

- **أهمية التزام بالمعايير الشرعية للمصارف الإسلامية:**

إن وجود معيار شرعي أو محاسبي شرعي لكل عقد ومنتج مطبق يعتبر في غاية الأهمية بسبب الفوائد التالية: (القره داغي، 2024)

- يمنح المعيار الشرعي لأي خدمة أو منتج صياغة قانونية واضحة، مما يتيح للمؤسسة المالية اتباعه بثبات ووضوح، ويؤدي إلى تطبيق أحكام الشريعة بدقة. ويترتب على ذلك كسب ثقة واحترام المتعاملين مع المؤسسة.
- يساهم الالتزام بهذه المعايير في تعزيز التعاون والتكامل بين المؤسسات المالية، بل ويساهم في توحيدها من حيث العقود والضوابط والمبادئ العامة.
- تُفيد المعايير الشرعية المتعاملين من حيث الالتزام بأحكام الشريعة، مما يمكنهم من معرفة حقوقهم وواجباتهم بوضوح. فهي توجه السلوك المالي والوظيفي.
- تساعد المعايير الشرعية الجهات القضائية أو التحكيمية في الوصول إلى أحكام عادلة وواضحة، حيث إن تنوع الفتاوى وتضاربها يُعد من معوّقات العمل المصرفي الإسلامي. لذا فإن تحقيق التجانس في الفتاوى المالية أصبح ضروريًا.

- تفيد هذه المعايير الدولة والمصارف المركزية، وجهات الرقابة والتدقيق في كيفية التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وتنظيمها، وفهم أعمالها وعقودها وطريقة التدقيق عليها بناءً على أسس وضوابط حددتها المعايير الشرعية. كما تمنح المؤسسات المالية الإسلامية هويتها الخاصة.
- تفيد هذه المعايير الشرعية والمحاسبية شركات التدقيق الخارجي في ضبط وتدقيق الأعمال الداخلية بناءً على معايير محددة. حيث تساهم المعايير الشرعية في زيادة كفاءة التدقيق، وتقلل من أخطاء العاملين في المؤسسة وتسهل مهمة المدقق.

قراءة في المعيار الشرعي رقم 6 بشأن تحول المصرف التقليدي إلى المصرف الإسلامي:

- **نبذة تاريخية عن المعيار:**

قرر المجلس الشرعي لهيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اجتماعه رقم (5) المنعقد في الاثنين 8 - 12 رمضان 1421/هـ، في مكة المكرمة إعطاء أولوية لإعداد المعيار الشرعي لتحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي، كما ناقش المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (8) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة من 28 صفر – 4 ربيع الأول 1423هـ = 11 – 16 مايو 2002م التعديلات التي أدخلتها لجنة المعايير الشرعية، وأدخل التعديلات التي رآها مناسبة، واعتمد هذا المعيار بالإجماع في بعض البنود، وبالأغلبية في بعضها، على ما هو مثبت في محاضر اجتماعات المجلس. (هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2022، الصفحات 131 - 132)

ويهدف هذا المعيار إلى بيان الإجراءات والآليات والمعالجات الواجب مراعاتها ليتحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي يلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويحقق أهداف ووظائف العمل المصرفي الإسلامي بخصائصه من حيث التزامه ووظائفه وعلاقاته، كما يتضمن الإشارة إلى أهم أنشطة العمل المصرفي الإسلامي التي تمثل بدائل لتطبيقات المصرف التقليدي قبل التحول.

- **نطاق المعيار:**

يشمل هذا المعيار مقومات تحول المصرف التقليدي إلى مصرف بموجب قرار بالتحول الكلي الفوري في تاريخ محدد يتم إعلانه، سواء كان القرار من داخل المصرف، أو من خارجه بتملكه من قبل الراغبين في تحوله، والمدى الموضوعي الزمني للتحول، وأثر التحول على طرق تلقي الأموال وكيفية توظيفها، والمعالجة لكل من التزامات المصرف وحقوقه قبل التحول ما قبض أو دفع منها وما لم يقبض أو لم يدفع، وكذلك الموجودات غير المشروعة لديه قبل التحول، ووجوه التصرف فيها.

ولا يشمل هذا المعيار ما كان مباحاً من أعمال المصارف ومكاسبها، إذ ليس محلاً للتحول؛ لأنه لا محظور شرعاً في الاستمرار عليه والانتفاع به. كما لا يشمل ما يتعلق بإنشاء المصارف التقليدية نوافذ أو إدارات أو وحدات إسلامية. (**هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**، 2022، **صفحة** 133).

يجب تنفيذ جميع ما تطلبه الشريعة عقب التحول فورًا إلا فيما تقتضيه الحاجة من خطر الانهيار مثلا: إذا لم يقرر المصرف التحول الكلي لا يُدرج بين المصارف الإسلامية، ويجب الإسراع في التحول. (**الجعفري**، 2023)

- **التحول من داخل المصرف:**

فيما يتعلق بالتحول من داخل المصرف، يجب معالجة الالتزامات غير المشروعة من خلال السعي لعدم دفع الفوائد وعدم تقديم الخدمات المحرمة. يتضمن ذلك تعديل العمليات الداخلية لتتوافق مع المبادئ الشرعية، مثل تجنب المعاملات الربوية واعتماد البدائل الشرعية في جميع العمليات المصرفية.

- **التحول من خارج المصرف:**

عند التحول من خارج المصرف، لا مانع من ذلك بشرط الإسراع في إنهاء الخدمات

المحرمة والمبادرة إلى فك الرهون غير المشروعة. يجب التخلص من الكسب غير المشروع بأن يُصرف في وجوه الخير.

■ **منهجية الدراسة والجانب العملي:**

● اعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي للجانب النظري مع استخدام أسلوب دراسة الحالة (Case Study) لمصرف الجمهورية، لربط الجانب النظري للمعيار الشرعي رقم (6) بالواقع العملي للمصرف حيث استُهدف موظفو قطاع الصيرفة الإسلامية في الإدارة العامة بمصرف الجمهورية. أما الجانب التطبيقي فتم تصميم استبيان كأداة للدراسة واستخدم الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، والذي صُمم لتقييم محاور الالتزام بالمعيار رقم (6) وتحديد المعوقات. بحيث تم اختبار الصدق وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة في مجال الدراسة، وتم الأخذ بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية. وكذلك تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (1) إلى درجة ثبات في استجابات عينة الدراسة كانت 87.8 ٪ وهي نسبة مقبولة، لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من 60 ٪. وبالتالي يمكن القول بأن هذا المقياس ثابت بمعنى أن المبحثين يفهمون بنوده بنفس الطريقة وكما يقصدها الباحث، وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تقدر 87.8 ٪. وقد عولجت البيانات باستخدام برنامج (SPSS)، حيث تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (T – test) لاختبار الفرضية الصفرية المتعلقة بمستوى الالتزام.

جدول (1): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا
فقرات الاستبيان ككل	14	0.878

- **مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي:**

تم وضع مقياس ترتيبي للمتوسط الحسابي وفقا لمستوى أهميته وذلك لاستخدامه في تحليل النتائج وفقا لما يلي:

جدول (2) مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي "الدرجة"	المقياس	الأهمية النسبية
1.79 - 1	غير موافق بشدة	منخفضة جدا
2.59 - 1.8	غير موافق	منخفضة
3.39 - 2.6	محايد	متوسطة
4.19 - 3.4	موافق	مرتفعة
5 - 4.2	موافق بشدة	مرتفعة جدا

إجابات عينة الدراسة على فقرات محور الدراسة جدول (3)

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التوافق
1	هناك توجه ورغبة كبيرة لدى الموظفين بالمصرف للتوجه نحو التحول للعمل المصرفي الإسلامي	4.50	.5110	مرتفع جدا
2	معيار أيوفي رقم 6 واضح ومفهوم بشكل كاف	3.50	.7800	مرتفع
3	قام المصرف بإجراء التعديلات اللازمة على الهيكل التنظيمي بما يتلاءم مع المعيار رقم 6	3.38	.9240	متوسط
4	قام المصرف بتحديث عقد التأسيس والوثائق القانونية الأخرى لضمان الامتثال للمعيار رقم 6	3.38	.7110	متوسط

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى التوافق
5	تم تشكل فريق عمل مخصص وتوفير التدريب اللازم لموظفي المصرف لتطبيق العمل المصرف الإسلامي	3.63	.9700	مرتفع
6	عمل المصرف على تصفية آثار العمليات التقليدية الربوية السابقة مع الأفراد	3.63	.9240	مرتفع
7	عمل المصرف على تصفية آثار العمليات التقليدية الربوية السابقة مع المصارف والمؤسسات الاخرى	3.58	.9290	مرتفع
8	عمل المصرف على تصفية آثار العمليات التقليدية الربوية السابقة مع المصرف المركزي	3.58	.7760	مرتفع
9	المصرف اتخذ الإجراءات اللازمة لتصفية القروض الممنوحة والإيرادات المستحقة غير المشروعة وفقا للمعيار 6	3.71	.7510	مرتفع
10	حدد المصرف تاريخ محدد لاكتمال عملية التحول	3.25	.9890	متوسط
11	إن المصرف اتخذ الإجراءات اللازمة لتصفية الحسابات ال – غير مشروعة وفقا للمعيار 6	3.58	.9740	مرتفع
12	عمل المصرف على تصميم النماذج والعقود والسجلات ونظم الحاسب الآلى التي يطلبها العمل المصرفي الإسلامي وفق المعيار رقم 6	4.04	.6900	مرتفع
13	قام المصرف بإجراء دراسات جدوى اقتصادية ومسح للسوق وأخذ رأي العملاء قبل البدء في عملية التحول	3.13	1.076	متوسط
14	القوانين والتشريعات الحالية تتلاءم مع متطلبات تطبيق المعيار 6	3.13	1.035	متوسط
	المتوسط العام	3.57	0.544	**مرتفع**

وفقًا للجدول (3)، تشير نتائج تحليل استجابات عينة الدراسة حول تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي وفقًا للمعيار الشرعي رقم 6 من معايير هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى مستوى توافق مرتفع بشكل عام بمتوسط = 3.57، وانحراف معياري= 0.544. حيث حصلت العبارة المتعلقة بوجود توجه ورغبة كبيرة لدى الموظفين للتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي على أعلى متوسط حسابي (المتوسط = 4.50، انحراف معياري = 0.5110)، مما يشير إلى مستوى توافق مرتفع جدًا. تليها العبارة المتعلقة بتصميم النماذج والعقود والسجلات ونظم الحاسب الآلي وفق المعيار رقم 6 (المتوسط = 4.04، انحراف معياري = 0.6900) بمستوى توافق مرتفع. في المقابل، حصلت العبارتان المتعلقتان بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية ومسح السوق، وملاءمة القوانين والتشريعات الحالية مع متطلبات تطبيق المعيار 6 على أدنى متوسط حسابي (المتوسط = 3.13، انحراف معياري = 1.076 و1.035 على التوالي)، مما يشير إلى مستوى توافق متوسط.

تظهر النتائج أن معظم الإجراءات المتعلقة بتطبيق المعيار رقم 6 قد تم تنفيذها بمستوى مرتفع من التوافق، مع وجود بعض الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، خاصة فيما يتعلق بالدراسات الاقتصادية والقوانين والتشريعات.

- **ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:**

قبل البدء باختبار الفرضيات لابد من إخضاع البيانات للتحليل للتأكد من أن هذه البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، وللوقوف على ذلك تم استخدام اختبار Shapiro Wilk –، وعلى أساس الفرضية التالية:

- الفرضية الصفرية: البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.
- الفرضية البديلة: البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي

والجدول التالي يبين نتائج اختبار Shapiro – Wilk.

جدول رقم (4): نتائج اختبار oripahS - kliW

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Shapiro - Wilk	المعنوية المشاهدة
محور الدراسة	3.57	0.544	0.948	0.248

من نتائج الجدول أعلاه رقم (4)، يتبين أن قيمة مستوى المعنوية المشاهدة أكبر 0.05 مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية أي أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن استخدام أساليب التحليل الإحصائي المعلمي في اختبار فرضية الدراسة

■ **اختبار فرضية الدراسة:**

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار t لعينة واحدة لاختبار فرضية الدراسة

الفرضية	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	قيمة الدلالة الإحصائية
لا يوجد التزام ذو دلالة إحصائية في مصرف الجمهورية بمتطلبات المعيار رقم (6) « التحول من المصرف التقليدي إلى المصرف الإسلامي»الصادر عن (أيوفي).	23	3.57	0.544	5.150	0.000

وفقًا لنتائج الدراسة الموضحة في الجدول (5)، يلاحظ أن المتوسط الحسابي العام بلغ (3.57) بانحراف معياري قدره (0.544)، وعند اختبار الفرضية الصفرية باستخدام

اختبار (T)، تبين أن القيمة المحسوبة لاختبار (T – value) بلغت (5.150)، يشير إلى وجود فجوة دالة إحصائياً بين إجابات الموظفين وبين منطقة الحياد، مما يعني أن هناك الالتزام جيد بالمعيار رقم (6) في مصرف الجمهورية من وجهة نظر العينة، وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية، وبمستوى دلالة (0.000). وبما أن قيمة الدلالة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود التزام ذو دلالة إحصائية بمتطلبات المعيار رقم (6) في مصرف الجمهورية. ويُفسر الباحثان قوة هذه الدلالة بالخطوات العملية والملموسة التي اتخذها المصرف نحو التحول خلال مسيرته، والتي انعكست بوضوح واتساق في إجابات أفراد العينة من موظفي قطاع الصيرفة الإسلامية. ومع ذلك، فإن المتوسط الحسابي (3.57) يشير إلى أن هناك مجالاً للتحسين والتطوير في مستوى الالتزام.

■ **النتائج:**

1. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، حيث تبين وجود التزام ذو دلالة إحصائية في مصرف الجمهورية بمتطلبات المعيار رقم (6).
2. هناك اتجاه إيجابي ورغبة قوية نحو إكمال تطبيق الصيرفة الإسلامية بين موظفي المصرف، الأمر الذي يساعد في تحقيق عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية.
3. اتخذ مصرف الجمهورية خطوات ملموسة في تطبيق معظم جوانب المعيار رقم (6). وبالرغم من المستوى الجيد للدلالة الإحصائية، إلا إن الواقع التطبيقي يشير إلى أن الالتزام لا يزال «جزئياً»؛ فالنتائج تؤكد أن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح وفق نهج تدريجي، ولكن لم يتم الوصول بعد إلى مرحلة التحول الكامل والإعلان الرسمي عنه.
4. التحول إلى الصيرفة الإسلامية وفق ما جاء بالمعيار يواجه بعض التحديات مثل نقص الكفاءات والخبرات المؤهلة، وتحديات تنظيمية وتشغيلية في البنية الهيكلية للمصرف، لكنه يسير في الاتجاه الصحيح.

■ **التوصيات:**

1. تعزيز وتطوير الكوادر البشرية من خلال برامج التدريب للموظفين لزيادة فهمهم وكفاءتهم في تطبيق المعايير الشرعية. واستقطاب خبراء ومستشارين في الصيرفة الإسلامية لتقديم الدعم الفني ونقل الخبرة والمعرفة.

2. العمل مع الجهات التشريعية لتطوير القوانين والتشريعات اللازمة التي تحقق العمل بالمعايير الشرعية الصادرة عن (ايوفي). وبما يتلاءم مع متطلبات الصيرفة الإسلامية.

4. إعادة جدولة الخطة التنفيذية لمراحل التحول الكامل؛ وإعلان جدول زمني واضح ونهائي لاكتمال عملية التحول.

5. تعزيز التواصل مع العملاء والمجتمع المحلي وأصحاب المصلحة لزيادة الوعي حول الصيرفة الإسلامية وبناء الثقة في عملية التحول.

6. إجراء مراجعات دورية لضمان وتعزيز الالتزام المستمر بالمعيار الشرعي رقم 6 وتحديد مجالات التحسين.

■ **خاتمة البحث:**

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا أن مصرف الجمهورية قد قطع خطوات فعلية وجادة في طريقه نحو التحول الكامل للصيرفة الإسلامية، وهو ما أثبته التحليل الإحصائي عبر الالتزام الجيد بمتطلبات المعيار الشرعي رقم (6). إلا إن واقع الحال يشير إلى أن عملية التحول لم تكتمل بعد بصورتها النهائية، حيث يتبنى المصرف حالياً نهجاً تدريجياً في تحوله الأمر الذي أخذ وقتاً طويلاً.

وقد تبين أن هذا التأخير في الوصول إلى «التحول الكامل» لا يعود لنقص في رغبة الموظفين أو إرادة الإدارة، بل هو نتيجة مباشرة لعدة تحديات تتمثل في ضعف القوانين والتشريعات التي لا تزال تحتاج إلى تطوير لتلائم طبيعة الصيرفة الإسلامية، فضلاً عن

الحاجة الماسة لتعزيز الخبرات الفنية التخصصية لدى الكادر البشري. إن على مصرف الجمهورية في سبيل إتمام هذه الرحلة والاعلان عن التحول الكامل للصيرفة الإسلامية، ان يكون قادرا بقدرته على تحويل هذا الالتزام الجزئي بالمعيار رقم (6) إلى تطبيق فعلي والتزام كامل بكافة إجراءاته.

■ **المراجع:**

افتوحة، مصطفى ساسي، والضاوي، عواطف عاشور. (2019). معوقات تحول المصارف التجارية الليبية لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية. دراسات محاسبية (3)، 294 - 326.

التارقي، فدوى حسين، وعمران، سمية خليفة. (2025). مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في مدينة سبها وضواحيها». مجلة جامعة فزان العلمية، 686 - 705.

سليم، أحمد محمد؛ بلقاسم، امحارب سعد؛ بلعيد، نعيم مصباح. (2023). مدى التزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المعاملات المالية الإسلامية بالمصارف العامة العاملة في مدينة درنة، مجلة الدراسات الاقتصادية، (6).

الشريف، محمد،، و الحداد، فيصل. (2020). معوقات تحول المصارف التقليدية الى المصارف الإسلامية في ليبيا نموذج مصرف الصحاري الليبي. مجلة الرفاق للمعرفة. (5)، 1 - 34.

باشا، رفيقة، وعمامرة، ياسمينة،(26 فبراير 2022) مدى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيأة "AAOIFI" في المؤسسات المالية – دراسة حالة تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (01) في مصرف قطر الإسلامي. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة.

بن الدين، بوقندي (2021 - 2022) بعنوان: المعيار الشرعي رقم(6)"تحول المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي" من معايير هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) - تحليلا وتطبيقا

بن ثابث، بوفاتح. (2018). بعنوان: تحول المصارف التقليدية للمصارف الإسلامية: مدخل نظري، قراءة في المعيار الشرعي رقم (6) مع دراسة حالة بنك الكويت الدول

بن عيسي، آية، وملالة، إيمان. (2021–2022). تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية:

دراسة حالة بنك الفلاحة للتنمية الريفية.

الجعفري، عائشة حسين. (2023). لُب التيسير لوَجيز المَعايير (خاص ببرنامج المراقب والمدقق الشرعي (CSAA) مقتبس من نص المعايير الشرعية لهيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)..

شرون، عزّ الدين (11 يونيو 2017) آليات تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية. مجلة الباحث الاقتصادي.

عبد الوهاب، هشام، والعزكي، زيد أحمد (1 مارس 2024) تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية وأثرها على أداء المصارف الإسلامية القطرية: دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي. مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث.

القرەداغي، علي. (2024). آلية الالتزام بالمعايير الشرعية وضرورته. تم الاسترداد في 16 يوليو 2024 من https://alqaradaghi.com/

محمود، دعاء شاكر، ومهدي، حسين رضا. (2022). تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

المسعودي، أحمد أسعد أحمد، (ديسمبر 2024) تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي. مجلة الأصالة، المجلد الثاني.

هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2022). المعايير الشرعية: النص الكامل للمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية التي تم اعتمادها حتى جمادى الآخر 1443 هـ – يناير 2022 م. المنامة، البحرين.

- **ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:**

Albrassi, A., Bello, I., & Alhabshi, R. (2018). Conversion of conventional banks to Islamic banks in Libya: Issues and challenges.

Song, I. (2014). Islamic Banking Regulation and Supervision. IMF Working Paper.

مدى أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية

(من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس)

■ د. رجعة محمد حميدان فرج * ■ د. عمران عبد الله عبد السلام عبشو**

● تاريخ استلام البحث 2025/09/12م ● تاريخ قبول البحث 2025/11/26م

• DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.18268455

■ **المستخلص:**

بسبب التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي ظهرت الحاجة إلى دراسته ومعرفة كيفية مساهمته في تحسين وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، وحيث إن التقارير المالية تعتبر بمثابة أداة رئيسية لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية والتي يعتمدون عليها في عملية اتخاذ القرارات والوقوف على مدى الاستقرار والنمو المالي للشركات. لهذا هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز وتحسين جودة التقارير المالية. ولاختبار فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة كأداة للدراسة وتوزيعها على عينة من أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس للتعرف على مستوى إدراكهم حول هذا الموضوع. وبتحليل إجابات المشاركين في الدراسة واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، أظهرت النتائج أن تقنيات الذكاء الاصطناعي لها دور كبير في دعم وتطوير مهنة المحاسبة، وأن الاعتماد على هذه التقنيات يساهم في تحسين جودة وشفافية التقارير المالية. كما أوصت الدراسة باعتماد الشركات لتقنيات الذكاء الاصطناعي في طبيعة معاملاتها المالية والمحاسبية من أجل رفع كفاءة أدائها المالي والمحاسبي.

● **الكلمات المفتاحية:** تقنيات الذكاء الاصطناعي، تطوير مهنة المحاسبة، جودة التقارير المالية

*استاذ مساعد. كلية الاقتصاد والعوم السياسية – جامعة طرابلس E – mail dr.rjaaahmedan@gmail.com

** استاذ مساعد. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس Email:omran3806830@gmail.com

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

ISSN 7034 - 3080 (Online)
ISSN 2616 - 5848 (Print)

The Extent of the Importance of Using Artificial Intelligence Techniques in Improving the Quality of Financial Reporting

(From the Perspective of Faculty Members of the Accounting Department – Faculty of Economics and Political Science – University of Tripoli)

■ Dr. Rjaa Mohamed Faraj i* ■ Dr.Omran Abdullaha Abasho**

■ **Abstract:**

Due to the rapid development of artificial intelligence technologies, there has been a growing need to study these technologies and understand how they contribute to improving and advancing the accounting and auditing profession. Financial reports are considered a primary tool for meeting the needs of users of accounting information, as they rely on them in decision - making and in assessing the financial stability and growth of companies. Therefore, this study aimed to identify the importance of using artificial intelligence applications in enhancing and improving the quality of financial reports.

To test the study's hypotheses, the descriptive–analytical approach was adopted by designing a questionnaire as the main tool and distributing it to a sample of faculty members in the Accounting Department at the Faculty of Economics and Political Science – University of Tripoli, in order to assess their level of awareness regarding this topic. By analyzing the participants' responses and using appropriate statistical methods, the results indicated that artificial intelligence systems play a significant role in supporting and developing the accounting profession, and that relying on these technologies contributes to improving the quality and transparency of financial reports.The study also recommended that companies adopt artificial intelligence technologies in their financial and accounting operations to enhance the efficiency of their financial and accounting performance.

Keywords: Artificial intelligence technologies, development of the accounting profession, quality of financial reports.

*Assistant professor in the Accounting Department - Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli.

**Assistant professor in the Accounting Department - Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli.

■ المقدمة

يشهد العالم اليوم تطورا كبيرا في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف المجالات، حيث أصبحت هذه التكنولوجيا تحتل مكانة واسعة وذات أهمية كبيرة وخاصة في المجال الاقتصادي والمالي، الأمر الذي جعل نظم المعلومات التقليدية أقل شفافية وموثوقية في تقديم المعلومات إلى متخذي القرار، ومن هنا برزت الحاجة إلى وجود نظام معلومات جديد يتلاءم مع البيئة الحاضنة لتكنولوجيا المعلومات والمعروف بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

حيث إنه يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي تحليل البيانات المالية بشكل أكثر دقة وسرعة مما يمكن للبشر القيام به. ويستخدم الذكاء الاصطناعي للتحقق من صحة السجلات المحاسبية واكتشاف الأخطاء والتلاعب. كما يمكن استخدامه لتحسين عمليات التواصل وتحليل البيانات المالية لاتخاذ قرارات استراتيجية أفضل. أيضا، يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين عمليات التدقيق وزيادة الكفاءة والدقة في إعداد التقارير المالية. (عبد، 2023).

ولحتمية استخدام تلك التقنيات التكنولوجية في مهنة المحاسبة، فلقد أصبحت المهنة أمام تحد كبير يتمثل في ضرورة التماشي مع الأدوات التي تمكنها من التعامل مع البيئة التقنية الحديثة، خاصة إن تلك التقنيات قد تدعم عمل المحاسبين في نواحي كثيرة، منها إرساء القواعد المعرفية للمهنة، وتحسين المخرجات، وترشيد وتوجيه طرق التعامل مع الإجراءات اليومية، بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمات ودعم استراتيجية المحاسب (عقيلي، 2024).

ويعد ظهور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بمثابة الناتج التكنولوجي الذي يمهّد لمسار التطور البشري في المستقبل ، من خلال تغيير أساليب العمل التقليدية للمحاسبين إلى اساليب حديثة متطورة، والتوجه لاستخدام نظم المحاسبة الذكية التي تعمل على إحداث تحول جذري في وظيفة المحاسبة من خلال القدرة على إنجاز التحليلات الدقيقة والعمليات الحسابية السريعة ، والتي تساهم بشكل كبير في تسهيل وتخزين واسترداد البيانات وتحليلها للتغلب على قيود الوقت والمكان، الأمر الذي ساهم في إعداد تقارير تتميز بمستوى مرتفع من

الشفافية وذات جودة عالية. مما يسهل على المستثمرين والمنظمين اكتساب أنماط مختلفة للحصول على المعلومات والبيانات الهائلة واكتشاف التقارير الخاطئة. (القاضي، 2023).

ومن هنا ظهرت فكرة هذه الدراسة في التعرف على مدى أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية، نتيجة لحاجة المستخدمين إلى تقارير مالية تمتاز بالجودة تساعدهم على اتخاذ قرارات ملائمة،

■ الدراسات السابقة

- دراسة القاضي (2023) بعنوان: (**أثر تطبيق تقنيات نظم الذكاء الاصطناعي على شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة: دراسة تطبيقية**).

والتي هدفت إلى دراسة وتحليل تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحسين شفافية التقارير المالية، ومخاطر ومعوقات تطبيقها. وكانت دراسة تطبيقية على عينة مكونة من سبع شركات بقطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات تعمل بالسوق المصري من خلال سلسلة زمنية مكونة من ثلاث سنوات في الفترة من عام 2020 وحتى عام 2022. وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية (الوصفية، تحليل التمايز المتعدد، تحليل الارتباط، تحليل المسار) لتحليل البيانات واختبار الفروض. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي يُسهم في تحسين مصداقية وشفافية التقارير المالية بشركات الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات.

- دراسة عقيلي (2024) بعنوان: **أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات التشييد والاستثمار العقاري المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري.**

كان الهدف الرئيسي للدراسة هو دراسة وتحليل المردود التطبيقي لتقنية الذكاء الاصطناعي ودوره في تحسين جودة التقارير المالية، وكذلك دراسة مخاطر ومعوقات التطبيق. وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها: أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تساهم في تحسين جودة التقارير المالية بشركات التشييد والاستثمار العقاري من حيث:

دقة قياس وموضوعية المركز المالي وتحسين ربحية الأداء المالي وزيادة مستوى الإفصاح وجودته، والمساهمة في إعداد مؤشرات كافية ودقيقة لتقييم الأداء.

- دراسة صلعة (2024) بعنوان: **أثر تطبيق تقنيات نظم الذكاء الاصطناعي على شفافية التقارير المالية.**

والتي توصلت إلى أن تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي يساهم في تحسين مصداقية وشفافية التقارير المالية مما يعزز ثقة المستثمرين ويحسن حوكمة الشركات ولذلك، يجب على الشركات مواكبة التطورات واستخدام التكنولوجيا، خاصة تقنيات الذكاء الاصطناعي الذي يساعد في إنشاء تقارير مالية تفاعلية يمكن للمستخدمين تخصيصها وفقا لاحتياجاتهم الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الشفافية وتحسين فهم المعلومات المالية

- دراسة على (2023) بعنوان: **تأثير الذكاء الاصطناعي في جودة التقارير المالية وانعكاسه على متخذي القرار.**

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي كتكنولوجيا محورية لتحسين جودة التقارير المالية لما لهذه التقنيات من القدرة على معالجة وتحليل البيانات بشكل سريع ودقيق. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام أداة البحث الاستبانة حيث وزعت على عينة من المحاسبين والمدققين وتوصلت إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا للذكاء الاصطناعي المتمثل بتقنياته (التعلم الآلي، التعلم العميق، الشبكة العصبية، النظم الخبيرة، انترنت الأشياء) في جودة التقارير المالية ومتخذي القرار.

دراسة حلمي (2024) بعنوان : **أثر تحليلات البيانات الضخمة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحسين جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية.**

سعت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على فعالية تحليلات البيانات الضخمة لتحسين جودة التقارير المالية بالشركات العاملة بجمهورية مصر العربية. وبتحليل البيانات توصلت النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجودة

تحليل البيانات الضخمة على جودة التقارير المالية. كما أوصت بضرورة تشجيع الشركات على تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي بجانب تحليلات البيانات الضخمة لتوفير بيانات موثوقة ودقيقة وعالية الجودة.

- دراسة العكور (2024) بعنوان: **أثر الذكاء الاصطناعي باستخدام التعلم العميق والتعلم الآلي على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الذكاء الاصطناعي بأبعاده (التعلم العميق، التعلم الآلي) على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية. وقد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة التي وزعت على عينة من رؤساء الأقسام، وموظفي الدوائر المالية بالمصارف الاردنية. وتوصلت النتائج إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي باستخدام التعلم العميق والتعلم الآلي لها أثر على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية. وهذا يشير إلى دور الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة والفعالية في العمليات التشغيلية واتخاذ القرارات المناسبة في البنوك الاردنية،

دراسة الرفاعي (2022) بعنوان: **دراسة تحليلية لتقييم دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين عملية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.**

هدفت الدراسة إلى معرفة ومدى تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة وفاعلية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للتقارير المالية، حيث تم استخدام قائمة الاستقصاء كوسيلة لجمع البيانات الأولية والتي تم توزيعها على فئتين فقط وهم المحاسبين والمراجعين في الشركات المقيدة في البورصة المصرية، والمحللين الماليين في شركات الوساطة المالية، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لاختبار فروض الدراسة، وأثبتت أن هناك اتفاقا بين فئات الدراسة حول أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي في شركات الأعمال، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي والعوامل المؤثرة على كفاءة وفاعلية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للتقارير المالية.

■ **مشكلة الدراسة**

تعرضت مهنة المحاسبة والمراجعة في الآونة الأخيرة إلى العديد من التحديات التي فرضتها التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال على المستوى الدولي، وقد ساهمت تلك التغيرات والتطورات إلى تغيير البيئة الاقتصادية العالمية وظهور تكنولوجيا المعلومات وتغلغلها في مختلف المجالات ومن بينها مجال المحاسبة والمراجعة. وقد وجد المحاسبون أنفسهم أمام ضرورة التكيف مع تلك التغيرات والتطورات التي أثرت بشكل كبير على مختلف إجراءات مهنة المحاسبة والمراجعة – واستخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة والمتطورة في أداء عملية المراجعة كبديل أو بجانب بعض مهام المراجعة التي يتم أداؤها يدويا. (أميرهم، 2022)

ويعد تحسين جودة التقارير المالية والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية من أهم المشكلات الأساسية التي تواجه الأسواق المالية في ضوء انفصال الملكية عن الإدارة، مما يؤدي إلى تعارض في المصالح بين المتعاملين في هذه الأسواق، وذلك من خلال حيازة مستثمرون معلومات خاصة عن الشركة بينما يوجد مستثمرون آخرون لم تصل إليهم هذه المعلومات، مما يؤثر على قدرتهم في اتخاذ قراراتهم السليمة وفي الوقت المناسب. لذا لابد من السعي لوسيلة للحد من هذه المشكلة خاصة في ظل صعوبة التنسيق بين الأطراف المتعارضة المصالح. *(الشطناوي، 2018)*. وفي ظل تحديات العولمة أصبحت الشركات تسعى للتعامل مع أحدث التقنيات الحديثة مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، حتى تتماشى مع متطلبات العمل ومواجهة العقبات والصعوبات الفنية والإدارية التي تعترض إدارة المنشأة وذلك من اجل الحصول على معلومات محاسبية تتميز بالدقة والسرعة تستخدم في تقييم أدائها المالي (حلمي، 2024)

وعلى الرغم من أن تقنيات الذكاء الاصطناعي ليست جديدة، إلا إن استخدامه في مهنة المحاسبة أصبح من أهم المستجدات التي عمدت المحاسبة للاستفادة منه سعيا لمواكبة المتغيرات المختلفة، وذلك في ظل وجود قوانين وتشريعات توفر الأمن المعلوماتي

وتحمي خصوصية هذه التكنولوجيا. (صحراوي وعلمي، 2023). وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1 - ما مدى أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم وتطوير مهنة المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة طرابلس؟

2 - ما مدى أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة طرابلس؟

■ أهداف الدراسة:

يتم تقسيم أهداف الدراسة إلى الآتي:

1 - التعرف على أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم وتطوير مهنة المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة طرابلس.

2 - التعرف على أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة طرابلس.

■ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها موضوعا حديثا ومهما للممارسات المهنية في نطاق الأعمال من أجل معرفة تحديات ادخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي والمالي، حيث إنها تعمل على توفير رؤى حول المهارات المستقبلية المطلوبة للمحاسبين والمراجعين وتطور نطاق عملهم.. بالإضافة إلى أن تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي

في الشركات الليبية سيساهم في تعزيز المعلومات المحاسبية الملائمة بما يفي بمتطلبات الأطراف الخارجية من المستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم من المهتمين.

- **فرضيات الدراسة:** تعتمد هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

1 - تقنيات الذكاء الاصطناعي تساهم في دعم وتطوير مهنة المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة طرابلس.

2 - تقنيات الذكاء الاصطناعي تساهم في تحسين جودة التقارير المالية. من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة طرابلس.

■ **منهجية البحث:**

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال مراجعة الدراسات البحثية والمؤتمرات العلمية والكتب والمقالات المتعلقة بمجال البحث. كما تم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، وقد تم تصميمه وتوزيعه على أفراد العينة المختارة للإجابة على تساؤلات الدراسة. وتم الاستعانة ببرنامج *SPSS* في عملية تحليل البيانات واختبار الفرضيات واستخراج النتائج وفق الأساليب الإحصائية المناسبة.

■ **الإطار النظري**

لا شك ان النمو المتسارع والنضوج لعصر المعلومات الذي شهدته الممارسات والتقنيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، أصبح من الضروري استخدامه في الكثير من المجالات باختلاف أنواعها. فمهنة المحاسبة ليست مختلفة عن المجالات الاخرى بل يمكن اعتبارها من أكثر المجالات تأثرا بالذكاء الاصطناعي، والتي خرجت من أساليبها التقليدية متجهة نحو مواكبة التطورات والتقنيات التكنولوجية للمساهمة في إنتاج معلومات دقيقة وسريعة

تساعد في عمليات اتخاذ القرارات. ونتيجة التسارع الحاصل في تلك التقنية فقد أدى إلى الكثير من التغيرات الايجابية في مجال المحاسبة. لذلك هدفت هذه الدراسة إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي كتكنولوجيا رئيسية لتحسين جودة التقارير المالية لما لهذه التقنية القدرة على معالجة وتحليل البيانات بشكل دقيق وبكفاءة في تصنيف البيانات المالية.

1 - مفهوم الذكاء الاصطناعي

قدم للذكاء الاصطناعي العديد من التعاريف، والتي من أهمها أن الذكاء الاصطناعي هو علم معرفي حديثا، وهو قدرة بني البشر على استنتاج حقائق جديدة للتوصل إلى حلول خلاقة لمسائل معقدة وذلك بالاعتماد على ما لديه من معلومات ومعارف، ويتم ذلك عن طريق قدرته في التحليل والمقارنة. ويدعى الإنسان ذكي إذا تم إثبات الحقائق والحلول التي تم التوصل اليها. فالذكاء هو خلاصة التعلم والتجربة ومدعوم بالقدرات الدهنية لبني البشر (**سعيد وحسين، 2022**).

كما عرفه جميل وعثمان على أنه «جزء من علوم الحاسوب يهدف إلى تصميم أنظمة ذكية تعطي نفس الحقائق التي تعرفها بالذكاء في السلوك الانساني، وهو يعمل معتمدا على مبدأ مضاهاة التشكيلات التي يمكن بواسطته وصف الاشياء والاحداث والعمليات باستخدام خواصها الكيفية وعلاقتها المنطقية والحسابية» (جميل وعثمان، **2015** ، ص9).

وهناك من عرفه بأنه أحد فروع علم الحاسوب وإحدي الركائز الأساسية التي يقوم عليها صناعة التكنولوجيا في العصر الحديث، وهو قدرة الآلة والحواسيب الرقمية على القيام بمهام معينة تحاكي وتشابه تلك التي تقوم بها الكائنات الذكية كالقدرة على التفكير أو التعلم من التجارب السابقة أو غيرها من العمليات الاخرى التي تتطلب عمليات ذهنية (**الشريدة والسامرائي، 2021**). كما عرفه بكاري بأنه «فرع من علوم الحاسب الآلي الذي يمكن بواسطته انشاء وتصميم برامج الحاسبات التي تحاكي اسلوب الذكاء الانساني، لكي يتمكن الحاسب من اداء بعض المهام بديلا عن الانسان، والتي تتطلب التفكير والسمع

والفهم والتحدث والحركة بأسلوب منطقي ومنظم». (بكاري، 2022 ص *290*).

وبشكل آخر يمكن النظر اليه بانه قدرة الالة على اداء الوظائف المعرفية التي نربطها بالعقول البشرية، مثل الادراك والاستدلال والتعلم والتفاعل مع البيئة وحل المشكلات **(Gheetha، 2021، p110)**.

2 - تطور الذكاء الاصطناعي

افاد الباحثون بتحديد ثلاث مراحل لتطور الذكاء الاصطناعي ويمكن تلخيصها كما يلي (أرطباز ، *2022* ، ص *1252*)

1 - المرحلة الاولى (1950 – 1980). اعتمدت على القواعد والتحكم والادخال والاخراج والبرامج الثابتة المعرفة مسبقا وهي اول تجربة لبناء الذكاء الاصطناعي.

2 - المرحلة الثانية (1980 – 2010) واعتمدت على تطبيق التعلم الآلي الخوارزميات التعلم العميق (Deep Learning)) **وشبكات الاعصاب الاصطناعية. وكانت من** أبرز وأشهر تطبيقات هذه المرحلة تعلم الالة، ومعالجة اللغات الطبيعية والربوتات.

3 - المرحلة الثالثة (2010 وحتى الآن) وتعتمد على استخدام الذكاء الاصطناعي في المشاكل المعقدة والتي تحتاج إلى مزيج من التقنيات مثل التعلم الالي، المعالجة اللغوية، الطبيعية، الروبوتات، والاتمتة الذكية.

3 - أنواع الذكاء الاصطناعي

تم تقسيم الذكاء الاصطناعي إلى ثلاثة انواع رئيسية وفقا للقدرات التي يتمتع بها (ميرة، 2019).

- **الذكاء الاصطناعي الضيق أو المحدود**: ويتسم بالبساطة ويتم برمجته للقيام بوظائف معينة داخل بيئة محددة ولا يمكن له العمل الا في ظروف بيئة خاصة.
- **الذكاء الاصطناعي العام** : وهو الذي يعمل بقدرة تشابه قدرة الإنسان من حيث

التفكير، فهي تعمل على جمع وتحليل المعلومات ، اذ يركز على جعل الآلة قادرة على التفكير والتخطيط من تلقاء نفسها لتشبه التفكير البشري.

- **الذكاء الاصطناعي الفائق أو الخارق**: وهو الذي يفوق مستوى ذكاء البشر، حيث يستطيع عمل المهام بشكل أفضل ما يقوم به الإنسان المتخصص أو ذو المعرفة، وله العديد من الخصائص كالقدرة على التعلم، والتخطيط ، والتواصل التلقائي وإصدار الأحكام.

4 - عوامل نجاح استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. (الرميح، 2021):

إن وجود تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي لن تلغي دور الإنسان ولكن سيتم استخدامها لتحسينٍ أداء العمل بوجود نفس العدد، بل إنها ستقدم خدمات تتطلب وظائف جديدة. وبشكل عام، تقنيات الذكاء الاصطناعي تدعم ثلاثة احتياجات أساسية في مجال العمل مثل أتمتة العمليات التجارية واكتساب نظرة من خلال تحليل البيانات، والتعامل مع العملاء والموظفين. وللاستفادة القصوى من هذه التقنيات يتطلب تطبيق الخطوات التالية: -

1 - فهم التقنيات المختلفة وأنواع المهام التي تقوم بتنفيذها مع التأكيد على العامل الأساسي للنجاح وهو رغبة الموظفين في التعلم.

2 - دراسة الاحتياجات والقدرات وتحديدٍ أولويات المشاريع بناء على احتياج العمل.

3 - التطبيق التجريبي ودراسة الفجوات بين الوضع الحالي والوضع المخطط له.

4 - توسيع نطاق تطبيق الذكاء على مستوى أعمال الجهة بعد نجاح التطبيق التجريبي.

5 - مخاطر أنظمة الذكاء الاصطناعي: (الهيأة السعودية، 2023، ص8)

1 - مخاطر بسيطة أو منعدمة: لا يوجد أي قيود على أنظمة الذكاء الاصطناعي والتي تشكل مخاطر بسيطة، ويوصي بان تكون هذه الانظمة متوافقة مع الاخلاقيات.

2 - مخاطر محدودة: تخضع أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تشكل مخاطر محدودة مثل البرامج التقنية المتعلقة بالوظيفة والتطور والاداء إلى تطبيق مبادئ الاخلاقيات.

3 - مخاطر عالية: يتعين على أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تشكل مخاطر عالية على الحقوق الأساسية للإنسان الخضوع لأجراء تقييمات ما قبل المطابقة وبعدها، وإضافة إلى الالتزام بالأخلاقيات يجب مراعاة المتطلبات النظامية ذات العلاقة.

4 - مخاطر غير مقبولة: لا يسمح بأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تشكل خطرا غير مقبول على سلامة الإنسان وسبل عيشه وحقوقه كتلك المتعلقة بالتصنيف الاجتماعي أو استغلال الاطفال أو تشويه السلوك الذي ومن المحتمل أن تحدث نتيجة عنه أضرار جسدية.

6 - الحقائق الواجب توافرها في المحاسب لكي يتكيف مع تقنيات الذكاء الاصطناعي: (علي، 2023)

- **المهارات المهنية:** كمحاسب اذا لم يتم تحديد المهارات المهنية أو كانت الجودة المهنية غير قياسية سوف تشكل مشكلة كبيرة، لذلك من المهم على المحاسبين مواكبة التطور في التعلم وتحسين قدراتهم.

- **مهارات الحاسوب:** الحوسبة هي السمة المميزة الحالية للعصر الحالي للبيانات الضخمة ثم التعرف على أهمية اجهزة الحاسوب في المحاسبة الورقية الماضية.

- **المهارات التحليلية:** يقوم المحاسبون بتحليل الكثير من المعلومات المالية من خلال البيانات المحاسبية، لذلك من المهم للغاية تقييم وتحليل المخاطر بشكل معقول ودقيق وفعال.

- **مهارات اتخاذ القرار:** وهي القدرة على تقييم جودة المشروع بكفاءة والادوات اللازمة لتنقيد المشروع وتقديم عملية صنع القرار بشرعية.

7 - أهداف الذكاء الاصطناعي في المحاسبة (باهي، 2024)

1 - **التقليل من حدوث الاحتيال:** في ظل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي يتمتع كل موظف محاسبة بامتيازات فريدة (ماسح بصمات، ماسح شبكة العين .....الخ) وهذا بدوره يقلل من الاحتيال المالي

2 - **تحسين جودة المعلومات المحاسبية:** عندما تستخدم برامج المحاسبة لجميع الأجزاء المالية فإنها توفر الوقت وتحسين كفاءة العمل، وفي حال إدخال بيانات خاطئة سيقوم نظام برنامج المحاسبة تلقائيا بالإبلاغ عن الخطأ على إنه إدخال خاطئ للبيانات، والذي يمكن تصحيحه لتحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث الآتي:

- السرعة والدقة في تنفيذ العمل المحاسبي
- تقليل التكاليف البشرية والمادية
- تقليل الجهد من خلال استبعاد العمليات الروتينية
- المساهمة في تحقيق كفاءة وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية

8 - أهمية الذكاء الاصطناعي في المحاسبة

تتمثل أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال المحاسبة في الاتي: *(باهي، 2024)*

1 - قرارات أفضل: إن الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي يساهم في تقليص اوقات اتخاذ القرارات فضلا عن أنه بالإمكان تحسين اساس اتخاذ القرار. بالإضافة إلى ذلك تتغير عملية صنع القرار من نهج اكثر نوعية إلى نهج منظم وقائم على الأدلة

2 - بيانات أفضل: فمن خلال العمل بالذكاء الاصطناعي يمكن تطبيق عمليات إحصائية ورياضية أكثر تعقيدا. فضلا عن الخوارزميات والطرق الاكثر تعقيدا في معالجة البيانات.

3 - أداء أفضل للأعمال: يساهم الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في توفير الوقت وتحسين العمليات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادات في الكفاءة وخفض التكاليف في تقديم الخدمات من خلال دعم الاستخدام الاكثر استهدافا واستدامة للموارد وتقليل التلف والتخلص من المهام المتكررة.

4 - تأثيرات النمو والمثلث السحري: يمكن توضيح مفهوم المثلث السحري الذي يتكون من التكلفة والوقت والجودة، لذلك عندما يتحسن أحد العوامل يزداد سوءاً أحد العوامل الأخرى على الاقل. إلا إن هذا الارتباط بين العوامل الثلاثة يتغير باستخدام الذكاء الاصطناعي. لأنه بالذكاء الاصطناعي يمكن تحسين جميع العوامل والقيام بالأنشطة بتسلسل أسرع وأفضل واقل تكلفة.

5 - الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي يساهم في المحافظة على الخبرات البشرية المتراكمة بنقلها للآلات الذكية.

6 - يتمكن الإنسان من استخدام اللغة الانسانية في التعامل مع الآلات عوضا عن لغات البرمجة المحوسبة.

ومما سبق يتضح أن الذكاء الاصطناعي له دور هام في تطوير التقارير المالية من خلال استخدام التقنيات الحديثة فضلا عن المساهمة في تطوير قدرات المحاسبين وتركيزهم على الاعمال التي تحتاج إلى الحكم الشخصي المبدع والذي يعتمد على قدرتهم في كشف واستخدام الأساليب والوسائل الذكية التي تعمل على إنجاز الاعمال المحاسبية بكفاءة وفعالية أكبر مما يمكن والتي يمكن أن تسهم في صنع القرارات المالية والادارية.

- **مفهوم جودة التقارير المالية:**

يعد نظام المعلومات المحاسبية هاما جدا في جميع المؤسسات، حيث يعتمد بشكل أساسي في بقاء أو نمو المؤسسات إلى حد كبير على توفير المعلومات المحاسبية الفعالة. ونتاج نظام المعلومات المحاسبية التقارير المالية والتي تعرف بانها وسيلة لعملية الاتصال

بين معدي التقارير المالية ومستخدميها الذين يعتمدون في اتخاذ قراراتهم على محتواها المعلوماتي (يوسف وعطية، 2022).

إن جودة التقارير أمر بالغ الأهمية في الحفاظ على كفاءة الاسواق المالية. وهناك من عرف الجودة عموما بانها مجموع المميزات والخصاص المتأصلة أو المخصصة لمنتج او شخص أو عملية أو خدمة أو نظام يؤثر على قدرته في إظهار أنه يلبي التوقعات والاحتياجات أو المتطلبات أو المواصفات المذكورة ويمكن توضيح جودة التقارير المالية في الآتي:

- الخصائص الأساسية التي تتصف بها المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية.
- التقارير التي تعبر عن صدق البيانات المنشورة في تلك التقارير والتي تتصف بالموضوعية وبعدها عن التحيز اضافة إلى كونها غير مضللة لتكون أكثر فائدة لمتخذي المعلومات.
- الدقة التي توفر البيانات المالية حول الأنشطة التجارية، مثل البيانات حول التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والمتوقعة.
- بالإضافة إلى أن البيانات المنشورة بالقوائم المالية يجب أن تتصف بالملائمة وأن تكون صادقة ودقيقة. (علي، 2023).

تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي في جودة التقارير المالية (عقيلي، 2024).

1 - يساعد الذكاء الاصطناعي على التحقق من كفاءة استخدام الموارد.

2 - يساعد الذكاء الاصطناعي على تقديم تأكيدات دقيقة وموضوعية للمستخدمين

3 - يساعد الذكاء الاصطناعي على التحقق من صحة التسويات والتأكد من عدم استقلالها في ادارة الارباح

4 - يساعد الذكاء الاصطناعي على زيادة الثقة في التقارير المالية وعلى بناء علاقات أفضل مع الاطراف الداخلية والخارجية.

5 - يساعد الذكاء الاصطناعي على التحقق من تبني الشركات لمناهج حديثة مثل التحسين المستمر والاستدامة الرقمية والتفكير الابتكاري.

■ **الجانب العملي**

● **منهجية الدراسة**: لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج العلمي الاكثر مناسبة لوصف ظاهرة الدراسة. حيث تم الاعتماد على المصادر الثانوية لجمع البيانات من خلال دراسة الأدب المحاسبي المتمثل في الدراسات السابقة ورسائل الماجستير وغيرها من الكتب الذي له علاقة بموضوع الدراسة، إلى جانب المصادر الأولية المتمثلة في إعداد استبانة تتلاءم مع أهداف وفرضيات الدراسة، ثم توزيعها على افراد العينة الذين لهم علاقة بالموضوع ولتحليل بيانات الدراسة تم الاستعانة ببرنامج SPSS واستخدام التحاليل الإحصائية المناسبة المتمثلة في الاتي:

1. **التوزيعات التكرارية**: لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
2. **معامل ألفا كرو نباخ**: للتأكد من ثبات إجابات المستهدفين حول متغيرات الدراسة.
3. **المتوسط الحسابي المرجح**، لتحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
4. **الانحراف المعياري**: يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.

● **صدق الاتساق البنائي**

للتأكد من صدق أداة البحث تم استخدام معامل كرونباخ ألفا.(Cronbach›s

Alpha)، ويستخدم هذا المعامل لقياس درجة ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات.

جدول (1) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان والثبات

ت	المحـاور	عدد الفقرات	معامل ألفاء الثبات	معامل الصدق
1	مساهمة الذكاء الاصطناعي في تطوير مهنة المحاسبة	13	0.746	0.863
2	مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية	13	0.760	0.871
3	المجموع	26	0.868	0.931

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)

يعكس جدول (1) نتائج تحليل الصدق والثبات لمحاور الاستبيان باستخدام معامل "ألفا كرونباخ» ومعامل الصدق المستخرج منه، حيث تشير النتائج إلى تمتع أداة الدراسة بمستوى مرتفع من الثبات والصدق، وبلغ معامل الثبات الكلي لجميع المحاور (0.868)، وهو أعلى من الحد الأدنى المقبول علميًا (0.70)، مما يدل على اتساق داخلي قوي لأداة القياس، وكما أن معامل الصدق الكلي (0.931) يُعد مرتفعًا جدًا، ويعكس دقة عالية في تمثيل المحاور للمفاهيم التي يُفترض قياسها، وأما على مستوى المحاور الفرعية، فقد تراوحت قيم الثبات ما بين (0.746) لمحور « مساهمة الذكاء الاصطناعي في تطوير مهنة المحاسبة « و(0.760) لمحور « مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية "، وهي جميعها ضمن النطاق المقبول علميًا وتُعد مؤشرات جيدة على الموثوقية، وكما أظهرت معاملات الصدق المرتبطة بكل محور تجاوزًا لقيمة (0.50)، مما يؤكد أن كل محور يقيس فعليًا البُعد المقصود منه في الدراسة، وتُظهر هذه النتائج أن الاستبيان

مبني على أسس منهجية قوية ويمكن الاعتماد عليه في جمع بيانات دقيقة، مما يعزز من صلاحية نتائج الدراسة في تعميم الاستنتاجات على مجتمع الدراسة المستهدفين، وهذا الاتساق والثبات يعكسان جودة التصميم الإحصائي للأداة وقدرتها على استكشاف أبعاد موضوع الدراسة بشكل علمي دقيق.

- **مجتمع وعينة الدراسة**: يتمثل مجتمع الدراسة في فئة أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس...، وتم توزيع (45) استمارة استبيان واستردت منها (38) استمارة صالحة للتحليل، وبنسبة (84 ٪)، وكما مبين في الجدول رقم (2).

جدول (2) الاستمارات الموزعة على أفراد عينة الدراسة

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات غير الصالحة	نسبة الاستمارات غير الصالحة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
45	7	16 ٪ تقريبا	0	٪ 0	38	84 ٪ تقريبا

- **أولا: الوصف الإحصائي للمشاركين:**

1. **المؤهل العلمي:**

جدول (3) يبين المستهدفين حسب المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة
ماجستير	14	36.8
دكتوراة	24	63.2
المجموع	38	100.0

يوضح جدول (3) أن غالبية المشاركين في الدراسة من حملة درجة الدكتوراة بنسبة

63.2 ٪، مما يشير إلى أن العينة ترتكز على شريحة ذات تأهيل علمي عال، وأما حملة الماجستير فكانت نسبتهم 36.8 ٪ فقط، وهذا التوزيع يُظهر تنوعاً في الخلفية التعليمية. ويدل على أن المستجوبين لهم دراية كافية بموضوع الدراسة.

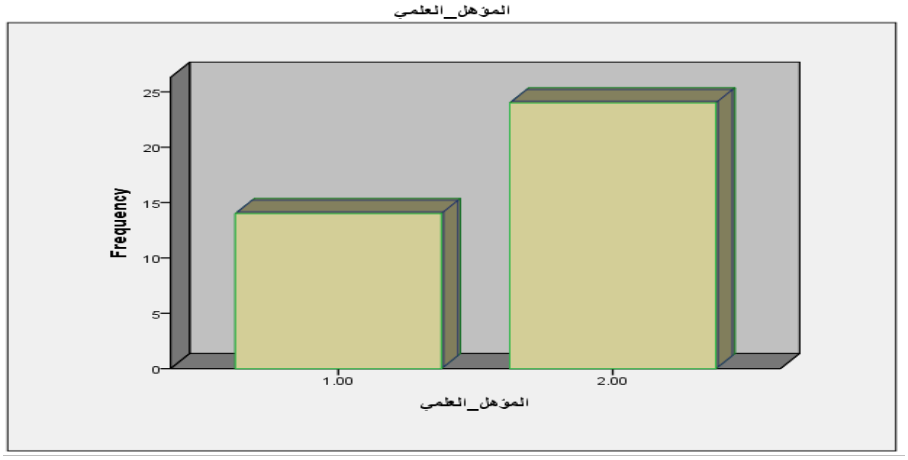

الشكل (1) يبين المستهدفين حسب المؤهل العلمي

2 - الجنس:

جدول (4) يبين المستهدفين حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة
ذكر	21	55.3
أنثى	17	44.7
المجموع	38	100.0

يعكس جدول (4) أن جنس الذكور يشكل النسبة الأكبر من العينة بنسبة 55.3 ٪، مما يدل على أن الفئة الأكبر الخاضعة للدراسة هي من فئة الذكور، وبينما فئة الاناث بنسبة 44.7 ٪، وهذا التوزيع يدعم التنوع في الأفكار والآراء، ويعزز مصداقية الاستجابات المرتبطة بالجوانب المالية والمحاسبية.

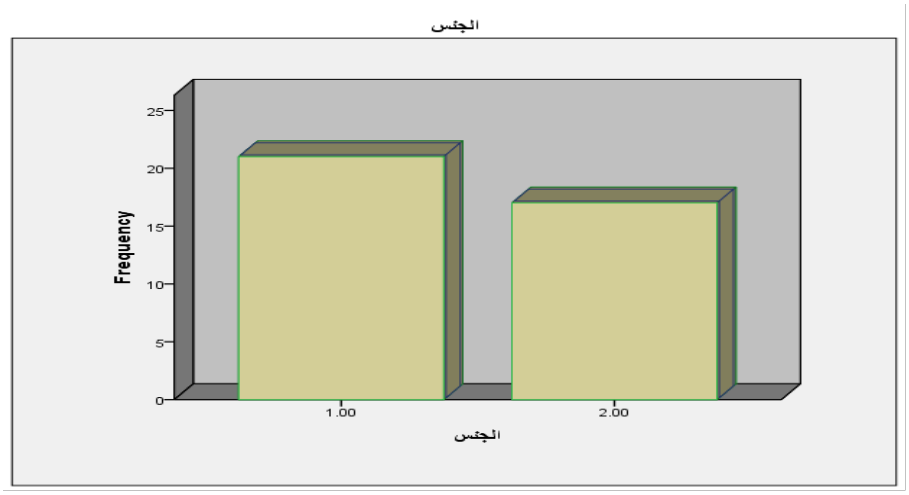

الشكل (2) يبين المستهدفين حسب الجنس

3 - سنوات الخبرة:

جدول (5) يبين المستهدفين حسب سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	7	18.4
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	6	15.8
من 15 سنة فأكثر	25	65.8
المجموع	38	100.0

يوضح جدول (5) أن أغلب المستهدفين لديهم خبرة أكثر من 15 سنة بنسبة 65.8 ٪، وهو ما يشير إلى أن العينة المستهدفة ذات خبرة جيدة بأهمية جودة التقارير المالية، وبينما تمثل فئة الخبرة من 10 إلى أقل من 15 سنة نسبة 15.8 ٪، ما يعكس توازناً جزئياً مع ذوي الخبرة المتوسطة، وتُظهر نسبة 18.4 ٪ من المشاركين ممن تراوحت خبرتهم فيما بين 5 إلى

10 سنوات، وهذا التنوع في سنوات الخبرة يمنح الدراسة مصداقية أعلى، ويُسهم في إثراء التحليل بوجهات نظر مختلفة حسب مدى تعمق المشاركين في الواقع العملي.

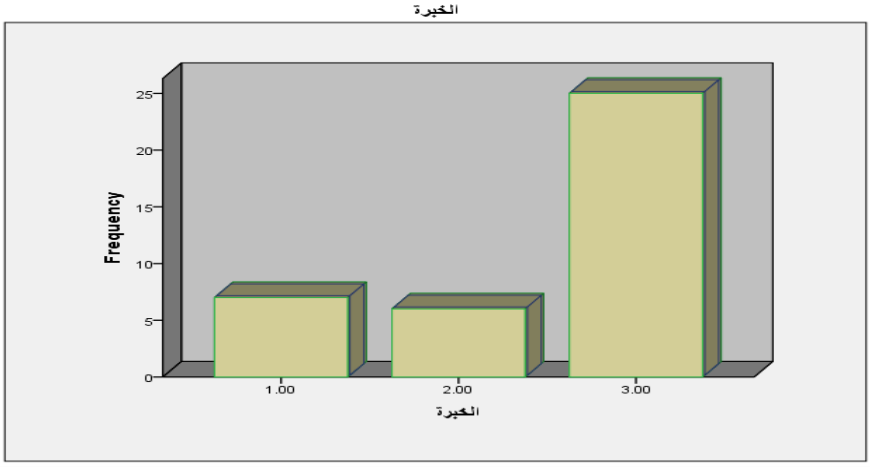

الشكل (3) يبين المستهدفين حسب سنوات الخبرة

4 - الدرجة العلمية:

جدول (6) يبين المستهدفين حسب الدرجة العلمية

البيان	التكرار	النسبة
محاضر مساعد	5	13.2
محاضر	5	13.2
أستاذ مساعد	11	28.9
أستاذ مشارك	11	28.9
أستاذ	6	15.8
المجموع	38	100.0

يشير جدول (6) إلى أن غالبية المستهدفين من ذوي الدرجة العلمية أستاذ مساعد وأستاذ مشارك، والبقية موزعة بنسب متقاربة فيما بين محاضر مساعد ومحاضر وأستاذ، مما يشير إلى أن غالبية عينة الدراسة ذوي خبرة أكاديمية عالية مما ينعكس على جودة النتائج المتحصل عليها بهذه الدراسة.

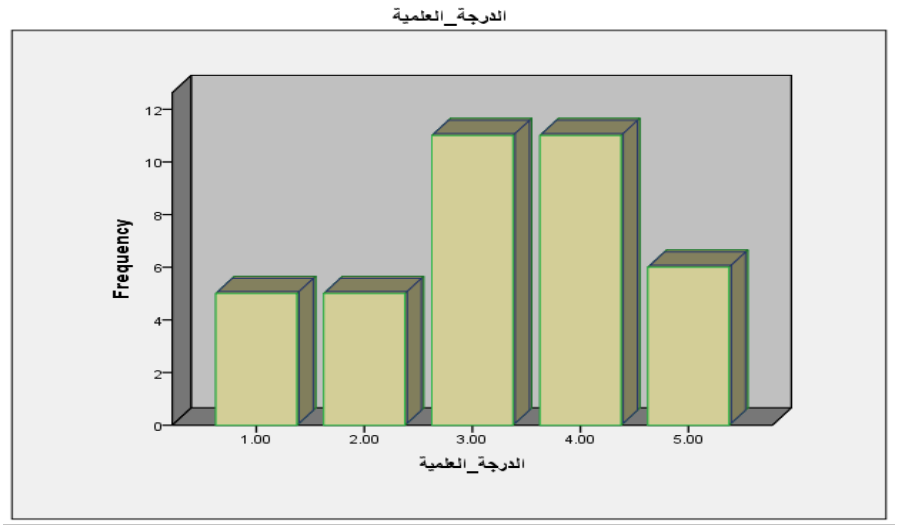

الشكل (4) يبين المستهدفين حسب الدرجة العلمية

- **ثانيا: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمحاور الدراسة:**
- **المحور الأول: مدى إمكانية مساهمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم وتطوير مهنة المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة طرابلس.**

قام الباحثان بدراسة عناصر الدراسة كلاً على حدة، فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (7) الذي يبين التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول نفس المجال.

جدول رقم (7): المتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات الدراسة (مساهمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم وتطوير مهنة المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس)

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
1	التكنولوجيا الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي لها تأثير كبير على تطور مهنة المحاسبة.	4.4737	0.60345
2	يؤدي استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز مهارات المحاسبين الابداعية التي تعتمد على التكنولوجيا والنظم المحاسبية الالكترونية.	4.3684	0.48885
3	تقنيات الذكاء الاصطناعي تجعل المحاسبة أكثر آلية وهذا يجعل المهام مثل إدخال البيانات ومسك الدفاتر أسهل وأكثر كفاءة	4.4211	0.59872
4	استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة يقلل من الأخطاء البشرية الناتجة عن الإدخال اليدوي للبيانات، مما يسهل تتبع سير العمليات وتقييم النتائج بسرعة ودقة عالية.	3.9474	0.95712
5	تمكن تقنيات الذكاء الاصطناعي من الوصول إلى معلومات عن المنشأة في أي وقت ومن أي مكان.	4.2368	0.81983
6	تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي على فهم المدخلات ومعالجتها وتقديم مخرجات تلبى احتياجات مستخدميها	4.2105	0.81067
7	من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن للشركة التعامل مع كمية هائلة من البيانات لا يمكن التعامل معها يدويا	4.4474	0.60168
8	يمكن لتقنية التعلم الآلي كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي من تفحص كمية هائلة من البيانات الأمر الذي يساعد على اكتشاف عمليات الغش والاحتيال.	4.1579	0.59395
9	يعمل التعلم الآلي على استخدام البيانات المالية السابقة للتنبؤ بالنتائج المالية المستقبلية.	4.1053	0.68928

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
10	توفر تقنيات الذكاء الاصطناعي معلومات وتقارير تساهم في تحديد المشكلات التي يواجهها المحاسبون، وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات اللازمة.	4.1316	0.62259
11	يساعد الذكاء الاصطناعي المراجعين على التعمق في البيانات التي يفحصونها ، مما يؤدي إلى تقييمات أفضل للمخاطر	4.0526	0.76925
12	بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن استخدام البيانات والمعلومات المالية التاريخية لربط الأحداث التاريخية والمالية. وهذا يساهم في بناء استراتيجية محاسبية شاملة للشركة.	3.9211	0.91183
13	من خلال تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن تتبع وإدارة النفقات الخاصة بالمؤسسة، والتي يمكن من خلالها معرفة القطاعات التي تحتاج للتمويل، والأنشطة التي لا تحتاج لتمويل ضخم.	4.2105	0.52802
م	**المتوسط العام**	4.20	0.3947

يعكس جدول (7) مستوى إدراك المشاركين لدور الذكاء الاصطناعي في تطوير مهنة المحاسبة، حيث جاء المتوسط العام (4.20) ضمن فئة "أوافق بشدة"، مما يدل على تقييم إيجابي نسبيًا، و قد ظهرت كل مؤشرات الدراسة بمتوسطات عالية، مما يشير إلى إدراك قوي لأهمية تطبيق الذكاء الاصطناعي في تطوير و تحسين مهنة المحاسبة، وكما بيّن المشاركون وعيهم بأهمية توفر تكنولوجيا المعلومات التي تساعد على تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال المحاسبة، ويعكس الانحراف المعياري المعتدل (0.3947) تجانسًا في آراء المشاركين. إجمالاً، تُبرز النتائج، أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال المحاسبة يساعد على تحسين وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة طرابلس.

- **المحور الثاني: مدى مساهمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة طرابلس.:**

قام الباحثان بدراسة عناصر الدراسة كلاً على حدة، فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (8) الذي يبين التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول نفس المجال.

جدول رقم (8): المتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات الدراسة (مساهمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس)

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
1	تقنيات الذكاء الاصطناعي لها دور كبير في تحسين شفافية وجودة التقارير المالية	3.9211	0.78436
2	تعزز تقنيات الذكاء الاصطناعي الشفافية من خلال توفير تقارير مالية دقيقة ومفصلة تساعد على تحليل الاداء المالي بالنسبة للشركة	4.2632	0.44626
3	تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في جعل المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية ذات جودة وقيمة ومنفعة مما يعكس جودة التقارير المالية.	4.1842	0.65162
4	تقنيات الذكاء الاصطناعي تعزز الموثوقية في التقارير المالية من خلال عرض التفسيرات والايضاحات للنتائج التي اعدت القوائم على اساسها .وهذا يؤدي إلى الرفع من مستوى جودة التقارير المالية.	4.1579	0.54655
5	تعزز تقنيات الذكاء الاصطناعي الملائمة في التقارير من خلال عرض المعلومات بالشكل الذي يلائم احتياجات المستخدمين وبحسب أهدافهم المختلفة .	4.1316	0.57756
6	القوائم المالية المعدة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي توفر صورة متكاملة لاحتياجات متخذي القرار عن الأداء المالي للشركة.	4.0263	0.71610

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
7	القوائم المالية المعدّة بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي تخفض حالة عدم التأكد لدى المستثمرين وتزيد من ثقتهم بالمنشاة	3.7895	0.87481
8	القوائم المالية المعدة بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي تسهل على ادارة الشركة من مقارنة أعمالها الحالية بأعمالها السابقة وتوقع الأحداث المستقبلية.	4.1316	0.52869
9	تتصف القوائم المالية المعدة بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي بالدورية والانتظام. مما يساعد الشركات في مراقبة أدائها المالي باستمرار.	4.0263	0.54460
10	تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقديم تقارير وقوائم مالية تتصف بالموضوعية وبعيدة عن تحيز معديها، وهذا يعكس جودة التقارير المالية	3.9474	0.76925
11	اعداد التقارير المالية بواسطة النظم الخبيرة الالكترونية يجعلها خالية من التحريفات والأخطاء الجوهرية لكونها مبنية على الخوارزميات.، مما يرفع من مستوى جودة التقارير المالية	3.8421	0.75431
12	القوائم المالية المعدة بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي تساعد في تجنب الأزمات المالية من خلال الكشف المُبكر عن أي مشاكل مالية قد تواجهها الشركة	3.8158	0.69185
13	تقنيات الذكاء الاصطناعي تساعد على إعداد التقارير المالية وغير المالية التي تحتاجها للشركة أولا بأول دون تأخير، وهذا يقلل من فترة تأخير الإفصاح في نهاية الفترة المالية.	4.0789	0.78436
م	المتوسط العام	4.02	0.4475

تشير بيانات جدول (8) إلى تقييم إيجابي نسبيًا لدور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية، حيث بلغ المتوسط العام (4.02) وهو ضمن فئة "أوافق"، ما يعكس

إدراك المشاركين لأهمية هذه التكنولوجيا في تحسين جودة التقارير المالية، وأما الانحراف المعياري (0.4475) فيعكس تباينًا نسبيًا في وجهات النظر، خاصة في الفقرات ذات الانحراف الأعلى، مما قد يعكس اختلافًا في فهم أو تطبيق برنامج الذكاء الاصطناعي.

اختبار الفرضيات:

1 - اختبار الفرضية الأولى

جدول رقم (9) يبين اختبار الفرضية الاولى للدراسة

فرضيات الدراسة (1)	t -	.Sig
استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يساهم في دعم و تطوير مهنة المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة طرابلس	4.88	0.00

تشير نتائج الجدول رقم (9) إلى وجود علاقة بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودعم وتطوير مهنة المحاسبة، وحيث كانت قيمة t تساوي (4.88) ومستوى الدلالة المعنوية (0.00)، أي أنها أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يساهم في دعم وتطوير مهنة المحاسبة.

2 – اختبار الفرضية الثانية

جدول رقم (10) يبين اختبار الفرضية الثانية للدراسة

فرضيات الدراسة (2)	t	.Sig
الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي يساهم في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة طرابلس	4.26	0.00

تشير نتائج الجدول رقم (10) إلى أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي يساهم في تحسين جودة التقاريرالمالية، وحيث كانت قيمة t تساوي 4.26 ومستوى الدلالة المعنوية (0.00) والتي هي أقل من المعيار 0.05 مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تشير إلى أن **الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي يساهم في تحسين جودة وشفافية التقارير المالية .**

■ **النتائج:-**

بناء على ماتم تناوله في الدراسات النظرية والدراسة الميدانية تم التوصل إلى الآتي:-

1 - إن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يساهم وبشكل كبيرفي دعم وتطوير مهنة المحاسبة.

2 - استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى تعزيز مهارات المحاسبين الابداعية التي تعتمد على التكنولوجيا والنظم المحاسبية الالكترونية.

3 - الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي يساهم في تحسين جودة وشفافية التقارير المالية. مما يجعلها أكثر دقة وموضوعية.

4 - الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي يساعد على إنجاز واعداد التقارير المالية بشكل سريع بحيث تكون جاهزة وقابلة للمقارنة والاعتماد عليها في رسم السياسات المالية المستقبلية.

5 - إمكانية اعتماد التقارير المالية وذلك من خلال الاعتماد على المراجعة الالكترونية التي تتبناها تقنيات الذكاء الاصطناعي.

■**التوصيات**

1 - العمل على تشجيع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال المحاسبة لزيادة جودة الأداء المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة.

2 - ضرورة إعداد برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تعزيز تطبيق برنامج الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على التحسين المستمر للأنظمة الالكترونية المستخدمة.

3 - توجيه المؤسسات المالية إلى تبني الأنظمة الحديثة مثل أنظمة الذكاء الاصطناعي بغية الرفع من جودة التقارير المالية وإعدادها في وقت أسرع.

4 - اجراء دراسات مستقبلية تقيس أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل النظم الخبيرة والخوارزميات على مؤشرات تقييم الأداء المالي بالشركات.

5 - توصي الدراسة أيضا بدراسات مستقبلية لقياس انعكاسات تطبيقات الذكاء الاصطناعي على أدلة الإثبات في المراجعة.، وذلك للرفع من جودة عملية المراجعة.

■ قائمة المراجع

أميرهم، جيهان عادل (2022): أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة.. دراسة ميدانية مجلة البحوث المالية والتجارية جامعة (بورسعيد) المجلد (23) العدد (28).

ارطباز، سناء (2022): أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على تحسين أداء المؤسسة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد (9)، العدد (3).

القاضي، كريم محمد حافظ (2023). أثر تطبيق تقنيات نظم الذكاء الاصطناعي على شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، المجلد (4)، العدد (2).

الشطناوي، حسن محمود (2018): دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية، *Global Journal of Economics and Business، Vol. 5, No. 3.*

الشريدة، نادية والسامرائي، عمار (2021): الذكاء الاصطناعي في التعليم المحاسبي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مملكة البحرين، جامعة (العلوم التطبيقية مملكة البحرين) – مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني.

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (2023): مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الإصدار الأول، SDAIA.

الرميح، ريم محمد (2021): استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ المهام الرقابية، المسابقة الثالثة عشر للبحث العلمي في مجال الرقابة المالية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.

العكور، سامر (2024): أثر الذكاء الاصطناعي باستخدام التعلم العميق والتعلم الآلي على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية). سلسلة الدراسات الاقتصادية وريادة الاعمال، 5 (5).

الرفاعي، مريم محمد (2024) دراسة تحليلية لتقييم دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين عملية الإفصاح المحاسب الالكتروني. مجلة البحوث الإدارية المالية والكمية، 2(2).

باهي، قالي (2024): أثر الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة (دراسة استطلاعية)، كلية الاقتصاد التجارية وعلوم التسيير جامعة (محمد البشير الجزائر). رسالة ماجستير.

بكاري، مختار (2022): تحديات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في التعليم ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد (6) العدد (1).

جميل، أحمد وعثمان، حسين (2015): إمكانية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ضبط جودة التدقيق الداخلي، دراسة ميدانية في الشركات المساهمة، مجله الجامعة الاردنية عمان الأردن.

حلمي، كريم ممدوح عباس (2024): (أثر تحليلات البيانات الضخمة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد (5)، العدد(2).

سعيد فيان وحسين سليمان (2022): دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق جودة التدقيق الخارجي: دراسة استطلاعية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في اقليم كوردستان العراق، المجلة العلمية لجامعة جيهان السلمانية، المجلد (6) العدد (1).

صخراوي و علمي (2024): الحماية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في نظم المحاسبة والإبلاغ المالي جامعه (باجي مختار الجزائر) – الملتقى الدولي الحضوري.

صلعة (2024): أثر تطبيق تقنيات نظم الذكاء الاصطناعي على شفافية التقارير المالية، *RIMAK Volume 6, Issue 3 ,International Journal of Humanities and Social Sciences*

عبد، أساور شتيوي (2023). واقع المحاسبة في ظل الذكاء الاصطناعي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والمالية، المجلد (19)، العدد (63)

عقيلي، خالد إسماعيل عبدالرحيم (2024).) أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي التوليدي(Chat GPT) على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات التشييد والاستثمار العقاري المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (25) – العدد (2).

علي، علياء مهدي (2023): تأثير الذكاء الاصطناعي في جودة التقارير المالية وانعكاسه على متخذي القرار. رسالة ماجستير كلية الإدارة والإقتصاد جامعة (كربلاء العراق).

ميرة، أمل كاظم (2019): تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم من وجهة نظر تدريسي الجامعة، المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الإنسانية، جامعة بغداد.

يوسف وعطية 2022 مدخل مقترح لاستخدام تقنية Metaverse كإحدى ابتكارات تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التقارير المالية بالبيئة المصرية المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية التجارة جامعة مدينة السادات الفكر المالي والإداري في عصر الرقمنة.

• المراجع الأجنبية

Ggheetha، A. (2021): Study on Artificial Intelligence in Banking and Financial Services. International Journal of Creatives Research Thoughts (IJCRT). V (9)، Issue (9)

العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية ومدى تأثيرها على تفضيلات العملاء في اختيار هذه المكاتب

(دراسة ميدانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين)

■ د. مختار فرج الحويج *　　■ أ. محمد ميلاد الشلباق **

● تاريخ استلام البحث 2025/10/09م　● تاريخ قبول البحث 2025/12/26م

• DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.18268476

■ المستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيار هذه المكاتب من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد العينة ونظرا لكبر مجتمع الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة ، وقد اعتمدت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من 100 مفردة ، واستخدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) للوصول إلى نتائج الدراسة فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها أن: هناك بعض العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وأن مدى تأثيرها على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب عال جداً تكمن هذه العوامل في: جودة خدمات المراجعة والتقارير المهنية الصادرة عن المكاتب، إضافة إلى السمعة والشهرة المهنية لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، وأيضا الرسوم المالية

* استاذ مساعد بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب E-mail: alhawej1977@gmail.com

** محاضر مساعد – قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب E-mail: mmmeladmmelad @gmail.com

ISSN 7034 - 3080 (Online)
ISSN 2616 - 5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

لخدمات المراجعة، وتوصيات الآخرين أو التعامل القديم بين العملاء ومكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وكذلك الالتزام بالمواعيد واحترافية حسن التعامل والاحترام للعملاء من قبل أعضاء مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

كذلك خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: العمل على ضرورة تأسيس منظمات مهنية قوية وفاعلة، للاهتمام بجميع المجالات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة في البيئة الليبية، وكذلك يجب على أصحاب القرار في الجهات الرقابية والمهنية دعم وتعزيز تنافسية مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية من خلال تطوير الأطر التنظيمية التي تضمن الالتزام بالمعايير المهنية، وتشجيع التخصص والخبرة، وتحفيز استخدام التكنولوجيا الحديثة، ينعكس إيجابا على تفضيلات العملاء وثقتهم في اختيار هذه المكاتب.

● **الكلمات المفتاحية:** مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، تفضيلات العملاء، عوامل مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية

Factors Related to Accounting and Auditing Firms and Their Influence on Clients› Preferences in Choosing These Firms

(A Field Study from the Perspective of External Auditors)

■ Dr. Mokhtar Faraj Al-Huweij * ■ Mr. Mohamed Milad Al-Shalbaq**

■ **Abstract:**

The study aimed to measure the impact of factors related to accounting and legal auditing firms on client preferences when selecting these firms, from the perspective of external auditors. To achieve this goal, the study relied on a descriptive analytical approach and analyzed data collected from the sample. Due to the large size of the study population, a random sample was selecteda questionnaire was used as the main tool for data collection from a sample of 100 individuals. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) was used to analyze the data and reach the study's findings. The results revealed that certain factors related to accounting and legal auditing firms have a very strong influence on client preferences when choosing these firms. These influential factors include: the quality of audit services and professional reports issued by the firms, the reputation and professional recognition of the accounting and auditing firms, the financial fees for audit services, recommendations from others or previous dealings between clients and the firms, as well as punctuality, professionalism, and respectful treatment of clients by the firm's members The study also concluded with several recommendations, most notably: the need to establish strong and effective professional organizations to address all areas related to the accounting and auditing profession in the Libyan environment. Decision-makers in regulatory and professional bodies should support and enhance the competitiveness of accounting and legal auditing firms.

*Assistant Professor, Departmen of Accounting Faculty of Economics and Commerce University of Al-Marqab

**Assistant Lecturer, Department of Accounting Faculty of Economics and Commer University of Al-Marqab

■ **المقدمة:**

في ظل التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال وتزايد تعقيد المعاملات المالية، أصبحت الحاجة إالى الاستعانة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية أمراً جوهرياً لضمان الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، حيث تلعب مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية دوراً محورياً في تعزيز الثقة بين الأطراف ذات العلاقة كالمستثمرين والممولين والجهات الرقابية، وقد أصبح تفضيل مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية مرتبطاً بعدة عوامل منها: السمعة المهنية العالية ، وجودة الخدمات والسلوك المهني، حيث تعمل مهنة المراجعة كأية مهنة أخرى في سوق مفتوحة تقوم على المنافسة بين أعضائها لجذب العملاء، خصوصاً مع زيادة عدد مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وعدد المراجعين المرخص لهم بمزاولة المهنة، ويعد العمل على توفير المنافسة الشريفة بين المكاتب المهنية أحد مقومات نجاح ممارسي المهنة.

وفي هذا السياق تعتبر عملية اختيار مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية قراراً استراتيجيا يتم اتخاذه نتيجة تفضيل ومفاضلة العميل بين مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، ونظراً لتعدد مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية واختلاف مستويات جودتها وخدماتها باختلاف العوامل المرتبطة بها، تبرز أهمية دراسة مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في عملية اختيار وتفضيل المنشآت لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

إن فهم هذه العوامل يساعد في تفسير سلوكيات العملاء عند اختيار المراجعين، ويوفر مؤشرات مهمة لصناع القرار في مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية لتحسين خدماتهم وتعزيز تنافسيتهم في سوق العمل لذلك جاءت هذه الدراسة لتقديم تصور شامل عن مدى تأثير تلك العوامل عند اختيار العملاء لهذه المكاتب من خلال التعرف على أراء المراجعين الخارجيين.

■ **مشكلة الدراسة:**

على الرغم من تنوع مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا وتنوع خدماتها، وسعيها إلى أن تكون مخرجات أعمالها ذات جودة عالية، يظل هناك تفاوت واضح في تفضيل العملاء (المنشآت التي تطلب المراجعة) لبعض المكاتب دون غيرها، إدراك الباحثين ذلك التفاوت واستدل عليه من خلال واقع عمله بأحد مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وجاء هذا التفاوت نتيجة تمتع بعض المكاتب بمجموعة عوامل ساعدت في جدب العملاء مما يثير تساؤلات حول مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على قرار العميل عند اختيار مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

لذلك جاءت هذه الدراسة وتحددت مشكلتها في تشخيص وقياس مدى تأثير مجموعة العوامل المتعلقة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على عملية الاختيار والتفضيل بين هذه المكاتب لدى العميل من خلال أراء المراجعين الخارجيين وارتأينا أن نطرح إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم هذه المكاتب؟

■ **أهداف الدراسة:**

- تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مفهوم وأهمية وأهداف مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية.
2. تحديد أهم العوامل التي تؤثر في اختيار وتفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.
3. تشجيع المنافسة المهنية بين مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية من خلال تحديد العوامل ذات التأثير العالي في الاختيار والتفضيل بحيث يمكن للمكاتب تطوير خدماتها وتحسين أدائها لكسب ثقة العملاء.

4. أضافة مرجع علمي جديد في الفكر المحاسبي بالمواضيع المتعلقة بعوامل الاختيار والمفاضلة بين مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

5. تقديم توصيات تساعد العملاء في اختيار وتفضيل مكتب المحاسبة والمراجعة الأنسب بما يتوافق مع الاحتياجات والأهداف.

■ أهمية الدراسة:

فضلا عن كون الدراسة الحالية، تعد الدراسة الأولى التي تطرقت إلى قياس مدى تأثير عوامل مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على اختيارات وتفضيلات العملاء لتلك المكاتب على حد علم الباحِثين، فإن أهميتها تكمن في جانبين هما:

■ الأهمية العلمية:

1. توفير مادة علمية تكون مرجعا واطاراً عاماً للعديد من الباحثين والدارسين لموضوع مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

2. سد النقص في الدراسات السابقة التي ارتبطت بمهنة المراجعة الخارجية ومكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

الأهمية العملية:

1. توضح الدراسة الدور الحيوي الذي تلعبه مؤثرات أو عوامل التفضيل في اختيار مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

2. معرفة عوامل الاختيار والمفاضلة ضرورة فرضتها المنافسة في سوق العمل فلابد من وجود دراسة محلية تحدد تلك العوامل في البيئة الليبية.

3. تسهم الدراسة في لفت انتباه المراجعين الخارجيين ومكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية لأهمية عوامل جدب العملاء لأخذها بعين الاعتبار.

■ **فرضية الدراسة:**

تمحورت الدراسة حول فرضية رئيسية واحدة وهى:

تؤثر العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية تأثيرا معنويا على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب.

■ **منهجية الدراسة:**

اعتمد الباحِثان على جملة من الأدوات والوسائل والتي كانت على النحو التالي:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها استخدم الباحِثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية بالإضافة الى استخدام الباحِثين أسلوب صحيفة الاستبانة لجمع البيانات.

■ **مجتمع وعينة الدراسة**

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في المنطقة الغربية موزعين على عدد من المدن الليبية حسب سجلات النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين القانونيين وحسب المعلومات التي أفادتنا بها النقابة بأن المزاولين للمهنة فعلياً والحاصلين على تراخيص حديثة لا يتجاوز عددهم 450 مراجعاً خارجياً بالنسبة للمنطقة الغربية فقد تم اختيار عينة عشوائية ومن خلال الزيارات الميدانية لمقار مكاتبهم للتواصل معهم مباشرة قد واجه الباحِثين العديد من الصعوبات أثناء توزيع صحف الاستبيان واستعادتها نتيجة لعدم وجود عناوين ثابتة وواضحة لأغلب مكاتب المراجعة ولانقطاع الكثير من أصحاب التراخيص عن مزاولة المهنة أو لوفاتهم فقد بلغ عدد صحف الاستبيان التي تم توزيعها على أفراد العينة (100) وتم الحصول على عدد(97) صحيفة استبيان من بين إجمالي الصحف الموزعة وبذلك بلغت نسبة الردود 97 ٪.

■ **مصادر بيانات الدراسة:**

1. مصادر البيانات الأولية: الاستبانة.
2. مصادر البيانات الثانوية: الكتب والدوريات والمجلات والرسائل العلمية والانترنت.

■ **حدود الدراسة:**

1. الحدود الموضوعية: العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية ومدى تأثيرها على عملية اختيار وتفضيل العميل بين مكتب وأخر.
2. الحدود البشرية والمكانية: تم جمع البيانات من المراجعين الخارجيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية بالمنطقة الغربية.
3. الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال العام 2025م.

■ **الدراسات السابقة:**

تناولت العديد من الدراسات موضوع المراجعة الخارجية من عدة جوانب مختلفة، واهتمت بالعديد من العوامل ذات التأثير على المراجع الخارجي وجودة المراجعة الخارجية، ومن هذه الدراسات:

- **دراسة سعود والتواتي: (2017)، العوامل المؤثرة في استجابة المراجع الخارجي لرغبات العملاء.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أوجه التعارض التي قد تحدث بين النشاطات والتصرفات الخاصة بالمراجع الخارجي مع نشاطات وتصرفات العميل والتي قد تمنع المراجع أو تعترضه أو تجعل حكمه المهني على مدى مماثلة القوائم المالية للواقع أقل فاعلية، وتحديد العوامل المؤثرة في استجابة المراجع الخارجي لرغبات العملاء ،من أجل دعم قدراته في مواجهة الضغوط، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: ان هناك العديد من العوامل التي تؤثر في استجابة المراجع لرغبات عملائه منها التفكير الأخلاقي للمراجع وان هناك

العديد من العوامل التي تودي الى دعم قدرة المراجع في مقاومة ضغوط العملاء منها تبني معايير محاسبة ومراجعة مجددة وشاملة خاصة في البيئة الليبية، وأوصت الدراسة بتوصيات منها: ضرورة تدريس النواحي الأخلاقية في المناهج المحاسبية في الجامعات.

- **دراسة الوشلي: (2017)، العوامل المؤثرة على قرار المراجع الخارجي بالاعتماد على المراجعة الداخلية أثناء أدائه لمهام المراجعة الخارجية.**

هدفت الدراسة إلى التحقق من العوامل المؤثرة على قرار المراجع الخارجي بالاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية في بيئة الأعمال اليمنية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود انطباع سلبي لدى المراجعين الخارجيين عن وظيفة المراجعة الداخلية في منشآت الأعمال اليمنية وذلك من ضعف استفادتهم من العمل المنفذ سابقاً من المراجعة الداخلية، وأوصت الدراسة بضرورة وجود سياسات وإجراءات متكاملة تنظم عمل المراجعة الداخلية بما يتفق مع متطلبات المعيار الدولي (610).

- **دراسة زليخة: (2019)، العوامل المؤثرة على استقلالية المراجع الخارجي.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على استقلالية المراجع الخارجي ودرجة تأثيرها، وذلك من خلال دراسة أراء عينة من ممارسي المهنة في البيئة الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: يوجد تأثير للعوامل المادية على استقلالية المراجع الخارجي، يوجد تأثير للعوامل بمكتب المراجعة الخارجية على استقلالية المراجع الخارجي، عدم وجود اختلاف لتأثيرها باختلاف العوامل الوسيطة، وأوصت الدراسة على ضرورة التزام مكتب المراجعة بالموضوعية وأخلاقيات المهنة واستقلال مكتب المراجعة عن منشأة العميل.

- **دراسة الملهوف: (2020)، أثر العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على جودة المراجعة الخارجية على الحسابات.**

استهدفت الدراسة أثر العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في البيئة الليبية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج

التي تشير في مجملها الى تأثر جودة المراجعة في البيئة الليبية سلبا بالعوامل المتعلقة بمكتب المراجعة وهي: حجم مكتب المراجعة، واستمرارية مكتب المراجعة في مراجعة نفس العملاء، والمنافسة بين مكاتب المراجعة وكذلك خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تحسين جودة المراجعة والتي منها: ضرورة تبني معايير محلية متعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة الخارجية، وضرورة إعادة النظر في التشريعات والقوانين المنظمة.

دراسة أبو نوارة: (2021)، العوامل المؤثرة في تحديد قيمة أتعاب المراجعة الخارجية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة لأتعاب المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والشركات الخاصة في ليبيا وذلك لمساعدة الطرفين في تحديد الاتعاب، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة وحجم اتعاب عملية المراجعة، وأوصت الدراسة على حث كل من مكاتب المراجعة العاملة في ليبيا والشركات محل المراجعة على الاهتمام بالعوامل المختارة بالدراسة لما لذلك من أثر على أتعاب عملية المراجعة.

- **دراسة السريتي والشباح: (2022)، العوامل المؤثرة في اعتماد المراجع الخارجي على أعمال المراجع الداخلي.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في درجة اعتماد المراجعين الخارجيين على أعمال المراجعة الداخلية في البيئة الليبية، وتوصلت الدراسة إلى ان للمتغيرات مستوى إعداد التقرير، متغير الاستقلالية ذات تأبير إيجابي على درجة اعتماد المراجعين الخارجيين على أعمال المراجعين الداخليين، بينما لا يوجد تأثير لمتغيرات التأهيل المهني، متغير التعليم على درجة اعتماد المراجعين الخارجين على أعمال المراجعين الداخليين، وأوصت الدراسة على ضرورة تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات العاملة على تنظيم العلاقة بين المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين في البيئة الليبية.

- **دراسة خلاط والمحجوبي: (2024)، العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية من وجهة نظر العاملين في مكاتب المراجعة في البيئة الليبية.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على جودة خدمات المراجعة الخارجية وتحليل المفاهيم الخاصة بجودة المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها: وجود عوامل تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وبفريق عمل المراجعة، وأوصت الدراسة على ضرورة زيادة الاهتمام والدعم لكافة العوامل التي تساعد في دعم جودة خدمات المراجعة الخارجية من خلال مكتب المراجعة.

- **دراسة الملهوف: (2024)، أثر العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على تحديد قيمة أتعاب المراجعة الخارجية على الحسابات.**

استهدفت الدراسة التعرف على مدى أثر العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على تحديد قيمة أتعاب المراجعة الخارجية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في البيئة الليبية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تشير في مجملها إلى تأثر قيمة أتعاب المراجعة في البيئة الليبية بالعوامل الخاصة بمكاتب المراجعة والتي منها حجم مكتب المراجعة، وتقديم مكتب المراجعة للخدمات الاستشارية الأخرى لنفس عملاء المراجعة. وكذلك خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تقليل أثر العوامل المتعلقة بمكاتب المراجعة على تحديد قيمة أتعاب المراجعة والتي منها» ضرورة أصدار قوانين وتشريعات تحدد قيمة أتعاب المراجعة من حيث الحد الأعلى والأدنى، وضرورة الإفصاح عن أتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات الاستشارية الأخرى.

- **ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها شملت محوراً جديداً لم تتطرق له الدراسات السابقة وذلك حسب علم الباحث، حيث تناولت مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على قرار العميل في اختيارها وتفضيلها، كما تميزت بأن عينة الدراسة شملت المراجعين الخارجيين في مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في عدة مدن ليبية، مما وفر أكثر من وجهات النظر حول الدراسة، وعزز من إمكانية الاستفادة من تنوع وجهات النظر.

■ **الإطار النظري للدراسة:**

1. مفهوم مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية

تعدد مفهوم مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية كما تعددت مسمياته حيث يعرف في البيئة الليبية بهذا الاسم بينما يعرف في بعض من الدول العربية بمكتب المراجعة الخارجية ويعرف في بعضها الاخر بمكتب التدقيق الخارجي، وتعددت المفاهيم وتنوعت بتعدد الكتاب والباحثين حيث عُرف بأنه:

الوحدة التنظيمية التي تقدم خدمات المراجعة أو التدقيق المالي للشركات أو المؤسسات من خارج الهيكل التنظيمي لها، يقوم هذا المكتب بمراجعة وفحص السجلات المالية والتقارير المحاسبية للتأكد من دقتها، والامتثال للمعايير المحاسبية والقوانين المعمول بها (محمد،2018).

وعُرف أيضا «إنه هيأة اعتبارية مستقلة غير تابعة للمنشأة تفحص الحسابات وتقيس المخاطر وتحد من عمليات الغش تعمل على تقييم القوائم المالية والتحقق من صحتها ومدى الالتزام بالأنظمة والمعايير» (بوخديمي و شبايكي، 2021، ص20).

كما عُرف «بأنه كيان مستقل قانونياً ومهنياً، يقوم بمراجعة البيانات المالية والتقارير الإدارية لمنشأة ما، ويخضع لضوابط ومعايير مهنية بهدف إعطاء راي فني محايد حول مدى صدق وعدالة تلك البيانات» (سعود،2017، ص11).

وأضاف الباحِثين مفهوما لمكتب المحاسبة والمراجعة القانونية بأنه جهة مهنية مرخصة تعنى بتقديم خدمات المحاسبة، والتدقيق المالي، والاستشارات الضريبية طبقا للقوانين المعمول بها.

2. أهمية مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية

تمكن أهمية مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية في (رزق الله، جمعة، 2023):

ا ـ ضمان الشفافية والمصداقية: يقوم المكتب بمراجعة القوائم المالية بشكل مستقل، مما يعزز الثقة لدى المستثمرين والممولين وأصحاب المصالح.

ب ـ الكشف عن الأخطاء والتلاعب: تساعد في اكتشاف الأخطاء المحاسبية أو أي ممارسات غير قانونية مثل التلاعب المالي أو الاحتيال.

ج ـ الامتثال للأنظمة والقوانين: تضمن أن المؤسسة تلتزم بالمعايير المحاسبية والقوانين الضريبية والتنظيمية ذات الصلة.

د ـ تعزيز كفاءة الإدارة: تقديم تقارير وملاحظات تساعد الإدارة على تحسين الأداء المالي والرقابي ـ جذب المستثمرين: الشركات والمؤسسات التي تخضع الى المراجعة الخارجية غالباً ما تكون ذات موثوقية عالية وتكون أكثر جاذبية للاستثمار.

3. أنواع مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية

مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في البيئة الليبية أخذت أشكالاً متعددة وهي (اندية، 2016):

ا ـ مكاتب فردية: يملكها ويديرها محاسب قانوني أو مراجع خارجي واحد غالباً ما تتعامل مع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب ـ شركات مهنية: تتكون من شراكة بين عدد من المحاسبين القانونيين الليبيين، مرخصة من قبل الجهات المختصة متل وزارة الاقتصاد أو نقابة المحاسبين والمراجعين.

ج ـ فروع أو ممثلون لشركات مراجعة دولية: بعضها يتعامل بتوكيلات أو شراكات مع مكاتب ليبية محلية، تتبع معايير دولية للمراجعة مثل ISA، IFRSعادة ما تقدم خدمات للشركات الكبرى أو المشروعات المشتركة الأجنبية.

د ـ مكاتب تابعة للقطاع العام: مثل جهاز المراجعة المالية وهو هيأة رقابية حكومية مستقلة، تقوم بمراجعة الوزارات والمؤسسات العامة والجهات التي تمول من الميزانية العامة للدولة.

4. **وظائف ومهام مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية** (أشتيوي، 2023):

ا ـ إجراء المراجعة والتدقيق على القوائم المالية للتأكد من مطابقتها للمعايير المحاسبية.

ب ـ تقديم التقارير القانونية المعتمدة للجهات الرسمية مثل مصلحة الضرائب أو الجهات القضائية.

ج ـ التحقق من الالتزام المالي والإداري للمؤسسات.

د ـ القيام بالاستشارات المالية، مثل تسعير التكلفة، التخطيط الضريبي، جدوى المشاريع.

هـ ـ المساهمة في مكافحة الفساد المالي والكشف عن التجاوزات المالية.

5. **العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية:**

تتعدد مجموعة العوامل المتعلقة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية ومن أبرز هذه العوامل (شحاتة وآخرون، 2022):

ا. الهيكل التنظيمي والإداري للمكتب: يُعد وجود هيكل تنظيمي وإداري فعال وموارد بشرية مؤهلة ومتخصصة من العوامل المهمة المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية فالمكاتب الكبيرة الحجم تتمتع بقدرات مالية وتقنية آفضل للاستثمار والتدريب مما يعزز جودة الخدمة المقدمة للعملاء.

ب ـ تخصص المكتب وخبرته: المكاتب التي تحظى بموظفين متخصصين ومؤهلين تلقى ثقة أكبر حيث تعزز قدرات المراجعة ودقتها، فالمكتب الذي يتمتع بخبرة سابقة في مجال عمل العميل يكون أكثر قدرة على فهم التحديات والفرص المرتبطة به مما يساهم في تقديم خدمات مراجعة أكثر فعالية.

ج ـ القدرة التقنية ونظم المعلومات: عصر العولمة والتطورات التكنولوجية وضرورة

مواكبة مهنة المراجعة لهذه التطورات جعلها عاملاً من العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، فالمكاتب التي تستثمر في التقنيات الحديثة ونظم المعلومات والبرمجيات في عمليات المراجعة تقدم خدمات أكثر كفاءة وتلبية لاحتياجات العملاء.

د- رسوم الخدمة: أتعاب أو تكلفة خدمات المراجعة من أهم العوامل المتعلقة بمكتب المحاسبة والمراجعة القانونية، حيث يسعى العملاء إلى الحصول على خدمات ذات جودة عالية مقابل تكلفة مناسبة، لذا يجب تحقيق توازن بين الاتعاب والجودة.

هـ- البيئة الثقافية: العلاقات الاجتماعية والشخصية وعلاقات العمل والمعاملة الحسنة تعد من العوامل التي لها ارتباط وثيق بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، حيث توفر هذه العلاقات فهماً أعمق لاحتياجات وعمليات العميل.

و - البيئة القانونية والتنظيمية: وجود القوانين الصارمة وتنفيذها واعتماد المعايير عامل مرتبط بمكتب المحاسبة والمراجعة القانونية، فالمكتب الذي يلتزم بمعايير المحاسبة والمراجعة يتسم بالاحترافية والشفافية والنظام.

ز- سمعة وشهرة المكتب: تعتبر السمعة الجيدة للمكتب وشهرته من أبرز عوامل مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية، حيث تعكس مؤشر على جودة خدمات المكتب وأدائه المهني.

ح - الخدمات الاستشارية: القدرة على تقديم خدمات استشارية إضافية مثل الاستشارات الضريبية أو المالية يعد عاملاً من العوامل التي لها ارتباط بمكتب المحاسبة والمراجعة القانونية حيث توفر للعملاء حلولا متكاملة تلبي احتياجاتهم المختلفة.

ط - التأهيل العلمي والعملي: يُعد من العوامل المهمة المتعلقة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، وهو يؤثر بشكل مباشر على كفاءة وجودة علميات المراجعة، وكلما زاد مستوى التأهيل العلمي والعملي لأعضاء المكتب، زادت جودة المراجعة ودقتها، وزادت ثقة المستخدمين في التقارير المالي.

■ **الدراسة الميدانية**

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بجميع المراجعين الخارجيين العاملين في مكاتب المراجعة القانونية المعتمدة، سواء كانت هذه المكاتب فردية أو شركات مراجعة، والمسجلين لدى الجهات الرسمية المختصة في ليبيا. ويشمل المراجعين من مختلف المستويات المهنية والخبرات، ممن لديهم اطلاع مباشر على واقع السوق ومتطلبات العملاء، وقد تم اعتماد عينة عشوائية قوامها (100) مفردة في عدد من المدن الليبية التي توجد بها مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، حيث تم توزيع (100) استمارة استبانة، وتحصل الباحِثين على (95) استمارة استبانة صالحة للتحليل وبنسبة (95 ٪) وكما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1) الاستمارات الموزعة والمفقودة والصالحة للتحليل

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	الاستمارات غير الصالحة	نسبة الاستمارات غير الصالحة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
100	3	٪ 3	2	٪ 2	95	٪ 95

● **المصدر: إعداد الباحِثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2025**

2. أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة:

بناءً على المنهج المتبع في الدراسة، وعلى طبيعة البيانات المطلوب الحصول عليها، والإمكانيات المتاحة، تم اختيار وسيلة صحف الاستبانة أداة رئيسية للحصول على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تكونت صحيفة الاستبانة من قسمين رئيسيين على النحو التالي:

القسم الأول: خُصص لجمع بعض البيانات الخاصة بالمشاركين في الدراسة كالمؤهل

العلمي، والمؤهل المهني، ومدة الخبرة، ونوع المكتب، والمركز الوظيفي، وعدد الشركات التي قام بمراجعتها.

القسم الثاني: تضمن مجموعة من العبارات التي تهدف إلى معرفة أراء المشاركين حول مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب.

واستخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير مؤثر) ودرجتان للإجابة (تأثير ضعيف) وثلاث درجات للإجابة (تأثير متوسط) وأربع درجات للإجابة (تأثير عالي) وخمس درجات للإجابة (تأثير عال جداً)، وقد تم تحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات الاستبانة ولكل محور مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).

الجدول (2) ترميز بدائل الإجابة وطول فئة تحديد اتجاه الاجابة

اتجاه الإجابة	غير مؤثر	تأثير ضعيف	تأثير متوسط	تأثير عالي	تأثير عالي جداً
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 إلى أقل من 1.8	1.8 إلى أقل من 2.6	2.6 إلى أقل من 3.4	3.4 إلى أقل من 4.2	4.2 إلى 5

- المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2025

3. الطرق والأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية (spss) لتحليل البيانات المتحصل عليها من المشاركين، لوصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط

القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة والاعتماد على العرض البياني وحده لايكفي، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس مقاييس النزعة المركزية والتشتت، وقد تم استخدام الآتي:

- **التوزيعات التكرارية**: لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد عينة الدراسة عن كل العبارات
- **المتوسط الحسابي المرجح**: لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- **الانحراف المعياري**: يستخدم لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي
- **معامل الارتباط**: لتحديد العلاقة بين كل عبارة وإجمالي محورها.
- **معامل ألفا كرونباخ**: لضمان ثبات الإجابات والبيانات التي تم جمعها بالاستبانة.
- **اختبار صدق فقرات الاستبانة**: وتم ذلك من خلال:
- **أولاً الصدق الظاهري**: حيث إن الصدق الظاهري يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق الظاهري هو عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المُحكمين المتخصصين في المحاسبة، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار بجميع ملاحظات المُحكمين.
- **ثانياً صدق الاتساق الداخلي**: بعد التأكد من الصدق الظاهري قام الباحث بتطبيقها ميدانياً على عينة مصغرة من مجتمع الدراسة قبل تطبيقها النهائي، ومن ثم قام بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة.

الجدول (3) معامل الارتباط بيرسون بين عبارات المحور وإجمالي المحور

ت	المحـــور	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	الرسوم المالية لخدمات المراجعة	0.7**	0.000
2	الالتزام بالمواعيد واحترافية حسن التعامل والاحترام للعميل من قبل أعضاء مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية	0.794**	0.002
3	السمعة والشهرة المهنية لمكتب المحاسبة والمراجعة القانونية	0.768**	0.001
4	الموقع الجغرافي للمكتب وسهولة الوصول أليه	0.381**	0.000
5	توفر استشارات ضريبية وقانونية شاملة	0.419**	0.000
6	استخدام المكتب للأنظمة الحديثة والتكنولوجيا	0.466**	0.000
7	توصيات الاخرين (أصدقاء، زملاء) أو التعامل السابق بين العميل ومكتب المحاسبة والمراجعة القانونية	0.769**	0.000
8	جودة خدمات المراجعة والتقارير المهنية الصادرة عن المكتب	0.671**	0.000
9	العلاقات الشخصية والاجتماعية بين العميل وأعضاء مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية أو بعضهم	0.312**	0.002
10	المؤهلات العلمية والمهنية لأعضاء المكتب	0.075**	0.469
11	حجم المكتب وهيكلة الإداري	0.205*	0.046

- **المصدر: إعداد الباحِثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة**

** **القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية** 0.01

* **القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية** 0.05

لقد بينت النتائج في الجدول (3) أن قيم معامل الارتباط بين إجمالي المحور وعباراته تراوحت ما بين (0.075) إلى (0.794)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05)، وهذا يشير إلى صدق الاتساق البنائي للاستبانة

● **اختبار ثبات فقرات الاستبانة:** وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ، حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام الاستمارات البالغ عددها (95) استمارة، وقد بلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبيان (0.74)، وهي قيمة ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول (4) معامل ألفاكرونباخ للثبات

المحـــور	عدد الفقرات	معامل الفا
إجمالي الاستبانة	11	0.74

● **المصدر: إعداد الباحِثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2025 م**

4. عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

يتناول هذا الجزء تحليل البيانات المتحصل عليها بهدف تحديد الخصائص النوعية للمشاركين في الدراسة بالإضافة إلى اختبار فرضية الدراسة، وذلك على النحو التالي:

ا. الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

خُصص الجزء الأول من الاستبانة لجمع بعض البيانات العامة عن المشاركين «المراجعين الخارجيين» مثل: المؤهل العلمي، والمؤهل المهني، والخبرة العملية، والمركز الوظيفي داخل

المكتب، ونوع المكتب، وعدد الشركات التي قام المراجع بمراجعتها، لأجل تحديد بعض الخصائص النوعية لهم كما هو مبين في الجدول (5)

الجدول (5) توزيع أفراد العينة حسب بياناتهم الشخصية

المؤهل العلمي	دبلوم عالي محاسبة	بكالوريوس محاسبة	ماجستير محاسبة	دكتوراه محاسبة	المجموع
	10	59	15	11	95
	10.5	62.1	15.8	11.6	٪ 100
نوع المكتب	محلي	دولي	مشترك		المجموع
	81	3	11		95
	85.3	3.2	11.6		٪ 100
المركز الوظيفي	شريك بالمكتب	مدير مكتب	مراجع أول	مراجع مساعد	المجموع
	8	12	56	19	95
	8.4	12.6	58.9	20	٪ 100
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	6 إلى 10 سنوات	11 إلى 15 سنة	16 إلى 20 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع
	9	10	18	23	35	95
	9.5	10.5	18.9	24.2	36.8	٪ 100
الشهادات المهنية	ACCA	CPA	CIA	ACPA	لا توجد	المجموع
	5	3	5	4	78	95
	5.3	3.2	5.3	4.2	82.1	٪ 100
عدد الشركات التي تمت مراجعتها	4 شركات فأقل	5 إلى 8 شركات	9 إلى 12 شركة	13 شركة فأكثر	المجموع
	7	12	27	49	95
	7.4	12.6	28.4	51.6	٪ 100

● **المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2025 م**

أظهرت البيانات في الجدول (5) أن (10) من أفراد عينة الدراسة ما نسبته (10.5 ٪)

يحملون مؤهل الدبلوم العالي في المحاسبة، (59) من أفراد العينة ما نسبته (62.1 ٪) يحملون مؤهل البكالوريوس في المحاسبة، (15) من أفراد العينة ما نسبته (15.8 ٪) يحملون مؤهل الماجستير في المحاسبة، (11) من أفراد العينة ما نسبته (11.6 ٪) يحملون مؤهلات الدكتوراه في المحاسبة، وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة سبق وان استخدموا الاستبانة في دراستهم الجامعية ويعرفون أهمية الاستبانة والغاية منها وهذا يجعلهم مؤهلين للإجابة على بنود الاستبانة، ويزيد كذلك من أهمية إدراكهم لموضوع هذه الدراسة لاسيما أن الأغلبية العظمى من عينة الدراسة من حملة البكالوريوس والماجستير في المحاسبة وهذا يطمئن الباحث عن البيانات المتحصل عليها.

أما فيما يخص نوع المكتب يلاحظ من بيانات الجدول (5) أن (81) من أفراد عينة الدراسة ما نسبته (85.3 ٪) يعملون بمكاتب محلية، (3) من أفراد العينة ما نسبته (3.2 ٪) يعملون في مكاتب دولية، (11) من أفراد العينة ما نسبته (11.6 ٪) يعملون في مكاتب مشتركة، وهذا يشير أن الدراسة تشمل مكاتب متنوعة وبذلك يمكن استخلاص نتائج أكثر شمولا وتمثيلاً للواقع

وبما يتعلق بالمركز الوظيفي؛ فقد تبين من بيانات الجدول (5) أن عينة الدراسة تضمنت مراكز وظيفية مختلفة داخل مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية حيث يلاحظ أن (8) من أفراد العينة ما نسبته (8.4 ٪) هم شركاء بالمكتب، (12) من أفراد العينة ما نسبته (12.6 ٪) مدراء مكاتب، (56) من أفراد العينة ما نسبته (58.9 ٪) في مركز مراجع أول، (19) من أفراد العينة ما نسبته (20 ٪) في مركز مراجع مساعد، ويعطي وجود مشاركين من كل المستويات الوظيفية ثقلاً علمياً وموضوعية للدراسة.

أما بخصوص سنوات الخبرة؛ فقد تبين من بيانات الجدول (5) إن (9) من أفراد العينة تراوحت خبرتهم من 1 الى 5 سنوات ما نسبته (9.5 ٪)، (10) من أفراد العينة ما نسبته (10.5 ٪) تراوحت خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات، (18) من أفراد العينة

ما نسبته (18.9 ٪) تراوحت خبرتهم من 11 إلى 15 سنة، (23) من أفراد العينة ما نسبته (24.2 ٪) تراوحت خبرتهم من 16 إلى 20 سنة، (35) من أفراد العينة ما نسبته (36.8 ٪) كانت خبرتهم 21 سنة فأكثر. مما سبق يتبين أن غالبية المراجعين وبنسبة (70 ٪) كانت خبرتهم 16 سنة فأكثر وهذا يطمئن الباحث على البيانات التي تم جمعها من المستهدفين كونهم لهم خبرة ودراية بعملهم في هذا المجال منذ سنوات عديدة.

أما فيما يتعلق بالشهادات المهنية؛ فقد تبين من بيانات الجدول (5) أن (5) من أفراد عينة الدراسة ما نسبته (5.3 ٪) يحملون الشهادة المهنية «ACCA"، (3) من أفراد العينة ما نسبته (3.2 ٪) يحملون الشهادة المهنية "CPA"، (5) من أفراد العينة ما نسبته (5.3 ٪) يحملون الشهادة المهنية "CIA"، (4) من أفراد العينة ما نسبته (4.2 ٪)، (78) من أفراد العينة ما نسبته (82.1 ٪) لا توجد لديهم شهادات مهنية، وهذا يشير الى وجود تنوع في المؤهل المهني للمشاركين مما يعكس مستوى عالٍ من الكفاءة ونضجاً عملياً لعينة الدراسة.

وفيما يخص الشركات التي تمت المراجعة فيها؛ فقد تبين من الجدول (5) إن (7) من أفراد عينة الدراسة ما نسبته (7.4 ٪) قاموا بمراجعة (4) شركات فأقل، (12) من أفراد العينة ما نسبته (12.6 ٪) قاموا بمراجعة من (5) إلى (8) شركات، (27) من أفراد العينة ما نسبته (28.4 ٪) راجعوا من (9) إلى (12) شركة، (49) من أفراد العينة ما نسبته (51.6 ٪) راجعوا (13) شركة فأكثر، وهذا يشير الى ان غالبية أفراد عينة الدراسة ما نسبته (77 ٪) قاموا بمراجعة (9) شركات فأكثر مما يدل على خبرتهم ويعتبر ذلك من نقاط القوى تفيد في الإجابة على بنود الاستبانة، ويزيد كذلك من أهمية إدراكهم لموضوع هذه الدراسة.

ب. التحليل الوصفي لمدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم هذه المكاتب.

لتحديد درجة الموافقة لكل فقرة وكل محور من محاور الدراسة سيتم الاعتماد على طول خلايا المقياس الخماسي، حيث تتم مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول خلايا المقياس المبينة في الجدول (2). مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم هذه المكاتب كما هو مبين بالجدول (6).

الجدول (6) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور الدراسة

ت	الفقرة		غير مؤثر	تأثير ضعيف	تأثير متوسط	تأثير عال	تأثير عال جداً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
1	الرسوم المالية لخدمات المراجعة	ك	5	2	3	10	75	4.56	1.039	تأثير عال جداً	الثالث
		٪	5.3	2.1	3.2	10.5	78.9				
2	الالتزام بالمواعيد واحترافية حسن التعامل والاحترام للعميل من قبل أعضاء مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية	ك	5	4	1	20	65	4.43	1.078	تأثير عال جداً	الخامس
		٪	5.3	4.2	1.1	21.1	68.4				

ت	الفقرة		غير مؤثر	تأثير ضعيف	تأثير متوسط	تأثير عال	تأثير عال جداً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
3	السمعة والشهرة المهنية لمكتب المحاسبة والمراجعة القانونية	ك	3	6	1	0	85	4.66	1.006	تأثير عال جداً	الثاني
		٪	3.2	6.3	1.1	0	89.5				
4	الموقع الجغرافي للمكتب وسهولة الوصول إليه	ك	31	27	10	29	1	2.36	1.228	تأثير ضعيف	الحادي عشر
		٪	32.6	28.4	10.5	27.4	1.1				
5	توفر استشارات ضريبية وقانونية شاملة	ك	14	17	12	25	27	3.36	1.436	تأثير متوسط	السابع
		٪	14.7	17.9	12.6	26.3	28.4				
6	استخدام المكتب للأنظمة الحديثة والتكنولوجيا	ك	9	18	15	32	21	3.4	1.283	تأثير عالي	السادس
		٪	9.5	18.09	15.8	33.7	22.1				
7	توصيات الآخرين (أصدقاء، زملاء) أو التعامل السابق بين العميل ومكتب المحاسبة والمراجعة القانونية	ك	3	4	4	20	64	4.45	0.987	تأثير عال جداً	الرابع
		٪	3.2	4.2	4.2	21.1	67.4				

ت	الفقرة		غير مؤثر	تأثير ضعيف	تأثير متوسط	تأثير عال	تأثير عال جداً	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
8	جودة خدمات المراجعة والتقارير المهنية الصادرة عن المكتب	ك	1	4	5	5	80	4.67	0.844	تأثير عال جداً	الأول
		٪	1.1	4.2	5.3	5.3	84.2				
9	العلاقات الشخصية والاجتماعية بين العميل وأعضاء مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية أو بعضهم	ك	11	39	14	27	4	2.73	1.125	تأثير متوسط	العاشر
		٪	11.6	41.1	14.7	28.4	4.2				
10	المؤهلات العلمية والمهنية لأعضاء المكتب	ك	14	18	15	25	23	3.26	1.40	تأثير متوسط	الثامن
		٪	14.7	18.09	15.8	26.3	24.2				
11	حجم المكتب وهيكله الإداري	ك	5	7	51	29	3	3.19	0.829	تأثير متوسط	التاسع
		٪	5.3	7.4	53.7	30.5	3.2				
	إجمالي مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب							3.76	1.113	تأثير مرتفع	

● المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2025 م

من الجدول (6) تبين أن قيم المتوسطات لعبارات مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، تراوحت ما بين (2.36) إلى (4.67)، كما بينت النتائج في الجدول (6) أن متوسط الاستجابة لإجمالي محور مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب كان (3.76) ويقع ضمن الفئة (3.4 الى أقل من 4.2) لذا فإن مستوى تأثير العوامل في عملية اختيار وتفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في المكاتب قيد الدراسة كان مرتفعاً.

كما بين الجدول (6) وجود عوامل مدى تأثيرها في عملية اختيار وتفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية كان عالياً جداً وهي كالآتي:

1. جودة خدمات المراجعة والتقارير المهنية الصادرة عن المكتب.
2. السمعة والشهرة المهنية لمكتب المحاسبة والمراجعة القانونية.
3. الرسوم المالية لخدمات المراجعة.
4. توصيات الآخرين (أصدقاء، زملاء) أو التعامل السابق بين العميل ومكتب المحاسبة والمراجعة القانونية.
5. الالتزام بالمواعيد واحترافية حسن التعامل والاحترام للعميل من قبل أعضاء مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

وتبين أيضاً أن عاملاً واحداً كان مدى تأثيره في عملية اختيار وتفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية عال وهو:

"استخدام المكاتب للأنظمة الحديثة والتكنولوجيا".

إضافة إلى ذلك فقد تبين وجود عوامل كان تأثيرها متوسطاً في عملية اختيار وتفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وهي كالآتي:

1. توفر استشارات ضريبية وقانونية شاملة.

2. المؤهلات العلمية والمهنية لأعضاء المكتب.

3. حجم المكتب وهيكله الإداري

4. العلاقات الشخصية والاجتماعية بين العميل وأعضاء مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية أو بعضهم.

كما تبين من الجدول (6) أن هناك عاملاً واحداً كان مدى تأثيره ضعيفاً في عملية اختيار وتفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وهو:

"الموقع الجغرافي للمكاتب وسهولة الوصول إليها".

وبناء على ماتم الوصول إليه من نتائج يرى الباحثان ان الفرضية الرئيسة للدراسة والتي تنص على (تؤثر العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية تأثيرا معنويا على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب) قد تحققت.

■ النتائج والتوصيات

يعرض هذا الجزء من الدراسة أهم النتائج المتحصل عليها، بالإضافة إلى تقديم بعض التوصيات التي تساهم في الرفع من مستوى الكفاءة المهنية لمهنة المراجعة وذلك على النحو التالي:

● أولا: النتائج

بناء على تحليل البيانات واختيار فرضية الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

١. بينت الدراسة أن هناك بعض العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وأن مدى تأثيرها على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب عال جداً تكمن هذه العوامل في: جودة خدمات المراجعة والتقارير المهنية الصادرة عن المكاتب، إضافة إلى السمعة والشهرة المهنية لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، وايضاً

الرسوم المالية لخدمات المراجعة، وتوصيات الآخرين أو التعامل القديم بين العملاء ومكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، وكذلك الالتزام بالمواعيد واحترافية حسن التعامل والاحترام للعملاء من قبل أعضاء مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

ب. كشفت الدراسة أن عامل استخدام مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية للأنظمة الحديثة والتكنولوجيا كان مؤثر تأثيراً عالياً في عملية تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب.

ج. أوضحت الدراسة أن مجموعة من العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية كان تأثيرها متوسطاً في عملية اختيار وتفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وتمثلت هذه العوامل في: توفر استشارات ضريبية وقانونية شاملة، إضافة إلى حجم المكاتب وهيكليتها الإدارية، وكذلك العلاقات الشخصية والاجتماعية بين العميل وأعضاء مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية أو بعضهم، والمؤهلات العلمية والمهنية لأعضاء المكتب.

د. أظهرت الدراسة أن الموقع الجغرافي للمكاتب وسهولة الوصول إليها أحد العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية كان تأثيره ضعيفاً في عملية اختيار وتفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

● ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بالآتي:

ا. ضرورة العمل على توعية أعضاء المكتب «المراجعين الخارجيين » بأهمية العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية ومدى تأثيرها على قرار اختيار العميل وتفضيلاته.

ب. ضرورة اهتمام مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية بزيادة وتنمية مستوى الكفاءة

المهنية والعلمية لأعضاء مكاتبها وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية داخلية وخارجية ودعم الحصول على الشهادات المهنية الدولية.

ج. ضرورة اهتمام مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تعزيز الشهرة والسمعة المهنية والشفافية والحرص على تقديم تقارير دقيقة ونزيهة وذلك لجدب ثقة العملاء.

د . ضرورة تحسين الالتزام بالمواعيد وتطوير آليات العمل لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في البيئة الليبية من خلال تطبيق أنظمة المهام والمشاريع وكذلك استخدام الأنظمة التكنولوجية الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

هـ . ضرورة العمل على خلق علاقة مبنية على الثقة والاستمرارية من خلال توسيع نطاق الخدمات المقدمة من مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية وتوضيح هيكل أسعار الخدمات بشفافية للعملاء لتجنب سوء الفهم.

ح . ضرورة قيام نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين بدورها في تثقيف وتوعية العملاء ومساعدتهم على اتخاذ قرارات أكثر وعياً وفعالية عند اختيار مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وذلك من خلال ارشادهم إلى المكاتب التي لها سجل نظيف ونزاهة واحترافية في التعامل وتنوع وجودة الخدمات والمرونة في الأسعار.

ط. العمل على ضرورة تأسيس منظمات مهنية قوية وفاعلة، للاهتمام بجميع المجالات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة في البيئة الليبية، وكذلك يجب على أصحاب القرار في الجهات الرقابية والمهنية دعم وتعزيز تنافسية مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية من خلال تطوير الأطر التنظيمية التي تضمن الالتزام بالمعايير المهنية، وتشجيع التخصص والخبرة، وتحفيز استخدام التكنولوجيا الحديثة، ينعكس إيجابا على تفضيلات العملاء وثقتهم في اختيار هذه المكاتب.

■ **المراجع:**

- اشتيوي ادريس عبد السلام ، المراجعة معايير وإجراءات، الطبعة السابعة، دار الفضيل للنشر

والتوزيع، بنغازي، 2023.

- السريتي الحسين رمضان. الشباح محمد ، العوامل المؤثرة في اعتماد المراجع الخارجي على أعمال المراجع الداخلي المجلة الدولية للعلوم والتقنية، العدد 30، 2022.

– سعود المكي معتوق. التواتي أسامة مفتاح ، العوامل المؤثرة في استجابة المراجع الخارجي لرغبات العملاء، مجلة جامعة الزيتونة، العدد الأول، 2017.

- الوشلي أكرم محمد ، العوامل المؤثرة على قرار المراجع الخارجي بالاعتماد على المراجعة الداخلية أثناء أدائه لمهام المراجعة الخارجية، مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية، العدد 35، 2017.

- بوخديمي بلقاسم الخليل. شبايكي مليكة حفيظ ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2012.

- خلاط جميل محمد. المحجوبي عبد الرحمن احمد ، العوامل التي تساعد على جودة خدمات المراجعة الخارجية من وجهة نظر العاملين في مكاتب المراجعة في البيئة الليبية، مجلة دراسات محاسبية العدد 6، 2024.

- زليخة محامي زليخة، العوامل المؤثرة على استقلالية المراجع الخارجي، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، المجلد الثالث، 2019.

- رزق الله مصباح رزق الله. جمعة دلال مصطفى ، مدى التزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بتقييم قدرة المصارف التجارية الليبية على الاستمرار وفقا لمعيار المراجعة الدولي (570)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد 42، العدد 2، 2023.

- أبونوارة سميرة محمد خليفة ، العوامل المؤثرة في تحديد قيمة أتعاب المراجعة الخارجية، مجلة الأستاذ العدد 21، 2021.

- عصمت شحاتة السيد شحاتة. محمد سعيد. دينا فضالي، أثرعوامل قياس الجودة والعصف الذهني على زيادة فاعلية جودة المراجعة الخارجية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 6، العدد 22، 2022.

- الملهوف عبد الحكيم البشير ، أثر العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على جودة المراجعة الخارجية على الحسابات، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، جامعة سبها، المجلد 19، العدد 2، 2020.

- الملهوف عبد الحكيم البشير ، أثرالعوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على تحديد قيمة أتعاب المراجعة الخارجية على الحسابات، مجلة شروس، جامعة نالوت، العدد 5 الجزء الأول، 2024.

Third International Scientific Conference of the Faculty of Economics and Commerce: Institutions and Development Problems in Developing Countries (Libya as a Model). University of Al-Marqab, Libya.

Samara, M. A. H. M. (2021). The impact of implementing responsibility accounting on improving performance and control efficiency [Unpublished master's thesis]. Middle East University, College of Business, Department of Accounting, Jordan.

Anthony, R. N., & Govindarajan, V. (2007). Management control systems (12th ed.). McGraw-Hill.

Alqamoudi, R. A.-M. (2024). The extent to which the requirements for implementing responsibility accounting are available in Libyan Islamic banks. Al-Riyada Journal for Research and Scientific Activities, (9).

Haddam, H., & Halil, J. (2024). The role of responsibility accounting in performance evaluation: Applied to the General Company for Food Products (Al-Amin Factory). Al-Riyada Journal of Finance and Business, 113–129.

Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2010). A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM): Sage Publications.

Horngren, C. T., Datar, S. M., & Rajan, M. V. (2018). Cost accounting: A managerial emphasis (16th ed.). Pearson.

Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. Journal of Financial Economics, 3 (4), 305–360.

Kahil, I. (2016). Total quality management and its relationship to competitive advantage [Unpublished master's thesis]. Academy of Management and Policy for Graduate Studies, Al-Aqsa University, Palestine.

Maharat, L., & Jarmouni, A. (2019). The role of accounting and auditing in achieving competitiveness and improving economic growth. International Journal of Economic Performance, University of M'hamed Bouguerra, Boumerdes, 3, 92–106.

Mohammed, H. O. (2022). The impact of banking services on achieving competitive advantage – A case study: Omdurman National Bank during the period 2017–2021. Journal of Economic, Administrative, and Legal Sciences, 6(14), 22–44.

Otley, D. (1980). The contingency theory of management accounting: Achievement and prognosis. Accounting, Organizations and Society, 5 (4), 413–428.

Qureshi, M., Al-Haj, A., Jawamaa, I., & Laamouri, F. (2019). The role of corporate governance in enhancing the competitiveness of Algerian economic institutions. In

1. The bank should further enhance the implementation of accountability centers across all organizational units to ensure accurate monitoring of financial and operational performance, thereby strengthening its competitive position in the market.
2. Advanced and practical training programs should be provided for managers and staff, focusing on performance analysis and the effective use of financial information in strategic decision-making.
3. Data from accountability centers should be utilized in short- and long-term strategic planning to ensure optimal resource utilization and maximize returns.
4. Advanced technological services should be developed to support accountability centers, facilitate data analysis, and provide accurate and timely information for informed decision-making.

● References:

Adam, N. A. (2023). The impact of applying the value stream costing method on achieving competitiveness in industrial establishments – A field study on the sugar industry in Sudan. Arab Journal of Humanities, (17).

Alaqab, A. M. A. (2018). The impact of implementing responsibility accounting on evaluating financial performance in the diagnostic centers sector [Unpublished master's thesis]. College of Graduate Studies, University of Nilein, Sudan.

Altair, A. M., Al-Najiwi, I. M., & Azzouza, O. S. (2021). The indirect relationship between implementing responsibility accounting and improving financial performance through competitive advantage in Libyan institutions. Journal of Economics and Business Studies, Faculty of Economics, University of Misrata, 8(1), 46–66.

Amara, S. M. (2020). The extent of availability of responsibility accounting in Libyan commercial banks: (Jumhuriya Bank – A case study). Sabratha University Scientific Journal, 4(1), 28–50.

revenue. Moreover, the preparation of reports for each responsibility center provides accurate information on the organization's assets and facilitates their optimal and efficient utilization. These results are also in line with key theoretical frameworks underpinning responsibility accounting. Responsibility accounting theory provides the primary theoretical foundation for this study, while agency theory emphasizes its role in ensuring that managers' decisions align with strategic objectives. In addition, the theory of decentralization highlights how distributing authority and responsibility across independent organizational units can enhance competitive advantage by accelerating decision-making and improving the performance of individual units.

6. Conclusion:

6.1 Findings: Based on this study, the following conclusions were drawn:

1. The implementation of the responsibility center accounting system with respect to the cost center at a high level contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.
2. The implementation of the responsibility center accounting system with respect to the profit center at a high level contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.
3. The implementation of the responsibility center accounting system with respect to the investment center at a very high level contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.
4. The implementation of the responsibility center accounting system with respect to the revenue center at a very high level contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.

6.2 Recommendations: After analyzing the data and arriving at its results, the study recommends the following:

Therefore, the third hypothesis is accepted, which states: The application of the responsibility center accounting system with regard to the revenue center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.

5.Discussion: The results showed that the investment center ranked first and at a very high level in the contribution of applying the dimensions of the responsibility center accounting system to achieving competitive advantage at the Libyan Islamic Bank, with a mean score of (4.216) at a statistical significance level of (0.010) and a calculated t-value of (5.03). It was followed in second place and at a very high level by the revenue center, which contributed to achieving the Libyan Islamic Bank›s competitive advantage with a mean score of (4.14) at a statistical significance level of (0.012) and a calculated t-value of (5). As for the cost center, it ranked third with a high level of contribution to achieving the competitive advantage of the Libyan Islamic Bank, with an average score (4.046) at a statistical significance level of (0.035) and a calculated t-value of (4.8). While the profitability center ranked fourth and showed a high level of contribution to achieving competitive advantage, with an average score of (0.038) and a calculated t-value of (4.30).The results of this study align with previous research regarding the role of responsibility accounting in achieving competitive advantage. Specifically, the findings indicate that implementing responsibility accounting at the Libyan Islamic Bank across cost centers, profit centers, investment centers, and revenue centers positively contributes to the realization of competitive advantage. This is consistent with Altair et al. (2021), who found that the implementation of responsibility accounting mechanisms has a significant and positive relationship with financial performance, both directly and through competitive advantage. Similarly, Adam (2023) confirmed that responsibility accounting supports effective cost control and enhances organizational

Questionnaire items	Weighted Average	Answer Direction
By setting the services that the bank values, revenue centers contribute to creating a goal for the bank.	3.83	Agree
Evaluating the performance of revenue center employees contributes to creating a goal for the bank.	4.29	Strongly agree
Rewarding revenue center heads, in the event of increased sales, contributes to creating a goal for the bank.	4.32	Strongly agree
The average	4.14	Agree

From the above, it can be stated that the weighted average of the total items in the dimension (revenue center) is equal to (4.14), which falls within the degree of agreement. This indicates the study sample›s agreement with the total items in the dimension.

2. **The hypothesis was tested using a One Sample T-test:** The results in the following table showed that the average response was (4.14), which is more than the hypothetical average of the study population›s opinion (3)) at a statistical significance level (0.012) which is less than (0.05).Additionally, the calculated t-value (5) exceeds the tabulated value (1.96). This means that the implementation of the responsibility center accounting system with respect to the revenue center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.

Table No. (19(One-sample t-test results for the fourth hypothesis

Hypothesis	weighted average	P - value	Statistical value T-Test	Level
The implementation of the responsibility center accounting system with respect to the revenue center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.	4.14	0.012	5	Very high

Hypothesis	weighted average	P - value	Statistical value T-Test	Level
The implementation of the responsibility center accounting system with regard to the investment center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.	4.216	0.010	5.03	Very high

Therefore, the third hypothesis is accepted: The implementation of the responsibility center accounting system with respect to the investment center contributes to achieving a competitive advantage for the Libyan Islamic Bank.

The fourth hypothesis: The implementation of the responsibility center accounting system with respect to the revenue center contributes to achieving a competitive advantage for the Libyan Islamic Bank.

1. Descriptive statistical analysis: The items related to the effectiveness of the fourth dimension of the study will be analyzed descriptively. This is evident from the weighted average for each element in the following table:

Table No. (18): Analysis of the items of the fourth dimension: Revenue Center

Questionnaire items	Weighted Average	Answer Direction
Determining the value of each revenue center›s revenue relative to the bank›s total income contributes to creating a desire for the bank.	4.18	Agree
By pricing the services provided by the bank, revenue centers contribute to creating a desire for the bank.	4.10	Agree

Questionnaire items	Weighted Average	Answer Direction
Measuring the actual performance of individual investment centers for the purpose of evaluating performance and deviations contributes to creating a competitive advantage for the bank.	4.21	Strongly agree
Using various financial ratios to evaluate the performance of investment centers contributes to creating a competitive advantage for the bank.	4.25	Strongly agree
Establishing clear and easy-to-understand criteria for evaluating investment center performance contributes to creating a competitive advantage for the bank.	4.17	Agree
Providing the investment center with databases that can be referred to when making decisions contributes to creating a competitive advantage for the bank.	4.30	Strongly Agree
Evaluating the performance of investment center employees contributes to creating a competitive advantage for the bank.	4.15	Agree
The average	4.216	Agree

From the above, it can be said that the weighted average of the total items in the dimension (investment center) equals (4.216), which falls within the degree of agreement. This indicates that the study sample agrees with the total items in the dimension.

2. **The hypothesis was tested using a One Sample T-test:** The results in the following table showed that the average response rate was (4.216), which is more than the hypothetical average of the study population›s opinion (3) at a statistical significance level (0.010) which is less than (0.05). Additionally, the calculated t-value (5.03) exceeds the tabulated value (1.96). This means that the implementation of the responsibility center accounting system with regard to the investment center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.

Table No. (17): One-sample t-test results for the third hypothesis

following table showed that the average response was (3.89), which is more than the hypothetical average of the study population›s opinion (3) at a statistical significance level (0.038) which is less than (0.05). Additionally, the calculated t-value (4.30) exceeds the tabulated value (1.96). This means that the implementation of the responsibility center accounting system with respect to the profit center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.

Table No. (15): One-sample t-test results for the second hypothesis

Hypothesis	weighted average	P - value	Statistical value T-Test	Level
The implementation of the responsibility center accounting system with respect to the profit center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.	3.89	0.038	4.30	High

Therefore, the second hypothesis is accepted: The implementation of the responsibility center accounting system with respect to the profit center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.

The third hypothesis: The implementation of the responsibility center accounting system with respect to the investment center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.

1. **Descriptive Statistical Analysis:** The items related to the effectiveness of the third dimension of the study will be analyzed descriptively. This is evident from the weighted average for each element in the following table:

Table No. (16): Analysis of the items of the third dimension: Investment Center

Table No. (14): Analysis of the items of the second dimensions: Profit center

Questionnaire items	Weighted Average	Answer Direction
Leveraging responsibility centers in pricing products (services) contributes to creating a competitive advantage for the bank.	3.44	Agree
Clearly defining profit centers contributes to creating a competitive advantage for the bank.	4.00	Agree
Comparing the results of profit centers with each other contributes to creating a competitive advantage for the bank.	3.78	Agree
Establishing clear and easy criteria for evaluating the performance of a profit center based on the bank›s activities contributes to creating a competitive advantage for the bank.	3.99	Agree
Preparing performance reports for each profit center separately for regulatory purposes contributes to creating a competitive advantage for the bank.	4.01	Agree
Determining the profitability value of each profit center relative to the total profit of the bank as a whole contributes to creating a competitive advantage for the bank.	4.14	Agree
The average	3.89	Agree

From the above, it can be concluded that the weighted average of the total items in the dimension (profit center) equals (3.89), which falls within the degree of agreement. This indicates the study sample›s agreement with the total items in the dimension.

2. Testing the hypothesis using a one-sample t-test: The results in the

From the above, it can be concluded that the weighted average of the total items in the dimension (cost center) is equal to (4.046), which falls within the degree of agreement. This indicates the study sample›s agreement with the total items in the dimension.

2. **Testing the hypothesis using a (One Sample T-test):** The results in the following table show that the average response rate is (4.046), which is more than the hypothetical average of the study population›s opinion (3) at a statistical significance level (0.035) which is less than (0.05). Additionally, the calculated t-value (4.8) exceeds the tabulated value (1.96). This means that the implementation of the responsibility center accounting system with respect to the cost center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.

Table No. (13): One-sample t-test results for the first hypothesis

Hypothesis	weighted average	P - value	Statistical value T-Test	Level
The application of the responsibility center accounting system with regard to the cost center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.	4.046	0.035	4.8	High

Therefore, the first hypothesis is accepted: The implementation of the responsibility center accounting system with respect to the cost center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.

The second hypothesis: The implementation of the responsibility center accounting system with respect to the profit center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.

1. **Descriptive Statistical Analysis:** The items related to the effectiveness of the second dimension of the study will be analyzed descriptively. This is evident from the weighted average for each element in the following table:

than 0.05 and the value of the average response is less than the value of the average measurement (3), and the value of t is less than 1.96.

The following is a statement of the results of the statistical analysis of the study's hypotheses:

First Hypothesis: The implementation of the responsibility center accounting system with regard to the cost center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.

1. **Descriptive Statistical Analysis:** The items related to the effectiveness of the first dimension of the study will be analyzed descriptively. This is evident from the weighted average for each element in the following table:

Table No. (12): Analysis of the items of the first dimension: Cost center

Questionnaire items	Weighted Average	Answer Direction
Determining the cost value for each responsibility center within a cost center contributes to creating a competitive advantage for the bank.	4.18	Agree
Utilizing the expertise of cost center employees to reduce costs contributes to creating a competitive advantage for the bank.	4.00	Agree
Ensuring sufficient time for the cost planning process contributes to creating a competitive advantage for the bank.	3.90	Agree
Effective control over the cost center contributes to creating a competitive advantage for the bank.	4.03	Agree
Utilizing responsibility centers to minimize variable service costs contributes to creating a competitive advantage for the bank.	4.12	Agree
The average	4.046	Agree

Table No. (11(Correlation coefficient of the items of the fourth dimension with the overall mean of the fourth dimension

Questionnaire items	Correlation coefficient	Statistical significance value
Determining the value of each revenue center›s revenue relative to the bank›s total income contributes to creating a desire for the bank.	0.802**	.000
By pricing the services provided by the bank, revenue centers contribute to creating a desire for the bank.	0.771**	.000
By setting the services that the bank values, revenue centers contribute to creating a goal for the bank.	0.810**	.000
Evaluating the performance of revenue center employees contributes to creating a goal for the bank.	0.801**	.000
Rewarding revenue center heads, in the event of increased sales, contributes to creating a goal for the bank.	0.823**	.000

**** Values are statistically significant at the significance level of 0.05.**

Therefore, we conclude that the correlation of the items with the revenue center is strong, ranging between (0.771**- 0.823**).

4.4.2 Testing the Study Hypotheses:

To test the hypotheses, the (one-sample t-test) will be used. The total dimension level is high if the value of statistical significance is less than 0.05, and the value of the average response to the total dimension is more than the value of the average measurement (3), and the value of t is more than 1.96. The total dimension level is low if the value of statistical significance is more

Table No. (10): Correlation coefficient of the items of the third dimension with the overall mean of the third dimension

Questionnaire items	Correlation coefficient	Statistical significance value
Measuring the actual performance of individual investment centers for the purpose of evaluating performance and deviations contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.٧١5**	.000
Using various financial ratios to evaluate the performance of investment centers contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.٨33**	.000
Establishing clear and easy-to-understand criteria for evaluating investment center performance contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.٨76**	.000
Providing the investment center with databases that can be referred to when making decisions contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.٧96**	.000
Evaluating the performance of investment center employees contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.7٨2**	.000

**** The values are statistically significant at the 0.05 significance level.**

Therefore, we conclude that the correlation of the items with the investment center is strong, ranging between (0.765** - 0.876**).

overall mean of the second dimension

Questionnaire items	Correlation coefficient	Statistical significance value
Leveraging responsibility centers in pricing products (services) contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.723**	.000
Clearly defining profit centers contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.821**	.000
Comparing the results of profit centers with each other contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.718**	.000
Establishing clear and easy criteria for evaluating the performance of a profit center based on the bank›s activities contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.781**	.000
Preparing performance reports for each profit center separately for regulatory purposes contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.861**	.000
Determining the profitability value of each profit center relative to the total profit of the bank as a whole contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.840**	.000

**** Values are statistically significant at the 0.05 significance level.**

Therefore, we conclude that the correlation of the items with the profit center is strong, ranging between 0.718**- 0.861**.

should be deleted because it does not strongly represent the hypothetical factor in the modified main model. A saturation ratio of (.60) is considered good, and a ratio of (.70) or higher is considered ideal and high, confirming convergent validity. The following tables show the correlation coefficient of the study items with their respective dimensions :

Table No.(8 (Correlation coefficient of the items of the first dimension with the overall mean of the first dimension

Questionnaire items	Correlation coefficient	Statistical significance value
Determining the cost value for each responsibility center within a cost center contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.747**	.000
Utilizing the expertise of cost center employees to reduce costs contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.848**	.000
Ensuring sufficient time for the cost planning process contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.70**	.000
Effective control over the cost center contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.844**	.000
Utilizing responsibility centers to minimize variable service costs contributes to creating a competitive advantage for the bank.	0.842**	.000

****Values are statistically significant at a significance level of 0.05.**

Therefore, we conclude that the relationship between the items and the cost center dimension has a strong relationship, ranging between (0.70** - 0.848**).

Table No. (9): Correlation coefficient of the items of the second dimension with the

Cronbach›s Alpha for each study area separately and found that Cronbach›s Alpha for the items measuring the study variables ranged between 0.728 and 0.83. These are excellent reliability coefficients and a good indicator of the questionnaire›s coherence and the interconnectedness of its items, as illustrated in the following table:

Table No. (7): Cronbach›s alpha coefficient for the study dimensions

Dimensions	Items Number	Cronbach›s alpha value for the dimensions
Implementing a responsibility center accounting system for the cost center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.	5	0.766
Implementing a responsibility center accounting system for the profit center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.	6	0.83
Implementing a responsibility center accounting system for the investment center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.	5	0.728
Implementing a responsibility center accounting system for the revenue center contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank.	5	0.892
The overall model	21	0.804

2. **Validity of the structural consistency of the study dimensions (convergent validity):** First-order factor analysis aims to study the relationship between the variable and its respective dimensions, as well as between the dimension and the items that represent it. This is called loading. The relationship between the dimension and the items must be statistically significant if the saturation ratio is at least (.50). Anything less than that

Table No. (6): Distribution of sample members according to years of experience

years of experience	Frequency	percentage
Less than 5 years	08	22.8%
5 to less than 10 years	06	17.4%
10 to less than 15 years	09	25.6%
15 to less than 20 years	12	34.2%
	35	100%

From the above, it is clear that the majority of the targeted respondents hold university qualifications, are specialists in the subject of study, and have extensive experience. These indicators are positive, confirming the target respondents' ability to understand the purpose of the questionnaire and the questions included in it, given that they had previously used the questionnaire as a source of data during their university studies, and have extensive work experience and positions as office managers, department heads, and employees.

4.4 Data Analysis:

4.4.1 Preliminary Data Analysis:

1. **Reliability Analysis Using Cronbach›s Alpha:** The researcher relied on a pilot study to extract internal consistency reliability using the Cronbach's Alpha equation. Cronbach's Alpha is used to verify the strength of the correlation between questionnaire items. The acceptable reliability coefficient should be 0.70 or above. The closer it is to one, the stronger the internal correlation and coherence between the study variables(Hair, 2010). The researcher verified the questionnaire's reliability by calculating Cronbach's Alpha for the study's dimensions. The overall reliability of the questionnaire's dimensions reached 0.804, which is considered a good reliability coefficient and completely appropriate for the study›s purposes. The researcher also calculated

Table No. (4): Distribution of eye organs according to scientific specialization

Scientific specialization	Frequency	percentage
Accounting	22	62.8 %
Business Administration	09	25.7%
Finance and Banking	03	8.5%
Computer Science	01	03%
Total	35	100%

4.3.3 Job Type: The results showed that (3) respondents, representing (8.57%) of the sample, were office managers, (7) respondents, representing (20%) of the sample, were department heads, and (25) respondents, representing (71.43%) of the sample, were employees. This is illustrated in the following table:

Table No. (5): Distribution of sample members according to job type

Job Type	Frequency	percentage
Office Manager	3	8.57%
Department Head	7	20%
Employees	25	71.43%
Total	35	100%

4.3.4 Years of experience: The results revealed that (08) respondents, representing (22.8%), have 5 years of experience or less, (06) respondent, representing (17.4%), have 5 to less than 10 years of experience, (09) respondents, representing (25.6%), have 10 to less than 15 years of experience, and (12) respondents, representing (34.2%), have 15 to less than 20 years of experience. This is illustrated in the following table:

4.3 Characteristics of the Study Population: The demographic background of the field study population is based on calculating frequencies and percentages of personal variables using the statistical program (SPSS). The following tables and figures illustrate the analysis of the basic data of the study participants, noting that the number of participants reached (35).

4.3.1 Academic Qualification: The results showed that (2) of the respondents, representing (5.7%), hold a master's degree, (29) respondents, representing (82.8%), hold a university degree, (2) of the respondents, representing (5.7%), hold a higher diploma, and (2) of the respondents, representing (5.7%), hold another qualification, as shown in the following table:

Table No. (3): Distribution of sample members according to academic qualification

Academic Qualification	Frequency	percentage
Master›s	02	5.7%
Bachelor›s	29	82.8 %
Higher Diploma	02	5.7%
Other Qualification	02	5.7%
Total	35	100%

4.3.2 Scientific specialization: The results showed that (22) respondents, representing (62.8%), specialized in accounting, (10) respondents, representing (25.7%), specialized in business administration, one respondent, representing (8.5%), specialized in finance and banking, and one respondent, representing (3%), specialized in computers. This is shown in the following table**:**

integrated banking and financing services (such as Murabaha, Musharaka and Ijara) in Libya, with the aim of contributing to the rebuilding of the economy through innovative products that meet the needs of customers in personal and corporate finance, while adhering to modern Sharia and technical standards.

The bank comprises the following main departments and services:

Retail Banking: Accounts, financing, and other services for individuals- Corporate Banking: Financing and investment solutions for institutions and companies - International Banking: Facilities for international bank accounts and transactions - Electronic services - Supporting Departments and Units: These include Human Resources, Training, Internal Audit, Compliance, Risk , and others.

4.2 Normal distribution of data: In order to conduct the statistical analysis of the data in an appropriate manner, it is necessary to know that this data follows a normal distribution so that the appropriate tests can be chosen for it. This test was conducted and information was obtained that confirms that the study data follows a normal distribution for several indicators, the most important of which is the Klomogoro-Shamirnov index, as shown in the following table, where we find that Sig 0.081, which is more than 0.05, and this is an indication that the questionnaire data is distributed normally and is sound for statistical analysis.

Table No. (2): Normal distribution test

	Kolmogorov-Smirnova		
	Statistic	df	Sig.
The extent to which the implementation of the responsibility center accounting system contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank	.114	35	0.090

some statistical measures through which we can identify the characteristics of the phenomenon under study, as well as the possibility of comparing two or more phenomena. Among the most important of these measures are measures of central tendency and dispersion. The following were used:

- Frequency distributions: To determine the number of frequencies and the percentage of frequencies obtained by each answer relative to the total frequencies. This helps determine the relative importance of each answer and provides a preliminary picture of the study population's responses to various statements.
- Cronbach's alpha coefficient: To ensure the consistency of the respondents' responses regarding the study variables.
- Correlation coefficient: To determine the relationship between each of the questionnaire's axes.
- Weighted arithmetic mean: To determine the direction of the response for each statement of the scale, according to a five-point scale.
- Standard deviation: The standard deviation is used to measure the dispersion of responses and the extent of their deviation from their arithmetic mean.
- Pearson's correlation coefficient: To determine the relationship between each questionnaire statement and its overall axis, as well as to determine the relationship between each axis and the questionnaire's overall score.
- T-test (One Sample T-test): To determine the significance of the differences between the average response and the average measurement (3) in the five-point scale.

4. The practical part of the study:

4.1 The bank's origins and organizational structure:

The Libyan Islamic Bank is a leading financial institution established in 2017, operating in accordance with the principles of Islamic Sharia to provide

Table No. (1): Length of scale cells

Answer direction	Average
Strongly disagree	1.79 - 1
Disagree	2.59 -1.8
Neutral	3.39-2.6
Agree	4.19 - 3.4
Strongly agree	5 – 4.2

After completing the distribution of the questionnaire, the data were initially collected, classified, and evaluated, with the aim of converting them into quantitative data in preparation for appropriate statistical analyses.

3.4 Data Analysis Program Used: To arrive at valuable inferences and indicators that support the study topic, and in accordance with the study's objectives, questions, and hypotheses, and based on the scientific methodology and the type of data to be analyzed, the researcher relied on SPSS version 22 (Statistical Package for the Social Sciences) to analyze the data, calculate averages, conduct descriptive statistics, and verify the assumption of collinearity for the study dimensions. The data was entered into a computer after being coded. The necessary statistical operations were performed to analyze the data using the statistical program, the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), to answer the study's questions or verify its hypotheses at a significance level of 0.05, which is generally considered an acceptable level in the social and human sciences. Since we sometimes need to calculate certain indicators that can be relied upon to describe the phenomenon in terms of the value that mediates or tends toward values, and in terms of identifying the degree of homogeneity of the values taken by the variable, as well as whether there are outliers or not, relying on graphical presentation alone is not sufficient. Therefore, we need to present

3.2 Applied Study Methodology: The study methodology and procedures constitute the main focus through which the applied aspect of the study is accomplished. Through this approach, the required information is obtained, and statistical analysis is conducted to arrive at results that are interpreted in light of the study literature related to the subject of the study, thus achieving the objectives the study seeks to achieve. In this context, the descriptive analytical approach was used, which relies on studying existing events, phenomena, and practices available for study and measurement as they are, without compromising their course.

3.3 Data Collection Tool: The study relied on a questionnaire to obtain data to help test the study hypotheses related to the subject of the study. The questionnaire was distributed directly to the sample of respondents. (40) questionnaires were distributed to the study community, and all were returned in full. Upon examination, (5) questionnaires were excluded due to lack of objectivity, leaving (35) questionnaires, representing (87.5%) of the total distributed questionnaires. The questionnaire includes the following main groups of questions:

The first group includes personal data of the study participants, including academic qualifications, specialization, job title, and years of experience.

The second group includes (3) main dimensions to measure the extent to which the implementation of the responsibility center accounting system contributed to achieving competitive advantage at Libyan Islamic Bank. The first dimension (cost center) contains (5) items, the second dimension (profit center) contains (6) items, the third dimension (investment center) contains (5) items, and the fourth dimension (revenue center) contains (5) items, for a total of (21) items for the full model.

The period length used was 0.8, and the period length was calculated based on dividing 4 by 5. The researchers used a (95%) confidence level for the tests, meaning the probability of error is equal to (5%).

2. Agency Theory: Agency Theory focuses on the relationship between principals (owners) and agents (managers), highlighting the need for control and accountability mechanisms to mitigate conflicts of interest. Within this framework, responsibility accounting serves as a crucial tool to ensure that managers' decisions align with the bank's strategic objectives by holding each manager accountable for the performance of their respective responsibility center and incentivizing improved outcomes (Jensen & Meckling, 1976).

3. Management Control Theory: Management Control Theory posits that well-designed control systems enable organizations to achieve their strategic objectives effectively. Responsibility accounting functions as an integrated control mechanism that compares actual performance with planned targets, identifies deviations, and facilitates timely corrective measures, thus enhancing operational efficiency and financial optimization (Anthony & Govindarajan, 2007).

4. Decentralization Theory: Decentralization Theory emphasizes the distribution of authority and responsibility across independent organizational units. Responsibility accounting allows each unit to assume accountability for its financial and managerial decisions, thereby improving internal effectiveness and enabling efficient management of performance centers. Such decentralization contributes to competitive advantage by accelerating decision-making processes and enhancing the performance of individual units (Otley, 1980).

3. Research Methodology:

3.1 Population and Sample: The study employed a census survey approach, targeting the entire population of employees involved in responsibility centers at the Libyan Islamic Bank, totaling 40 employees. However,5 questionnaires were excluded due to being unsuitable for analysis, resulting in 35 usable questionnaires, which allows for reliable analysis and generalization of the results to the majority of the study population.

as a whole, but also at the level of the targeted market segments, by developing marketing and sales activities that are compatible with the nature of each segment.

While Kahil (2016) defined it as: "An element of superiority that an organization can achieve by adopting certain competitive strategies, placing it in a better position than its competitors to exploit external opportunities or confront threats, in a manner that is difficult for others to imitate" (p. 31).

2.5 The Importance of Competitive Advantage: The importance of competitive advantage for an organization stems from the multiple benefits it provides, the most prominent of which are (Mohammed, 2022):

First: Enabling the organization to achieve qualitative and quantitative superiority over competitors and achieve outstanding performance.

Second: Raising the level of organizational performance and increasing the value provided to customers.

Third: Improving the organization's image in the eyes of customers and clients, motivating them to continue doing business with it.

Fourth: Ensuring the continuity and renewal of the competitive advantage, allowing it to keep pace with developments over the long term.

Fifth: Competitive advantage relies on the organization's resources and internal efficiency, which adds dynamism and vitality to its various operations.

2.6 Theories related to the study:

1. Responsibility Accounting Theory: Responsibility Accounting Theory constitutes the primary theoretical foundation of this study, emphasizing the allocation of financial and managerial responsibilities to specific organizational units and the evaluation of their performance. This theory enables managers to monitor costs, revenues, and outcomes for each responsibility center, thereby facilitating corrective actions and enhancing operational efficiency. Implementing this theory in financial banks, to achieve a competitive advantage through effective financial performance and waste reduction (Horngren, Datar, & Rajan, 2018).

1.Establishing a direct relationship between costs, revenues, and the individuals responsible for them, based on the ability to monitor and control these elements.

2. Evaluating the performance of each responsibility center separately.

3.Enhancing the independent accountability of each responsibility center to ensure transparency.

4. Assisting in evaluating the performance of the organization as a whole, by compiling the results of the various responsibility centers.

2.3 Types of Responsibility Centers: An organization can be divided into four main types of responsibility centers, with each center responsible for a specific aspect, as follows (Haddam & Halil, 2024):

1.Cost center (Expenditure): Its manager's responsibility is limited to monitoring inputs (costs) only, without being responsible for outputs (revenues).

2. Revenue center: Its manager's role is limited to monitoring the revenues subject to his direct control.

3. Profit Center: Its manager is responsible for both inputs (costs) and outputs (revenues), and thus for generating profits.

4. Investment Center: Its manager's authority extends to include costs and revenues, in addition to investment decisions related to the size of invested assets and the renewal or replacement of machinery.

2.4 The Concept of Competitive Advantage: There are many definitions of competitive advantage. Qureshi et al. (2019) defined it as: "An organization's ability to provide distinctive, high-quality products at the lowest possible cost, and deliver them to customers on time, relying on its resources and capabilities that distinguish it from other competitors" (p. 48).

Samara (2021) also indicated that competitive advantage represents an organization's position in the market, whether in terms of building, protecting, or developing it. This requires defining this position not only at the level of the market

of responsibility accounting principles.

This study differs from previous research by focusing on the extent to which implementing the responsibility center accounting system contributes to achieving a competitive advantage at Libyan Islamic Bank. Unlike earlier studies, it examines this relationship within the context of Libyan Islamic banking, which has not been previously explored in this way. The study is also distinguished by its applied and field-based approach, linking different types of responsibility centers (cost, profit, investment, and revenue) with the dimensions of competitive advantage. Thus, it helps fill a research gap in prior literature, which mainly addressed other sectors or focused on theoretical aspects only.

2. Literature Review:

2.1 The Concept of Responsibility Accounting: There are many definitions of the concept of responsibility accounting, the most prominent of which is what Samara (2021) refers to as: "The division of responsibilities within an organization with the aim of increasing the capacity for oversight and evaluation, monitoring the locations of errors, and identifying those responsible for them, while enhancing the organization's ability to measure performance more accurately and effectively. It is an accounting system based on collecting and summarizing accounting data related to the responsibilities of individual managers" (p. 10).

Accordingly, responsibility accounting can be viewed as an accounting system that aims to monitor and evaluate performance by linking responsibility for costs, revenues, investments, and profitability to different administrative levels. This is achieved by dividing the organization into specific responsibility centers and delegating authority to ensure accountability in light of the powers granted.

2.2 Objectives of the Responsibility Accounting System: The responsibility accounting system aims to achieve a set of objectives, the most important of which are (Alaqab, 2018):

achieving competitive advantage.

The study by Adam (2023) identified the impact of the responsibility accounting system on increasing revenues in diagnostic centers, as well as tested the extent of its effect on the efficiency of managing the facility's assets. The study relied on several approaches, including the historical, deductive, descriptive-analytical, and inductive approaches. A questionnaire was used to collect the opinions of the study sample, which included accountants, auditors, financial managers, and others involved in the research topic at the advanced diagnostic center. The study concluded that the responsibility accounting system helps control costs and increase facility revenues. Preparing reports for each responsibility center helps provide accurate information about the organization's assets. responsibility accounting also contributes to the optimal and efficient utilization of a company's assets.

Amara's study (2020) examined the availability of the components for implementing a responsibility accounting system in commercial banks operating in Libya. This was accomplished by surveying a sample of employees at Jumhouria Bank in the western region of Libya. A questionnaire was used that included five dimensions representing the components of the responsibility accounting system. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program was used to conduct statistical tests, and measures of central tendency, represented by the arithmetic mean, standard deviation, and relative weight, were used to analyze the data. The results of the study demonstrated the lack of components for implementing a comprehensive responsibility accounting system at Jumhouria Bank.

Alqamoudi's study (2024) also addressed the concept of responsibility accounting and its applications in Libyan Islamic banks (a case study of Al-Yaqeen Bank). The study employed a descriptive-analytical approach, utilizing the SPSS statistical software to describe the phenomenon and analyze its data. The study concluded that employees in the Libyan Islamic banks under investigation are aware of the concept of responsibility accounting, and that these banks possess qualified accounting staff with a sufficient understanding

academic knowledge, offering a meaningful contribution to the development of research in this specialized area.

1.7 Previous Studies:

The study by Altair et al. (2021) aimed to identify the role that responsibility accounting can play in improving financial performance through competitive advantage. The study employed a descriptive and analytical approach, utilizing a questionnaire to gather the opinions of the study sample, which comprised accountants and auditors working in the Libyan city of Misrata. The study reached several conclusions, most notably the impact of applying responsibility accounting on competitive advantage, and that the application of responsibility accounting mechanisms has an influential, positive, and indirect relationship with financial performance through competitive advantage, in addition to their direct relationship.

The study by Maharat and Jarmouni (2019) also addressed the importance of accounting as an ethical approach to achieving competitive advantage. The study relied on both descriptive and analytical approaches. It reached several results, most notably: the more accountants adhere to ethical obligations, the more they prepare financial statements that gain the trust of the public and beneficiaries, thereby giving them a competitive advantage. Business ethics help organizations achieve their goals, particularly by increasing profits and enhancing reputation in industrial and commercial circles, thus supporting competitive advantage.

Haddam and Halil's study (2024) explored the impact of the value chain costing approach on achieving competitive advantage. To achieve the study's objectives, the following hypothesis was tested: the value chain costing approach affects competitive advantage. The study used a descriptive-analytical approach in the applied aspect, which is consistent with the nature and variables of the study. It reached a set of conclusions, including: reengineering administrative processes has a positive impact on supporting competitiveness, while continuous improvement has no significant impact on

extended from1, May, 2025, to 1,October, 2025. The focus was on the four main dimensions of the responsibility accounting system: cost center, profit center, investment center, and revenue center. These dimensions were chosen because they are the most common and widely used in academic studies, with many researchers in accounting literature citing them as a basis for classifying organizational units and distributing responsibilities. They represent an integrated framework for evaluating financial and operational performance, enabling management to monitor costs, achieve profits, improve resource investment efficiency, and maximize revenues, thus making them the standard reference for implementing responsibility accounting.

1.6 Reasons for Selecting the Libyan Islamic Bank as the Case Study:

The selection of the Libyan Islamic Bank as the case study emerged naturally from several interconnected considerations. Being one of the relatively recent adopters of Islamic banking practices in Libya, the bank provides a dynamic environment where modern management and accounting methods, such as responsibility accounting, are still evolving.. This creates an opportunity to observe how these systems are introduced, adapted, and integrated within an evolving Islamic financial framework. At the same time, competition among Libyan banks has been steadily increasing, pushing institutions to improve efficiency and service quality. The Libyan Islamic Bank is no exception; its pursuit of better performance makes it an ideal setting to explore how responsibility accounting can enhance competitiveness and support strategic decision-making. Furthermore, despite the growing body of accounting literature and the numerous studies that have explored responsibility accounting in various banking environments, the Libyan context still lacks focused research on this topic within Islamic banks. This gap becomes evident to any researcher examining the field, as limited attention has been given to how responsibility accounting is applied in Libyan Islamic financial institutions and how it influences performance and decision-making. This absence highlights the significance of the current study, which not only introduces the topic but also aims to fill a substantial gap in local

hypothesis: The implementation of responsible accounting contributes significantly to achieving competitive advantage in Libyan Islamic Bank.

From this hypothesis, the following sub-hypotheses are derived:

1. The implementation of responsibility accounting with respect to the cost center significantly contributes to achieving competitive advantage in Libyan Islamic Bank.
2. The implementation of responsibility accounting with respect to the profit center significantly contributes to achieving competitive advantage in Libyan Islamic Bank.
3. The implementation of responsibility accounting with respect to the investment center significantly contributes to achieving competitive advantage in Libyan Islamic Bank.
4. The implementation of responsibility accounting with respect to the revenue center significantly contributes to achieving competitive advantage in Libyan Islamic Bank.

1.4 Significance of the Study:

The significance of this study arises from the importance of the subject it addresses, namely, the extent to which responsibility accounting contributes to achieving competitive advantage within banking institutions. Its importance also lies in enriching the Libyan and Arab libraries with a new scientific reference that may benefit researchers and those interested in the fields of managerial accounting and competitive advantage. Moreover, the expected findings of this study may provide practical value to decision-makers at Libyan Islamic Bank by offering insights and recommendations that support performance improvement and enhance the bank's competitive capability.

1.5 Scop of the study:

This study focused on measuring the contribution of implementing a responsibility accounting system to achieving competitive advantage from the point of view of Libyan Islamic Bank employees. The study period

respect to the cost center contribute to achieving competitive advantage in Libyan Islamic Bank? What extent does the implementation of responsibility accounting with respect to the profit center contribute to achieving competitive advantage in Libyan Islamic Bank?

What extent does the implementation of responsibility accounting with respect to the investment center contribute to achieving competitive advantage in Libyan Islamic Bank?

What extent does the implementation of responsibility accounting with respect to the revenue center contribute to achieving competitive advantage in Libyan Islamic Bank?

1.2 Objectives of the study:

The primary objective of this study is to examine the contribution of accounting responsibility to achieve competitive advantage in Libyan Islamic Bank.

This objective can be broken down into the following sub-objectives:

To evaluate the contribution of accounting responsibility in relation to the cost center toward achieving competitive advantage in Libyan Islamic Bank.

To evaluate the contribution of accounting responsibility in relation to the profit center towards achieving competitive advantage in Libyan Islamic Bank.

To evaluate the contribution of accounting responsibility in relation to the investment center toward achieving competitive advantage in Libyan Islamic Bank.

To evaluate the contribution of accounting responsibility in relation to the revenue center toward achieving competitive advantage in Libyan Islamic Bank.

1.3 Research hypotheses:

To achieve these objectives, the study is guided by the following main

1.Introduction:

Responsibility accounting represents a fundamental managerial tool for monitoring organizational performance and assessing actual operations against planned objectives. It enables the analysis of deviations from predetermined goals to implement corrective actions, while also providing a reliable framework for evaluating employee performance. In doing so, responsibility accounting contributes to strengthening competitive advantage, enhancing quality, reducing costs, and ensuring timely delivery. These aspects are particularly critical for economic and financial institutions that rely on the subdivision of activities into responsibility centers (Hadam, 2024).

1.1 Research Problem:

Competitive advantage is a key factor in organizational success. Previous empirical studies have demonstrated the important role of responsibility accounting in enhancing this advantage. Alter et al. (2021) and Al-Aqab (2018) indicated that implementing responsibility accounting systems positively contributes to achieving competitive advantage and is closely linked to cost leadership strategies. Responsibility accounting also contributes to effective cost control and revenue enhancement, positively impacting the financial and operational performance of organizations.

A review of the Islamic Bank's annual periodic reports reveals that the responsibility accounting system is implemented within a clear organizational structure that defines the tasks and responsibilities of each unit (responsibility centers). Given the bank's adoption of this system, the need arose to examine its contribution to achieving competitive advantage.

Therefore, the research problem lies in answering the main question: To what extent does the implementation of the responsibility accounting system contribute to achieving competitive advantage in the Libyan Islamic Bank?

To answer this main question, the following sub-questions are formulated:

What extent does the implementation of responsibility accounting with

مدى مساهمة تطبيق نظام محاسبة مراكز المسؤولية في تحقيق الميزة التنافسية في المصرف الإسلامي الليبي:

من وجهة نظر العاملين بالمصرف

■ د .عبد الفتاح محمد كرزمة*

■ **ملخص البحث**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة تطبيق نظام محاسبة مراكز المسؤولية في تحقيق الميزة التنافسية في المصرف الإسلامي الليبي، من خلال أبعاده المتمثلة في مراكز التكلفة، والربحية، والاستثمار، والإيرادات من وجهة نظر العاملين بالمصرف. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة المكوّن من العاملين بالإدارة العامة للمصرف والبالغ عددهم 40 موظف وبعد عملية الفرز بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 35 استبانة، تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (الإصدار 25)، بالاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية مثل التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (t) لعينة واحدة. وأظهرت نتائج الدراسة أن جميع أبعاد محاسبة المسؤولية المتمثلة في مراكز التكلفة، والربحية، والاستثمار، والإيرادات تسهم بشكل كبير في تعزيز الميزة التنافسية في المصرف الإسلامي الليبي.

● **الكلمات المفتاحية:** مركز التكلفة – مركز الربحية – مركز الاستثمار – مركز الإيرادات

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة- كلية الاقتصاد – مسلاتة، الجامعة الأسمرية الإسلامية

The extent to which the implementation of the responsibility centers accounting system contributes to achieving a competitive advantage

From the point of view of :In the Libyan Islamic Bank Bank employees

■ **Abdulfatah Mohamed Kurzama** *

• Received: 10/10/2025 • Accepted:26/11/2025

• **DOI:https://doi.org/10.5281/zenodo.18268503**

ABSTRACT

This study aimed to examine the extent to which the implementation of a responsibility center accounting system contributes to achieving a competitive advantage at the Libyan Islamic Bank, considering its dimensions of cost centers, profitability, investment, and revenue, from the point of view of Bank employees. A descriptive-analytical approach was employed, utilizing a comprehensive survey of the study population, which comprised 40 employees in the bank's general management. Following data screening, 35 questionnaires were deemed valid for analysis. Data were analyzed using SPSS (version 25) with statistical techniques including frequencies, percentages, means, standard deviations, and a one-sample t-test. The results of the study showed that all dimensions of responsibility accounting represented by cost, profitability, investment, and revenue centers contribute significantly to enhancing the competitive advantage of the Libyan Islamic Bank.

• **Keywords:** Cost Center - Profit Center - Investment Center - Revenue Center

* Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Misrata, Al-Asmarya Islamic University E-mail:a.kurzama@asmarya.edu.ly

This research paper is licensed under CC BY 4.0.

ISSN *7034-3080 (Online)*
ISSN *2616-5848 (Print)*

Contents

The extent to which the implementation of the responsibility centers accounting system contributes to achieving a competitive advantage

From the point of view of :In the Libyan Islamic Bank Bank employees

■ **Abdulfatah Mohamed Kurzama** **8**

- The journal welcomes the studies and scientific research in the fields of accounting, auditing and related sciences.
- All copyrights are reserved for accounting studies journal, provided that the editor is the legal representative.
- The copyright of the research transferred to the journal when the author is informed of Will be
- All opinions expressed in the journal accepted his research reflect the views of the authors, and do not necessarily reflect the views of the journal or the union.
- Studies and research may only be reprinted after obtaining written approval from the editor-in-chief of the journal.

Journal prices

1	Members of the LAAS	10 LYD
2	Universities staff members	10 LYD
3	Students	5LYD
4	Institutions and companies	15LYD
5	Out of Libya excluding postage fees	20 $

Journal Objectives

Studies of Accounting Journal aims to achieve the following objectives:

1. To publish a scientific research that addresses local, regional or international research problems related to accounting and auditing.
2. To advance the accounting and auditing professions through publishing scientific research.
3. To provide researchers with the opportunity to publish their scientific research and studies, in order to expand the circle of knowledge among researchers, decision-makers, and practitioners of the accounting and auditing profession.
4. To encourage the communication between academic researchers on the one hand and professionals practicing the accounting and auditing profession on the other hand regarding emerging topics in these fields.
5. To encourage researchers and graduate students to conduct more practical research in the fields of accounting, auditing, and related sciences.
6. To keep pace with scientific developments and updates issued by international organizations related to the accounting profession and cooperate with them.
7. To contribute and participate in professional activities such as conferences, workshops, and discussion groups.
8. To contribute to the adoption of the principles and rules of governance, social responsibility and sustainable development.

Journal Profile

Studies of Accounting Journal was established by the Libyan Accountants and Auditors Syndicate (LAAS) in 2017. This journal is semiannual referred scientific journal that publishes research and studies related to the financial, accounting and auditing fields. Moreover, it publishes master's dissertations, PhD's theses, reports from conferences, seminars, and workshops from inside and outside Libya.

Journal Vision

Excellence, leadership and innovation in the dissemination of scientific research that meets the aspirations of the Libyan academics and professionals in the field of accounting and auditing,

Journal Message

Studies of Accounting Journal seeks to become a scientific reference for researchers and the dissemination of research in the field of accounting and financial auditing and related sciences in accordance with the international standards of the profession and the scientific conditions for publication.

Scientific Advisory Board

• Prof. Aboubaker Faraj Sharia

Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya

•Prof. Assedieq Othman AlSaadi

Department of Accounting, Faculty of Accounting, University of Gharyan, Libya

•Prof. Al Maki Maatouk Saoud

Department of Accounting, Faculty of Commerce and Islamic Economics, Muslat –Alasmarya Islamic University of Islam, Libya

•Prof. Saleh Melod Ramadan Khlaat

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science Surman - Sabratha University, Libya

•Prof. Noraldine Abdullah Hamouda

Accounting Department, Faculty of Applied Administrative and Financial Sciences, Libya

•Prof. Ali Mohamed Moussa

Department of Accounting t, Faculty of Economics, Zawia University, Libya

•Prof. Abdulnasser Ibrahim Noor

Department of Accounting, Business College, An-Najah National University, Palestine

•Prof. Mustafa Sasi Fatouah

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science Sorman, Sabratha University, Libya

•Prof. Maher Mousa Dargham

Department of Accounting and Auditing at the Faculty of Economics and Business Islamic University – Palestine

•Prof. Nasr Saleh Mohamed Ahmed

Department of Accounting, Libya Open University, Libya

•Prof. Alhadi Mohamad Alsuhairi

Department of Accounting, Faculty of Accounting, University of Gharyan, Libya

•Prof. Mustafa Bakar Mahmoud

Department of Accounting, Faculty of Economics University of Benghazi, Libya

•Prof. Mustafa Al-Bashir Mani

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Libya

•Prof. Shala Abu Al-Qasim Al-Abyad

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science University of Tripoli, Libya

•Prof. Abdul Hamid Ibrahim Ma`touq

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Libya

•Prof. Youssef Mamdouh Hamidi

Department of Accounting, Faculty of Economics and Accounting, Murzuq University of Fezzan, Libya

•Prof. Masoud Mohammed Mariod

Department of Accounting, Faculty of Accounting University of Gharyan, Libya

•Prof. Abdul Moneim Hassan Agbara

Department of Finance and Banking, Faculty of Economics University of Benghazi, Libya

•Prof. Ibrahim Masoud El-Farjani

Department of Finance and Banking, Faculty of Economics University of Benghazi, Libya

Studies of Accounting

Issued by the Libyan Accountants and Auditors Syndicate (LAAS) under the supervision of the Libyan Authority for Scientific Research.

.(Accounting Studies Journal © 2025 Libyan Accountants and Auditors Syndicate (LAAS

Copyright: Authors retain copyright of their work. The journal is granted the right of first publication.

Studies of Accounting Journal © 2025 by Libyan Accountants and Auditors Syndicate is **licensed** *under* Creative Commons Attribution 4.0 International

ISSN *7034-3080 (Online)*

ISSN *2616-5848 (Print)*

International Filing Number-:
ISSN: 5848 – 2616

Local Filing Number: (195/2017)

Legal Deposit Number is *(***195/2017 AD***)* from National Book House, Benghazi.

Address:

Address: *Libyan Accountants and Auditors Syndicate, Al Wadi Street, behind Ali Haider Al Saati School, Tripoli, Libya*

T: *+2189111226420*

E: *mail@accounting-studies.ly*

الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority of Scientific Research

ISSUE 09
December 2025

نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
Libyan Union of Accountants & Auditors

Studies of Accounting

Issued by the Libyan Accountants and Auditors Syndicate (LAAS) under the supervision of the Libyan Authority for Scientific Research.

Editor in Chief
Prof. Muhammad Shaban Abu Ein
Accounting Department, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli

■ **Chairman of Editorial Board**

● Salahuddin Bashir Al-Turki

Editorial board secretary
Mr. Osama Salem Al Rayani
Accountant and legal auditor

Directed, executed, and proofreading by
Al-Qabas Media Services

■ **Editorial Board**

● Prof. Abdulrazak Almabrok Aboufid
Accounting Department, School of Administrative Sciences, Libyan Academy for Postgraduate studies

● Dr. Abdelhamid A. A. Magrus
Accounting Department, School of Administrative Sciences, Libyan Academy for Postgraduate studies

● Dr. Ali Abdel Salam Nasef
Accounting Department - Faculty of Economics and Political Science, Souk El Ahad - Ez-Zitouna University

● Dr. Mohieldin Omar Al-Najjar
Accounting Department, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli

● Dr. Mansour Mohamed Al-Ferjani
Accounting Department - Faculty of Economics, Al-Marqab University

● Dr. Mohamed Aboulgasem Zakari Yakalhef
Accounting Department, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli